إعـــادة توازن القـــوى فـــي منطـــقة الخليـــج العربـــي : مقتربـــات جديـــدة

إعداد

عبد الناصر مبارك مطلق فهد العدواني

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

المشرف

الدكتور ذياب مخادمه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

نيسان / ٢٠٠٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة) وأجيزت بتاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠٠٤م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور ذياب مخادمة أستاذ مساعد	، رئيساً	.....
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع أستاذ دكتور	، عضواً	.....
الدكتور محمد مصالحة أستاذ مشارك	، عضواً	.....
الدكتور محمد الشرعة أستاذ مساعد (جامعة اليرموك)	، عضواً	.....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــــــــــــــــــــداء

إلى رمـــز التضحيـــة والفـــداء ...

إلـــى مـــن علمنـــي كيـــف تكـــون خـــدمـــة بلدي مـــن أي مـــوقـــع كـــان

وفـــاءاً ... وولاءاً ... وتقديـــراً ... وعرفـــاناً ...

لهـــذا الرجـــل ...

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وإلى ...

أبـــي ... وأمـــي ... وأخـــوتـــي ...

مـــــــع التحيـــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـــكـــر وتقـــديـــر

((من لا يشكر الناس لا يشكر الله))

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكـــرام أعـــضاء لجـــنة المناقشة ، كما أخص بالشكر الدكتور ذياب مخادمة على الجهد المتميـــز فـــي توجيهـــي وإرشادي في إعداد هذه الدراسة ، له مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان .

والشكر موصول للدكتور سامي الفرج رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية علـــى مـــا قدمـــه لـــي من دعم ومشورة ساهمت في إخراج هذه الدراسة بأفضل صورة ممكنة . كما أشكر رئيس المركز الدبلوماسي السفير عبد الله يعقوب بشارة والأستاذ محمد محمـــود الشريف من المركز الدبلوماسي الكويتي على جهودهم وتعاونهم معي طيلة فترة إعداد الدراسة .

لهم مني جميعاً التقدير والامتنان والعرافان ،

وجزاكم الله خيراً

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

العنوان	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
المحتويات	هـ
ملخص	ز
المقدمة	١
الإطار العام للموضوع وأهميته	١
صعوبات الدراسة	٣
أسباب و أهداف اختيار موضوع الدراسة	٣
فرضيات وإشكاليات الدراسة	٤
منهجية الدراسة	٥
الفصل الأول : توازن القوى في النظام الدولي	٧
المبحث الأول : مفهوم توازن القوى	٩
المبحث الثاني : نظريات توازن القوى	١٧
المبحث الثالث : أنماط توازن القوى	٣١
المبحث الرابع : التطور التاريخي لنظام توازن القوى	٣٨
الفصل الثاني : التطور التاريخي لنظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي	٤٨
المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي	٥٠
المبحث الثاني : إثر حرب الخليج الأولى على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي	٥٩
المبحث الثالث : إثر حرب الخليج الثانية على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي	٧٦
المبحث الرابع : إثر حرب الخليج الثالثة على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي	١٠٠
الفصل الثالث : العوامل المؤثرة في نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي	١٢٣
المبحث الأول : الصراع العربي الإسرائيلي وأثره على منطقة الخليج	١٢٤
المبحث الثاني : النظام العربي وأثره على النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي	١٣٨
المبحث الثالث : التواجد الأمريكي المباشر وأثره في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي	١٥٢
المبحث الرابع : النظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية وأثرها في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج	١٦٨

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنوان	الصفحة
الفـــصل الـــرابع : المتغيرات التي ساهمت في إعادة بناء نظام التوازن القوى في منطقة الخليج العربي في ظل النظام العالمي الجديد	١٨٤
المبحث الأول : المتغيرات السلبية	١٨٥
المبحث الثاني : المتغيرات الإيجابية	١٩٩
المبحث الثالث: دور النظام العالمي الجديد في تحقيق نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .	٢١٠
المبحث الرابع : آفاق نظام توازن القوى الجديد لمنطقة الخليج العربي	٢١٦
الخاتمة	٢٢٨
المراجع	٢٣٢
الملخص باللغة الإنجليزية	٢٤٧

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعـــادة توازن القـــوى فـــي منطـــقة الخليـــج العربـــي : مقتربـــات جديـــدة

إعداد

عبد الناصر مبارك مطلق فهد العدواني

المشرف

الدكتور ذياب مخادمه

ملخص

جـــاءت دراسة "إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة" لإلقاء الضوء على هيكل وبنية توازن القوى في منطقة الخليج العربي , إذ تعد منطقة الخليج العربي من أكثر الأقاليم التـــي تعرضت لاهتزازات وعدم استقرار في نظام توازن القوى الإقليمي , خاصة منذ اندلاع الثورة الإيـــرانية عام ١٩٧٩م وما تبعها من تغيرات جيواستراتيجية تمثلت في التنافس والصراع بين القوى الإقليمية على النفوذ والهيمنة وقيادة توازن القوى لصالحها على حساب القوى الإقليمية الأخرى .

وقد تميز توازن القوى في منطقة الخليج العربي بمظاهر ومحاولات تثبيت صيغة نظام توازن قوى ينسجم مع مصالح كل القوى الإقليمية ويلبي طموحاتها , فبعد استتباب الحكم الخميني في إيران , طـــرأ تعـــديل على حجم توازن القوى الإقليمي ومعدله , مما دعا العراق إلى محاولة تعديله من خلال المواجهة المباشرة مع إيران , الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب الخليج الأولى بين قطبي توازن القوى بالمنطقة والذي كان يمثل حالة توازن قوى بسيط ، فجاءت الحرب لتثبت حقيقة أن هذا التوازن البسيط يقـــود غالـــباً إلى الحروب وعدم الاستقرار . كما أفسحت هذه الحرب المجال أمام إنشاء تكتل إقليمي خليجي تمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست التي بحثت لها عن موقع في توازن القوى الخليجي , لكن دون تأثير يذكر في هذا التوازن ، سوى محاولتها الحفاظ على أمنها وسيادتها .

ومـــع غـــزو العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية , جاء تدمير قوة العراق العسكرية والاستراتيجية في المنطقة ليصب في مصلحة إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية , فيما دخلت الـــولايات المتحدة معادلة القوى كحافظ للتوازن الإقليمي الخليجي وخصوصاً فيما يتعلق بدور العراق وإيران كمراكز قوى لها اعتبارها , فيما بقي مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مركز قوة متقدم تحت المظلة الأمنية الأمريكية , وجاءت حرب الخليج الثالثة لتعصف بمعادلة التوازن الإقليمي وبشكل نسبي لصالح مجلس التعاون لدول الخليج العربية , فخرج العراق من معادلة التوازن بعد احتلاله , فيما ظلت إيران معرضة للتهديد المستمر من قبل الولايات المتحدة تحت ذريعة "محاربة الإرهاب" , لاسيما وان إيران الطرف الثاني على أجندة "محور الشر" الأمريكية .

وقد فرضت هذه التغيرات – وما زالت– شكلاً جديداً لتوازن القوى يتمثل بنظام توازن القوى المـــتعدد الأقطـــاب والذي يؤدي حسب الخبرة التاريخية في التوازنات الدولية إلى الاستقرار والسلام الإقليمـــي , خاصة إذا ما تم تشكيل منظومة أمنية إقليمية تضم إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي كلاً من العراق وإيران وتركيا واليمن وباكستان وأفغانستان .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

الإطار العام للموضوع وأهميته :

يُعـد موضـوع نظام توازن القوى العالمي والذي يطلق عليه أحياناً توازن القوى الرئيسي أو تـوازن القـوى المسيطر – لأنه ينظم علاقات القوى الرئيسة المسيطرة على السياسة العالمية – من المواضـيع المهمة للباحثين في الشؤون السياسية ، بحيث أن النظام الدولي وعلى أهميته وشموله يمر فـي حالة من التحولات الدولية بالإضافة إلى اعتماده على توازنات أخرى ذات طابع محلي يتأثر بها وتتأثر به وهي ما يطلق عليها (التوازن الإقليمي أو التوازن الفرعي) وهي أشكال من التوازنات التي تـتكون داخـل أطـر جغـرافية محددة تجمع عدداً من الدول التي تدخل فيما بينها في علاقات تتسم بالصراع على السلطان والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود ، وكمحصلة لهذا الصراع فإن دولاً محددة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة ، بما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلي يتحكم فـي سلوك وضبط علاقات هذه الدول بعضها مع بعض ، فيجري التنافس بين أقطابه أيضاً بالأساليب الـسلمية وقـد ينتهي بالحروب مثله في ذلك مثل توازن القوى العالمي ، فعليه يصبح من الضروري التركيز على نظام توازن القوى كمصدر للاستقرار الدولي والإقليمي باعتباره أحد ركائز النظام الدولي والإقليمي في السياسة الدولية .

ومـن الملاحـظ أن نظام توازن القوى في النظام الإقليمي –كنظام الخليج العربي– يتعرض للتهديد المستمر وهو بطبيعة الحال نظام لا يتصف بالاستقرار وإنما يتحول ويتغير من توازنات قائمة إلى توازنات تفرضها التفاعلات الدولية والإقليمية المتفاعلة بين عناصر النظام الإقليمي والدولي ، أي الـدول القومية والمنظمات الدولية والإقليمية ، لذلك تجد أن أكثر المناطق التي تعرضت للتهديد تكون بين دول كبرى أو دول كبيرة المساحة ودول بطبيعة الحال صغيرة أو صغيرة المساحة بمعنى أن نظام توازن القوى يتعرض للخلل من طغيان قوى الدولة على حساب دولة أخرى ، أو من خلال انهيار دول كبرى تكون سبباً في بروز وطغيان قوى واعدة تكون وريثة لها .

ويأتـي النظام الإقليمي لدول الخليج العربي ضمن التوصيف السابق ، إذ تعرض – ومازال– نظـام تـوازن القوى في منطقة الخليج للعديد من الاهتزازات والتحولات بسبب جملة التغيرات التي فرضتها القوى الإقليمية في المنطقة من جهة ، ولتغيرات النظام الدولي المؤثر في النظام الإقليمي في الخلـيج من جهة ثانية، فضلا عن دور القوى الفاعلة في هذا النظام في فرض تغيرات أيدو– سياسية تنعكس سلباً على هيكل توازن القوى في منطقة الخليج ، في نفس الوقت الذي تصب في مصلحة تلك الفواعل .

ففـي حـرب الخلـيج الأولي بين عامي ١٩٨٠م و١٩٨٨م – الحرب العراقية الإيرانية – ، عملـت كلتا القوتين على تغيير توازن القوى بالشكل الذي ينسجم ومصالحها ، وضمن هذه الترتيبات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء مجلس التعاون الخليجي كعنصر ثالث نسبياً من عناصر توازن القوى في المنطقة ، وإذا كانت تلك الحرب تعبيرا عن تغير في توازن القوى ، جاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م لتعيد ترتيب التوازن بصورة مغايرة للواقع الذي أفرز العراق كفاعل مؤثر وقوي في توازن القوى الإقليمي والقومي ، بيد أن التواجد والتدخل الأمريكي في الحرب حسم توازن القوى وبشكل نسبي لصالح دول مجلس التعاون الخليجي .

ومع تفجر حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣م وتثبيت شرعية الوجود الأمريكي المباشر بالمنطقة تغيرت أجندة موازين القوى في منطقة الخليج ، فخرج العراق من معادلة التوازن الإقليمي ، وأصبحت إيران في موضع استهداف دائم من جانب الولايات المتحدة تحت ذريعة "محاربة الإرهاب" بعد أن أدرجت في قائمة "محور الشر" الأمريكية ، فيما ظلت دول مجلس التعاون الخليجي في حالة ترقب دؤوب لرصد جملة المتغيرات التي أفرزتها الحرب على العراق في نظام توازن القوى بالمنطقة ، دون امتلاك تصور استراتيجي لمستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

ولما كان توازن القوى في منطقة الخليج العربي – شأنه في ذلك شأن كل أشكال التوازن الإقليمي الآخر – يتعرض لجملة من العوامل المؤثرة فيه صعودا وهبوطاً ، فإن كلاً من الصراع العربي – الإسرائيلي ، والتواجد الأمريكي المباشر بالمنطقة ، ودور وطبيعة النظام الإقليمي العربي ، والشراكة الأوروبية المتوسطية والنظام الشرق أوسطي ، تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في نظام توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، حيث أثبتت التجربة التاريخية لتعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع متغيرات النظام الإقليمي والدولي ، مدى إثر هذه العوامل في هيكلة توازن القوى بالمنطقة ، سيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين .

وعند الحديث عن المقتربات الجديدة لتوازن القوى في الخليج العربي ، فإن هناك متغيرات ساهمت –ومازالت– في إعادة بناء توازن القوى في الخليج العربي، منها ما هو سلبي لا يصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي ، كالمتغير الجغرافي والديمغرافي والعسكري والاقتصادي ، ومنها ما هو إيجابي عمل على معادلة المتغيرات السلبية ، كقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج العربي ، وبروز تركيا في النظام الإقليمي الخليجي ، بالإضافة إلى دور النظام العالمي الجديد في تحقيق نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

وإذا أخذنا في الاعتبار أن منطقة الخليج عاشت على مدار العقود الثلاثة السابقة مجموعة من المتغيرات السياسية المستمرة وغير المستقرة في المنطقة ، فإن ذلك يفرض دراسة آفاق ومستقبل توازن القوى في المنطقة ، خاصة بعد حرب الخليج الثالثة وما ترتب عليها من تغيرات في بنائية وهيكلة عناصر نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، سيما عند استشراف مستقبل توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط الذي يجري إعادة ترتيبه وفق المنظور الأمريكي الذي يسعى إلى إدخال كل من (تركيا وإيران وإسرائيل وأثيوبيا وباكستان وأفغانستان) إليه بصورة تنعكس سلباً على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تـــوازن القوى في منطقة الخليج الذي تعتبر إيران جزءا منه في كلتا الحالتين ، سيما في ظل استمرار هيمـــنة الولايات المتحدة على مفردات النظام الدولي الذي يفرض صيغاً ومقتربات جديدة لتوازن قوى إقليمـــي شـــرق أوسطي يحقق الأمن والاستقرار لإسرائيل بالدرجة الأولى ، وهذا ما تحقق نسبياً بعد حرب الخليج الثالثة .

أهمية الدراسة

وبناء على ما تقدم ، تكمن أهمية الدراسة في أنها جاءت لطرح مقتربات جديدة لتوازن القوى فـــي منطقة الخليج العربي ، من خلال تتبع التطور التاريخي لهذا التوازن في مراحله التي مرّ بها منذ حرب الخليج الأولى مروراً بحرب الخليج الثانية وحتى حرب الخليج الثالثة ، أي بين عامي ١٩٨٠م و ٢٠٠٣م ، إضـــافة إلـــى رصد وكشف المتغيرات والتحولات في نظام توازن القوى الإقليمي لمنطقة الخلـــيج العربي سواءً المتغيرات الإيجابية أو السلبية في ذات المراحل الزمنية السابقة ، والتركيز في هذه الدراسة على مراحل الصراع بين دولة الكويت وجمهورية العراق وما ترتب على ذلك من نتائج مؤثرة على نظام توازن القوى في المنطقة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

صعوبات الدراسة :

تكمـــن صـــعوبات الدراســـة في الجانب العلمي ، فمن خلال البحث الدقيق للباحث في المكتبة العـــربية والأردنـــية لـــم يعثـــر على دراسة متخصصة في صلب الموضوع ، باستثناء دراسة شيخة القحطانـــي التي جاءت بعنوان "توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي" لعام ١٩٩٧م ، فضلاً عن كونها دراسة قديمة ولا تمت بصلة للموضوع سوى في الإطار التاريخي والإحصائي النسبي لدول مجلـــس التعاون الخليجي ، بالإضافة إلى ندرة الدراسات العلمية والدوريات الصادرة عن دور النشر المتخصصة التي تعرضت لموضوع توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، وافتقار هذا الموضوع – علـــى أهميـــته العظمى– للتحليل السياسي والجيوستراتيجي على الصعيد الأكاديمي ، الأمر الذي دفع الـــباحث إلى الاعتماد على المنهج التحليلي بأداتيه ؛ الاستنباط والاستقراء للقدرة على تحليل متغيرات وظـــروف مـــنطقة الخليج من واقع الأزمات الإقليمية التي مرت بها للوصول إلى فهم أوضح لهيكلة وتـــوازن القـــوى في المنطقة واستشراف رؤى وآفاق مستقبل هذا التوازن ، فجاءت الدراسة في هذا الـــصدد لتقدّم شيئاً جديداً يخدم دول المنطقة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي ، ويزود المؤسسات العلمية والطلابية المتخصصة بالدراسات الاستراتيجية والسياسية بما يهمها في هذا الشأن .

أسباب و أهداف اختيار موضوع الدراسة :

تكمن أسباب وأهداف اختيار هذه الدراسة في النقاط التالية :

١ – أهمية منطقة الخليج العربي إقليميا ودولياً .

٢ – كثـــرة الـــتحولات الإقليمية التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي جراء الحروب المتعاقبة على مدار ثلاثة عقود من الزمن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – ينتمي الباحث لهذه المنطقة ، فوجد من الضروري الاهتمام بهذه الدراسة لرصد التغيرات والتحولات السلبية والإيجابية التي يعيشها في نفس الإقليم .

٤ – رصد أسباب التوتر وما نتج عنها في النظامين الدولي والإقليمي الخليجي والعربي .

٥ – استشراف المستقبل من خلال إيجاد نظام توازن قوى إقليمي قائم على أسس ومعايير جديدة تحقق بدورها الاستقرار في منطقة الخليج العربي .

فرضيات الدراسة وإشكالياتها :

نتيجة للتفاوت في القدرات بين العراق وإيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن أي خلل يقع في توازن القوى ينصب لصالح أي من الدولتين العراق أو إيران ، هذا الخلل أدى إلى نزاعات وتوترات وحروب ، مما نتج عنها استعانة دول مجلس التعاون الخليجي بالأجنبي ، وهذا أدى إلى إعادة التوازن في منطقة الخليج العربي .

وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى إثبات صحة أو عدم صحة هاتين الفرضيتين :–

١– "كلما وقع خلل في نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي تكون الاستعانة بالأجنبي وسيلة لإعادة التوازن في المنطقة" .

٢–"ضعف النظام العربي يؤدي إلى الاستعانة بالأجنبي لإعادة التوازن إلى منطقة الخليج العربي".

وبذا تكون إشكاليات الدراسة على النحو التالي :

– هل التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي يساعد في تحقيق الاستقرار في ميزان القوى ؟

– هل من الممكن إعادة بناء نظام لتوازن القوى في منطقة الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية ؟

– إلى متى يتم الاعتماد على التواجد الأجنبي في تحقيق التوازن في المنطقة ؟

– هل ضعف النظام العربي يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم الخلل الذي وقع في نظام التوازن في المنطقة ؟

– إلى أي مدى يحقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية توازن القوى في المنطقة ؟ وهل سيصبح في مصاف الدول المجاورة من حيث القوة والقدرة في تحقيق التوازن ؟

– ما مدى إمكانية إشراك الدول الإقليمية المجاورة مثل (تركيا ، إيران العراق، اليمن ، باكستان ، أفغانستان) في بناء نظام توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي ؟

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة

فرضت طبيعة الدراسة على الباحث استخدام المناهج العلمية التالية :

المنهج التاريخي : وهو مختبر العلاقات الدولية ، إذ يركز على دراسة الجوانب التاريخية لموضوع الدراسة بهدف الوقوف على دور العامل التاريخي في رفد التغيرات الحالية والمستقبلية، وفرضت الدراسة استخدامه في الفصلين الأول والثاني من الدراسة ، إذ تتبع الباحث من خلاله تطور توازن القوى الدولي في الفصل الأول ، فيما استخدمه لمتابعة التطور التاريخي لتوازن القوى في منطقة الخليج العربي خلال الفترة الممتدة ١٩٨٠-٢٠٠٣م ، أي خلال حروب الخليج الثلاثة التي شهدتها المنطقة .

المنهج التحليلي : إن محاولة الفهم الصحيح للتطورات التي رافقت تطور توازن القوى في منطقة الخليج العربي على المستوى القومي والدولي والإقليمي ، ودراسة وتحليل المتغيرات والظروف العربية والأزمات التي أصابت النظام الإقليمي في الخليج العربي ، ودورها وأثرها وآفاق مستقبل توازن القوى في المنطقة ، فرضت استخدام منهج التحليل العلمي بأداتيه الاستنباط والاستقراء ، بهدف الاقتدار على قراءة الظروف والأزمات والمتغيرات الإقليمية والدولية ، وفحصها وتحليلها وتفسيرها بشكل يمكّن الباحث من الوصول إلى فهم دقيق لظاهرة اختلال توازن القوى والاهتزاز الذي أصابه خلال ثلاثة عقود منصرمة ، إضافة إلى تجميع الجزئيات في إطار تحليل كلي لاتخاذ حكم شامل للمقترب الجديد لتوازن القوى في الخليج العربي .

المنهج المقارن : يُعد المنهج المقارن من أهم المناهج العلمية المستخدمة في دراسات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، إذ إن وظيفة هذا المنهج مقارنة العلاقات الخارجية الدولية في قضية معينة ، أو مقارنة السياسات الخارجية لمجموعة دول تجاه قضايا أو أزمات معينة ، ومن هنا تأتي أهمية هذا المنهج في أنه يمثل الركيزة التي تنطلق منها الدراسة في مقارنة السلوك السياسي الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي مع سلوك كل من إيران والعراق تجاه نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، سيما في ظل الظروف والأزمات المتعاقبة التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي جراء حروب الخليج الثلاثة .

منهج النظم : والذي يعد المنهج الأكثر ملائمة لدراسة المتغيرات التي تصيب النظام الدولي سواء أكان هذا النظام إقليمياً يشتمل على مجموعة صغيرة من الدول أو كان أعم وأوسع ويشتمل على جميع دول العالم ، وقد استخدم هذا المنهج لدراسة المدخلات التي أثرت على طبيعة التفاعلات الإقليمية في منطقة الخليج والمخرجات التي أفرزتها هذه التفاعلات .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأزهر
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنظيم محتويات الدراسة :

تم تقسيم مفردات الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول رئيسة ، وذلك على النحو التالي :

المقدمة :

الفصل الأول : ويتناول توازن القوى في النظام الدولي ، وذلك من خلال المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول : مفهوم توازن القوى .

المبحث الثاني : نظريات توازن القوى .

المبحث الثالث : أنماط توازن القوى .

المبحث الرابع : التطور التاريخي لنظام توازن القوى .

الفـــصل الثاني : ويتحدث عن التطور التاريخي لنظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي .

المبحث الثاني : حرب الخليج الأولى وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

المبحث الثالث : حرب الخليج الثانية وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

المبحث الرابع : حرب الخليج الثالثة وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

الفصل الثالث : ويشمل هذا الفصل العوامل المؤثرة في نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، وتناوله الباحث من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الصراع العربي الإسرائيلي وأثره على منطقة الخليج .

المبحث الثاني : التواجد الأمريكي المباشر وأثره في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي .

المبحث الثالث : النظام العربي وأثره على النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي .

المبحث الرابع : النظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية وأثرها في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج.

الفصل الرابع : ويتناول المتغيرات التي تساهم في إعادة بناء نظام التوازن القوى في منطقة الخليج العربي في ظل النظام العالمي الجديد ، وقد اشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : المتغيرات السلبية .

المبحث الثاني : المتغيرات الإيجابية.

المبحث الثالث : دور النظام العالمي الجديد في تحقيق نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

المبحث الرابع : آفاق نظام توازن القوى الجديد لمنطقة الخليج العربي .

الخاتمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

توازن القوى في النظام الدولي

عــندما خلــق الله الكون ، وهب مخلوقاته غريزة البقاء ، مما أجج الصراع بينهما ، فوهبهم الــتوازن ليستمر البقاء ولكي لا تنهار الحياة ، ففي الطبيعة تتصارع الأحياء فيما بينها إلا أنها تحتفظ فيما بينها بتوازن دقيق لا يسمح لأي منها بأن يسيطر على الآخرين ، أما من الناحية السياسية فالدولة الــناجحة والمــستقرة هــي الدولة التي تتوازن فيها السلطات بحيث لا تطغى أي منها على السلطات الأخــرى وكذا الأمر في العلاقات الدولية حيث أن التوازن في القوى بين الدول هو ما يحفظ استمرار الــدول واستقرارها وتعددها وسلامتها ، ويحفظ عنها شرور القوى الطاغية التي لا يمكن رد طغيانها بغير إيجاد توازن قوى من نوع ما .

ويرتبط مفهوم توازن القوى بالمفهوم الذي تحدث عنه العالم الفيزيائي نيوتن والخاص بالتوازن في الكون ، ومن المعروف أن النظريات الاجتماعية تعمل على الإفادة من النظريات العلمية في العلوم التطبيقية أو تتأثر بالتطور في إحدى هذه النظريات ، وفي الحقيقة فإن مفهوم التوازن يعد أهم المفاهيم الرئيسة في عدد من العلوم ، فعالم الأحياء يحذر من نشاطات بشرية تهدد التوازن الطبيعي ، والباحث السياسي يحلل غالباً تفاعل المصالح بين الجماعات أو المؤسسات الحكومية في نطاق مجتمع معين على أســاس المنافــسة والتوازن ، ويستخدم باحثو الواقع الاجتماعي الدولي التوازن كمفهوم مركزي لنظم علاقــات القوى بين الدول ، حيث أن هذه العلاقة القائمة تستبدل بالبحث من قبل هذه الدول عن الأمن من خلال توازن القوى[١].

وتعتبــر فكــرة تــوازن القوى الدولية فكرة قديمة النشأة في الظهور ، فقد تطرق إليها بعض الفقهاء اليونانيين ، حيث كانت استراتيجية المدن اليونانية [٢] تقوم عليها ، وطبقتها في القرون الوسطى الــدويلات الإيطالــية [٣]الــتخفف من حدة المنافسة بين ملكي فرنسا والنمسا ، بإدراكها أن وجودها لا

---

(١) جــيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، مكتبة شركة كاظمة للترجمة والنشر ، ط١ ، الكويت ، ١٩٨٥م ، ص٢٨-٢٩.

(٢) كانت المدن اليونانية القديمة تتناثر في الوديان وعلى الجبال اليونانية وما جاورها من الجزر ، مما أتاح لها الفرصة فــي الاستقلال ، والسعي للاكتفاء الذاتي ، ومحاولة تطوير أنظمتها الاجتماعية والسياسية ، والتصدي للغزو الذي بدأت تتعرض له من المدن الأخرى ، ومن أشهر هذه المدن أثينا واسبرطة ، للمزيد حول المدن اليونانية وعلاقاتها السياسية ، انظر : نظام بركات وآخرون ، مبادئ علم السياسة ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٩م ، ص٣٦.

(٣) وهــو لفــظ مشابه لما يتعلق بالمدن اليونانية ولكنه يطلق على المدن الإيطالية في العصور الوسطى مثل فلورنسا والبندقــية حــيث كانت كل مدينة من هذه المدن تمتلك نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مستقلاً عن المدن الأخرى ، وتتنافس فيما بينها للسيطرة على الأقاليم المجاورة لها ، انظر : المرجع السابق ، ص٩١-٩٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقتصر على علاقاتها بجيرانها فحسب ، بل إن الحياة تتوقف وترتبط بالعلاقة بين قوى عامة تجعل كل دولـــة مضطرة للتدخل في قضايا ومشاكل تجري بعيداً عن حدودها ، على الرغم مما يبدو في الظاهر من أن هذه القضايا لا تخصها ولا تعنيها ، وأن هذه العلاقات والمسائل البعيدة التأثير تؤثر في توازن القـــوى ، وأن الإخلال بهذا التوازن يعرض الدولة للخطر ، وذلك فعلى كل دولة أن تسهر على حفظ التوازن مع مراعاة بعض الأصول والقواعد الدولية [١].

ومما تقدم يمكن القول أن النظام الدولي في حركة تفاعل وصراع دائمة ومستمرة والتوازن هو نسق متغير من خلال اضمحلال دول وزوالها وبروز دول أخرى ، فالغاية من توازن القوى على مر العصور ضمان استمرارية الخصائص البنيوية للنظام السياسي الدولي .

وسيحاول هذا الفصل من الدراسة إلقاء الضوء على توازن القوى في النظام الدولي من خلال المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : مفهوم توازن القوى .

المبحث الثاني : نظريات توازن القوى .

المبحث الثالث : أنماط توازن القوى .

المبحث الرابع : التطور التاريخي لنظام توازن القوى .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) أمـــين الـــنفوري ، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي – عسكري ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مفهوم توازن القوى

مفهوم القوة لغة :

قــبل التطــرق لمفهوم توازن القوى نجد أنه لزاماً علينا مناقشة مفهوم القوة كأساس لتقديم فهم أعمــق وأشمل لمفهوم توازن القوى ، وقد أوردت كتب اللغة تعريفات متقاربة فيما بينها لمفهوم القوة من الجانب اللغوي له ، فقد عرفها الزبيدي بقوله : " القوة بالضم ضد الضعف ، يكون في البدن وفي العقل " [١]، ويعرفها القاموس المحيط بالقول : " والقوة بالضم ضد الضعف جمعه قوى بالضم والكسر كالقواية ... وفلان قوي ومقو أي في نفسه ودابته " [٢]. أما لسان العرب فيقول في القوة : " والفعالة مــنها قــواية يقال ذلك في الحزم ولا يقال في البدن ". وتأتي القوة بمعنى العقل ، قال ابن منظور : " والقوى العقل " [٣].

مفهوم القوة اصطلاحاً

هــناك تمييــز أساســي بــين القوة (Power) بمعنى القدرة (Capability) أو امتلاك القوة (Power) بمعنــى العلاقــة ، فالقدرة شرط لازم لعلاقة القوة ، فمن دون امتلاكها يتعذر على طرف فاعل الحصول على سلوك مذعن علماً بأن هدف علاقة القوة هو السعي إلى تحقيق وتأمين الإذعان . وقــد يــتألف السلوك المذعن من القيام بعمل شيء مختلف أو قد يتألف من مواصلة نمط سلوكي يود طــرف فاعل الإقلاع عنه في واقع الأمر . ثم إن التوقع في علاقات القوة هو دائماً يتضمن أنه يتعين على الإذعان التغلب على المقاومة من جانب الهدف ، والخلاصة إذن هي إن علاقة القوة تنطوي على فاعــل أو مجمــوعة من الفاعلين في التغلب على مقاومة فاعل آخر أو مجموعة أخرى من الفاعلين وتأمــين الإذعــان من جراء ذلك ، فعلاقات القوة تنحصر بأوضاع المقاومة الاجتماعية ، وتتميز بأن الجزاءات تستخدم لتأمين الإذعان ويمكن للجزء أن يكون إيجابياً أو سلبياً أو أنه قد يقدم مكافآت أو قد يهــدد بالعقوبات . ولتوفير أي من أو كلا هذين الاحتمالين يجب أن يمتلك الفاعل أو الفاعلون القدرة ، وهذا هو سبب ما قيل آنفاً من أن القوة المفترضة هي شرط لازم للقوة المتحققة [٤].

---

(١) حمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، الكويت ، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م، (مادة قوو : فصل من باب الواو والياء).

(٢) محمــد بن يعقوب الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت (د.ت) ، (فصل القاف والكاف باب الواو والياء) .

(٣) محمد ابن منظور ، لسان العرب ، دا ر المعارف ، القاهرة ، الجزء الخامس (د. ت)، ص٣٧٨٧.

(٤) غــراهام إيفانــز ، وجيفري نيونهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ١٩٩٨م، (Power) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتركز القوة في المجتمع السياسي في الصفوة السياسية ، وهي قلة أو فرد ، على أن هذه القلة دائماً هي " الطبقة السياسية أو الطبقة الحاكمة " [١] ، ويرى المفكر والأكاديمي الأمريكي هانس مورجانثو أن : " القوة السياسية هي المقدرة على السيطرة على تفكير الآخرين وسلوكهم ، فالقوة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم ، فهي تمنح الأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يمارسونه على عقولهم ، وقد يتم إنجاز ذلك بأسلوب الأمر ، أو التهديد ، أو الإقناع ، أو بمزيج من بعض تلك الوسائل معاً " [٢].

ويعتقد الفيلسوف البريطاني برتراند راسل أن : " قوانين علم حركات المجتمع يمكن تفسيرها على أساس القوة فقط وليس على أساس هذا الشكل أو ذاك منها ، حيث أنه ومن أجل اكتشاف هذه القوانين يجب تصنيفها ثم دراسة النماذج التاريخية التي توضح كيف أن المنظمات والأفراد تسلطوا على حياة الشعوب " ، والواقعيون التقليديون يبحثون عن مفهوم القوة في القوى المحركة للمجتمع والعلاقات الدولية ، وكذلك فإن المجددين والمعاصرين يعتقدون أن علاقات القوة والسلطة هي أساس ومصدر التجاذبات الدولية [٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

مفهوم القوة في العلاقات الدولية

يفسر علماء السياسة التقليديون القوة بمفهومها العام وهي أنها غاية ووسيلة ، وحسب هذا التفسير فإن القوة تعني إمكانية طرف على حمل الطرف المقابل على الطاعة وتلخص هذه النظرة حياة المجتمع بأنها تقوم على أساس الفعل ورد فعل القوة في المجالات المختلفة والنتيجة العملية لهذه النظرية هي عدم وجود قوّة تحكم العلاقات الدولية أو على الأقل عدم اعتراف الدول بشرعية ورسمية أية قوّة ــ سلطة ــ فوق سلطتها [٤] .

ويمكن تعريف القوة في العلاقات الدولية بأنها : القدرة على تغيير سلوك الآخرين بالإمكانات المتاحة والقوة الفعالة هي محصلة الأشكال المختلفة للقوة العسكرية من جهة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والقيمية والدينية والعقائدية ... الخ ، والتي يطلق عليها البعض القوة السياسية من جهة أخرى ، وقد ساد مفهوم القوة عدم وضوح في الأسس التي تقاس بها القوة وتوزيعها بين الدول ، فبينما يركز البعض على المفهوم العسكري يركز آخرون على القاعدة الاقتصادية [٥].

---

(١) أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص١٢٠.

(٢) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، ط١ ، جامعة الكويت ،الكويت ، ١٩٨٢م ، ص٥١.

(٣) علي أصغر الكاظمي ، دور القوة في المجتمع والعلاقات الدولية ، ترجمة محمود عبد الكريم ، الفكر الجديد ، العدد ٣ ، سبتمبر ، ١٩٩٣م.

(٤) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٦١.

(٥) رضوان العبد الله ، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي ، في : العرب في الاستراتيجيات العالمية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٤م ، ص٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقــد كــان للحرب العالمية الأولى ونتائجها المختلفة دورٌ فاعلٌ مكن نظريات القوة من فرض نفــسها علــى حقائق السياسة الدولية وانطلقت في ذلك من اعتبار السياسة الدولية صراعاً على القوة بمفهــومها الشامل وبمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية وهي هنا تعتمد على افتراض عدم وجود التوافق والانسجام بين مصالح الدول الأطراف في النزاع الدولي ، والواقعيون يربطون بين دافــع الحصول على القوة وتحريكها ضد آخرين لتحقيق أهداف معينة وبين النزعة الغريزية الإنسانية المتمثلة في القوة والرغبة في إخضاع الآخرين لتأمين البقاء [١].

مفهوم التوازن لغةً

إن التوازن مشتق من الفعل " وازنَ " الذي يقصد به المقابلة بين شيئين لبيان تساويهما أو عدمه ، وفي لسان العرب " التوازن من فعل وازن ... ، ووازن بين الشيئين موازنة ووزاناً ، وهذا يوازي هذا إذا كان على زنته أو كان محاذيه . أو إنه مشتق من الميزان الذي هو العدل ، ووازنه : عادله وقابله ، وهو وزنه وزنته ووازنه ويوازيه أي قبالته [٢] .

وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً) [٣] . وفي القاموس المحيط الميزان هو العدل والمقدار ، ووازنه أي عادله وقابله وحاذاه [٤].

وفي تاج العروس ورد أن : الوزن كالوعد ، وزن الثقل والخفة بيدك لتعرف وزنه ... والوزن هو الثقل والخفة ، والوزن ثقل الشيء بشيء مثله ... توازنه أي تقابله ... ووازنه عادله وقابله ، وأيضاً حاذاه من المجاز ، وازن فلاناً أي كافأه على فعله [٥].

ويلاحظ من خلال التمعن في الألفاظ السابقة ومعانيها التركيز على مسألة التساوي والتقابل والمعادلة بين طرفين بغض النظر عن موضوع التساوي سواء أكان في النوع أم الجنس أم الصفة ، فالتوازن هو المقابلة بين طرفين لإيضاح مدى التساوي أو عدمه بينهما .

مفهوم التوازن اصطلاحاً

يعني التوازن في مفهومه العام ، الحالة المستقرة ، فيتحدث الناس دونما تفكير عن التوازن كرمز للحالة المعتادة المستقرة ، وهذه الحالة ليست بالضرورة مثالية دائماً ، ولكنها توحي بالاستقرار وعدم التوتر ، ولكنهم في كثير من الأحيان وعند التدقيق في معانيهم يشيرون إلى ما هو أبعد من الاستقرار المعتاد أي إلى الحالة المثالية ، فحين يوصف الرجل العاقل أو السياسي الحكيم بأنه ذو

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ط٤ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٥م ، ص٤٩ .

(٢) محمد ابن منظور ، لسان العرب ، (مادة وزن) ، الجزء السادس مرجع سبق ذكره ، ص٤٨٢٨.

(٣) سورة الأنبياء ، الآية ٤٧.

(٤) محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، مرجع سبق ذكره ، (فصل الواو من باب النون) ، ص٢٧٥.

(٥) حمــد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مرجع سبق ذكره ، (مادة وزن ، فصل الواو من باب النون) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شخصية متزنة فإن المقصود هو امتلاكه للشخصية الخالية من كل مظاهر التطرف ، كما يشار إلى أن فلاناً قد استعاد توازنه للإشارة إلى عودته إلى الحالة الطبيعية .

وتستخدم جميع العلوم مصطلح التوازن كرمز للحالة المعتادة المستقرة ، فيستعمل علم النفس مصطلح التوازن النفسي للتعبير على الحالة العادية للإنسان العادي ، ويستخدم علم الاجتماع مصطلح التوازن الاجتماعي لوصف المجتمع الخالي من التوترات ، ويكثر علم الاقتصاد من استخدام التوازن لوصف الأوضاع المقبولة ، فيقول التوازن بين العرض والطلب ، والتوازن في التنمية ، والتوازن بين الصادرات والواردات ، والتوازن التجاري ، والتوازن بين التكلفة والسعر وغيرها [١].

ويلاحظ أن منظري العلوم الاجتماعية بشكل عام قد حددوا مفهوم التوازن في أربعة معان مختلفة ، فهناك التوازن بمعنى الاستقرار ، والتوازن بمعنى التعادل بين القوى المتضادة ، والتوازن بمعنى الاستقرار الناشئ عن التعادل بين قيم متضادة ، بينما يرى آخرون أن التوازن هو نوع من التساند بين مجموعة من ظواهر اجتماعية مترابطة [٢].

فالتوازن بمفهومه العام يتلخص بأنه الحالة الوسطى بين وضعين متناقضين ، حيث يمثل حالة الاعتدال النسبية المقبولة في حياة الأفراد والمؤسسات والجماعات والدول ، وهذه الحالة المثالية تستمر باستمرار الصراع بين وضعين متناقضين ، فإذا توقفت مقاومة أحد هذين التناقضين أو تغلب أحدهما على الآخر فإن الحالة المثالية (حالة التوازن) سوف تنتهي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الإمارات
مركز إيداع الرسائل الجامعية

مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية

دخل مفهوم التوازن إلى علم السياسة منذ أوائل القرن التاسع عشر وأصبح بمثابة المفهوم المركزي لتحليل العلاقات الدولية ، فقد كان المفكر السياسي بارسونز هو أول من تعرض لتحديد المقصود بالتوازن الدولي بصفة عامة ، حيث أوضح أن التوازن الدولي يتحقق إذا ما توافرت شروط أهمها ، وجود قيم مشتركة بين مختلف وحدات النسق الدولي ، ووجود اتفاق بين الوحدات حول الإجراءات التي تتبع لتسوية المنازعات الدولية ، وأخيراً وجود قدر من التمايز الجمعي بين مصالح الشعوب ؛ بمعنى أن يتوزع شعب كل دولة بين تيارات دولية متباينة [٣].

---

(١) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، ط١ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩م ، ص٤٦.

(٢) محمد السيد سليم ، مفهوم التوازن الدولي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ ، المجلد ١٧ ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٩م ، ص١٥٥ .

(٣) شيخة غانم القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٧م ، ص١٦٨-١٦٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد غلب على مفهوم توازن القوى الإشارة إلى معنى التبادل أو التكافؤ ، وكذلك الاعتماد المتبادل ، فقد أشار هانس مورجانثو إلى أن ميزان القوى يعني : " منع أي عنصر في النسق الدولي من السيطرة على باقي العناصر " ، فإذا تحقق التكافؤ بين عناصر النسق الدولي تحقق التوازن [١].

ويرى أستاذ العلاقات الدولية الدكتور إسماعيل صبري مقلد أن الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في العلاقات الدولية ، هي أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع ، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب ، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها ، فإنه سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها ، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول محدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلافات قوى مضادة ، أو بعبارة أخرى ، فإن محاور القوة المضادة المتعادلة أو شبه المتعادلة لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة . ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه هذا أثرين مهمين يتعلق أولهما بحفظ السلام الدولي ، بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأعضاء في هذا المحور والتكتلات [٢] .

وبحسب الاصطلاح السياسي يمكن تحديد توازن القوى الدولية بأنه : " نظرية سياسية يقصد بها المحافظة على ميزان بين دول العالم بحيث لا يسمح لدولة ، أو لدولة مع حلفائها بالاستئثار بالنفوذ في المجال الدولي حتى تفرض سيطرتها على الدول الأخرى بما يكون في حوزتها من قوة عسكرية متفوقة وإمكانات اقتصادية كبيرة ووسائل إعلام وتكنولوجيا متقدمة " [٣].

وترى الموسوعة السياسية أن توازن القوى الدولي هو: نظام ونسق في العلاقات الدولية مبني على فرضية أن حفظ السلام الدولي يشترط عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولي على كفة الدول أو التحالفات الأخرى المقابلة ، لأن ذلك يُغري بالهيمنة والعدوان والاستمرار بذلك . وهو مفهوم من خلاله تحرص الدول على البقاء مستقلة وتعمل على منع طرف من السيطرة على النظام كله ، ويفترض توازن القوى توزيع القوة بين الأطراف بحيث لا تكون هناك دولة قادرة على حسم الصراعات ، مما يضمن السلام وحماية الدول واستقلالها وخصوصاً الدول الصغرى [٤].

---

(١) محمد السيد سليم ، مفهوم التوازن الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٥ .

(٢) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦٥ .

(٣) محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية : من النظريات إلى العولمة ، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٢م ، ص٤٧.

(٤) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ،الموسوعة السياسية ، ط٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٠م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصف الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) ميزان القوى بأنه مصطلح يستخدم في القانون الدولي ليشير إلى نوع من العلاقات الدولية ، حيث تعمل دولة أو مجموعة من الدول لحماية نفسها من أمة أو مجموعة من الأمم من خلال امتلاكها قوة تعادل قوة الطرف الآخر[١] .

وبحسب موسوعة جامعة كولومبيا الأمريكية (Columbia Encyclopedia) فإن توازن القوى هو : " نظام من العلاقات الدولية ، حيث تبحث فيه الأمم للحفاظ على توازن قوة تقريبي بين العديد من المنافسين ، وهذا يمنع رجحان كفة إحدى الدول على الدول الأخرى . والمسألة الحاسمة في هذا النظام هي ميل أو رغبة بعض الحكومات الوطنية لتغيير التحالفات حسب متطلبات النظام للحفاظ على التوازن " [٢].

وينظر المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي إلى توازن القوى على أنه نظام من الديناميكيات السياسية التي تتفاعل في المجتمعات التي يقوم تنظيمها على وجود عدد من الدول المستقلة ، وبطريقة تهدف إلى الإبقاء على مستوى محدد من القوى السياسية المتاحة لكل منها . وفي الأحوال التي تتجه فيه إحدى هذه الدول لتجاوز ذلك المستوى المحدد المسموح به ، تتولد ضغوط تلقائية تدفع الآخرين إلى مقاومة ذلك التهديد ، وتكون هذه الضغوط أعنف ما تكون بالنسبة للدول التي تشكل محور هذا التوازن وتقع في مركزه منه بالنسبة للأطراف الأخرى التي تقع على هوامشه [٣].

كما يرى المفكر السياسي سيدني . ب . فاي ، أن ميزان تعادل القوى يعني تعادل بين قوة أعضاء المجتمع الدولي يمنع أياً منهم من أن يكون قوياً لدرجة فرض رغبته على الآخرين [٤].

ويصف بعض الكتاب العرب توازن القوى بأنه ليس مجرد مفهوم فقط بل هو أيضاً (سياسة) ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية ، وهي المدرسة التي تعنى بظاهرة القوة [٥] ، و" إن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة ، فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى وهو في الوقت عينه سلاحها في تنظيم استخدام القوة والسيطرة عليها " [٦].

---

(١) Encyclopedia Britannica,2003, available on the Internet :
http://www.britannica.com/

(٢) Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, 2001, available on the Internet :
http://encyclopedia.com/html/T/ThirdW1or.asp

(٣) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٩.

(٤) محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية : من النظريات إلى العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧.

(٥) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٣ .

(٦) خليل إسماعيل الحديثي ، الوسيط في القانون الدولي ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩١م ، ص٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى دكتور العلاقات الدولية محمد نصر مهنا : " أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول تبعاً للتفاوت ، كما وكيفاً في المكونات المادية وغير المادية ، التي يشتمل عليها تركيب هذه القوة بحسب ما هو متاح منها لكل دولة ، وقد دفعت هذه الحقيقة – المتعلقة بالتفاوت في توزيع إمكانات القوة بين الدول – بالكثيرين إلى محاولة تفهم العلاقات السياسية الدولية من خلال ما يسمى بنظرية أو نظام توازن القوى الذي يعتبرونه قانوناً أساسياً يحكم هذه العلاقات وبالتالي يحيط بدوافع السلوك الدولي [١].

ويعرف توازن القوى أيضاً بأنه : " حالة تعادل وتكافؤ جميع القوى المتضادة المؤثرة على جسم ما والتي يسعى هذا الجسم إلى تحقيقها بقوته الذاتية ، سواء أثناء الثبات أم الحركة ، وقدرته على العودة إلى هذه الحالة التعادلية ، عندما تتغير إحدى هذه القوى المؤثرة عليه سلباً أو إيجاباً لتحقيق حالة استقراره [٢] .

ويعتقد العديد من المفكرين ومنظري العلاقات الدولية أن توازن القوى هو وسيلة لضمان وجود القانـــون الدولـــي واستمرارية فعاليته ، حيث يعتبر المفكر الألماني أوبنهايم أن توازن القوى السياسي والعسكري أحد أهم الشروط الأساسية لبناء قانون دولي متين ، حيث يرى أن العبرة الأولى والأساسية التـــي تمكن من خلق القانون الدولي هي فقط إذا كان هناك توازن للقوى بين أعضاء العائلة الدولية . ومع أن توازن القوى قد اعتبر أحد أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى إلا أن أوبنهايم كان يرى أن وجود بعض توازن القوى داخل عصبة الأمم هو الكفيل لضمان استقلالية الدول الصغيرة [٣].

ونظراً لاختلاف الرؤى السياسية والفلسفية لمفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية فإننا نجد أنفـــسنا على توافق تام مع إبراهيم أبو خزام في طرحه أن أفضل طريقة لتعريف التوازن هي حصر التعريفات المختلفة المعاني والمتعددة لتوازن القوى في الدلالات الإجرائية التالية [٤]:

---

(١) شيخة غانم القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٠ ، نقلاً عن : محمد نصر مهنا ، في السياسات العالمية والاستراتيجية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٣م ، ص١٧٥.

(٢) مـــصطفى كامـــل محمد ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر ، ط١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص١٨.

(٣) Benedict Kingsbury, Legal Positivism as Normative Politics: International Society, Balance of Power and Lassa Oppenheim's Positive International Law, European Journal of International Law, Vol. 13 (2002) No. 2, P415.

(٤) إبـــراهيم أبـــو خـــزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٨ – ٦٠ ، نقلاً عن : ممدوح محمود مصطفى منصور ، سياسات التحالف الدولي ، منشورات مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص٨٨ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) إن ميــزان القــوى هو تعبير عن أية صورة من صور توزيع القوة في المجال الدولي . فقد يكون ميزان القوى مائلاً لصالح قوة ما ، ومع ذلك فإن فكرة التوازن تظل قائمة .

٢) تــوازن القوى قد يعني تعبيراً عن وضع من أوضاع التعادل أو التكافؤ في القوة . بحيث لا تتفوق دولة ما إلى حد يمكنها من تهديد الدول الأخرى .

٣) قد ينصرف معنى ميزان القوى إلى معنى الهيمنة ، أي تحقيق دولة ما لهامش من التفوق ، فالدول لا تسعى للتوازن ، ولكنها تنزع للتفوق .

٤) قــد ينصرف معنى التوازن إلى التعبير عن حالة الاستقرار والسلام ، ذلك أن كثيراً من المفكرين يربط بين توازن القوى والسلام ، فتوازن القوى هو أداة تثبيت السلام والاستقرار .

٥) وعلــى العكس فإن ميزان القوى قد ينصرف إلى التعبير عن عدم الاستقرار والحرب ، فيرى عدد من المفكرين أن توازن القوى غالباً ما يكون مدعاة لعدم الاستقرار ونشوب الحروب .

٦) وقد ينصرف معنى التوازن إلى (سياسة القوة) ، فبما أن البيئة الدولية قائمة على الصراع فإن كل دولة تسعى إلى زيادة قوتها ، لأن الصراع يجري من أجل القوة .

٧) وقــد ينــصرف معنــى توازن القوى إلى اعتباره (قانوناً طبيعياً) للعلاقات الدولية . فيذهب بعض المفكرين إلى أن توازن القوى هو قانون تاريخي يحكم تطور الدول والمجتمعات السياسية .

٨) وقــد ينصرف معنى توازن القوى إلى أنه نسق أو موجه لسياسات الدول فالعلاقات الدولية عبارة عن مباراة أو لعبة بين الدول يتوجب وضع قواعد لتنظيمها ، ويعتبر توازن القوى هو القاعدة الرئيسة الموجهة لسلوك الدول ، والمرشد لصانعي السياسة الخارجية .

وأخيــراً ، ولأن هــذه الدلالات الإجرائية لمفهوم توازن القوى قد تشكل عائقاً أمام أي باحث أكاديمي في محاولته لدراسة توازن القوى في منطقة إقليمية محددة مثل منطقة الخليج العربي كما في دراســتنا ، فإننا نجد أن من ضرورات الدراسة الأكاديمية والمنهجية تبني مفهوم معين لتوازن القوى يتناســب مــع أغــراض هذه الدراسة ، ولذلك فإن الباحث يرى أن توازن القوى في العلاقات الدولية وبمفهومه المختصر هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيــرها التــي تنتهجها دولة ما أو مجموعة من الدول في نظام دولي أو إقليمي معين بهدف الحيلولة دون تفوق طرف من أطراف هذا النظام وتفرده بالهيمنة على باقي الأطراف ، وذلك من خلال ضمان وجود تعادل وتوازن في القوى مع هذا الطرف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

نظريات توازن القوى

عـــند محاولـــة تحديد مفهوم أي نظرية سياسية يجب علينا إلقاء الضوء على الأفكار السياسية كمكـــون أساسي لهذه النظرية فالأفكار السياسية هي دراسة تاريخية تقوم على المتابعة الزمنية للتراث الفكري المرتبط بتفسير ظاهرة السلطة ، وتهتم بآراء وتصورات المفكرين والفلاسفة للظواهر السياسية بمختلف أنواعها على مر العصور ، والتي تعكس في كثير من الأحيان الظروف والبيئات التي عاشوا فيها ، وستكون هذه الدراسة من خلال ربط الأفكار بالأشخاص الذين يمثلونها .

ومـــن هـــنا يمكن القول : إن النظرية السياسية يمكن أن تحدد وتتبلور حين تتجه هذه الأفكار الـــسياسية نحـــو الـــتخلص من عناصر الزمان والمكان ، وتسير نحو إيجاد أحكام مطلقة جامعة بين المنهاجـــية التجريبية والواقع أو الحركة ، وتحاول في هذه الحالة الربط بين مبادئ معينة ونتائج معينة لاكتـــشاف قـــواعد التحكم في النشاط ، ووضعها في شكل علاقات ارتباطية تفسر العلاقة بين مختلف الظواهر المرتبطة بالسلطة [١].

وثمـــة مفهـــوم رئيسي في النظرية التقليدية لتوازن القوى وهو الذي يؤكد على الحيلولة دون تحقـــيق دولـــة من الدول مركزاً مهيمناً مع الإقرار بحق الدول في السعي نحو زيادة قوتها ولكن من خـــلال السبل التي تحفظ التوازن ، غير أنه ولأسباب مختلفة قد ينهار التوازن ، إذ قد لا تبدي بعض الوحدات اهتماماً بسعي دولة معينة للإخلال بالتوازن وتصبح المسألة مرهونة بوجود عنصر أو وحدة تستطيع تعديل الخلل بمجرد حدوثه ، ويقدم لنا التاريخ بريطانيا كمثال على الدولة التي لعبت هذا الدور فـــي أوربـــا ، بـــل يمكن القول بشكل عام : إن نظرية توازن القوى كدليل لرجل السلطة هي نظرية بريطانية إلى حد بعيد [٢].

ولقـــد ساهم الكثير من المفكرين والمنظرين القدماء والمعاصرين في محاولات صياغة نظرية لتوازن القوى في العلاقات الدولية ، وكان كل من هؤلاء يسعى إلى وضع التحليل المنطقي والعقلاني لهذه السياسات الدولية، مع التركيز على أسس النظرية الواقعية المستندة على مفهومي القوة والمصلحة.

وتعود جذور الفلسفة الواقعية إلى العصور القديمة حيث يمكن ملاحظة بعض الإشارات إلى هذه الفلسفة في العصور القديمة وعند اليونان ، حيث تشكل دراســـة المؤرخ اليوناني (ثوكيديس) التي

---

(١) نظام بركات وآخرون ، مبادئ علم السياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص٣١ – ٣٢ .

(٢) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناولت تاريخ الحرب البلوبونزية [١]، أول محاولة للتنظير الواقعي في العلاقات الدولية [٢].

وقد عرف العرب قديماً مفهوم التوازنات والتحالفات الدولية في علاقاتهم مع بعضهم البعض وعلاقاتهم مع الجماعات الأخرى ، فقد قالت العرب قديماً صديق صديقي هو صديقي ، وعدو عدوي هو صديقي ، وعدو صديقي هو عدوي ، وصديق عدوي هو عدوي ، وجاء في القرآن الكريم ، قوله تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) [٣].

وفي العصور الحديثة ، كان من أوائل من تحدث عن الفلسفة الواقعية هو (ميكافيللي) صاحب كتاب الأمير (The Prince) فهو أول من استحدث فكرة القوة السياسية (Political Power) [٤] . وإليه يعود الفضل في محاولات التنظير الأولى لتوازن القوى ، فكتابه الأمير يعتبر الدرس الأول في مسألة توازن القوى ، حيث اعتمد هذا الكتاب على استخدام فن التوازن في إدارة الصراعات سواء أكانت دولية أم داخلية ، ويقول ميكافيللي في كتابه : " على الأمير أن يتجنب الارتباط في قضية مشتركة مع أمير آخر أقوى منه لإلحاق الضرر بأمير ثالث ، إلا إذا أجبرته الضرورة على ذلك ... وعلى الأمراء أن يتجنبوا ، بقدر طاقتهم ، الوقوع تحت رحمة غيرهم وإرادتهم وأهوائهم " ، وإذا كان ميكافيللي لم يستخدم مصطلح التوازن في كتابه ، لأنه لم يكن شائعاً في عصره ، إلا أن استخدام هذا القانون يشكل إحدى لبنات بنائه [٥].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

---

(١) الحروب البلوبونزية : في أوائل القرن الخامس كانت أثينا وإسبارطة حليفتين تعاونتا لدحر الإمبراطورية الفارسية عام (٤٨٠ ق.م) ، وبعد الحرب مع الفرس انصرفت إسبرطة إلى أمورها الداخلية ، فيما كانت أثينا تتجه باهتمامها نحو الخارج وتطورت إلى إمبراطورية وشكلت (الرابطة الديلية) وهي عبارة عن تحالف ضم الدول المحيطة ببحر إيجة بهدف تكوين حزام دفاعي يوناني بوجه الفرس ، ومن ناحية أخرى نظمت إسبرطة جيرانها في شبه الجزيرة البلوبونزية في حلف دفاعي ، وبسبب تنامي قوة أثينا ومقاومة البعض لسطوتها اندلعت الحرب البلوبونزية الأولى وأعقبها معاهدة السلام لمدة ثلاثين عاماً قبل أن تندلع الحرب البلوبونزية الكبرى في عام (٤٢٤ ق.م) . للمزيد حول هذا الموضوع ، انظر : جوزيف ناي ، المنازعات الدولية ، ترجمة أحمد أمين الجمل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص٢٧.

(٢) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٧.

(٣) سورة الحجرات ، الآية ٩.

(٤) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص١١ ، وأنظر أيضاً : نيقولا ماكيافيلي ، الأمير ، تعريب محمد لطفي جمعة ، مؤسسة النوري ، دمشق ، ١٩٩٠م.

(٥) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام مرجع سبق ذكره ، ص٦٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعـــد الفيلـــسوف الإنجليزي (فرنسيس بيكون) هو أول من استخدم مصطلح التوازن بمعناه السياسي المعروف حالياً ، ويورد في إحدى مقالاته : " ... فليس من الإمكان أولاً ، وضع قاعدة عامة بالنسبة إلى الدول المجاورة مهما اختلفت الأوضاع والحالات ، سوى تلك التي تقول بأن على الأمراء أن يظلـــوا يقظين ساهرين ، حتى يحولوا دون إفراط إحدى جاراتهم في النمو ، إما عن طريق التوسع فـــي أراضـــيها أو تعزيز تجارتها ، أو الاستيلاء على بعض المنافذ والطرق الأساسية ، بحيث تصبح مصدر إزعاج لهم " [١].

أمـــا في القرن العشرين ، فقد ظهر العديد من منظري الفلسفة الواقعية والذين تعددت أفكارهم ووجهـــات نظـــرهم حول هذه النظرية مع تمحور معظم الأفكار حول المبادئ والمرتكزات الأساسية للنظرية ومن أهمها مبدأ توازن القوى ، حيث يمكن القول : إننا قد أصبحنا أمام نظريات متكاملة في تحليل توازن القوى ومفاهيمه وأنماطه وأهدافه .

ومـــن أهـــم منظري هذا المبدأ في العلاقات الدولية فردريك شومان وهانس مورجانثو وأخيراً هنـــري كيـــسنجر وسنعرض فيما يلي لأبرز الأفكار والرؤى السياسية لكل من هؤلاء المفكرين بهدف إلقاء الضوء على توازن القوى في الفكر السياسي والعلاقات الدولية .

مكتبة الجامعة الاردنية

أولاً : فردريك شومان

يعتبـــر فردريك شومان أحد أهم دعاة المنهج الواقعي في العلاقات الدولية ومن الذين ركزوا علـــى مبدأ توازن القوى كأحد مرتكزات النظرية الواقعية في تحليل السياسات الدولية ، ويرى شومان أنـــه مادامت القوة هي المحرك الأساسي للعلاقات الدولية وتلعب الدور الحاسم في هذه العلاقات ، فإن توازن القوى يصبح أمراً لا مفر منه ، حتى تستطيع الدول أن تحافظ على قوتها وتحول دون سيطرة دول أخـــرى عليها ، ويعتبر أن هذا المبدأ – أي توازن القوى – هو الأداة العملية المنظمة لصراعات القوة على المستوى الدولي ، ضمن طريق التحالفات الدولية التي تضم مجموعة قوى دولية ، لا يمكّن دولـــة واحـــدة أو أكثـــر من أن تشكل نقطة سيطرة أو هيمنة على تلك القوى المتحالفة وهذا يعني أن ديناميكيات توازن القوى تبقى على توازن القوى وتعددها ، وحتى لو كانت قوة الدولة محدودة .

ويعـــتقد أيـــضاً أن الدول الصغيرة ومتوسطة القوة تستطيع عبر نظام توازن القوى أن تحفظ ذاتها ، وتصون استقلالها ، وترفع من شأنها من خلال قوة التحالفات داخل المجتمع الدولي ، أما مسألة قـــدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على تحقيق مكاسب أخرى بعد أولوية الحفاظ على ذاتها فهذا يتعلق بالدرجـــة الأولى بمدى مهارة الدولة وقدرتها الدهائية ، ويمكن أن تبقى الدولة الصغيرة على حياد أو منعـــزلة إذا كـــان التوازن بين الدول الكبرى على درجة كبيرة من الأهمية التي يوفر لها الحفاظ على بقائهـــا ومـــصالحها ، كما أن الموقع الجغرافي للدولة الصغيرة يلعب دوراً كبيراً في نظام التوازن .

---

(١)إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام مرجع سبق ذكره ، ص٦٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من دور وأهمية التوازن الدولي لديناميكيات القوى في الحفاظ على الاستقرار النسبي للمجتمع الدولـــي والـــذي يحـــول دون تفككه وانهياره ، إلا أن حتمية الصراع أمر لا مفر منه ، وحقيقة دائمة مستمرة في كافة الأحوال من منطلق أن التوازن الدولي يمتاز بالتذبذب والتقلب بموازين القوى ذاتها ، مما يعني أن يرجع عمل الصراع كعامل هدام لنظرية توازن القوى [١].

ثانياً : هانس مورجانثو

يعتبـــر مورجانثو أفضل من كتب عن توازن القوى في كتابه المعروف (السياسة بين الأمم) ، وهـــو عـــالم سياسي بارز ، ألماني الأصل ، أمريكي الجنسية ، وقد كتب هذا الكتاب في ضوء خبرته الـــسياسية الناشـــئة عـــن كونه أحد شهود العصر على الحربين العالميتين ؛ الأولى والثانية ، واللتين أرجعهمـــا إلـــى تـــوازن القوى الذي سبقهما نظراً لافتقار هذه التوازنات إلى اليقين والواقعية والكفاية المذهبـــية ، ويـــرى مورجانـــثو أنـــه لـــو توافرت لهذه التوازنات العناصر المشار إليها لما اندلعت الحروب[٢].

وفـــي إطـــار حديـــثه عـــن صراعات القوى في السياسة الدولية ، يرى مورجانثو أن الدولة في سياساتها الخارجية تسعى إلى تحقيق أحد الأهداف التالية [٣]:

أولاً : الحفاظ على الوضع القائم دون تغيره .

ثانياً : تحقيق توسع استعماري (إمبريالي) .

ثالثاً : تحقيق المكانة الأدبية والسياسية (الشهرة والنفوذ) للدولة في المجتمع الدولي .

فالهـــدف من سياسة حفظ الوضع الدولي القائم هو إبقاء توزيع القوى الدولية على حاله ، والسعي إلى منع أي تغيير دولي ، قد يؤثر سلبا على قوة الدولة ، مما يؤدي إلى تحول جذري في توزيع القوى على مستوى الدول .

ويعتبـــر مورجانثو مبدأ الرئيس الأمريكي (مونرو) في عام ١٨٢٣م [٤] هو مثال يحتذى به في الحفاظ على الوضع الدولي القائم في تلك الفترة ، فعندما أعلن مبدأه آنذاك هدف إلى معيارين رئيسيين

---

(١) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٧-٦٨ .

(٢) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام مرجع سبق ذكره ، ص٧١ .

(٣) للمزيد حول النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وأفكار هانز مورجانثو حول توازن القوى ، انظر : -

- محمد سعيد الدقاق , مذكرات في العلاقات الدولية , الدار الجامعية ، بيروت , ١٩٨٠م ، ص١٤-١٦ .
- جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص٦٨-٧٤.
- إسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , مرجع سبق ذكره , ص١٨-١٩ .

(٤) مبدأ مونرو : أطلقه الرئيس الأميركي مونرو عام ١٨٢٣ ، ويقضي بأن الولايات المتحدة لا تتدخل في شؤون الدول الأخـــرى ، كمـــا أنه لا يحق لأي دولة أن تتدخل في شؤون العالم الأميركي ، للمزيد حول هذا الموضوع انظر: سليم الحسني ، مبادئ الرؤساء الأمريكيين ، ط١ ، المركز الإسلامي للأبحاث السياسية ، لندن ، ١٩٨٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

همـــا : الأول : الحفاظ على توازن القوى الغربي القائم في نصف الكرة الغربية ، والثاني : يعبر عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في منع أي تغيير يحدث في توازن القوى الدولية آنذاك .

وأما بالنسبة للتوسع الإمبريالي فهو البديل الثاني المتاح أمام الدول ، وهذه السياسة تستهدف قلب الوضع الدولي القائم ، أي العمل على تغيير توازن القوى الدولي ، وأهداف هذه القوى الإمبريالية هي تحقـــيق أو إقامة إمبراطورية قارية أو هيمنة عالمية ، وغالبا ما تقوم بهذه السياسة ، الدول المهزومة بهـــدف تحطـــيم الوضـــع القائم الذي خلقه المنتصر ، وتغيير وضع المنتصر من سلم القوى إلى سلم الـــضعفاء ، ومـــثال ذلـــك مـــا فعلته ألمانيا في عام ١٩٣٩م عندما اجتاحت الاتحاد السوفيتي بقوتها العسكرية بهدف أن تغير توازن القوى الأوربية وتعيد ترتيب سلم القوى القائم آنذاك .

والبديل الثالث للدولة هو تحقيق سياسة النفوذ والشهرة أو المكانة الأدبية ، وهدف هذه السياسة التأثير مـــن قبل دول معينة أخرى من خلال القوة التي تمتلكها أو التي تعتقد أنها تمتلكها ، أو القوة التي يعتقد الآخرون أنها تمتلكها [١].

ويعطي مورجانثو لتوازن القوى أهمية كبيرة حيث يقول : إن توزيع القوى بشكل متساوي إلى حد ما يحدث نوعاً من الاستقرار العالمي ، وهذه الوسيلة الفعالة لإرادة استخدام القوة في إطار المجتمع الدولي . وتوازن القوى نفسه لا يحقق السلام ، ولكنه الإجماع الدولي الذي يبني عليه التوازن هو الذي يؤدي هذه الوظيفة ؛ بمعنى أنه قبل أن يفرض توازن القوى قيودا على طموحات الدول التي تسعى إلى زيـــادة طاقـــة قـــوتها فانـــه لا بـــد أن تلتزم الدول المتنافسة بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها ، وهذا الاتفاق المشترك هو ما يضبط الرغبة الجامحة في الحصول على القوة ، ويخفف من إمكانية اللجوء إليها عندما تستقر الأوضاع السياسية [٢].

فالمعـــضلة هنا هي أن الحروب كثيراً ما تندلع مع وجود توازن القوى ، كما أن الاستقرار قد يـــتحقق دون وجـــود تـــوازن ، فإذا كان الاستقرار هو الهدف ، فإن هذا الهدف يمكن تحقيقه في ظل سيطرة طرف دولي واحد ولذلك فإن مورجانثو يشترط لوجود التوازن الحفاظ على الاستقرار والحفاظ على ظاهرة التعدد في الوقت نفسه ... فالعناصر المكونة للتوازن ضرورية ويجب أن يكون لها الحق فـــي الوجود ... ومن هذا المنطلق فإن مورجانثو يقدم تعريفاً أكثر اكتمالاً لتوازن القوى وهو : " نظام يهدف إلى الحيلولة دون تحقيق أي عنصر للتفوق على العناصر الأخرى ، يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهـــرة التعدد في العناصر التي تؤلفه ، فضمان الاستقرار ليس هو وحده هدف التوازن ، فالاستقرار يمكـــن أن يـــتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى والتغلب عليها والحلول محلها ، فهدف التوازن هو الاستقرار مضاف إليه المحافظة على العناصر المؤلفة للنظام " [٣].

---

(١) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص٦٨-٧٤.

(٢) المرجع السابق , ص٦٨-٧٤.

(٣) إبـــراهيم أبـــو خـــزام ، الحـــروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : هنري كيسنجر

يعتبر هنري كيسنجر أبرز أكاديمي ومن ثم سياسي يبدي اهتماماً بمسألة توازن القوى ، ويعده البعض الوريث الرئيسي لأطروحات مورجانثو . أما بالنسبة لكيسنجر الأكاديمي فقد كان في هذا الطور أكثر تأملاً في فلسفة التاريخ بشكل صاف ، أما فيما بعد فإن الممارسة السياسية أفسدت الكثير من صفاء المؤرخ وفكره عند كيسنجر (١).

ويرى البعض أن كيسنجر السياسي قد سعى لتحطيم توازن القوى الذي وجده بين يديه ، فهو أحد الذين شاركوا في تحطيم توازن ما بعد الحرب الباردة متنكراً بذلك للمعتقدات الفكرية التي سبق وأن عبر عنها ، ومع ذلك فإنه نادى فيما بعد بضرورة العودة إلى التوازن ، ولو بخلقه إذا لم يظهر بطريقة طبيعية (٢).

والعالم في نظر كيسنجر لا يحتمل غير وضعين ، إما وضعاً دولياً يقوم على هيمنة دولة وحيدة ، أو نظاماً دولياً يقوم على توازن القوى ، أما حالة الهيمنة فإنها تقود للاضطراب ، وأما حالة التوازن فإنها تصنع النظام الدولي المستقر . ولذلك يدعو كيسنجر بلاده (الولايات المتحدة) إلى السعي لتشكيل النظام الدولي على أساس التوازن ، رغم أنها القوة المهيمنة في الوقت الراهن ، وينطلق كيسنجر في رأيه من أن تلك هي مصلحة الولايات المتحدة ، ليس لأنه لا يرغب في هيمنتها ، ولكنه كما يقول لن تكون قادرة عليها إلى أمد طويل (٣).

ويعتبر كيسنجر أكثر وضوحاً في دعوته لإقامة توازن قوى جديد ، ففي كتابه (الدبلوماسية) وبعد استعراضه للنظام الدولي والشعارات التي قام عليها فإنه يخصص الفصل الأخير والذي يتمحور حول الرؤية الجديدة للنظام العالمي الجديد لطرح وجهات نظره التي تقوم على الدعوة إلى التوازن ، لأن التفرد بأحوال العالم من قبل الولايات المتحدة مسألة ليست مقدوراً عليها إلى أجل طويل ، رغم انتصار الولايات المتحدة وتفوقها الساحق (٤).

ويمكن تلخيص المرتكزات النظرية لمفهوم التوازن عند كيسنجر بقوله : " يتجلى مفهوم توازن القوى واضحاً في ذهن طالب التاريخ الأوربي ، بيد أنه مثلما هو حال مصلحة الدولة ، شيء ناشئ في آخر قرنين ونطق به أصلاً الملك الإنجليزي (وليام الثالث) لكبح التوسع الفرنسي ، وليس مما يدهش

---

(١) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام مرجع سبق ذكره ، ص٧٥ .

(٢) صبحي حديدي ، حرب العالمين الأولى ، ط١ ، منشورات الأرض ، قبرص ، ١٩٩١م ، ص١٧٩ .

(٣) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٩ .

(٤) المرجع السابق ، ص٧٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حد ذاته ائتلاف قوى لتشكيل ثقل مقابل القوة الأقوى ، لأن توازن القوى يقتضي تحركاً متواصلاً ، فجديـــر بقـــادة أمريكا في القرن الآتي إطلاع شعبهم على مفهوم المصالح القومية ، وأيضاً في كيفية بلوغها – في أوربا وآسيا – عن طريق المحافظة على توازن القوى ، فستعتري أمريكا حاجة لشركاء لحفظ التوازن في العديد من المناطق البسيطة ، وليس من المتاح انتقاء هؤلاء الشركاء وفق اعتبارات أخلاقية وحسب،فيتحتم أن يكون التعريف الواضح للمصالح القومية دليلاً للسياسة الأمريكية .

كان أطول ردح دام به نظام دولي دونما اندلاع حرب كبرى ذاك الذي أعقب مؤتمر فيينا ، فقد جمـــع بين الشرعية والتوازن والقيم المشتركة ودبلوماسية توازن القوى ، وبه حجمت القيم المشتركة نطـــاق مطالـــب الأمـــم فـــيما قلص التوازن درجة الإصرار عليها ، بيد أن أمريكا حاولت في القرن العشرين أن تنشئ نظاماً عالمياً قائماً على قيمها وحدها تقريباً ، فهي بذلك تبذل مجهوداً بطولياً مسؤولاً عن معظم ما هو خير في العالم المعاصر " [١].

ومـــن خلال تحليل هذه الأفكار والرؤى السياسية النظرية لمفهوم التوازن ، يمكن ملاحظة أن مبدأ توازن القوى هو نهج واقعي في السياسة الدولية كما في الدراسات الأكاديمية ، حيث أن هذا المبدأ قـــد اجتذب إليها العديد من الأكاديميين والمفكرين والسياسيين مثل : مورجانثو وكيسنجر ، إضافة إلى الـــسياسيين الكبار مثل : الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ، ويعتقد البعض أن هذه المدرسة في التنظير السياسي أصبحت تياراً فاصلاً بين الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة ، فبينما يـــؤمن الجمهوريـــون بـــتوازن القوى كأحد مفاتيح الاستقرار العالمي ، فإن الديمقراطيين يعارضون طـــروحات هذه المدرسة ، وإذا كان كيسنجر ونيكسون هم رموز التوازن فإن زبغينو بريجنسكي يعتبـــر أبرز المعارضين لمسألة التوازن ، وقد مد تأثيراته لمعظم الديمقراطيين في الولايات المتحدة ، وفي كتابه (أوهام توازن القوى) دعوة واضحة للهيمنة كطريق للاستقرار [٢].

توازن القوى في النظريات السياسية المختلفة

لقد تداخل مفهوم توازن القوى وأسسه النظرية مع العديد من نظريات السياسة الدولية وأسسها الفلـــسفية ، وفـــيما يلـــي إيجاز لأهم النظريات السياسية التي تناولت توازن القوى كمحور أساسي في تحليلها للعلاقات السياسية الدولية .

---

(١) هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ط١ ، ترجمة مالك فاضل البديري ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٩٥م ، ص٥٣٢ .

(٢) إبـــراهيم أبـــو خـــزام ، الحـــروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرية النظم

تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في الأوساط الأكاديمية المتخصصة ، وينظر إليها دعاتها على أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي ، حيث يعرف النظام بأنه عبارة عن كيان عام تتدخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى ، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل يطلق عليها نظرية النظم [١].

ويتشابه نظام توازن القوى الذي تتناوله نظرية النظم مع التوازن في النظام الدولي عند منظري الواقعية ، فهو نظام دولي يفتقر للنظم الفرعية إذ لا توجد فيه الهيئات المنظمة أو الوسائل التي تجعل القرارات الخاصة بمصالح الأطراف تخرج عن نطاق أطراف النظام وهي الدول ، ويحتاج توازن القوى – حسب نظرية النظم – إلى خمس قوى أو أطراف رئيسة يكون وجودها حاسماً ليؤدي التوازن عمله ، فتوازن القوى في شكله المثالي هو نظام يخلق إمكانية لتكتل الأطراف في إطار تحالفات طالما لا يحقق أي من التحالفات تفوقاً ملحوظاً في قدراته على غيره ، ويتم الحفاظ على النظام على أساس أن أي دولة ترغب في أن تحقق لنفسها مركزاً مسيطراً عليها أن تعمل لتحافظ على مصالحها وتحول دون تحقيق أية دولة أخرى مثل هذا الهدف [٢].

ومن هنا فإن نظرية النظم تقتبس مفهوم التوازن وتدخل عليه شيئاً من الإضافة والتحوير ، فهي تنظر للميل إلى التوازن على أنه محصلة التنافس المستمر بين قوى الخلل والارتباك وبين قوى الاستقرار ، ويتوقف عمق تأثير كل مجموعة من هذه القوى على طبيعة الاستجابات التي تظهرها الدولة إزاءها ، وعليه فإنه لا يمكن التنبؤ باتجاهات ذلك التوازن أو الاختلال حتى تتجسم هذه الاستجابات الدولية في صورة تسمح بالحكم على المسار الذي يسلكه التفاعل الحاصل بين هذه القوى المتعارضة كلها ، وهي في هذا تختلف عن نظريات التوازن الأخرى التي تنظر إلى التوازن على أنه نتاج تلقائي وحتمي لتفاعل بعض العوامل والمتغيرات (أساساً متغيري القوة والمصلحة) المحسومة سلفاً [٣].

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٥.

(٢) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٧.

(٣) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرية المحالفات الدولية

تــرى هــذه النظرية أن وجود تكتلات ومحالفات دولية متنافسة يأتي على رأس العوامل التي تدفــع إلــى الحــرب أو تعجــل بوقوعها ، فالمحالفات هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تطبيق سياســات توازن القوى الإقليمي والدولي ، وأي خلل يطرأ على هذه لابد وأن ينتج عنه مضاعفات قد تتفاوت من حيث الحدة أو العنف ، ولكنها تتفاعل جميعاً في اتجاه الصراع .

ويمــضي هذا المنطق في التحليل بأنه إذا كان قيام المحالفات قد ارتكز في الماضي على فكرة المــصلحة والقوة ، فإنه في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة أصبحت العوامل المذهبية تقوم بالدور الحاســم في تقرير طبيعة تلك المحالفات ، كما أن كافة عمليات الاستقطاب والصراع الدولي أصبحت تــدور حــول نواة الأيدلوجية وهي التطور الذي ينتج عنه في النهاية تقسيم الدول وبشكل مستمر إلى محالفات ومحاور متصارعة ، وتكون كل القوى الدولية الرئيسة أطرافاً فيها بصورة أو بأخرى ، حيث تحــاول هــذه النظــرية أن توضــح الكيفية التي تؤثر بها المحالفات الدولية في مضاعفة حدة التوتر والصراع [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

نظرية اتخاذ القرار

تركز هذه النظرية على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها ، وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره ، كما تحاول التعرف على الكيفية التــي يعبــر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الــدول اتجاهاتها ، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجين الذين تتعامل معهم [٢] . وكذلك يمكــن القول إنها تعني الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عــند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة ؛ أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف ، ثم تسعى لتحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات [٣].

ويــرتبط غالبا اتخاذ القرار المناسب بوجود معايير عقلانية ، حيث أن معرفة السلوك الفردي تدعو إلى التسليم بدرجة من العقلانية يمكن الاعتماد عليها عند إجراء الاختيار أو المقارنة بين مختلف البدائل المتوفرة ، ولأجل أن يستطيع صانع القرار اتخاذ القرار السليم فإنه يواجه بمطلب الموازنة بين نوعــية حــركته الــسياسية الداخلية وحركة السياسة الدولية وهو لذلك ولأجل أن يعطي حركته إزاء المواقف المختلفة معنى وفهما سليما فإن عليه أن يعتمد التخطيط السليم في سياسته الخارجية [٤].

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣٨.

(٢) المرجع السابق ، ص١٠٥.

(٣) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٧.

(٤)هاني إلياس الحديثي ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي , دار الرشيد للنشر , العراق ١٩٨٢م ، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلعب توازن القوى دوراً كبيراً في تحديد معطيات عملية اتخاذ القرار ، ويفرض على صانعي القرار أخذ التوازنات الدولية بعين الاعتبار عند اتخاذهم لأي قرار ، وتشير الأحداث التاريخية إلى هذا الارتباط بين توازن القوى وعملية صناعة القرار السياسي الخارجي ، فالقرار الأمريكي بالتدخل في كوريا عام ١٩٥٠م وأزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٢م يمثلان مظهراً واضحاً لمدى تأثر القرار السياسي الخارجي بتوازنات القوى الإقليمية والدولية ، في هذه الحالات جميعاً كان صانع القرار سواء الأمريكي أو السوفيتي يأخذ بعين الاعتبار توازن القوى مع الطرف الآخر ، خصوصاً في ظل الحرب الباردة ، أي التوازن الدولي ثنائي القطبية في ذلك الوقت [١].

نظرية المباريات أو نظرية اللعب

تعرف نظرية المباريات بأنها نظرية استراتيجية لاتخاذ القرارات في مواقف النزاع أو الصراع ، وهدفها هو ترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التي تفرزها هذه المواقف الصراعية ، وهي كما يقول خبراؤها صراع تعالج كل صراعات المصالح كلعبة في الاستراتيجية ، وهي كأداة للتحليل تنطبق على كل أشكال الصراع السياسي ، وعلى صراعات السلم والحرب بصفة خاصة . وينبني تصور نظرية المباريات على افتراض وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم التي يعملون من أجلها ، والذين يتوفر لكل منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذي يتعاملون جميعاً معه ، وتكون الخطط واستراتيجيات الحركة التي تنفذها هذه الأطراف غير محكومة بمصالحهم وحدهم وإنما تأخذ في اعتبارها كذلك مصالح الآخرين [٢].

ويمكن القول : إن المسألة المهمة في نظرية المباريات هو التمييز بين اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية ، ففي اللعبة الصفرية تكون المكاسب التي يحققها الطرف الأول هي الخسائر التي يفقدها الطرف الثاني ، أما في حالة اللعبة غير الصفرية فإن الطرفين قد يسلكان تجاه بعضهما سلوكاً تعاونياً أو غير تعاوني ويمكن أن يحقق الطرفان مكاسب نسبية أو ربما يخسر الطرفان خسائر نسبية [٣].

وفي إطار مفهوم توازن القوى ودور نظرية المباريات في صياغة أنماط التوازنات الدولية يلاحظ أن أغلب الدراسات الخاصة بنظرية اللعب خلال فترة الستينات من القرن الماضي قد تركزت على الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، حيث اعتبر معظم الباحثين أن هذا الصراع يندرج في إطار اللعبة غير الصفرية ، مع ضرورة الإقرار بأن الأطراف الأكثر أدلجة في

---

(١) للمزيد من المعلومات حول الظروف التي أحاطت بصنع القرار في هاتين الحالتين ، انظر : جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص٣٢٥ و ص٣٣٠.

(٢) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٥.

(٣) انظر : جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٥-٣٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولتـــين كانوا أقرب للنظر إلى الصراع بأنه صفري ؛ بمعنى أن صعوبة تحقيق أحد الأطراف لأمنه الشامل طالما بقي الطرف الآخر في وضعه القائم حالياً ، وهذه النظرة تتسم بالتشاؤم إذ يمتنع أصحابها عـــن التـــنازل عـــن موضوعات مثل العلاقة المزيجة من التعاون والصراع ، أو التعايش السلمي أو التقارب أو الخلاف المحدود أو الوفاق ، بل إنهم يعتبرون الفوز بأي هدف من قبل طرف من الأطراف هو بمثابة عبء جديد على الطرف الآخر[١] .

نظرية الاعتماد المتبادل

تفتـــرض نظرية الاعتماد المتبادل أن السياسة العالمية تتكون من عناصر فاعلة متصلة بعضها ببعض ، بحيث أنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل ، في ظرف واحد على الأقل ، في مكـــان واحد على الأقل ، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين . ففي أي نظام من العلاقات كلما ازداد عدد الفاعلين، وكلما ازداد عدد الأماكن والظروف، كلما ازداد الاعتماد . ويتحدد ما إذا كان الترابط متَّسقاً أم لا بمعرفة ما إذا كان جميع الفاعلين في نظام ما يتأثرون على نحو متساو. أما إذا كان أحد الفاعلين في نظام ما غير مكترث نسبياً بتغيير ما في العلاقات في حين أن فاعلاً آخر يتأثر كثيراً من جراء ذلك التغيير ، فعندئذ يكون الترابط غير متَّسق . وهذا يمكن أن يؤدي إلى مجموعة علاقات تخضع لدرجة عالـــية مـــن التأثير يكون فيها فاعل واحد ، أو مجموعة من الفاعلين معتمدين كلياً على فاعل ما ، أو مجموعة ما من الفاعلين [٢].

والاعـــتماد المتبادل له معان إيجابية وسلبية ، فأنصار الليبرالية الجديدة يرون أن درجة عالية من الاعتماد تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول ، ولذا فإنه يدعم الاستقرار في النظام الدولي ، ومن جهة أخرى يجادل أنصار النظرية الواقعية الجديدة بأنه بما أن الدول تسعى للسيطرة على ما تعتمد عليه أو لتقلـــيل اعـــتمادها علـــى الأقل ، فإن الاعتماد الزائد يؤدي إلى صراع وعدم استقرار . إن جزءاً من الاختلاف بين الموقفين مردّه إلى درجة الاتّساق (التناظر)/ الاعتماد/ شدة التأثر في العلاقة : فالقاعدة العامة هي أنه كلما ازداد الاتّساق (التناظر) كلما ازداد احتمال التعاون والاستقرار، ومن جهة معاكسة كلما ازداد الاتّساق كلما ازداد احتمال الصراع وعدم استقرار النظام ، ويميل مُنَظِّرو التبعية إلى الرأي الأخيـــر. فـــي أمـــريكا الجنوبـــية والعالم الثالث كثيراً ما ينظر إلى الاعتماد المتبادل باعتباره مرادفاً للإمبريالية "البنيوية" أو "الجديدة" حيث يُرى أن "الشمال" قد فرض على (ويستفيد من) اعتماد "الجنوب" علـــى رأســـماله وتكنولوجيـــته وأسواقه . وقد جعل تحول النظام الدولي من نظام أحادي المحور في معظمـــه إلى نظام متعدد المحاور في فترة ما بعد الحرب الباردة، جعل الكثيرين من أنصار الليبرالية الجديدة يجادلون بأن هذا يؤدي حتماً إلى زيادة الاتّساق ، وينجم بشكل خاص عن انقضاء ظاهرة عميل

---

(١) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص٣٥٢.

(٢) غـــراهام ايفانـــز وجيفـــري نيونهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، ١٩٩٨م. (Interdependence)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القــوى العظمى وإحلال العلاقات ذات الأساس الاقتصادي محل العلاقات ذات الأساس العسكري ، ازدياد درجات التفاعل، لا سيما على الصعيد المؤسسي [١].

ومع أن الأفكار المتعلقة بالاعتماد المتبادل أصبحت شائعة جداً خلال سبعينات القرن العشرين، فإن بعــض منظري السياسة الدولية قد أدركوا أن الاعتماد بوصفه علاقات مميِّزة يمكن تشبيهه بواحدة من أكثــر ســمات نظــام الدولــة ثباتاً ، وهي التحالف . ومن الواضح أن أنشطة التماس الحلفاء وإقامة الــتحالفات يبشر بالاعتماد المتبادل . وفي حالة التحالف تعتمد درجة الترابط على مقدار حاجة الحلفاء بعــضهم إلى بعض ومقدار اعتماد بعضهم على قدرة بعض في مواجهة الخطر الخارجي. وفي القرن العــشرين توســع مفهوم أهمية الاعتماد المتبادل في مجالات قضايا الأمن العسكري خطوة أخرى مع فكــرة الأمــن الجماعــي . وقد دفع الأمن الجماعي – انطلاقاً من مفهوم الترابط – حافز البحث عن الحلفاء خطوة إلى الأمام ، وسعى إلى إقامة نظام أمني يكون أكثر تنظيماً من التحالف التقليدي[٢].

نظريات الردع

يُعــرف الــردع بأنــه تقديم أدلة للعدو لا يمكن إخطاؤها عن توفر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبــته بــشدة عن أي اتجاه من ناحيته إثارة الحرب لتحقيق هدف أو كسب معين على حساب الدولة الرادعة ، أو هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية [٣].

ويمكن القول : إن مفهوم الردع المشترك هو المرادف للمفهوم التقليدي لتوازن القوى ، فمعظم منظــري الــسياسة الدولية تحدثوا عن مفاهيم مثل الردع المشترك ، الردع المستقر ، توازن الردع ، ميــزان التــسلح بنفس الدلالات التي تحملها المعاهدات التي أقامت توازن القوى في السابق ، بل إن الــصعوبات التي واجهت نظرية توازن القوى كانت تدور في أذهان كتاب الردع ، فقد قيل مثلاً : إن تــوازن القوى لا يقدم أساساً سليماً لصناعة القرار في السياسة الخارجية فهو من جهة غير دقيق ، إذ لــيس ثمــة معــيار نقيس به القوى لنقارن بينها ، كما أنه غير واقعي لأن الدول في تحقيقه لا تسعى لتحقيق توازناً في القوى ، بل لتحقيق هامش من التفوق ، أو توازن قوى يكون بشكل أو بآخر لصالحها ومــن هــنا واجه الباحثون في مجال الردع المشترك المستقر مشكلة حول ما إذا كانوا يتحدثون عن وضع قائم ، أو عما يجب أن يكون . ثم هل هو وضع يتم تحقيقه من خلال استمرار الدولتين في بذل الجهــود لتحقيق التفوق في التقنية العسكرية ، أم أنه سياسة تتعاون فيها الحكومات المتنافسة على خلق وضع متوازن بينها ؟ [٤] .

---

(١)غراهام ايفانز وجيفري نيونهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، (Interdependence).

(٢) المرجع السابق.

(٣) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦٧.

(٤) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرية الوظيفية

النظـــرية الوظيفية في التنظيم الدولي هي من أكثر النظريات تفسيراً للأسباب التي تكمن وراء معظم العمليات والحركات الاندماجية في المجتمع الدولي ، وترتكز هذه النظرية على افتراض رئيسي مـــضمونه أن الطريقة المثلى لحل مشكلات السلم والأمن الدوليين ، إنما تكون بتعميق أواصر التعاون الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فالنظرية الوظيفية تنظر إلى الصراعات الدولية على أنها تتولد أساساً عن ضعف التعاون الاقتصادي أو فقدانه بين الدول ، ومن ثم فإن التصدي لحل هذه الصراعات والتغلب عليها لا يكون ممكناً بغير تهيئة كافة الظروف التي تشجع الدول على التعاون في كل ما يخدم مصالحها الاقتصادية المشتركة [١].

وقـــد ظهرت فكرة الوظيفية في العلاقات الدولية في النصف الأول من القرن العشرين كمنهج نظـــري مـــن مناهج التكامل الدولي ، واستمدت فكرتها من خبرة التعاون بين دول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، ومن خبرة ومعرفة أولئك الذين ساهموا في خلق أو إدارة تلك المؤسسات الدولية التي أنـــشئت بغرض تحقيق وظائف معينة غير سياسية ، وقد دلت تلك التجارب على أن تعاوناً أفضل بين الـــدول يمكن أن يحدث في حقول غير سياسية والذي يمكن مع مرور الزمن أن يكبر ويتطور ليشمل أنـــشطة سياســـية بين تلك الدول . وفكرتها الأساسية تتلخص في أن جذور المشاكل الدولية والعقبات الحقيقـــية أمـــام التعاون الدولي هو تقسيم العالم إلى دول وطنية ذات سيادة ، وجلّ همّ هذه الدول هو المحافظـــة علـــى ســـيادتها واستقلالها ، وهي من هذا المنطلق لم تعد الإطار الأمثل لتزويد التجمعات البـــشرية التـــي تعـــيش ضمن حدودها بكل احتياجاتهم الفنية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن كل المـــشاكل الأمنـــية التي تواجهها تلك الدول تعود في أصولها إلى أسباب مادية ، ويجب أن تكون هذه المـــشاكل الماديـــة محـــور الـــتعاون الدولـــي لكـــي يتم العمل على حلها وبالتالي إزالة أسباب عدم الاستقرار[٢].

ومـــن هـــنا فإن دعاة النظرية الوظيفية وباعتقادهم القوي في المزايا الإيجابية لهذه المؤسسات الدولـــية على تحقيق السلم الدولي يركزون على الأسلوب التدريجي في تحقيق هذا الهدف ، باعتباره أقـــدر علـــى كفالـــة تلك المزايا ، كما أنه أقوى في إقناع الدول بفائدة هذه العملية الاندماجية ، ويبني الأسلوب التدريجي على المنطق الذي يقول : أنه يجب توفير كافة الإمكانات اللازمة لتحقيق الاندماج الدولي ، أو على الأقل التعاون الدولي في قطاع معين ، ثم الانتقال إلى قطاع آخر هو أجدى بكثير من تـــشتيت الجهـــود الدولية وبعثرتها في اتجاهات متفرقة [٣] . ومن هنا فإن هذا التعاون سيحل تدريجياً

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق ، ط٢ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥م ، ، ص٣٦٩ .

(٢) مازن غرايبة ، نظريات التكامل الدولي ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات عدد ٣ ، ١٩٩١م ، ص١٧٧.

(٣) إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٦٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكـــان الـــصراع الـــذي هو أساس توازن القوى ، وبذلك تنتفي الحاجة إلى السعي نحو إيجاد التوازن ويصبح هم الدول تحقيق المزيد من مجالات التعاون سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

نظرية الحرب المحدودة

تعـــرف الحرب المحدودة بأنها صراع تم تحجيمه إقليمياً في نطاق ضيق ، وفيه تقبل أطرافه بمحـــض إرادتهـــا وبتدبير سابق أن تبقي على الموارد العسكرية المستخدمة في إدارة هذه الحرب في حدود ضيقة ، وغالباً ما تحارب القوى الدولية الكبرى هذه الحروب المحدودة عن طريق أطراف ثالثة، ولكـــن فـــي أحيان أخرى قد تدخل إحدى الدول الكبرى هذه الحرب المحدودة بالنيابة عن أو بمشاركة طـــرف أو بعض الأطراف المحلية ، مع الإبقاء في كل الأحوال على أن تبقى هذه الحرب بعيدة عن إقليم الدولة الكبرى [١].

ويمكـــن استخدام نظرية الحرب المحدودة كجزء من مفهوم نظرية توازن القوى ، حيث يمكن أن تـــسعى دولة ما أو مجموعة من الدول إلى شن حرب محدودة ضد دولة أخرى ، أو مجموعة من الـــدول بهـــدف تعديل ميزان القوى الإقليمي أو الدولي وكسر تفوق الطرف الآخر في ميزان القوى ، ويـــرى الباحث أن حرب أكتوبر التي شنتها الدول العربية على إسرائيل عام ١٩٧٣م كانت تهدف إلى تعديل ميزان القوى بين الدول العربية وإسرائيل ، والذي بدأ يميل بشكل قوي إلى صالح إسرائيل على حساب الطرف العربي .

(١) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

أنماط توازن القوى

تـــتعدد أنمـــاط ومظاهـــر تحقيق نظام توازن القوى في العلاقات الدولية ، وذلك نظراً لتعدد العوامل المؤثرة في هذا النظام وتنوعها ، وكما يرى المفكر السياسي "جليسك " أن تحقيق توازن القوى يمكن أن يقوم بين الدول أو بين التكتلات عندما تتم المساواة في مظاهر المقدرة والأمن ، التي لا يمكن أن يتم تجاوزها نتيجة لسباق التسلح ، أو احتلال أراضي الدول الأخرى . وبتعبير آخر : أن يتم إنهاء ظاهرة سيطرة إحدى القوى ، أو مجموعة من الدول ومنعها من تحقيق مصالحها القومية [١].

فلـــيس لتوازن القوى صورة واحدة ، فعلى الرغم من فكرته الجوهرية وهي توزيع القوى بين الأطراف الدولية ، إلا أن هذه الأطراف قد تزيد أو تنقص ، ففي أثناء الصراع قد يصل عدد قليل من الـــدول إلى حالة من التعادل النسبي في القوة ، فيتشكل بينها توازن للقوى ، يعتمد على تعدد الأقطاب الدولـــية ، وقد أطلق على هذا النوع من التوازن (التوازن المتعدد الأقطاب الدولية) وأحياناً التوازن المعقد ، بحكم تعقد العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم . وقد يسيطر على توازن القوى دولتان قويتان أو كتلتان دوليتان ، فيصبح التوازن ثنائي الأطراف ، وقد أطلق على هذا التوازن (التوازن البسيط) ، فهو توازن يقوم على وضوح بروز قوتين عظميين ، وتأتي البساطة من طبيعة العلاقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن بين هاتين القوتين ، فخطوط العلاقات الدولية في هذا النوع يصبح أكثر وضوحاً بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى [٢] .

ومع هذا التعدد إلا أن مضمون توازن القوى يبقى واحداً وإن تعددت أشكاله ، فهو يهدف دائماً إلـــى تحقـــيق الاســـتقرار الدولي بالتساوي النسبي بين "كفتي الميزان " ، بحيث لا تميل إحداهما على حساب الأخرى [٣].

وبـــناءً على ما سبق يتضح لنا وجود مظاهر متعددة ومتداخلة تؤثر بشكل أو بآخر في طريقة تحقيق توازن القوى وأنماطه ، ويمكن تقسيم هذه المظاهر إلى ما يلي [٤]:

١- مظاهـــر توازن القوى البسيطة : ويقوم هذا التوازن بين دولتين متساويتين ومتعادلتين في القوة أو بـــين مجموعتـــين من القوى المتعددة ، لكي تسود فيما بينهما حالة من المساواة والتعادل في القوى ، ويهدف إلى مجابهة أية محاولة من قبل هذه القوى لتهديد أمنها وسلامتها القومية .

---

(١) ماجد محمد شدود ، العلاقات السياسية الدولية ، ط٢ ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠١م ، ص٢٦١ .

(٢) إبـــراهيم أبـــو خـــزام ، الحـــروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٧ .

(٣) محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية : من النظريات إلى العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٨.

(٤) ماجد محمد شدود ، العلاقات السياسية الدولية ، ط٢ ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠١م ، ص٢٦١-٢٦٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهـناك أمـثلة مـتعددة في التاريخ القديم والحديث عن مظاهر توازن القوى البسيطة ، فمثلاً التحالف بين المدن اليونانية ضد الإمبراطورية الفارسية ، أو التحالف الفرنسي الروسي في عام١٨٩٣م ضـد الـتحالف الثلاثي المكون من ألمانيا والنمسا وإيطاليا وغيرها ، فهذه التحالفات كانت تقوم على تحقيق ظاهرة التوازن فقط دون أن تقوم على روابط سياسية أو قومية أو أيديولوجية .

٢ – مظاهر توازن القوى المتعددة : وتتكون من تجميع عدد كبير وغير محدد من القوى الموجودة في المجـتمع الدولـي ، وتهدف إلى قيام توازن فيما بينها ، وتحقيق هذا النوع من التوازن لا يرتبط بعدد متساوٍ من الدول ، بل بتعادل في القوى الفعلية الموجودة .

وهـناك أمـثلة مخـتلفة عـن مثل هذا النوع من التوازن ، مثلاً التوازن الذي قام في القارة الأوربـية فـي أواسـط القرن الثامن عشر ، وتمثلت الأطراف الرئيسة في عملية التوازن آنذاك في بـريطانيا مـن جهة ، وفرنسا وإسبانيا من جهة أخرى . وبروسيا من جهة وروسيا وتركيا من جهة أخـرى . وكانـت الأطـراف الـسابقة تشكل العناصر الرئيسة في عملية التوازن وإلى جانبها كانت مجمـوعة مـن الـدول المختلفة في طبيعة قوتها ، وتأثيرها في المسرح الدولي ، إلا أنها تتم مظهر التوازن في القوى الموجودة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تلـك هي الصور الرئيسة لتوازن القوى ، لكن هذين الشكلين قد ينتجان أنواعاً أخرى ، فهناك الأطـر العامـة للـتوازن والتي يمكن تقسيمها إلى : توازن قوى إقليمي وتوازن قوى دولي ، وهناك الـتوازن المـرن والتوازن الجامد ، أو توازن الأنظمة المتجانسة وتوازن الأنظمة المتنافرة ، وتوازن الأنظمـة المعـتدلة والأنظمة الثورية . وهذه الأشكال من التوازنات هي مجرد أوصاف ملحقة بالنمط الأصلي للتوازن ، فقد يكون التوازن البسيط توازناً إقليمياً أو دولياً ، مرناً أو جامداً ، معتدلاً أو ثورياً، قائمـاً بـين أنظمـة متجانـسة أو متنافـرة ، وهكذا فإن هذه الأوصاف تلحق أيضاً بالتوازن المتعدد الأطراف[١].

والـتوازن مهمـا كـان شـكله لـيس من طبيعة واحدة ، فطبيعة التوازن ، كما يقول المفكر والـسياسي "ريمون آرون " لا تتبع فقط من عدد الأطراف ، بل تخضع أيضاً لطبيعة الدول والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة [٢].

---

(١) إبـراهيم أبـو خـزام ، الحـروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص٨٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توازن القوى المتعدد الأقطاب

يعــرف الدكــتور إسماعيل صبري مقلد توازن القوى المتعدد الأقطاب بأنه : " التوازن الذي يــتكون مــن مجموعة قوى كثيرة ، وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها مع بعض ، وليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى [١].

أمــا هــانس مورجانثو وهو أشهر الباحثين في موضوع توازن القوى فلم يعرفه ولكنه يشرح صــورته ، فهو في نظرة توازن لا تقل أطرافه عن ثلاثة ، يترتب عليه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطــراف مهمــا كان أحدهما ضعيفاً ، فبافتراض وجود الدول (أ) و (ب) و (ج) ، فإن الدولة (أ) أو الدولــة (ب) لا تستطيعان السيطرة على الدولة (ج) لأن القوة التي تحتاج إليها أي منهما للــسيطرة على (ج) تتوازن مع قوة الدولة الأخرى ، فيتحقق الاستقرار وحماية استقلال الدولة (ج) الــذي هــو ثمرة علاقة السلطات القائمة بين الدولتين الأخريين ، لكن إذا تفوقت إحدى القوتين بشكل واضــح فــإن اســتقلال (ج) يتعــرض للخطر بحكم زوال مسألة التوازن . لكن التوازن في نظر مورجانثو يتطلب وجود طرفين في أية حالة ، دولة إمبريالية ذات طموحات توسعية ودولة رادعة هي مــا يــسميها دولــة الوضع القائم ، أي الدولة الراغبة في الحفاظ على توازن القوى القائم . ويتحقق الاســتقرار واستقلال الدولة (ج) في حالتين هما : حين يميل الميزان لمصلحة دولة الوضع القائم أو حــين يتحول هدف الدولة الإمبريالية نحو هدف آخر هو الدولة (د) ، أما إذا مال الوضع نحو الدولة الإمبريالية فإن استقلال (ج) يتعرض للخطر [٢].

ويمكن تلخيص أهم سمات وخصائص توازن القوى المتعدد الأقطاب بما يلي [٣]:

أولاً : أنه يوصف بالكثرة النسبية لأطرافه وبما لا يقل عن ثلاثة أطراف ، سواء كانت هذه الأطراف دولاً أم كــتلاً تــتكون كل منها من عدد من الدول ، فإذا قلت الأطراف عن ثلاثة تحول إلى التوازن البــسيط . ويــرى بعــض علماء العلاقات الدولية أن وجود التوازن المركب يستدعي أن يكون العدد فــردياً ، ثلاثــة أو خمــسة أو سبعة أطراف مثلاً ، أما إذا أخذ التوازن المركب الشكل الزوجي فإنه سرعان ما يتكتل كل طرفين بعضهما مع بعض في مواجهة الطرفين الآخرين ، فيفقد التوازن المتعدد طبيعته المركبة .

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٧ .

(٢) إبــراهيم أبــو خــزام ، الحــروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٠-٩١ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، ص٩٢ – ٩٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : يتميز هذا التوازن بطبيعته التنافسية ، وتلك هي السمة الجوهرية التي تقود إلى الاستقرار والسلام . فنظراً لتعدد الأقطاب تتعدد سياسات الدول أيضاً ، وبحكم تنوع المصالح الوطنية للأطراف ، تصبح اللعبة السياسية أكثر حذراً من تلك اللعبة الناجمة عن التوازن البسيط ، ففي هذا النوع الأخير ليس هناك سوى خطين سياسيين ، تصبح الحركة في ضوئهما أكثر سهولة ، فما يفعله طرف يواجه بحركة معاكسة من الطرف الآخر ، كما أن اللعبة تصبح أكثر وضوحاً بالنسبة للدول المتوسطة والصغيرة التي ترتب سياساتها أيضاً وفق اللعبة الدولية الكبرى .

ثالثاً : إن إحدى الخصائص المهمة لهذا التوازن هي خضوع الأطراف وقبولهم لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً . فهذا النوع من التوازن يرسي نوعاً من القواعد المتفق عليها ، بصورة صريحة أو ضمنية ، فيقبل من كل طرف أن يتصرف بما يرفع رصيده من القوة والنفوذ ، كل ذلك مشروط بعدم المساس بالتوازن نفسه بصورة جوهرية .

رابعاً : إن جميع الميزات السابقة تقود إلى الميزة الجوهرية في التوازن المركب وهي (تحقيق الاستقرار والسلام) ، فالطبيعة التنافسية والاعتراف بقدر من الشرعية المتفق عليها بين الأطراف وتعدد خطوط التحالفات ، تقود جميعها إلى أن يؤدي هذا التوازن إلى الاستقرار والسلام ، فلم يشهد التاريخ حرباً ذات معنى وقعت في ظل التوازن المركب .

التوازن البسيط (الثنائي)

يُعرف التوازن البسيط على أنه : " التوازن الذي يقوم عند وجود دولتين أو كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي " [١].

ورغم أن هذا التوازن ينشأ عادة في شكل وجود كتلتين دوليتين ، إلا أن ذلك لا يمنع من قيامه بين دولتين أيضاً ، ويغلب على توازن القوى البسيط بين دولتين أن يكون توازناً إقليمياً ، أما التوازن الدولي العام فالصورة الغالبة له هي توازن الكتل . إن وجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة التي تتجمع حولها مجموعة من الدول الضعيفة للاحتماء بها أو التحالف معها ومن ثم تكوين كتلة واحدة ، ولأن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب فإنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين [٢].

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٧ .

(٢) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٠-٩١ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تلخيص أهم خصائص ومضامين هذا النمط من التوازن فيما يلي [١]: –

أولاً : إنه ينشأ غالباً كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب ، فبما أن هذا الأخير يتصف بالحركية ، فإنه يشهد جملة من التحالفات بين الدول بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذا الأطراف ، فيمكن أن تتحالف الدولة (أ) مع (ب) و (ج) ومن ثم تبدل (أ) تحالفها فيما بعد مع (ج) أو (د) وذلك وفق ما تمليه المصالح وبما يحفظ التوازن نفسه ، غير أنه مع الزمن فإن خطوط التحالف تزداد متانة بين الأطراف ،ليتشكل في نهاية المطاف كتلتان دوليتان ، ولذا فإن عناصر عديدة تؤدي إلى مثل هذا الوضع كالتقارب الأيديولوجي أو الثقافي أو الديني أو الحضاري أو الجغرافي وغيرها .

ثانياً : هناك استنتاج جوهري بأن توازن القوى البسيط يشكل مرحلة الاقتراب من الحرب ، ويؤدي إليها ، فالتوازن البسيط يتسم بالسياسة الإمبريالية ، وكل كتلة تتبع في الواقع سياسة إمبريالية ضد الكتلة الأخرى ، لأن هدف كل كتلة هو زيادة سلطانها على حساب الكتلة الأخرى ، فهو توازن يقوم على حدة الصراع وتأجيجه ، ويعتبر مورجانثو أن هذا النوع من التوازن يقدم الصورة النموذجية للصراع النابع من حالة (المعارضة المباشرة) ،فكل من الكتلتين المتنافستين ترغب في رؤية سياستها متفوقة على الأخرى ، فالدولة أو الكتلة (أ) تحاول توسيع سلطانها على حساب (ب) إلى الحد الذي يمكنها من السيطرة على قراراتها والوصول بسياساتها الإمبريالية إلى النجاح ، وعلى الدولة أو الكتلة (ب) بدورها أن تضاعف سلطانها لتتمكن من مقاومة سياسة (أ) الإمبريالية من ناحية ولمتابعة سياستها هي أملاً في النجاح ، ويستمر هذا التوازن في القوى المتعرضة ، فأية زيادة في سلطان أيّ من الكتلتين وقوتها يتطلب من الأخرى توسعا نسبياً في سلطاتها وقوتها ، وهو وضع يستمر إلى أن تبدل الدولتان أو الكتلتان أهداف سياستيهما الإمبريالية ، أو إلى أن تحقق إحداهما ما يخيل لها أنها حققت تفوقاً حاسماً على الكتلة الأخرى ، وتقرر نتيجة التنافس في هذه الحالة ، إما بإذعان الضعيف ، أو بتحوله إلى حرب مكشوفة تكون لها الكلمة الفصل .

ثالثاً : يلاحظ أن هذا النوع من التوازن لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة الأمد ، وهي الفترة الضرورية للإعداد للحرب ، وأن هذا الاستقرار يتصف بالقلق والاضطراب أياً كانت مدته . وإن كانت التحالفات تسبق التشكيل النهائي للتوازن فإن الحرب لا تقوم إلا بعد التأكيد من متانة الكتل ، وهذا ما يؤكده مورجانثو أيضاً الذي يصف الاستقرار الذي يخلقه بأنه استقرار غريب في العلاقات الدولية . وهذا الاستقرار الغريب الذي يتلو الاستقرار الحقيقي الناشئ عن توازن القوى المركب يقود الكثيرين نحو الالتباس ، بالاعتقاد بأن توازن القوى يؤدي إلى نتيجة متناقضة هي السلام أو الحرب ، غير أن الدراسة المنهجية التاريخية تكشف أن الحرب لا تقوم إلا بعد التكون النهائي لتوازن القوى البسيط ، وبعد فترة وجيزة من الاستقرار المضطرب .

---

(١) انظر : إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى ... ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٠ – ١٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوازن المرن والتوازن الجامد

قد ينشأ التوازن بين دول يسيطر على قيادتها ساسة عقلانيون لا تعوزهم الحكمة والتبصر ، وينشدون التطور والاستقرار ، وقد يستولي على دفة الأمور ساسة ساخطون تتحكم في تصرفاتهم الشهوة ، وحب السيطرة ، والتوسع ، وتصدير الفكر الأيديولوجي ، ويتخذون قراراتهم بالرعونة والطيش ويسعون إلى إثارة الفتن والحروب دون تقدير للعواقب . ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن تختلف النتائج من توازن إلى آخر ، لكن مع كل ذلك فإن الاستنتاجات الرئيسة تظل على ما هي عليه كما تشير الدلائل التاريخية . إن هذه المتغيرات أي الاختلاف في طبيعة الدول والقادة أوحت إلى البعض بوجود نوع من توازنات القوى المستندة إلى هذا العنصر ، فتحدثوا عن التوازن المرن ، والتوازن الجامد [١] .

ومع أن الكثير من الآراء تعتقد بصلاحية المعيار التقليدي لتحديد أنواع توازن القوى وتقسيماتها الرئيسة وحصرها بنمطين هما (التوازن البسيط والتوازن المركب) ، إلا أن البعض يعتقد أن إضافة هذا النوع الجديد من التوازن سيكون ذا فائدة عملية في تصنيف الأنواع الأصلية لتوازن القوى وفي النتائج على الوجه الأكثر دقة . فالتوازن المرن والتوازن الجامد هما مجرد صفات ، تلحق بالتوازن الأصلي أكثر من كونها أنواعاً أو أنماطاً جديدة للتوازن ، ولكن ذلك لا يقلل بأي حال من أهمية المرونة والجمود في التوازنات [٢].

ويقصد بالتوازن المرن التوازن الذي يقوم بين دول تنتمي إلى نموذج فكري وسياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس ، ولذلك يطلق عليه أحياناً (توازن الأنظمة المتجانسة) أو توازن (الأنظمة المعتدلة) ، أما التوازن الجامد فهو على العكس يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية متناقضة أو متنافرة ، ولذلك يطلق عليه أحياناً (توازن الأنظمة المتنافرة) أو توازن (الأنظمة الثورية) . فالنصر الرئيسي للجمود يتأتى من مدى التوافق الفكري والحضاري والأيديولوجي ، فبغض النظر عن عدد الأطراف ، فإن المميز الأساسي هو المكون المعنوي ، ويعتقد بعض علماء السياسة أن النتيجة الرئيسة للتوازن من زاوية السلام أو الحرب تعتمد على مقدار المرونة والجمود ، فالتوازن المرن يؤدي إلى الاستقرار والسلام ، لأن

---

(١) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص١٥١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العناصـــر المكونة له قادرة على التفاهم وفق قواعد شرعية مقبولة ، أما التوازن الجامد فإنه يقود إلى الحرب لأن عناصر التصادم فيه أكثر من عناصر التفاهم ، ويعطون العديد من الأمثلة التاريخية التي تـــدعم هـــذا الاســـتنتاج ، فالحرب بين أوروبا ونابليون كانت ثمرة الجمود الذي نشأ مع ظهور الفكر الجمهوري كمضاد للاستبداد الملكي ، وقد اندلعت الحرب العالمية الثانية نظراً لصعود التيارات الفاشية والنازية ، وهي تيارات مضادة للديمقراطية الغربية وذلك هو سبب الحرب[١] .

وبـــشكل عـــام يمكن القول : إن نمطي توازن القوى الرئيسين وما يتفرع عنهما من مظاهر التوازن أو الأشكال الفرعية للتوازن تتصف إجمالاً بالصفات التالية [٢] :

١ – إن دوافع التحالفات لتحقيق توازن القوى كان يقوم على قاعدة تحقيق هذا التوازن ، أي أنه يعتمد بشكل رئيسي على تحقيق نتيجة التحالفات القائمة فقط .

٢ – إن التحالفات القائمة لم تكن تستند في قيامها إلى جوانب أيديولوجية أو سياسية ، أو غير ذلك ، بل كان الأساس فيها هو تشكيل قوة كافية لمجابهة التطورات المحتملة .

٣ – إن قـــيام الـــتحالفات لم يكن شيئاً مطلقاً ، أو طويل الأمد ، بل إن هذه التحالفات يمكن أن تتغير وتتبدل في إطار تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة من هذا التحالف واستمرارها كان مرتبطاً بطبيعة الـــتطورات القائمة ونوعيتها . وهذا يختلف عن التحالفات التي كانت قائمة على أسس أيديولوجية مثل المعسكر الشرقي ، المعسكر الغربي ، التي تتصف بثباتها وطول مدتها .

٤ – إن قيام التحالفات المختلفة من أجل تحقيق توازن القوى ظل يقوم في القارة الأوربية أو بين الدول الأوربـــية فـــيما بيـــنها حتـــى نهايـــة القرن العشرين ، عندما تغيرت هذه التحالفات من حيث مداها الجغرافـــي ، وأصبحت أحد العوامل الأساسية في توازن القوى خارج القارة الأوربية ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي ساعد على ذلك هو التطور العلمي الذي حمل معه قيام أنماط متطورة من الأسلحة ، تستطيع تحقيق التوازن أينما كان موقع هذه الدولة .

---

(١)إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى ... ، مرجع سبق ذكره ، ، ص١٥٢ .

(٢) ماجد محمد شدود ، العلاقات السياسية الدولية ، ط٢ ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠١م ، ص٢٦٢-٢٦٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

التطور التاريخي لنظام توازن القوى

يستمد مفهوم التوازن أصوله الفكرية من النظريات البيولوجية التي تم التوصل إليها في عصر النهضة الأوربية ، فقد خلصت تلك النظريات إلى أن التوازن والميل نحو التوازن هو إحدى الخصائص الأساسية للكائنات الحية ، فهذه الكائنات تميل إلى إيجاد حالة متواترة معينة ، وإلى تصحيح الاختلال الذي يصيب تلك الحالة نتيجة تدخل عامل خارجي بشكل يعيدها إلى الحالة السابقة ، كما أن التوازن هو مفهوم شامل ينصرف إلى شتى أشكال الظواهر الطبيعية والاجتماعية ، بحيث يغدو التوازن بمثابة مفتاح فهم التطور بشتى أبعاده ، وقد انتقلت هذه المفاهيم إلى ميدان التحليل الاجتماعي في مرحلة لاحقة [١].

وفكرة توازن القوى ليست فكرة جديدة ، فهي ترتد إلى أغوار الماضي السحيق ، حيث يعزو المؤرخ اليوناني القديم ثيوديسوس (Thucydides) العصبة التي أنشأتها المدن اليونانية القديمة في مواجهة أثينا والتي تسببت في نشوب حرب البيلوبونز إلى فكرة توازن القوى ، وعندما احتدم الصراع بين طيبة وإسبرطة لعبت أثينا دور حامل الميزان ، حيث ساندت طيبة في مواجهة إسبرطة حتى تحقق لطيبة الانتصار ، ثم ما لبثت أثينا أن حولت مساندتها إلى مدينة إسبرطة خوفاً من التهديد الذي راحت تمثله طيبة المنتصرة [٢].

وبمعنى آخر فإن توازن القوى قد نشأ في إطار تشابك العلاقات بين الدول ، ووجود ظاهرة الصراع واتساعها بين الدول ، حيث تقوم هذه الظاهرة على الأسس التالية [٣]:

أولاً : الاختلاف بين الدول القائمة وهذا الاختلاف يقوم على مسببات وعوامل مختلفة ، قومية وسياسية إلى غير ذلك .

ثانياً : رغبة كل دولة في توسيع رقعتها ونفوذها سيؤدي إلى قيام تعارض وتناقض مع الدول القائمة الأخرى ، وهذا التعارض والتناقض يشكل دافعاً للدولة للعمل على زيادة قوتها بشكل عام في مختلف المجالات ، حتى تستطيع أن تحقق طموحاتها المختلفة على حساب غيرها ، وفي الوقت نفسه تلجأ الدول الأخرى أيضاً للعمل على زيادة قوتها لمواجهة قوى الدول الآخرين .

---

(١) محمد السيد سليم ، مفهوم التوازن الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٤ .

(٢) ممدوح محمود مصطفى منصور ، سياسات التحالف الدولي :دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧م ، ص٨٥ .

(٣) ماجد محمد شدود ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوازن السياسي الدولي

ظهـــر مفهوم التوازن في ميدان العلاقات الدولية مع ظهور مفهوم توازن القوى الدولي بحيث أصـــبح بمـــثابة المفهوم المركزي لتحليل العلاقات الدولية منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وربما كان المفكـــر " بارسونز " هو أول من تعرض لتحديد المقصود بالتوازن الدولي بصفته العامة ، فقد أوضح بارســـونز أن الـــتوازن الدولي يتحقق إذا توفرت عدة شروط أهمها : وجود قيم مشتركة بين مختلف وحـــدات النسق الدولي ، ووجود اتفاق بين هذه الوحدات حول الإجراءات التي تتبع لتسوية المنازعات الدولية وأخيراً وجود قدر من التمايز الجمعي بين مصالح الشعوب ، بمعنى أن يتوزع شعب كل دولة بين تيارات دولية متباينة [١].

ولكن رؤية بارسونز وتحديده لمفهوم التوازن الدولي لا يعني أن أحداً لم يتطرق إلى ذلك بشكل غير مباشر قبله ، ففي أواخر القرن السابع عشر نجد أن ضرورة التوازن أصبحت قاعدة سياسية من القواعد المسلم بها ، ويرجع إليها رجال الدولة ويبين المفكرون أسبابها ويضعون نظرياتها [٢] . وحيث أن نظـــرية التوازن تتطور بتطور نظام التوازن ، فإننا يمكن أن نعتبر أن نهايات القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر قد شهدت تبلوراً فعلياً لسياسة التوازن في العلاقات الدولية .

فقد برزت تطبيقات مختلفة لفكرة توازن القوى خلال عصر النهضة ، متمثلة في العلاقات بين الإمـــارات الإيطالية كما صورها ميكافيلي . ويعتقد مورجانثو أن التحالف الذي أبرمه فرنسيس الأول ملـــك فرنسا مع هنري الثامن ملك إنجلترا ومع الأتراك ، والذي كان يستهدف الحيلولة دون تزايد قوة أســـرة الهابـــسبرغ النمـــساوية الحاكمة في عهد شارل الخامس ، يعتبر أولى المحاولات في التاريخ الأوربـــي الحديث لتطبيق فكرة توازن القوى على نطاق واسع في أوربا . وعندما حاول لويس الرابع عشر ملك فرنسا الإخلال بميزان القوة الأوربي السائد في عصره ، لم يحل بينه وبين هدفه هذا سوى تحالف كل من بريطانيا وهولندا في مواجهته [٣].

ومـــع أن بدايـــة الخبرة الأوروبية في إطار التوازن الدولي للقوى الأوروبية قد استندت على معاهـــدة وســـتفاليا عـــام ١٦٤٨م – التـــي أعطت إضافات جديدة هامة لمفهوم المعاهدات والتحالفات ومـــضمونها في اتجاه النظر لحل القضايا الخلافية عبر إحلال مفهوم التوازن الدولي ، وإعطاء الحق

---

(١) محمد السيد سليم ، مفهوم التوازن الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٦ .

(٢) أديـــب نـــصور ، ميـــزان الـــدول ، دراســـة العلاقات الدولية على ضوء توازن القوى ، ط١ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩١م ، ص١٤٥ .

(٣) ممـــدوح محمـــود مصطفى منصور ، سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٥-٨٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأيــة دولة في التدخل ضد أية دولة تجرؤ على الخروج على التوازنات المطروحة [١] . إلا أن معاهدة أوتــرخت عــام ١٧١٣م تعتبر أول اعتراف رسمي وصريح بفكرة توازن القوى ، فقد تضمنت إعادة تنظــيم القــارة الأوربية ، وبمعنى آخر إقامة العلاقات الدولية بين الدول الأوربية على أساس نظام " توازن القوى" [٢].

كمــا أن فكــرة ميــزان القــوى قد وردت في المعاهدة التي وقعت بين بريطانيا وروسيا عام ١٨٠٥م ، والتــي تــضمنت الإشــارة إلــى ضرورة إقامة نسق أوروبي يكفل صيانة استقلال الدول الضعيفة من خلال تقييد أطماع الدول القوية[٣] .

وتعتبــر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م مرحلة فاصلة في تاريخ توازن القوى ، فقد أدت أطماع نابلــيون بونابرت في فرض شكل جديد من أشكال توازن القوى في القارة الأوربية إلى تحالف الدول الأوربــية في مواجهته . وبعد عشر سنوات من الثورة تشكل في أوربا توازن قوى ثنائي كان طرفاه فرنسا من جانب وبقية الممالك الأوربية من الجانب الآخر ولا سيما بريطانيا وروسيا والنمسا وألمانيا وإسبانيا ، ولأنه من الطبيعي أن يقود التوازن الثنائي إلى الحرب [٤]، فقد اندلعت الحرب بين الطرفين وانــتهت بانتــصار الحلف الأوربي على نابليون عام ١٨١٥م ، ليبدأ شكل جديد من توازن القوى في أوربــا ، حيث تعددت الأقطاب الأوربية ، فهناك الإمبراطورية النمساوية ، وهناك القطب البريطاني حامل ميزان التوازن ، وهناك بروسيا وروسيا الدولتان القويتان وأصحاب الفضل في هزيمة نابليون ، وكــذلك فرنــسا التــي احــتفظت بنفوذها وقوتها نتيجة للتساهل الأوروبي في شروط استسلامها بعد نابليون ، وساهم كل ذلك في صنع الاستقرار الأوربي لمدة قرن من الزمان [٥] .

وفي معاهدة فيينا عام ١٨١٥م اتفقت القوى الأوربية على إعادة تخطيط القارة الأوربية استناداً علــى مــبدأ " الحقوق الشرعية " وعلى الإبقاء على الوضع القائم باعتبارهما من ركائز تحقيق توازن القوى في أوروبا ، كما اتفقت الدول الأوربية على الاستمرار في مكافحة الأفكار الثورية – ومن بينها حــق الشعوب في تقرير مصائرها – باعتبارها من الأفكار الهدامة التي يتعين استئصالها بوصفها من أسباب البلاء الذي حاق بأوربا متمثلا في الحروب النابليونية [٦] .

---

(١) للمزيد حول معاهدة وستفاليا ونتائجها ، انظر : ممدوح محمود مصطفى منصور ، سياسات التحالف الدولي ... ، مرجع سبق ذكره ، ص٩ وما بعدها .

(٢) ماجد محمد شدود ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٨ .

(٣) ممــدوح محمــود مصطفى منصور ، سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٦ .

(٤) راجع المبحث الثالث من هذا الفصل بخصوص التوازن الثنائي وعلاقته بالحرب .

(٥) إبــراهيم أبــو خــزام ، الحــروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٨ .

(٦) ممــدوح محمــود مصطفى منصور ، سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقــد أدى ذلك إلى ظهور (الحلف المقدس) الذي يقوم على ترسيخ اعتماد القوى الكبرى في علاقاتهــا المتــبادلة على التعاون ، وأسس التوازن الأوربي المتعدد الذي شكلته الدول المنتصرة في الحــرب وهــي (بروسيا والنمسا وبريطانيا وروسيا) ، إضافة إلى فرنسا وهي الأمة الكبيرة التي لا يمكــن استثناؤها – بحكم الواقع – من التوازن الأوربي ، بالإضافة إلى الإمبراطورية العثمانية بحكم ثقلهــا الدولي في القارات الثلاثة : أوربا وآسيا وأفريقيا . وأدى هذا السلم المتعدد الأقطاب إلى إرساء حالــة من السلام والاستقرار الدائم في أوروبا استمر قرابة مائة عام ، وأصبح هذا القرن يعرف باسم " القرن الدبلوماسي " [١].

وعلــى الرغم من أن القارة شهدت خلال عصرها الدبلوماسي عدداً من التوترات التي انبعثت نتــيجة للأفكار والمبادئ التي أطلقتها الثورة الفرنسية من جهة ، واستجابة للعامل القومي الذي بدأ في التــيقظ خــصوصاً في إيطاليا وألمانيا من جهة أخرى ، كما أن حروباً محدودة قد اندلعت مثل حرب الوحدتين الإيطالية والألمانية وحرب القرم ، إلا أن التوازن الدولي ظل فعالاً ما يقارب من نصف قرن وقادراً على مواجهة هذه النزاعات في إطار الشرعية المقبولة من كل الأطراف[٢] .

ففــي منتــصف القــرن التاســع عشر سارعت كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا إلى مساندة الإمبــراطورية العثمانــية في حربها ضد روسيا (حرب القرم ١٨٥٣م – ١٨٥٦م) ، واعتبرت أن الدولــة العثمانــية تمثل عنصراً جوهرياً في التوازن الأوربي . كما يعتبر مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م بمــثابة محاولة للتصدي لهيمنة روسيا على منطقة البلقان ، حيث تم إجبار روسيا خلال ذلك المؤتمر علــى مراجعة معاهدة " سان ستيفنو " التي كانت قد فرضتها على تركيا في أوائل العام ذاته ، وعلى امــتداد القرن التاسع عشر مارست بريطانيا دور حامل الميزان في أوروبا ، بحيث لم تسمح برجوح كفــة أحد أطراف التوازن الأوربي على الأطراف الأخرى [٣] . فالتوازن الذي ساد القرن التاسع عشر هو التوازن متعدد الأقطاب ، أو التوازن المعقد كما ذكرنا في أنماط التوازن ، وهذا النوع من التوازن هو الذي يحقق الأمن والاستقرار ، ويقلل من فرص نشوب الحروب والمنازعات الكبرى .

وقــد شــهدت نهاية القرن التاسع عشر سلسلة من التحالفات أدت إلى تقسيم أوربا إلى كتلتين متنازعتــين هما : ألمانيا والنمسا وإيطاليا في طرف ، وفرنسا وبريطانيا وروسيا في الطرف الآخر ، وكانت نواة هذا التوازن الثنائي توقيع ألمانيا للتحالف الثلاثي في عام ١٨٨٢م بين ألمانيا وإمبراطورية النمــسا والمجــر وإيطاليا ، وقد نص الاتفاق على أن تقدم ألمانيا والنمسا المساعدة لإيطاليا عند وقوع

---

(١) إبــراهيم أبــو خــزام ، الحــروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص١٢٨ .

(٣) ممــدوح محمــود مصطفى منصور ، سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدوان فرنسي عليها ، كما تقوم إيطاليا بتقديم العون لألمانيا إذا تعرضت لهجوم فرنسي . وقد ألزمت هـذه الأوضاع فرنسا بالبحث عن تحالفات لمواجهة هذا التحالف الموجه ضدها ، ووجدت ضالتها في روسيا التي كانت ترى أن الحلف الألماني يستهدفها أيضاً ، ووقع الطرفان اتفاقاً سياسياً عام ١٨٩١م وعـسكرياً بعـد ذلك بعام ، ينصان بصورة سرية على المساعدة المتبادلة عند تعرض أحد الأطراف للاعـتداء مـن أحـد أطراف الكتلة الأخرى . ولأن سياسة بريطانيا تقوم دائماً على لعب دور حافظ الـتوازن مـن أجـل تثبـيت الأوضاع الدولية ، ومنع أي طرف من زيادة قوته إلى الحد الذي يخل بالـتوازن، فقـد أبـرمت بريطانيا مع فرنسا معاهدة التفاهم الودي عام ١٩٠٤م وآخر مع روسيا عام ١٩٠٧م ، وهـي الاتفاقيات التي نجم عنها التفاهم الثلاثي (الفرنسي البريطاني الروسي) في مواجهة كتلة (ألمانيا والنمسا وإيطاليا) ، وهكذا اكتمل الشكل النهائي للتوازن البسيط الذي يقود بالضرورة إلى الحرب ، وهو ما حدث فعلاً في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م[١] .

وخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩م – ١٩٣٩م) عجزت فكرة الأمن الجماعي متمـثلة في عصبة الأمم عن تحقيق هدفها المثالي المنشود ، وهو حماية الأمن والسلام العالمي ، مما أفـسح المجـال أمـام الـدول للعودة مرة أخرى إلى سياسات توازن القوى من خلال إبرام التحالفات والتحالفات المضادة ، الأمر الذي مهد السبيل أمام قيام الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت دول المحور (ألمانـيا ، إيطالـيا ، اليابان) تواجه دول الحلفاء (بريطانيا ، فرنسا) قبل دخول الاتحاد السوفيتي والـولايات المـتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء ، مما ساهم بحسم الحرب لصالحهم وهزيمة دول المحور [٢] . ويلاحظ أن هذه الفترة قد شهدت ظهور عنصر آخر من عناصر النظام الدولي وهو المـنظمات الدولـية التـي أصبحت تمثل – بالإضافة إلى الدول – العناصر الأساسية في التفاعلات السياسية الدولية ، وبذلك أصبحت جزءاً من التوازن الدولي .

وفـي أعقـاب الحرب العالمية الثانية ظهر شكل آخر من توازن القوى في ظل النسق العالمي ثنائـي القطبـية ، وقـد انعكست هذه التحولات على سياسات ميزان القوة ، ولا سيما نتيجة للتغيرات الهائلـة التي طرأت على صورة النسق الدولي والتي تمثلت في ظهور الأسلحة النووية ، وبروز دور العامل الأيديولوجي في الصراعات الدولية [٣].

وقد كان التوازن طيلة الحرب العالمية الثانية ثنائياً بين دول الحلفاء والمحور ، وهو توازن لم يشهد أي تبدلات طول الحرب ، لكن هذا التوازن انتهى بمجرد انتهاء الحرب ، لتدخل في حقبة جديدة

---

(١) إبـراهيم أبـو خـزام ، الحـروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٢ .

(٢) ممـدوح محمـود مصطفى منصور ، سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص٨٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعادت الأمور إلى أوضاعها التنافسية السابقة . فقد بدأ فور انتهاء الحرب الميل نحو التكتل ، ليتشكل توازن القوى الثنائي بعد سنوات معدودة من حلفي شمال الأطلسي (الناتو) الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلف (وارسو) الذي تزعمه الاتحاد السوفيتي ، وهذا التوازن البسيط هو توازن الحروب حسب أنماط التوازن . وقد تنبأ " هتلر " وهو على وشك الهزيمة والانهيار بالصدام المرتقب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حين استنتج أنه : " بهزيمة ألمانيا وإلى أن تظهر قوميات أسيوية وأفريقية وربما جنوب أمريكية ، فإنه سيظل في العالم قوتان عظميان قادرتان على مواجهة بعضهما البعض ، وهما الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية ، وسوف ترغم قوانين التاريخ والجغرافيا هاتين القوتين الكبيرتين على اختبار قوتهما إما عسكرياً أو في ميادين الاقتصاد والعقائد " [١].

وبالفعل ، لم تمض غير ثلاث سنوات على الحرب العالمية الثانية ، حتى اشتعلت الحرب الباردة بسلسلة من الأزمات المتلاحقة في برلين والشرق الأوسط ، وفي أقصى آسيا وأفريقيا ، وهي أزمات لم تكن سوى انعكاس للتنافس ، وبسط النفوذ والهيمنة بين القطبين الجديدين للتوازن الدولي اللذين جعلتهما التجارب السابقة أكثر واقعية في التعامل مع مدخلات ومخرجات نظام التوازن الدولي ، فظهر الجانب الاقتصادي في التنافس من خلال مشروع مارشال عام ١٩٤٧م الذي قامت من خلاله الولايات المتحدة بإعادة اعمار أوروبا التي أصبحت جزءاً مهماً في استراتيجية الولايات المتحدة في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي ، وقد كانت اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م هادفة إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين الولايات المتحدة وأوربا ، وأن تصبح نواة اقتصاد عالمي أكثر استقراراً وازدهاراً [٢] . بينما أرادت منها الولايات المتحدة أن تكون مكملة لحلف " الناتو " وكجزء من استراتيجيتها في مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي رد بإنشاء مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) ١٩٤٩م لدمج اقتصادات أوروبا الشرقية . وقد مثلت هذه المنظمة الإقليمية إلى جانب حلف (وارسو) البنية التحتية للكتلة السوفيتية من حيث القضايا العسكرية والأمنية والاقتصادية . وكان الأعضاء المؤسسون لهذا المجلس : بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولونيا ورومانيا والاتحاد السوفيتي. وكانت ألبانيا عضواً من ١٩٤٩م إلى ١٩٦١م، وانضمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ١٩٥٠م .ويشمل الأعضاء غير الأوروبيين مونغوليا (١٩٦٢م) وكوبا (١٩٧٢م) وفيتنام (١٩٧٨م)[٣]. ويعتبر تقسيم ألمانيا إلى دولتين : (شرقية موالية للاتحاد السوفيتي ، وغربية موالية

---

(١) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٣ .

(٢) محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص٤٧٩ .

(٣)انظر: غراهام ايفانز وجيفري نيونهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، (Comecon) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للـــولايات المتحدة) وإقامة جدار برلين بين هاتين الدولتين أحد أهم مظاهر التنافس بين هذين القطبين الجديدين .

ويلاحظ أنه ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تعددت عناصر التنظيم الدولي التي بدأت تتشكل مـــع نهايـــة الحرب العالمية الأولى بظهور المنظمات الدولية مثل : عصبة الأمم ، فمع نهاية الحرب العالمـــية الثانية ازدادت أهمية المنظمات الدولية مع ظهور هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ، إضـــافة إلـــى منظمة دول عدم الانحياز التي حاولت إيجاد نوع من التوازن الدولي المتعدد الأقطاب ، وكـــذلك العديد من المنظمات عبر القومية كمنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوربـــي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وغيرها الكثير من التنظيمات الإقليمية ، حـــيث بدأت هذه التنظيمات بالتأثير على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي وشـــكلت متغيـــراً جديـــداً في التوازنات الدولية . وإلى جانب هذه التنظيمات ظهرت الشركات متعددة الجنـــسية ، والشركات عبر القومية لتشكل فاعلاً قوياً آخر في العلاقات الدولية وخصوصاً في الجانب الاقتصادي منها ، حيث لم تتوان هذه الشركات عن استخدام السياسة كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ، وكذلك استغلال الاقتصاد لتحقيق نفوذ وهيمنة سياسية [١].

ورغـــم تعـــدد مظاهـــر التنافس والصراع بين القطبين الرئيسين في النصف الثاني من القرن الماضـــي ، إلا أن تجنب الصدام المباشر كان الأمر المتفق عليه ضمنياً بين القوتين ، وخصوصاً أن التوازن يقوم على توافر قدرات تدميرية هائلة جداً لدى الطرفين ، وهذه القدرات المتمثلة في الأسلحة الـــنووية وتكنولوجيا التدمير قد أضحت مفتاح التوازن الحقيقي بين الكتلتين الدوليتين . وبذلك أضحى تـــوازن القوى الدولية يستند على القدرة التدميرية للسلاح النووي ، فامتلاك دولة معينة لهذا النوع من الـــسلاح يجعلهـــا قادرة على كبح جماح دولة نووية أخرى ، فيتولد بذلك التوازن الذي أصبح يعرف بـــتوازن الـــرعب الـــنووي ، وامتلاك هذا السلاح لا يعطي الجرأة للدولة المالكة على استعماله لأن الانتحار الجماعي سيكون النتيجة الوحيدة الممكنة للمجابهة المباشرة ، والردع النووي المتبادل لا يمكن أن ينتصر فيه أحد لأنه يفرض توازناً ثابتاً بين الفرقاء المعنيين[٢].

وعمـــوماً فـــإن فكرة الردع النووي المتبادل قد أحدثت بعض التأثيرات الخطيرة في العلاقات الدولية ومن أهمها [٣]:

---

(١) انظر : محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، مرجع سبق ذكره ، ص٥١٥ -٥٥٧.

(٢) محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية : من النظريات إلى العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٩.

(٣) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٠-١٨١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : إن القــوى العسكرية الكبرى قد استطاعت أن تجري عملية تحييد متبادل لبعضها البعض تحت تأثير الخوف والأخطار الرهيبة التي يجلبها اللجوء إلى الأفعال الهجومية بالأسلحة النووية .

ثانــياً : إن زيادة فعالية الردع المتبادل ، يتبعها تضاؤل احتمالات وقوع الحرب النووية ، ولم يعد من المتصور وقوع الحرب النووية إلا بطريق الخطأ أي بغير تدبير متعمد .

ثالــثاً : إن فعالــية أسلوب الردع النووي تسببت بخلق نوع من الاستقرار العسكري النسبي في بعض المناطق التي تعاني من التوترات السياسية الشديدة والمزمنة كما في حالة برلين (قبل الوحدة الألمانية) وجــنوب شــرق آســيا ، فأسلوب الردع النووي قد حد من قدرة الدول الكبرى على التدخل العسكري المباشر في مناطق المواجهة التي لها مثل هذه الخطورة السياسية .

رابعــاً : إن الإحــساس المتبادل بالخطر بين القوى النووية يخلق شعوراً بالتضامن بين هذه القوى ، خاصــة فــي المواقــف التــي تطغــى فيها المخاطر المحتملة على الأهمية الفعلية للمصالح موضع الاحتكاك .

جميع الحقوق محفوظة

وقــد استمرت سياسة التوازن الدولي المستندة على تبادل الردع النووي بين الكتلتين الشرقية والغــربية حتــى سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م ، وخروجه من معادلة توازن القوى الثنائي ، لتصبح روسيا (وريثة الاتحاد السوفيتي) كغيرها من دول العالم الكبرى والصغرى جزءاً من النظام العالمــي الجديد ذو القطبية الأحادية ، والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة بشكل شبه مطلق . ورغم وجــود محــاولات خجولة من جانب القوى الأوربية وروسيا والصين إلى إقامة نوع من التوازن في القــوى مع الولايات المتحدة ، إلا أن هذه المحاولات ستظل في إطار التمني بناءً على الواقع السياسي الدولــي ، فقــد أثبتت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ومن ثم الحرب على يوغسلافيا عام ١٩٩٩م والحــرب علــى أفغانستان عام ٢٠٠١م والحرب على العراق عام ٢٠٠٣م ، ألا وجود لتوازن قوى دولي في ظل النظام الدولي الجديد ذي القطبية الأمريكية الأحادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

يمكـــن النظـــر إلى سيادة مبدأ توازن القوى الدولية في العلاقات الدولية طوال أكثر من ثلاثة قـــرون ماضية ، بدون هيمنة قوة واحدة على النظام السياسي الدولي على أنه مؤشر لنجاح هذا المبدأ فـــي المحافظـــة علـــى تعددية القوى في المجتمع الدولي ، حيث وفر هذا المبدأ للدولة المرونة الكافية لتكيـــيف سياســـاتها وعلاقاتهـــا تجـــاه غيرها من الدول بما يتلاءم مع إمكانياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وبما يحفظ لها استقلالها السياسي وسيادتها القومية .

ويمكـــن تحديـــد مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية وبمفهومه المختصر على أنه عبارة عن: مجموعة من الإجراءات والوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها التي تنتهجها دولة ما أو مجموعة من الدول في نظام دولي أو إقليمي معين بهدف الحيلولة دون تفوق طرف من أطراف هذا الـــنظام وتفرده بالهيمنة على باقي الأطراف ، وذلك من خلال ضمان وجود تعادل وتوازن في القوى مع هذا الطرف .

جميع الحقوق محفوظة

وقـــد شـــكل مفهوم التوازن الدولي ثورة في عالم التنظير السياسي والفلسفة الاجتماعية بشكل عـــام ، فقد تبناه العديد من المفكرين والفلاسفة والقادة السياسيين منذ القرن السابع عشر وحتى الآن ، فقـــد أعطـــي مورجانثو لتوازن القوى أهمية كبيرة ، واعتبر أن توزيع القوى بشكل متساوٍ إلى حد ما يحـــدث نـــوعاً مـــن الاستقرار العالمي ، ولكنه لا يحقق السلام ، أما الإجماع الدولي الذي يبنى عليه الـــتوازن فهـــو الـــذي يـــؤدي هذه الوظيفة . ولذلك جاءت دعوة كيسنجر لبلاده (الولايات المتحدة) بـــضرورة الـــسعي لتـــشكيل الـــنظام الدولي على أساس التوازن ، رغم أنها القوة المهيمنة في الوقت الـــراهن ، حيث يرى أن تلك هي مصلحة الولايات المتحدة لأنها لن تكون قادرة على الهيمنة الفردية إلى أمد طويل .

وقـــد اتضح لنا من خلال هذا الفصل وجود مظاهر متعددة ومتداخلة تؤثر بشكل أو بآخر في طريقة تحقيق توازن القوى وأنماطه ، حيث أن هناك نوعين رئيسين من سياسات التوازن أو أنماطه ، وهما توازنات القوى البسيطة التي تقوم بين دولتين متعادلتين في قوتهما ، أو بين مجموعتين من القوى المتضادة اللتان هما في حالة من التكافؤ أو التعادل النسبي ، وقد ساد هذا النوع من التوازن في أوربا فـــي أواخر القرن التاسع عشر . أما النمط الثاني فهو توازنات القوة المعقدة أو المتعددة الأطراف ، أو المـــركبة التـــي تتكون من مجموعات قوى كثيرة تعمل على موازنة بعضها البعض ، بدون أن يكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هــناك قــيد على عدد هذه التجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى ، وقد طبق هذا النموذج في أوروبا في أوائل القرن الثامن عشر .

وعــند تتــبع المــراحل التاريخية التي مر بها نظام توازن القوى يلاحظ أن توازنات القوى المتعددة الأطراف والمعقدة هي الأقدر على حفظ الاستقرار والسلام في النظام الدولي ، كما كان عليه حــال توازن القوى قبل الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر ، وكما كان أيضاً بعد حروب نابلــيون في بداية القرن التاسع عشر . أما توازنات القوى البسيطة فقد كانت المحرك الأبرز لاندلاع الحروب الكبرى والصراعات كما في حالة حروب نابليون أواخر القرن الثامن عشر ، وكما هو الحال أيــضاً للحــربين العالميتــين : الأولى والثانية اللتين كانتا نتاجاً طبيعياً للتوازنات البسيطة التي بدأت بالتشكل نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

وبعــد الحرب العالمية الثانية ومع العودة إلى سياسة التوازن البسيط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ظهر عامل الردع النووي المتبادل ليشكل محدداً للتفاعلات الصراعية بين أطــراف هذا التوازن ، وليفرز حرباً باردة بدلاً من الحرب التدميرية المفترضة ، وامتدت هذه الحرب الباردة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية القرن الماضي مخلفاً نظاماً دولياً أحادي القطبية، وخالياً من توازنات القوى الدولية ، تهيمن عليه الولايات المتحدة بشكل انفرادي ومطلق .

وفي النهاية ومع الاعتراف بحقيقة غياب توازن القوى الدولي في عالمنا المعاصر ، إلا أن هذا لا يعني غياب توازنات القوى الإقليمية والتي هي الموضوع الرئيسي لدراستنا ، فهذه التوازنات وعلى مستواها المحلي الإقليمي قد شكلت دائماً البديل لغياب التوازن في النظام الدولي كما هو حاصل حالياً ، أو شــكلت آلــية للــتعامل مع معطيات توازن القوى الدولي بما يحفظ الاستقرار الإقليمي بمنأى عن تفاعلات القوى الدولية وتوازناتها .

ويعرض الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى توازن القوى الإقليمية في منطقة من أكثر مناطق العــالم أهمــية سواء على الصعيد الجيوستراتيجي أو الاقتصادي أو الحضاري ، وهي منطقة الخليج العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التطور التاريخي لنظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي

منذ أن أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب عن منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١م ، والدول الكبرى بمختلف تياراتها وأيديولوجياتها السياسية والعسكرية المتعارضة تتطلع إلى المنطقة ، كل منها تتهيأ لملء الفراغ المحتمل حدوثه ، ليس لملء الفراغ وحسب وإنما لإنشاء توازن القوى الجديد في المنطقة وفي النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي عموماً ، لا سيما وأن إفرازات الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي كانت ما تزال تلقي بظلالها على كل بقعة من بقاع العالم .

فإيران "الشاه" سعت ومنذ الانسحاب البريطاني عن منطقة الخليج العربي إلى فرض نفسها على دول المنطقة كوريث استعماري لبريطانيا ، فاحتلت الجزر العربية في الخليج ، وعملت على تحقيق نفوذها الاستراتيجي في المنطقة بكل السبل ، ومن ثم أصبحت شرطي الخليج الذي يحافظ على المصالح الأمريكية في المنطقة ، ويخضع للنفوذ الأمريكي الذي وجد في "الشاه" ضالته لملء الفراغ السياسي والعسكري نيابة عن الغرب وبالذات الولايات المتحدة ، أما العراق فقد كانت مطامعه دائبة الرغبة في فرض نفوذه على الكويت عندما اعترض على انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٦١م ، إضافة إلى مطالب إيران في البحرين ، شكل الطموح العراقي الإيراني في السيطرة على المنطقة ودولها وثرواتها هاجساً أمنياً لدى بعض مشايخ الخليج التي تفكر في الاستقلال مما أدى إلى التفكير في إنشاء اتحاد إمارات الخليج العربية في فبراير ١٩٦٨م ، وبعد انسحاب بريطانيا عن المنطقة قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو ١٩٧١م التي تعتبر نواة لتكوين مجتمع خليجي عربي واحد يضم الإمارات العربية الخليجية التي تشترك في العوامل الجغرافية والروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية ، فيما استقلت البحرين وقطر بحلول عام ١٩٧١م ، ولم تنضم إلى هذا الاتحاد.

وفي نهاية السبعينات شهدت منطقة الخليج اضطرابات سياسية متتالية ، أثرت على توازن القوى في الخليج العربي ، فمن جهة اندلعت الثورة الإسلامية في إيران ، وسعى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "الخميني" إلى تصدير أفكارها إلى دول الخليج العربي ، ومن جهة أخرى سعى العراق للعب دور إقليمي عربي وخليجي بعد أن حمل لواء جبهة الصمود والتصدي التي عزلت مصر عن العالم العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨م ، وبالمقابل عبر عن رفضه لتوازن القوى القائم ، واستغل حالة الفوضى الإقليمية في حربه مع إيران التي استمرت ثماني سنوات ، ومن جهة ثالثة تنبهت دول الخليج العربي لأهمية التوحد في إطار تكتل سياسي – أمني يلبي مصالحها ويحافظ على وجودها ، فعبرت عن ذلك بإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٠م .

ومع اشتعال فتيل الحرب العراقية – الإيرانية ، بدأت القوتان العظميان تستثمر تلك التطورات الإقليمية في الخليج للحفاظ على مصالحها في المنطقة ، فالاتحاد السوفيتي كان يتطلع إلى المياه الدافئة في الخليج العربي ، حيث عصب الحياة الصناعية والثروات الطائلة ، والولايات المتحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعلــن حالة التأهب للتدخل العسكري في حالة تهديد مصالحها في الخليج العربي ، وفي الجانب الآخر بــدأت أكبــر قوتــين في المنطقة (العراق وإيران) تتطلعان إلى لعب دور الزعامة الإقليمية رغم ما استنزفته الحرب الدائرة بينهما مدة ثماني سنوات من طاقات مالية وبشرية واقتصادية هائلة .

وبعــد أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها عام ١٩٨٨م ، وجد العراق نفسه محققاً انتــصاراً سياسياً وعسكرياً افتراضيا ، واعتقد –العراق– على ضوء المعطيات في المنطقة أن هناك دوراً إقليميا في المنطقة ينتظر أن يلعبه أحد ، وأنه أكثر الدول العربية المؤهلة لمثل هذا الدور ، سيما وأنه صاحب الأطروحات القومية ، وخروجه من الحرب بنواة عسكرية متقدمة مقارنة بالدول العربية الأخرى ، جعله يعتقد أنه قوة موازية لإسرائيل أيضاً .

فــي هــذه الأثــناء تغيرت معادلة موازين القوى ، وأصبحت منطقة الخليج معرضة للتدخل الأجنبــي بعد التطلع العراقي للتوسع الجيوسياسي على حساب جارته الكويت ، فاندلعت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١م التي كانت نقطة التحول الجذري في تاريخ المنطقة المعاصر ، وحلّت الولايات المتحدة كطرف معادل في نظام توازن القوى في منطقة الخليج والنظام الإقليمي العربي برمتهِ ، ورغم بقاء العراق جزءاً رئيساً في توازن القوى ، إلا أن كفة التوازن رجحت لصالح دول الخليج العربي بعد التواجد الأمريكي المباشر في المنطقة .

ومــع مطلع الألفية الثالثة ، وعلى إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، وسعي الولايات المتحدة إلــى تطبــيق استراتيجية "الردع العسكري" أو "الحروب الوقائية" ضد الدول التي أطلقت عليها "دول محور الشر" والممثلة في (العراق وإيران وكوريا الشمالية) ، جاءت حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ م ، لتقــضي علــى نظــام توازن القوى في الخليج العربي والمكون من العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي .

فالعــراق دخــل الحظيرة الأمريكية وخرج من نظام توازن القوى ، وإيران أمست معرضة للابتزاز والتدخل الأمريكي في أية لحظة بعد احتلال العراق ، خاصة أنها العنصر الثاني من عناصر "دول محــور الــشر" أمريكياً ، فيما ظلت دول مجلس التعاون الخليجي تحت المظلة الأمريكية سياسياً وعسكرياً .

وعلــى أيــة حال سيتناول هذا الفصل التطور التاريخي لنظام توازن القوى في منطقة الخليج العربــي ، حــيث ســيتعرض لأثر حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة على نظام توازن القوى في المنطقة ، بعد أن يتناول الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي ، وذلك في المباحث التالية :

المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي

المبحث الثاني : إثر حرب الخليج الأولى على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

المبحث الثالث : إثر حرب الخليج الثانية على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي

المبحث الرابع : إثر حرب الخليج الثالثة على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

المبحث الأول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي

تلعب الاعتبارات الجيو استراتيجية والاقتصادية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية وأشكال العلاقات البينية بين دول هذا الإقليم وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحدد مساراتها واتجاهاتها وأهـدافها ، فالعلاقـات الدولـية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفـرض علـى أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي .

وبـات من الواضح أن منطقة الخليج والجزيرة ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، أصبحت المنطقة رقم واحد في صراعات الدول الكبرى نتيجة لاحتوائها علـى كمـيات هائلة من الثروة النفطية ، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب. ولما كانت الدول الصناعية قد بدأت منذ بداية القرن العشرين الميلادي بتغيير آلة الطاقة المستخدمة في صناعاتها من الفحم الحجري إلى النفط، فقد أصبحت السيطرة على هذه المنطقة هي الهدف الأول في كل السياسات التي تطرحها هذه الدول [١].

والمقـصود بالأهمـية الجيوسـتراتيجية والاقتـصادية هنا تلك الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافـي للخلـيج العربـي ، ولإقليم الخليج ، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسة في التوازن الاسـتراتيجي الدولـي ، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصـراعات القوى الإقليمية ، فضلاً عن قيمته المالية والاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي وأثر ذلك على الصراعات الدولية والإقليمية التي تخلّ بنظام توازن القوى في المنطقة [٢] .

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي :

تنـبع أهمية الخليج العربي الاستراتيجية من كونه واحدا من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث : آسيا وأوروبا و أفريقيا ، و هو أيضا ممر مهم بين الدول الأسيوية الشرقية و تلك الواقعة في العالم الغربي .

و لقد ظل الخليج العربي يشكل مع البحر الأحمر ذراعين طويلين يحدهما بحر العرب والمحيط الهندي من الجنوب حاضنا شبه الجزيرة العربية ، وملتقيا بأهم بحر داخلي في العالم هو البحر الأبيض المتوسـط الذي يربط بين المحيطين الهندي والأطلسي و يقع في بقعة تطوق غرب أوروبا و تفصلها عن أمريكا ، إلى أن تم إنجاز اتصال البحر الأحمر بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس [٣].

---

(١) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٤م ، ص٦٩.

(٢)عبد الجليل مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص٣٨.

(٣) محمد متولي ، حوض الخليج العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧م , ص ٤٦ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و لقـد برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال هذا القرن ، بعد تبلور الصراع التاريخـي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى بعضها استراتيجي والآخر اقتصادي . و إذا كانت الاستراتيجية قد تأكدت في محاولات الاستعمار المتكررة ، الحديثة والمعاصرة لربط أقطار هذه المنطقة بسياسته فإن الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية قد بـرزت عقب اكتشاف منابع النفط الغزيرة التي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسة إليها ، باعتبارها أهم مصادر الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف [١].

لقد كان الخليج العربي على مدى التاريخ هو الجسر الذي سهل الاتصالات البشرية بين بغداد وشط العرب من جهة ، و إمارات الخليج والعالم الخارجي من جهة ثانية . و قد كان ظهور الحركات التحررية العربية ضد القوى الاستعمارية من العوامل التي جعلته يحتل مكانا لائقا في القضايا العربية و سياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية . يكفي أن نذكر بخصوص أهمية هذا الدور بعض الأحداث المهمة التي شهدها هذا الوطن [٢]:

ـــ فالعراق قد تم احتلاله من قبل بريطانيا مرتين عن طريق الخليج العربي في عام ١٩١٤م انطلقت حملة ديلامين من الخليج – وبالتحديد إيران– لتحتل البصرة أولا ثم لتندفع بعد ذلك نحو بغداد و بقـية المـناطق الشمالية منه . و في عام ١٩٤١م اندفعت القوات البريطانية من الخليج ثانية لتحتل البـصرة و تـؤمن سيطرتها على قاعدة الشعبية و ليسهم في إنهاء الانتفاضة الوطنية التي اندلعت في مايو من ذلك العام .

– والاتحاد السوفيتي تأمنت احتياجاته العسكرية والاقتصادية من الخليج العربي عبر إيران عام ١٩٤١م . فغزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١م لم يوفر للولايات المتحدة الأمريكية سوى فرصة تقديم المعونة له عن طريق الخليج ، نظرا لأن الاتصال بين الدولتين عبر بحر الشمال كان شبه متعذر ، بفعل نشاط الغواصات الألمانية من ناحية و تجمد الموانئ السوفيتية الشمالية بعض الوقت من ناحية أخرى .

ـــ و بـريطانيا لم تتردد في استخدام أو تسخير قواتها الجوية في منطقة الخليج العربي ضد مصر إبان العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦م .

و لقـد فرضـت بـريطانيا بعـد أن حسمت الصراع مع القوى الاستعمارية الأخرى لصالح سـيطرتها علـى هـذا المنطقة الاستراتيجية بأساليب عديدة تراوحت بين عقد المعاهدات الثنائية غير المتكافـئة مع حكامها ، و بناء القواعد العسكرية تأمينا لاستمرار وجودها العسكري فيها . و قد تزامن

---

(١) خالد القاسمي , الخليج العربي , دار الثقافة العربية للنشر , الشارقة , ١٩٨٥م , ص ٣٧ .

(٢) جمـال زكـريا قاسـم , الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات ، دار البحوث العلمية , الكويت ، ١٩٨٧ , ص ٨٢ – ٨٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مـــشروع بـــريطانيا في تنظيم و إقامة القواعد العسكرية في هذه المنطقة مع توتر الموقف الدولي في أوروبا خلال العقد الثالث من القرن الماضي . فتم إنشاء قاعدة الجفير البحرية في البحرين عام ١٩٣٥ و قاعدة جوية في الشارقة منذ عام ١٩٣٧م و قاعدتين أخريين في صلالة ومسقط ، وأخرى في جزيرة مصيره بمحاذاة الساحل الجنوبي الشرقي لسلطنة عمان .

و لـــم تتخلف الولايات المتحدة الأمريكية عن دخول هذا الميدان خصوصا بعد ازدياد حاجتها خـــلال الحرب العالمية الثانية لنقل قوات الحلفاء إلى الشرق الأقصى لمتابعة الحرب مع اليابان ، مما اقتضى إقامة قاعدة كبيرة في منتصف الطريق ، فكان اختيارها لقاعدة الظهران الجوية عام ١٩٤٥بناء على اتفاق بين الملك فيصل والرئيس الأمريكي روزفلت . و إذا كانت القواعد العسكرية قد أمنت لهذه الـــدول الـــنفوذ الـــسياسي والاقتـــصادي بالنظر لإمكانية انطلاق قواتها منها عند الضرورة لمساعدة الحكـــومات الصديقِة لها ، ولتأمين مصالحها دونما حاجة إلى احتلال شامل للمنطقة ، فإن هذه القواعد من ناحية أخرى قد شكلت بالنسبة لشعوب هذه المنطقة [١]: ــ

ــ تهديدا لسلامة الخليج ، و مساسا بكرامة شعبه ، ووسيلة لاستمرار استغلاله .

ــ نقطة لضرب الحركات والانتفاضات الوطنية .

ــ نقطة للتحرك ضد الدول العربية المجاورة ، ومركزا لضرب التيارات التحررية في آسيا و إفريقيا .

لقـــد ظل الخليج العربي وحتى وقت قريب من أهم مناطق القواعد العسكرية في العالم بالنسبة لبـــريطانيا لا ســـيما بعـــد أن فقـــدت هذه الدولة قواعدها العسكرية في كل من مصر والسودان وليبيا والعراق وعدن ، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الخليج العربي يعتبر بعدا استراتيجيا على درجـــة بالغـــة من الأهمية ، فهذه المنطقة كانت تمثل السهم المصوب إلى قلب المناطق الصناعية في الاتحـــاد الـــسوفيتي ســـابقاً ، و منها فقط كانت تستطيع قوات الولايات المتحدة أن تصيب بطائراتها الـــضخمة جمـــيع المـــناطق الـــصناعية فـــي منطقة الأورال ، بل وتستطيع أن تصل أيضا إلى الهند والصين[٢] .

ورغم أنه لا يمكن إنكار أن أهمية الخليج قد ازدادت بعد اكتشاف النفط ، إلا أنه لا يمكن أيضاً تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة خصوصاً في فتـــرة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فالنهوض القومي (الإيراني والعربي) وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية العربية قد جعل الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا والولايات المـــتحدة الأمـــريكية تـــشدد من قبضتها ، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل

---

(١) حـــسين ندا حسين , الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي ، منشورات وزارة الإعلام العراقية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد , ١٩٨٠م ، ص ٤٩ .

(٢) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، قضايا الخليج العربي ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص ١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة عن محيطها العربي ، خاصة بعد حرب السويس عام ١٩٥٦م والثورة العراقية عام ١٩٥٨م ثم اليمنية عام ١٩٦٢م ، والإيرانية عام ١٩٧٩م [١] .

واكتسبت منطقة الخليج أهمية سياسية كبيرة إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي ، ومنعه من الامتداد جنوباً نحو هذه المنطقة ، ففي يونيو ١٩٧٣م وصف جوزيف سيسكو – مساعد وزير الخارجية الأميركي في عهد الرئيس نيكسون– منطقة الخليج بأنها منطقة للولايات المتحدة فيها "مصالح سياسية ــ اقتصادية ــ استراتيجية مهمة جداً جداً ".

وفي الوقت نفسه تقريباً قام جيمس نويس نائب وزير الدفاع الأميركي بتحديد مصالح أمريكا وأهدافها في المنطقة على أنها :

أ– احتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية .

ب–استمرارية الوصول إلى نفط الخليج .

ج– استمرار حرية السفن والطائرات الأمريكية في التحرك من المنطقة واليها ".

أما على الصعيد السياسي فقد ارتبط الوضع في الخليج بركن آخر من الاهتمامات السياسية الأمريكية الرئيسة، أي الصراع العربي ــ الإسرائيلي [٢].

وعند قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان ، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية ، حين أعلنت بوضوح أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وستواجهه بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية . وبذلك تحددت استراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الاستراتيجية بـ (مبدأ كارتر) [٣].

ونتيجة لذلك أصبح الأمن والاستقرار في الإقليم ذا أهمية حيوية ومطلباً لدول العالم أجمع ، حيث أن تناقض المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي قد يؤدي إلى حدوث الصراعات الدولية ، ولا سيما أن من يسيطر على الإقليم يستطيع فرض رؤيته الأمنية عالمياً ، وتحقيق السيادة الدولية عليه . وهو ما دفع ديفيد نسيوم – وكيل وزارة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس كارتر – إلى القول : " إن كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها ، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها : (أن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه)

---

(١)عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢.

(٢) احمد أغا وآخرون ، قضايا الخليج العربي ، سلسلة الدراسات والوثائق الاستراتيجية ، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر ، لندن ، العدد ــ ٢١، ١٩٨٠/١١/٢٠م.

(٣) شيخة غانم القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٠.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الإلكترونية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية ، وما من منطقة هي بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج " [١].

ولأن الخليج يقع في منطقة التماس بين القوميتين العربية والفارسية ، فمن الطبيعي أن تبرز النزاعات بينهما على مناطق الحدود ، وخاصة أن هناك تداخلاً بشرياً وتاريخياً بينهما ، فمثلاً توجد أقلية عربية في إقليم عربستان (خوزستان) في إيران ، كما توجد أقليات ذات أصول إيرانية في كل من الدول العربية الخليجية .

ومن هنا فإن نمو القدرة العسكرية والسياسية لإيران أو لأية دولة عربية خليجية يؤدي إلى طرح مسألة الحدود السياسية والسيادة على المناطق المتنازع عليها [٢]. ويؤدي كذلك إلى تعريض الاستقرار الإقليمي للخطر ، ويبرر للدول الكبرى التدخل لحماية مصالحها .

على هذا النحو لم يكن مستغرباً أن تصبح منطقة الخليج محوراً للصراع الدولي بين القوى الدولية الكبرى المتنافسة حول السيادة العالمية منذ القدم ، ابتداء من الحروب الفارسية – الرومانية ، ومن بعدها العصور الإسلامية ، وامتداداً إلى عصر الهيمنة الأوربية[٣].

إن أهمية الإقليم جعلت منه عنصراً جاذباً للاهتمامات الدولية ، فلم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية معينة إلا وقد اهتمت بمنطقة الخليج ، البرتغاليون في بداية القرن السادس عشر ، والهولنديون في ذات القرن ، والبريطانيون منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى العقد السابع من القرن المنصرم ، وأعقبهم الألمان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ثم الصراع الأمريكي – السوفيتي خلال الحرب الباردة ، امتداداً إلى الاندفاع الأمريكي الراهن للتفرد بالإقليم والهيمنة المطلقة عليه ، كل ذلك ما هو إلا مراحل متتابعة من مساعي السيطرة على هذا الإقليم [٤].

الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي :

ليس هناك ثمة شك في أن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي وخاصة بعد اكتشاف النفط هي التي أعطت كل هذه الأهمية الدولية والعالمية لمنطقة الخليج ، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية ، كما ذكر آنفاً ، تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة ، حيث تعتبر المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي ، ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن المنصرم وحتى اليوم .

---

(١) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠.

(٢) المرجع السابق ، ص١٢.

(٣) انظر: عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٠-٧١.

(٤) محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، , سلسلة اطروحات الدكتوراه , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠٠٠م ، ص٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحياة الاقتصادية هي أساس الحياة الاجتماعية والسياسية ، إذ لا يمكن أن يقوم تقدم اجتماعي دون ازدهار اقتصادي .

ولا شك أن موارد الخليج العربي الاقتصادية قبل اكتشاف النفط فيها كانت محدودة ، وقد تحددت بطبيعة المناخ شبه الاستوائي الجاف ، و بمساحة الأراضي الزراعية أو تلك التي يمكن استصلاحها [١] .

والواقع أنه حتى وقت ليس بالبعيد كانت النشاطات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي متشابهة جداً ، فهي إما تعتمد على الزراعة البسيطة الأولية (في الواحات و حول منابع المياه المحدودة) أو على الرعي الذي ينتشر في الأرضي الداخلية من الإمارات ، كما يمكن الإشارة أيضا إلى أهمية الغوص للحصول على اللؤلؤ و إلى التجارة بحرا وبرا [٢].

فعملية صيد اللؤلؤ و استخراجه من أقدم النشاطات الاقتصادية التي اشتهر بها الخليج العربي ، و كما يثير نفط الخليج العربي الآن أطماع بعض الدول ، آثار اللؤلؤ قديما أطماع أكثر من دولة استعمارية ، فالاحتلال البرتغالي للبحرين مثلا كان نتيجة طبيعية لهذه الثروة الضخمة من اللؤلؤ[٣]، و كذلك بسبب اللؤلؤ وقفت بريطانيا ضد تدخلات بعض الحكام المحليين في المنطقة ، وأمام اندفاع بعض الدول كالدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر ، وألمانيا القيصرية في مطلع القرن العشرين .

ولكن بعد اكتشاف النفط العربي في الخليج ازدهرت المنطقة بشكل تدريجي ، وتحولت من الاعتماد على الصناعات والحرف اليدوية ومردود مياه الخليج والزراعة إلى الاعتماد على الوقود النفطي كمصدر رئيس في الحياة الاقتصادية الخليجية ، بيد أن ذلك لم يحفز دول المنطقة للاهتمام المباشر بالحياة الصناعية المتقدمة ، أو في الاستفادة من فائض النفط النقدي لتطوير مناحي الحياة الاقتصادية في دولها إلا في فترات متأخرة ، فضلاً عن اختلاف نسبة ما تقدمه نواحي الصناعة والتجارة والزراعة من دخول جيدة لميزانية الدولة من بلدٍ لأخر ، تبعاً لإمكانياتها ومقدراتها في تلك النواحي [٤].

ومهما يكن من أمر فإن هذه الوقائع تدفعنا إلى متابعة تحديد طبيعة الموارد الاقتصادية الخليجية ، و لكن في فترة أخرى لاحقة بدأت بواكيرها في الظهور منذ الثلاثينيات يمكن أن نسميها بالفترة النفطية .

---

(١) مانع سعيد العتيبة , البترول و اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ، مطابع دار القبس الكويت، ١٩٨٨م ، ص ١٦.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣) محمد الرميحي , البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٥م ، ص ١٧

(٤) مانع سعيد العتيبة , البترول و اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة , مرجع سابق , ص ٣٣ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية النفطية لمنطقة الخليج العربي :

ممـــا لا شـــك فـــيه أن الموارد التي ترتبت على الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة التي سبقت اكتـــشاف الـــنفط لم تشكل ثروة ضخمة تستطيع النهوض بمهام تنمية حقيقية في الخليج والشروع في التنمـــية ورســـم خطط مرحلية لها هو نتاج الاستثمار الحديث للنفط الذي بدأ بالانسياب بشكل تجاري متزايد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . و قد بدأ التراكم المالي والفوائض النقدية يشار إليها بعد ذلك كنتيجة لعملية الاستخراج الهائلة التي شهدتها حقول النفط العملاقة حتى وصفت عملية الاستخراج هذه بأنها أكبر عملية استنزاف للثروات عرفها التاريخ الإنساني [١].

فقد شكل إنتاج النفط في الخليج العربي عام ١٩٥٢م ٥٨% من الإنتاج العالمي ، فيما شكل في أواسط الثمانينات ٦٢% من مجمل النفط المتداول في التجارة العالمية و ٤٠% من الإنتاج النفطي في العالم باستثناء الدول الشيوعية سابقاً [٢]، واليوم يقدر الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج العربي كاملة بمـــا يتجاوز ٦٤% [٣]، وما يزيد من أهمية نفط الخليج أنه قابل للزيادة نظراً لوجود مناطق شاسعة لم يتم التنقيب فيها بعد .

هذا الاستثمار الهائل للنفط جعله يحتل مركز الصدارة قياسا بالصادرات الأخرى لأقطار الخليج العربي ، فهو يحتل نصف صادرات البحرين و ٩٩% من صادرات كل من السعودية و عمان، ٩٦% مـــن صـــادرات قطـــر و ٩١% من صادرات الإمارات و ٨٩% من صادرات الكويت و تشكل هذه الصادرات نسبة عالية من مجمل الواردات النفطية للدول الغربية الكبرى و للولايات المتحدة الأمريكية والـــيابان . ممـــا يعكس بوضوح مدى الإمكانية والتأثير التي كان من الممكن أن تترتب على استخدام النفط كسلاح لخدمة القضايا العربية عموما والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص [٤].

وتعتبـــر السبعينات عصرا زاهيا لمنطقة الخليج العربي حيث أدت الطفرة النفطية الهائلة خلال تلك الفترة إلى إضفاء قوة سياسية واقتصادية مؤثرة لدول المنطقة ، التي شهدت في أواخر السبعينات أســـرع تحولات اقتصادية يشهدها العالم في تاريخه ، رافقها جهود حكومية مكثفة رامية إلى مضاعفة الـــنمو المـــادي بصورة لا مثيل لها في عالم اليوم ، حيث بدأت حكومات المنطقة في تنفيذ عدة برامج بلغت تكلفتها الإجمالية نحو ٣٠٠ بليون دولار ، وتهدف إلى تغيير التركيبة الاجتماعية والاقتصادية في المـــنطقة ، ولقـــد كان في الإمكان تخفيض النفقات الفعلية لولا ضعف الإمكانات الفنية ، وقلة الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات المنطقة [٥].

---

(١) خالد القاسمي , الخليج العربي , مرجع سابق , ص ٤٨ .

(٢) محمد الرميحي , البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي , مرجع سابق , ص ١٩ .

(٣) نـــصرة عـــبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , ٢٠٠٣م , ص ٣٣ .

(٤) خالد القاسمي , الخليج العربي , مرجع سابق , ص ٥١ .

(٥) يحيى حلمي رجب , الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر , مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ١٩٨٩م, ص٥٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ بداية الثمانينات تحول سوق النفط الدولي من سوق يهيمن عليه البائعون إلى سوق يسيطر عليه المشترون نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية ورغبة أطراف الصراع في عرض النفط بكميات هائلة لتسديد فاتورة التسلح وتمويل الحرب ، فقد استطاع المستوردون تخفيض السعر ، وتغيير الوضع النفطي جذريا ، وحدث انخفاض بارز في الطلب على نفط الاوبك من حد أقصى بلغ ٣٠ ــ ٣١ مليون برميل يوميا خلال الفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥م ، وانخفض حجم إنتاج النفط في الوطن العربي في تلك الفترة من ٢١ مليون برميل يوميا إلى ١٠ ملايين برميل يوميا [١].

وعاصر هذا الانخفاض في الطلب هبوط في الأسعار ، ففي عام ١٩٨٢م وصل السعر الرسمي للنفط العربي وهو النفط الخام الذي يتميز به الاوبك ٣٤ دولارا للبرميل الواحد ، وفي مارس ١٩٨٣م انخفض هذا السعر إلى ٢٩ دولارا ، وفي يناير ١٩٨٥ إلى ٢٨ دولارا للبرميل .

واحتاجت الحرب الإيرانية العراقية إلى تمويل كبير دفع دول منطقة الخليج العربي إلى زيادة إنتاجها بمعدلات كبيرة خلال السنوات الماضية مما أسهم في تسارع زيادة المعروض من النفط [٢].

وفي ضوء هذه المتغيرات كان لابد من أن تنخفض أسعار النفط ، وأخذت الأسعار في التدهور حتى وصلت إلى ٢٥ دولارا للبرميل في نهاية شهر يناير ١٩٨٦م ، وتلا ذلك انهيار أسعار النفط إلى أقل من نصف ما كانت عليه أي حوالي ١٢ دولارا للبرميل ؛ لكي تبدأ مرحلة جديدة لأسعار النفط .

وساعد انهيار أسعار النفط على إهدار الرصيد الاستراتيجي الذي كان العالم العربي يعتمد عليه في ممارسة ضغوط سياسية على العالم الغربي ، فكانت حاجة أوروبا الغربية الماسة واليابان إلى استمرار تدفق النفط من الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ، عاملا مهما من العوامل التي ساعدت على تعديل مواقف هذه الدول من قضية الشرق الأوسط ، وعلى الاحتفاظ لنفسها بحرية الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية حول طريقة معالجة القضية الفلسطينية ، وإدانة المواقف الإسرائيلية [٣]. لكن تراجع الاهتمام الأوروبي بالقضية برمتها إثر زيادة العرض من النفط العربي في السوق العالمي وهو الأمر ذاته الذي انعكس أيضاً على موقف القارة الأفريقية من القضايا العربية ، فتغير الظروف الاقتصادية النفطية أدى إلى تحجيم النفوذ العربي على مسار العلاقات العربية الأفريقية .

---

(١) Edward L. Morse: After the Fall: The Politics of Oil . Foreign Affairs. Spring 1986. Vol. 64, NO. 4, P 72 .

(٢) Ibid, P.72 .

(٣) يحيى حلمي رجب , الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر , مرجع سابق , ص ٥٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمـــا عـــن إثر النفط على الشأن الداخلي والخارجي لدول منطقة الخليج ، فمن الناحية الداخلية لكل دولة نجد أن حقول النفط تمتلكها هذه الدول ، وعائدات النفط تذهب بصورة مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن هذه الدول ، وبالنتيجة فإن الصناعة النفطية قد ركزت مبالغ هائلة من الثورة الاقتـــصادية والقـــوة السياسية في أيدي الحكومات . وقد لعب تركز مصادر الدخل المالي الفائض في أيـــدي دول الخلـــيج العربي دوراً مهماً في إحداث التنمية البشرية والاستقرار السياسي والاجتماعي ، وفـــي منح المواطنين التعليم المجاني أو شبه المجاني والرعايا الصحية ، والخدمات الإسكانية ، ودعم البضائع الاستهلاكية ، إضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى [١].

أمـــا مـــن ناحية العلاقات البينية بين دول الخليج ، فلا يمكن إنكار أن الأزمة التي قادت إلى احتلال العراق للكويت هي أزمة نفطية بالدرجة الأساسية ، وهي تفتح ملف النفط الخليجي في علاقات دولـــه مـــع بعـــضها الـــبعض ، وأن الصراع على النفط هو صراع على النفوذ في الخليج ، وبدون التصرف الواعي في هذه الأمور الشائكة ، فإن القوى الأجنبية تستغل الأخطار لتتدفق جيوشها بسرعة إلى المنطقة تحت شعار " الحفاظ على المصالح الحيوية " للغرب [٢].

ومـــنذ أن بـــدأت الشركات النفطية التنقيب عن النفط في اليابسة والبحر ، نشب الصراع بين الـــدول الخليجية على الحدود البرية والبحرية ، وتمكنت بعض الدول من الوصول إلى ترسيم الحدود فيما بينها ، أو تحويل بعض المناطق إلى مناطق محايدة يتم استثمارها من قبل البلدين المتجاورين ، أو يتم التنازل من طرف لآخر كما حصل بين أبو ظبي والسعودية عام ١٩٧٤م ، وكان من المفروض أن تحـــل مـــشاكل الـــصراع علـــى النفط بين الدول الخليجية بروح التعاون والأخوة القومية بين البلدان العربية ، وبروح حسن الجوار بين العرب والإيرانيين ، ومن هنا فإن الصراع على النفط لم يكن غائباً عن أي من حروب الخليج ابتداءً من الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠م (حرب الخليج الأولى) مـــروراً بالغـــزو العراقي على دولة الكويت (حرب الخليج الثانية) وانتهاءً بحرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣م .

---

(١) جـــودت بهجـــت وحـــسن جوهر ، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : إرهاصات الداخل وضغوط الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١١ ، سبتمبر ١٩٩٦م ، ص٣٧ .

(٢)عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أثر حرب الخليج الأولى على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

يـــتفق أهل الاختصاص في العلاقات الدولية على أن الحروب هي إحدى أدوات تغيير موازين القوى سواء على المستوي الإقليمي أو الدولي ، وحرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية –الإيرانية لا تخـــرج عن هذا التوصيف ، لا سيما وأن الحرب هنا بين أكبر قوة عربية بعد عزل مصر عن الساحة العـــربية إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨م ، وأكبر قوة إسلامية ، وكلتاها تمتلك حجمـــاً سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً وعسكرياً هائلاً مقارنة بباقي القوى الإقليمية في الشرق الأوسط آنـــذاك ، حـــيث أصبح هناك حالة من توازن القوى البسيط بين الدولتين ، أو ثنائي القطبية الإقليمية ، والـــذي يقـــود إلى الحروب وعدم الاستقرار في المنطقة ، والذي يشكل تأثيراً على باقي الدول المطلة على الخليج العربي .

ولكـــن قبل الخوض في غمار الحرب وأثرها على نظام توازن القوى لا بد من الوقوف قليلاً علـــى خلفـــية النظام الإقليمي والدولي الذي حدثت في ثناياه أولى حروب الخليج العربي ، التي كانت تعتبر أولى الصراعات الإقليمية الهادفة إلى فرض الهيمنة والنفوذ من الدول الإقليمية القوية على دول الخليج العربي الأخرى .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

خلفية النظام الإقليمي الخليجي والعربي والدولي :

شكل انسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٦١م و ١٩٧١م فراغاً كبيراً أو فراغ القوة الذي أخلّ بتوازن القوى في المنطقة بصورة جلية ، الأمر الذي شكل إغراء للقوى الإقليمـــية فـــي المـــنطقة ، خاصة العراق وإيران بالتسلل سريعاً لملء هذا الفراغ ، وهو ما دفع دول الخليج العربي حديثة الاستقلال لتكوين اتحاد سياسي يضمها ، خوفاً من الأطماع الإيرانية والرغبة في التوســـع علـــى حـــسابها ، ســـيما بعد أزمة البحرين ومطالبة إيران بالسيادة عليها ، وحصولها على الاســـتقلال عـــام ١٩٧١م إثر الاستفتاء الشعبي الذي عبر عن رغبة الشعب البحريني بالاستقلال عن إيـــران [١] ، وبـــسبب تجـــربة الكويت مع العراق في أزمة عام ١٩٦١م على إثر سعي العراق لعدم

---

(١) طالـــبت إيران بالسيادة على البحرين منذ عام ١٩٢٢م ، وقد احتجت السلطات البريطانية على الادعاءات الإيرانية وأكـــد هذا الاحتجاج عروبة البحرين وسيطرة العرب عليها منذ القرن الثامن عشر ، وتقدمت الحكومة الإيرانية بشكوى إلـــى عـــصبة الأمم عام ١٩٢٧م وأخرى إلى الأمم المتحدة عام ١٩٥١م إلى أن اضطر شاه إيران إلى الإعلان في مؤتمـــر صـــحفي عقده في نيودلهي في يناير ١٩٦٩م بأنه يقبل تطبيق حق تقرير المصير في البحرين ، وأخيراً انتهت مـــشكلة البحرين بعد أن أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة مبعوثا دوليا لتقصي الحقائق ومعرفة رغبة شعب البحرين فـــي مستقبل بلاده ، وقام المبعوث الدولي بتلك المهمة ووصل إلى البحرين في إبريل ١٩٧٠م ، اتصل بأهالي البحرين وتبين له اختيار الأغلبية الساحقة لشعب البحرين الاستقلال ، وأعلن استقلال البحرين في ١٤ أغسطس ١٩٧١م .
راجـــع بهـــذا الخـــصوص: ســـيد نوفل , الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ــ الكتاب الأول " تاريخ الادعاء الإيراني في البحرين " , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , ١٩٦٧م , ص ١٢٤ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتـــراف بهـــا ومطالبـــته بضمها إلى أراضيه ، ونجاح الجامعة العربية والدول العربية في تطويق الأزمة والوقوف في وجه أطماعه التوسعية .

وفي عام ١٩٧١م خرج إلى حيز الوجود اتحاد الإمارات العربية ، وقبل يومين من الانسحاب البريطانـــي من منطقة الخليج قامت إيران باحتلال ثلاث جزر صغيرة تابعة للإمارات وهي (جزيرة أبـــو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) [١] ، وذلك للموقع الاستراتيجي لهذه الجزر على مقربة مـــن مضيق هرمز إضافة إلى أن الجزء البحري من المضيق الموازي لإيران ضحل المياه ولا يصلح للملاحة بالنسبة للسفن والبوارج الكبيرة وكل العمق هو على الجانب الآخر من المضيق ، فكان احتلال الجـــزر تعويضاً لإيران في مضيق هرمز ، وقد أدى ذلك إلى أن يقطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع كـــل مـــن إيـــران وبريطانيا ، لا سيما وأن إيران كانت تسعى إلى فرض هيمنتها على المنطقة بعد انسحاب بريطانيا ضمن استراتيجية القيادة الإقليمية للمنطقة .

وأراد شاه إيران أن يحقق عدة أهداف من وراء احتلال الجزر [٢]:

ـــــ السيطرة على هذه الجزر حيث أنها تتمتع بموقع استراتيجي ممتاز ، وتتحكم بالملاحة في المدخل الجنوبي للخليج العربي عند مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بخليج عمان .

ـــــ التأكـــيد للـــولايات المتحدة الأمريكية على مقدرة القوات الإيرانية في استخدام القدرة العسكرية العالمية عند التحرك في الخليج .

ـــ التأكيد للعرب على دور إيران كقوة رادعة .

ـــ تأكيد مركز إيران في المحيط الهندي الأمر الذي أقلق الهند وبقية دول المحيط الهندي الساحلية.

وفي المقابل كرر العراق محاولاته الفاشلة للتدخل في الكويت أو ضمها إلى أراضيه ، إذ بعد فـــشل تهديـــده للكويت عام ١٩٦١م إثر استقلالها وعدم الاعتراف بها واعتبارها جزءا من أراضيها ،

---

(١) جزيرة أبو موسى من أهم هذه الجزر وأكبرها ، حيث تصل مساحتها إلى ٣٠ كليو مترا مربعا ، وتمتاز بموقعها الاستراتيجي على مقربة من مضيق هرمز ويوجد بها أكسيد الحديد ، ويعتقد بوجود النفط في مياهها الإقليمية .

أمـــا جزيرة طنب الكبرى كانت تابعة لأمير دولة القواسم التي حكمت الشارقة ورأس الخيمة ، وبعد ذلك أصبحت جزءا من إمارة رأس الخيمة ، وتقع هذه الجزيرة على بعد حوالي ٥٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى ، كما تبعد حوالي مائة كيلومتر عن الشارقة ، كما أن موقعها مهم جدا واستراتيجي .

أمـــا جزيرة طنب الصغرى يستفاد من اسمها أنها صغيرة ، وهي تتبع رأس الخيمة وتكون جزءا منها ، كما أنها تتمتع بموقـــع اســـتراتيجي ، وتسمى كذلك " جزيرة نابيو " وأرضها صخرية بارزة ، وتوجد بها آبار للنفط حسبما ورد في التقاريـــر الأولية لبعثات التنقيب عن البترول ، وتبعد حوالي عشرين كيلومترا عن طنب الكبرى , لمزيد من التفاصيل , انظـــر , يحيـــى حلمي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , الجزء الأول , مكتبة العلم والإيمان , القاهرة , ١٩٩٧م , ص٣٣٠-٣٣٧ .

(٢) محمود علي الداوود , الخليج العربي والعمل العربي المشترك , مطبعة الإرشاد , بغداد , ١٩٨٠م , ص ٦٣ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كـــرر فعلته عام ١٩٧٣م ، عندما قامت القوات العراقية باحتلال جزيرتي وربة وبوبيان الكويتين غير أنهـــا ما لبثت أن انسحبت منهما بعد إعلان الكويت أنها ستدفع لبغداد مبلغاً كبيراً من المال ، وفي عام ١٩٧٥م تم الإعلان عن اتفاق حدود رسمي بين الجانبين ، غير أنه لم يكشف النقاب عن تفاصيل ذلك الاتفاق [١].

كما أن إيران الشاه كانت تحاول فرض هيمنتها –كوكيل لأمريكا – على المنطقة ، في حين أن الخطـــر الـــسوفيتي كان قد اقترب بالفعل من جنوب الخليج إثر التطورات الدرامية التي شهدها اليمن الجنوبـــي عقـــب استقلاله [٢]، إلا أن تلك الرؤية لم تؤدِ إلى أي تحرك عملي يتناسب مع مضمونها ، وعلـــى ما يبدو فإن دول الخليج العربي كانت تراهن على أن الخلاف العراقي – الإيراني كفيل بإيجاد تـــوازن القـــوى القـــائم –حينئذ– على قمة النظام العالمي بحيث يتصدى العراق لأية محاولة عدوان إيـــرانية ، مـــثلما حدث في عام ١٩٧١م عندما قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا احتجاجاً على احتلال الجزر الإماراتية آنذاك ، في حين تتصدى إيران إلى أية محاولة عراقية للتوسع جنوباً ، لكن هذه المعادلة لم تكن صحيحة على إطلاقها فقد فوجئت دول الخليج في عام ١٩٧٥م باتفاق عراقي إيراني تخلت بموجبه بغداد عن مطالبها بمياه شط العرب مقابل توقف طهران عن دعم الثوار الأكـــراد شـــمال العـــراق ، الأمر الذي أتاح لإيران فرصة توسيع نفوذها في الخليج مستعينة بالدعم الأمريكي لها [٣].

وزاد مـــن خطـــورة هـــذا التطور أنه تزامن مع الهزة النفطية عام ١٩٧٣م إثر حرب أكتوبر بالـــتآزر أولاً مـــع الزيادة السريعة في استهلاك النفط خلال فترة السبعينات وأوائل السبعينات ، الأمر الـــذي ترتب عليه اعتماد معظم الدول الصناعية بصورة أكبر على استيراد نفط الخليج ، وثانياً التدفق المتـــرتب على ذلك لدولارات النفط ، كل هذا دفع المنطقة إلى مركز الأحداث للسياسات الدولية ، كما عـــزز وعظم من قيمتها الاستراتيجية إزاء القوى العظمى ، بما في ذلك أهمية دول الخليج الصغرى ، وخاصة الكويت والإمارات العربية المتحدة وعُمان [٤].

ثـــم تعاظمت تلك الخطورة مع الهزة العنيفة التي عرفها النظام الإقليمي العربي ، فبعد حرب عـــام ١٩٧٣م التي أثبتت القدرة العربية على مقارعة إسرائيل واسترداد الأراضي العربية المغتصبة ،

---

(١) محمد حسنين هيكل , حرب الخليج : أوهام القوة والنصر , ط١ , مركز الأهرام للترجمة والنشر, ط١ , ١٩٩٢م , ص ٦١.

(٢) المرجع السابق , ص ٥٩ .

(٣) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ٥٨ وما بعدها .

(٤) نجـــح الاتحـــاد الـــسوفيتي في الوصول نسبياً إلى الحدود الجنوبية لمنطقة الخليج عبر حكومة اليمن الجنوبي التي استقلت عام ١٩٦٢م إثر الحرب الأهلية اليمنية والإطاحة بالنظام الملكي آنذاك ، كما حاول ذلك في عُمان سابقاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحـــدوث نـــوع من الانفراج العربي– العربي ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشـــرعي للـــشعب الفلـــسطيني في قمة الرباط بالمغرب عام ١٩٧٤م ، ورحيل الزعامة الكاريزمية (الـــزعيم جمال عبد الناصر) لمصر ، وبروز الثروة النفطية إثر حظر النفط العربي خلال حرب عام ١٩٧٣م ، كل هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على طبيعة النظام الإقليمي العربي، وبدّلت من إمكاناته وتحالفاتـــه ، فـــبعد سلسة تلك الأحداث العربية حدث نوع من الانقسام العربي – العربي نتيجة للعمل بالواقعية السياسية ، وتراجع المد القومي لصالح النزعة القطرية الضيقة ، وما رافقه من تغير سلوكي عـــام في النظام تحت تأثير النفط ، فضعف الموقع الاستراتيجي لمصر في النظام العربي إثر التحول الـــذي طرأ على السياسة الخارجية المصرية ، وخروجها من المعادلة الإقليمية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨م ، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لصعود قوى إقليمية عربية أخرى لـــسد الفراغ تمثلت في كل من السعودية والعراق وسوريا ، وبدأت الأنظار تتجه للعراق بعد وصول الرئيس صدام حسين للسلطة عام ١٩٧٩م ، وسعيه إلى إثبات مكانتهِ العربية والخليجية [١].

أمـــا حالـــة الـــنظام الدولي ، فلم تكن سوى صورة مكبرة للنظام الإقليمي العربي ، حيث كان التنافس بين القوتين العظميين على أشده ، وبلغ ذروته مع تنافس كلتيهما على مصالحهما الاستراتيجية في المنطقة العربية ، لا سيما في الخليج العربي ، فإدراك الولايات المتحدة لحقيقة أن الوجود السوفيتي بـــدأ يفـــوق نظيـــره الأمريكي بالمنطقة ، دفع الرئيس الأمريكي نيكسون عام ١٩٧١م إلى اختيار قوة إقليمـــية يوكل إليها مهمة رجل الشرطة في المنطقة نيابة عن واشنطن ، وسميت هذه السياسة فيما بعد "بمـــبدأ نيكـــسون" وتمـــثل هذا الشرطي في إيران "الشاه" الذي أمدته الولايات المتحدة بكل المقومات العـــسكرية للقـــيام بهذا الدور ، فيما بدا الاتحاد السوفيتي يحاول الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربـــي ، وهـــو ما تحقق له نسبياً بعد تدخله في أفغانستان إثر الانقلاب الشيوعي الذي قاده الاتحاد السوفيتي في أبريل ١٩٧٨م ، ثم غزوه لها في نهاية عام ١٩٧٩م ، مما انعكس بأثر سلبي على توازن القوى آنذاك بينه وبين العراق الذي كان على علاقة جيدة مع الاتحاد السوفيتي ، ويتلقى منه كل أشكال الـــدعم الـــسياسي والعـــسكري ، ولقـــد كان لهذه السياسة الأمريكية الدور البارز في تمكين الشاه من السيطرة على نصيب الأسد في منطقة الخليج [٢].

الثورة الإسلامية الإيرانية وأثرها على توازن القوى في المنطقة :

كان عام ١٩٧٩م عام التغيرات الدرامية العنيفة في إيران وكان أيضاً بداية التدهور الكبير في العلاقات الإيرانية – العربية ، فلم يسبق للعلاقات بين الطرفين عبر تاريخها أن شهدت مثل هذا التوتر والاضطراب الذي شهدته خلال الفترة التالية لعام ١٩٧٩م، فلقد بدا واضحاً أن وصول رجال الدين إلى

---

(١) علي الدين هلال , نيفين مسعد , النظم السياسية العربية , مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠٠٢م , ص ٧٥ .

(٢) يحيى حلمي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سابق , ص ٧٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سدة الحكم في إيران سيفرض تغيرات سياسية كبيرة في العلاقات الإيرانية الخارجية، وعلى رأسها العلاقات الإيرانية – العربية في الخليج ، فقد أصبح الاسم الرسمي لإيران "جمهورية إيران الإسلامية" وكان هذا الاسم ينطوي على بعد جديد في العلاقات الخارجية [١]. وقد ظهر ذلك واضحاً في سلسلة المواقف العدائية التي وقفتها الحكومة الجديدة في إيران ضد دول المنطقة على امتداد العالم الإسلامي ، ولم يكن العداء الإيراني لدول الجوار العربي خافياً على أحد بل إنها لم تبذل جهداً في إخفاء هذا العداء، فقد ذهبت إلى تشجيع الأقلية الشيعية التي تسكن المنطقة الشرقية من السعودية على الخروج والانتفاضة ضد المملكة عام ١٩٨٠م ، وبدأت سلسلة من المحاولات الرامية إلى استخدام موسم الحج لنشر أفكار الثورة الإيرانية وتصديرها إلى الأقطار المجاورة[٢].

وبدأت الثورة الإيرانية ممارسة نشاطها الفعلي الداخلي لها في عام ١٩٧٨م، حيث تعرضت إيران لمجموعة من الاضطرابات والأحداث الداخلية، وكان أعظمها أحداث الشغب التي حرض عليها الإمام "الخميني" ورجال الدين حيث أدى ذلك إلى قيام الثورة الإيرانية الإسلامية بقيادة (المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية آية الله الخميني) الذي كان يديرها في بداياتها المبكرة من منفاه في باريس[٣]. وتمكنت الثورة من النجاح والسيطرة على البلاد، بعد سقوط الشاه وطرده من إيران ، وعودة الإمام (الخميني) إلى إيران ووصوله إلى السلطة في الأول من فبراير عام ١٩٧٩م[٤].

وانتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى كافة الدول الإسلامية، وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصاً دول الخليج العربي، الأمر الذي دعا السعودية العربية عام ١٩٨٠م ، ومعظم الدول العربية إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران[٥].

لعل الحقيقة الوحيدة المؤكدة على اختلاف معايير ومعالم توازن القوى في الخليج العربي بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م تكمن في التعبير الدرامي عن ذلك بحرب الخليج الأولى ، أو الحرب العراقية – الإيرانية التي كانت تهدف فيما تهدف إليه إلى تغيير توازن القوى من خلال إضعاف إيران الإسلامية لحساب العراق "الجديد" ، حيث كان نظام توازن القوى توازناً إقليمياً بسيطاً بين إيران في ظل الثورة الإسلامية والعراق حامل لواء البعث العربي وجبهة الصمود والتصدي .

---

(١) سعيد باديب ، العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٣٢م – ١٩٨٣م ، مركز الدراسات الإيرانية والعربية ، لندن ، ١٩٩٤م ، ص ١١٦ .

(٢) يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق ، ص٣٢٠ .

(٣) أوسيمة جانو ، التاج الإيراني، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٧م، ص ١٥٨.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٦٢.

(٥) إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤م ، ص٢١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠م/١٩٨٨م :

تعود الخلافات العراقية – الإيرانية إلى جذور تاريخية بعيدة، إذ بدأت تقريباً في عهد الصفويين وقيام الدولة الشيعية، التي فرضت التشيع على البلاد، وكان يمثل في وقتها تهديداً للدولة العثمانية ، وكانت العلاقات بين الدولتين آنذاك متوترة، حتى عقدت معاهدة "أرضروم" الثانية عام ١٨٧٤م [١]، والتي جعلت السيادة على شط العرب للدولة العثمانية، إلا أن الدولة العثمانية تنازلت فيما بعد عن جزء من شط العرب لصالح الفرس[٢].

ومع نهاية العقد السابع من القرن الماضي بدأت العلاقات الإيرانية – العراقية تشهد نوعاً من التأزم بسبب تسارع الأحداث السياسية الداخلية في إيران ، إذ بحلول عام ١٩٨٠م كانت إيران تعاني من صراع حاد بين القوى السياسية المختلفة داخل البلاد ، والنزاعات الانفصالية التي أعقبت الثورة الشيعية من ناحية الحكومة التي أتت بها الثورة في طهران من ناحية أخرى ، فضلاً عما كانت تعانيه البلاد من مشاكل اقتصادية ، كانت كمبررات للأحداث التي قامت في إيران بسبب سقوط الشاه ، وتحول البلاد من نظام حكم ملكي إلى نظام جمهوري ، وبسبب الحصار الاقتصادي الذي أعقب أزمة الرهائن الأمريكية في السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٧٩م[٣]. وقد كان العراق حينها يحسب حسابات خاصة وأراد تصفيتها مع إيران ، لا سيما وأن العراق اعترف لاحقاً أنه لم يكن راضياً عن اتفاقية الجزائر لترسيم الحدود بينه وبين إيران جرَّاء الضغوط الداخلية التي فرضت على العراق ، فهدأت حدة النزاع مع إيران لعدم إثارة النزاعات الانفصالية في جنوب وشمال العراق ، فضلاً عن أن الظروف السياسية الداخلية في إيران وحالة المد والجزر السياسية والاقتصادية والرغبة العراقية في

---

(١) تنازلت الدولة العثمانية عن جزء من أراضيها الواقعة على الضفة اليسرى لشط العرب لمصلحة فارس بمقتضى هذه المعاهدة , ولكن هذا التنازل لم يشمل شط العرب وإنما ظل خاضعاً لسيادة الدولة العثمانية , حتى تنازلت عن جزء منه إلى إيران عام ١٩١٣م .

(٢) محمد الحلوة، حرب الخليج دراسات في مسببات الصراع وعواقبه، دراسات الخليج، الجزيرة العربية، العدد(٥٧)، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٩م، ص١٧٨.

(٣) نشبت أزمة الرهائن الأمريكية على إثر اقتحام مجموعة من الطلبة الإيرانيين لمقر السفارة الأمريكية في طهران مع اندلاع الثورة الإيرانية في نوفمبر عام ١٩٧٩م , واستمر احتجاز الرهائن مدة ٤٤٤ يوماً بعدما نشبت بين إيران والولايات المتحدة أزمة سياسية ودبلوماسية عنيفة , ولم تنته الأزمة إلا بتدخلات عربية وغربية بين طهران وواشنطن تم بموجبها إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين مقابل صفقات عسكرية كانت تقوم بها إسرائيل لصالح واشنطن ونيابة عنها مع طهران .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضع حد للنزاع على شط العرب ولدفع خطر تصدير الثورة التي كانت إيران تهدد به جيرانها آنذاك ، كل ذلك وغيره دفع بالعراق لإعلان الحرب على إيران في الثاني والعشرين من سبتمبر من عام ١٩٨٠م[١].

واستمرت الحرب ما يقارب ثمانية أعوام ، أثناءها وفي عام ١٩٨٧م صدر قرار مجلس الأمن تحت رقم (٥٩٨) يطالب فيه بإيقاف الحرب[٢]، وتوقفت رحى تلك الحرب في أغسطس من عام ١٩٨٨م ، والتزم الطرفان بالقرار بعد أن خسرا فيها مئات الآلاف من الضحايا ، ومئات البلايين من الدولارات ، وعادت بالآثار السلبية على أمن الخليج ، وعلى التضامن العربي والإسلامي [٣]. وتجدر الإشارة إلى أن العراق قد تنازل عن حقوقه في شط العرب لإيران في عام ١٩٩٠م إثر حرب الخليج الثانية ، بل ووافق على الالتزام باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥م .

الموقف العربي والإقليمي من الحرب العراقية– الإيرانية وأثره على توازن القوى في الخليج العربي:

الموقف العربي :

بالنسبة للموقف العربي من الحرب ومجرياتها ، فقد اتسم بالانقسام والتباين تبعاً للمصالح الوطنية والشخصية الضيقة ، فالأردن ومصر ودول الخليج العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن الشمالي كانوا من المؤيدين والداعمين للعراق في حربه على إيران ، انطلاقاً من مبدأ الوحدة العربية وتفعيلاً لاتفاقية الدفاع العربي المشترك ، حفاظاً على الكيان العربي الموحد ، بينما كانت كل من (سوريا وليبيا) في خندق الداعمين لإيران كصورة شاذة في النظام الإقليمي العربي، وباقي الدول العربية منها ما كانت مشغولة في همومها الوطنية ونزاعاتها الداخلية والخارجية، واكتفت بالشجب والإدانة والاستنكار ، ومنها ما كانت عاجزة عن مجرد التضامن المعنوي الروحي مع العراق لبعدها الجغرافي وعدم اهتمامها في الدخول في معادلة المحاور السياسية التي نشأت بين الدول العربية أثناء الحرب العراقية الإيرانية [٤].

واعتبرت سوريا وليبيا أنهما تؤيدان إيران بسبب موقف القيادة الإيرانية من القضايا العربية، وعلى أساس أن الثورة الإيرانية أعادت التوازن الاستراتيجي للمنطقة بعد خروج مصر من حلبة الصراع مع إسرائيل ، ودعت سوريا الدول العربية بالابتعاد عن الانفعالات الآنية [٥]، ومحاولة إيجاد صيغاً أخرى لحل الخلافات الحدودية بين العراق وإيران بدل شحن العراق بشعارات قومية لا تخدم قضايا الأمة التي تدافع عنها إيران بصورة جلية.

---

(١) زهير ماريديني ، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة ، دار اقرأ ، بيروت، ١٩٩٦م ، ص١٦٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٧م ، ص١٤٨.

(٤) بسيوني محمد الخولي، الصراع العراقي – الإيراني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٢٨.

(٥) شارلز كاديه، التحالف غير الطبيعي بين سوريا وإيران، السياسية الدولية العدد (٩١)، ١٩٨٨م، ص ٣١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولـــم يقتـــصر الدعم السياسي السوري لإيران على التصريحات والخطب السياسية، بل تعدى ذلـــك، إلى السعي لإفشال الجهود العربية الساعية لإدانة العدوان الإيراني على حقوق العراق، لذا فقد رفـــضت ســـوريا المـــشاركة في مؤتمر القمة العربي في عمّان عام ١٩٨٠م، بحجة أنه يوفر الغطاء العربي للعراق في حربه مع إيران [١].

وقد خدمت الأحداث السياسة في المنطقة العربية توجه وموقف سوريا المؤيد لإيران، فعلى إثر اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢م ، قررت إيران إرسال قوات عسكرية مكونة من (١٥٠٠) جندي من الحرس الثوري للدخول عبر الحدود السورية إلى لبنان للدفاع عن أراضيه [٢]، وهو ما انعكس أمام الأطراف العربية للتأكيد على صدق إيران في الاهتمام بالقضايا العربية ، وبالوقوف في وجه إسرائيل ، الأمـــر الذي دعا سوريا إلى استغلال الموقف للدعوة من جديد إلى تشكيل تحالف مع إيران لإحداث توازن إقليمي استراتيجي في المنطقة ضد إسرائيل [٣].

بـــيد أن هذا الموقف السوري أخذ في تصعيد وتيرته شيئاً فشيئاً مع إطالة أمد الحرب ، فتحول الموقـــف من الدعم السياسي والمعنوي لإيران إلى تقديم التسهيلات العسكرية والاقتصادية لإيران في حربها مع العراق .

إذن فالموقـــف العربـــي واضح أنه منقسم على نفسه بين مؤيد للعراق ، وبين محايد بصورة سلبية، وبين مؤيد لإيران ومعارض للعراق ، كما هو الحال في سوريا وليبيا ، الأمر الذي أفضى إلى خلل واضح في توازن القوى العربي لصالح قوى عربية مثل العراق وسوريا ، وأخرى خارجية تمثلت أبرزها في إسرائيل وإيران .

ولا شـــك أن الوضـــع الإقليمـــي العربي كان يصب في مصلحة العراق الذي أمسك بتلابيب الـــزعامة العربية منذ توليه لجبهة الصمود والتصدي عام ١٩٧٩م بعد خروج مصر من الثقل العربي آنـــذاك ، فضلاً عن ذلك فإن الحرب ساعدت على زيادة قوة العراق بسبب الدعم السياسي والمادي من دول الخلـــيج العربـــي ، وخاصة الكويت ، وأمسى العراق في نظر جميع العرب المدافع عن "البوابة الشرقية" للوطن العربي ، ورغم انفصال ليبيا وسوريا عن العراق بسبب موقفهما من الحرب وتأييدهما لإيـــران ، إلا أن ذلك لم يضعف من الدور القيادي العراقي على المستوى الإقليمي والقومي ، بل على العكس أدى إلى مفاعيل مضادة حيث انعزلت ليبيا وسوريا عن الوضع الإقليمي ، وأصبحت اليد العليا للعراق حتى نهاية العقد الثامن من القرن المنصرم .

---

(١) بـــشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦م-١٩٨٢م)، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٨٧م، ص ٤١٩.

(٢) أحمد خالدي ، سوريا وإيران تنافس وتعاون ، م دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧م ، ص٣١ .

(٣) انظر , المرجع السابق .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد جاءت الحرب لتعزز من أهمية اتحاد دول الخليج العربي بعد الأحداث التي تزامنت مع نهاية السبعينات بالثورة الإيرانية ، والحرب العراقية – الإيرانية ، وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان ليمسي على مرمى حجر من المياه الإقليمية في الخليج العربي ، فكانت النشأة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي .

مجلس التعاون لدول الخليج العربي كمنظمة أمنية وسياسية :

تأسس مجلس التعاون في فبراير ١٩٨١م ، وضم في عضويته دول السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية وسلطنة عمان. وقد افتقر إلى إمكانية اتخاذ القرار السياسي الإلزامي. لذا ظلت مشاريعه مقتصرة على الجوانب الثانوية في مجريات السياسة، كما هو واضح من خلال التطبيق العملي لسياسة المجلس ، والتي تشتمل على سبل التعاون الثقافي والاقتصادي والصحي بين الأنظمة الخليجية [١] دون أن يدخل في سياسته القضية المركزية وهي أمن الخليج .

ولم ينص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي على التعاون في المجال العسكري بين الدول الأعضاء ، ويرجع ذلك لرغبة هذه الدول في عدم وصف مجلس التعاون بأنه تحالف عسكري موجه ضد دول الجوار وخاصة إيران التي اعترضت على المجلس واعتبرته تكتلاً سياسياً – أمنياً يهدف إلى عزلها عن المنطقة .

ورغم أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني ، إلا أن الهاجس الأمني هو الدافع الرئيسي الذي دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي الفرعي إمعانا منها بضرورة اتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول ، وعليه فإنه نشاط يشمل الميدان السياسي ، بما في ذلك الحفاظ على أمن الخليج الذي يساهم بدورهِ في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين [٢].

وفي سبيل ذلك أقر المجلس في قمته الأولى في مايو ١٩٨١م مبدأين أساسيين لتحقيق الأمن الجماعي لأعضائه ، الأول : ويؤكد على أن العدوان على أية دولة عضو في المجلس يعتبر عدواناً عليها جميعاً ، وتلتزم جميع الدول الأعضاء بالتضامن مع الدولة المعتدى عليها .

ويقوم المبدأ الثاني : على تحقيق الأمن الذاتي الجماعي ، ويعني ذلك أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن في الخليج تقع على عاتق الدول الأعضاء دون غيرها ، ورفض التعاون العسكري مع الدول الأجنبية وعدم منحها قواعد أو تسهيلات عسكرية في دول المجلس [٣].

---

(١) سليم الحسني , أمن الخليج , دراسة في ضوء الاجتياح العراقي للكويت , مركز المعرفة للدراسات الإسلامية , بيروت , ١٩٩٠م , ص ٣٨ .

(٢) يحيى حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي , دار العروبة للنشر والتوزيع,الكويت,١٩٨٨م , ص٥٥ .

(٣) انظر , يحيى حلمي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سابق , ٢٥٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كان خوف دول مجلس التعاون الخليجي من الأطماع العراقية بالسيطرة على المنطقة ومد نفوذه إلى النظام الإقليمي العربي ، والإحساس بالخطر الإيراني بعد الثورة الإسلامية التي أخذت بعداً عقائـــدياً إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة ، فضلاً عن الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج ، وتنافسه مع الولايات المتحدة على مقدرات وثروات المنطقة ، وبالتحديد الطاقة النفطية من أبرز العوامل الحيوية التي دفعت الدول الخليجية لاقامة مجلس التعاون الخليجي ، وهو ما نظر إليه بعض المحللين كرؤية سليمة وصحية من قبل دول الخليج لموازنة معادلـــة التوازن الإقليمي في الخليج ، حيث حاولت دول مجلس التعاون الخليجي إعادة ترتيب توازن القـــوى في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق وإيران ، ولكنها لم تكن بمستوى الدول التي تحقق الـــتوازن الثلاثـــي أو المركب ، مما أبقى الوضع على ما هو عليه من توازن ثنائي بسيط بين إيران والعراق نظراً لتفوق كلتا الدولتين على الأطراف الأخرى بالمنطقة[١].

الموقف التركي :

التـــزمت تـــركيا الحـــياد بـــين الطرفين المتحاربين ، وسعت الدبلوماسية التركية في مساعدة الطرفين إلى التوصل لتسوية سلمية للنزاع ، ويرجع عدم اشتراك تركيا في الحرب إلى اعتبارات أمنية تمـــس ســـلامتها الإقليمية في شرق تركيا ، حيث يوجد أكراد تركيا ينتظمون مع أكراد العراق وأكراد إيران ، ويستهدفون إقامة دولة كردية مستقلة ، وقد حققت تركيا مكسباً سياسياً حيث حصلت من طرفي النزاع على تعاونهما من أجل مقاومة الحركة الكردية في شرق تركيا ، كما حققت مكاسب اقتصادية، فأصـــبحت الشريك الاقتصادي لإيران ابتداءً من عام ١٩٨٦م ، كما كانت العراق وإيران على التوالي الدولتين الثانية والثالثة في قائمة الدول المستوردة من تركيا [٢].

استراتيجية القوى العظمى تجاه طرفي النزاع وأثره على توازن القوى في منطقة الخليج .

الولايات المتحدة الأمريكية :

دخل النزاع الإيراني العراقي دائرة الاهتمام الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية حيث الصراع مـــع الاتحاد السوفيتي في اكتساب مواقع استراتيجية في المنطقة ، وفي بداية الحرب فرضت الولايات حظراً على توريد الأسلحة لإيران ، إلا أنه تبين أن السياسة الأمريكية كانت تهدف إلى المساندة الخفية لاستمرار الحرب بعد أن تكشفت فضيحة "إيران جيت الأمريكية" [٣]، وفي المقابل كانت تساند العراق

---

(١) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ٨١ وما بعدها .

(٢) انظر , المرجع السابق , ص ٣٥٦ .

(٣) في سبيل سعي واشنطن لموازنة القوة العسكرية بين أطراف النزاع عملت واشنطن على تزويد إيران بالأسلحة التي تحـــتاجها ضـــمن صـــفقة عـــسكرية تمت بين الطرفين في عام ١٩٨٦م , وعرفت باسم فضيحة "إيران جيت أو إيران كونترا" , وهي سياسة بدا واضحا أنها تسعى للحفاظ على توازن القوى في المنطقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقدم له أحدث الأسلحة العسكرية والتكنولوجيا المتقدمة في سياسة لا تلتقي إلا مع السياسة الإسرائيلية التي كان الهدف الأوحد منها إنهاك كلتي القوتين،واستنزاف طاقتهما العسكرية والاقتصادية والبشرية .

لقد أثبتت الحرب العراقية – الإيرانية وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان فشل مبدأ نيكسون عام ١٩٦٨ القائم على الاعتماد على قوة إقليمية تحمي وتحقق المصالح الأمريكية في المنطقة ، بعد سقوط الشاه وفشلها في حمايته وحماية نظامه ، وهو ما أدى إلى ظهور مبدأ كارتر والذي تتلخص فكرته في " أن أية محاولة لأية قوة خارجية للسيطرة على الخليج تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومثل هذا الاعتداء سيرد عليه بأية وسيلة مناسبة بما في ذلك الرد العسكري"(١).

وقد أدت التطورات في ذلك الوقت إلى اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يجب مضاعفة الجهد في مجال التسليح لتعويض ما حدث في اتفاقية سولت الثانية عام ١٩٧٩م ــ الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الدولتين العظميين – ومن أجل الأمن الأمريكي وأمن حلفاء أمريكا . ولم يحدث منذ أزمة كوبا عام ١٩٦٢م أن كانت هناك وحدة فكر بين الرأي العام الأمريكي مثل ما حدث في تلك الأيام وذلك للعمل سريعا على تعزيز القدرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية (٢).

بيد أن هذه السياسة أو المبدأ لم يكن ليحقق النجاح المطلوب منه استراتيجيا بعد ازدياد التنافس والصراع الإقليمي بين العراق وإيران ، وبعد زيادة الخطر السوفيتي على أمن الخليج ، فجاءت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان عام ١٩٨١م ، واتهمت الرئيس كارتر بالضعف والتردد في مواجهة الخطر السوفيتي، وجعلت مسؤولياتها الأولى مواجهة ما اعتبرته تدهورا في النفوذ الأمريكي، مقابل تزايد القوة العسكرية السوفيتية ومناطق نفوذها، وأنه يجب التعامل مع الاتحاد السوفيتي من موقع القوة العسكرية والسياسية، مما أدى بالاتحاد السوفيتي إلى تفسير هذه السياسة بأنها تهدف إلى تحقيق تفوق عسكري واستراتيجي، وإلى قلب موازين القوى ونقض المبدأين اللذين يجب أن يحكما علاقات القوتين العظميين وهما: التعادل في القوة الاستراتيجية، والأمن المتساوي(٣).

وهكذا أصبحت سياسة مواجهة السوفيت عالميا هي السياسة التي تدور حولها الإدارة الأمريكية. وقد أدت هذه التطورات إلى اهتمام الإدارة الأمريكية بالقارة الأفريقية والأسيوية ، والمنطقة العربية ، وخاصة منطقة الخليج العربية ، والعمل على التصدي لأي انتشار للنشاط السوفيتي في القارة الأفريقية والمنطقة العربية (٤).

---

(١)شيخة غانم القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٠.

(٢)السيد أمين شلبي , الوفاق الأمريكي السوفيتي مراحله ومكوناته , مجلة السياسة الدولية , القاهرة , يوليو ١٩٨١م .

(٣) انظر , المرجع السابق .

(٤) يحيى رجب , التسوية السلمية للمنازعات الدولية: "مظاهر الصراع بين القوتين العظميين" , السياسة الدولية , العدد ٦٥ , يوليو ١٩٨١م , ص ٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كان جل الاستراتيجية الأمريكية هو السيطرة على منطقة الخليج العربي لحماية حرية الملاحة البحرية لناقلات النفط ، ومن ثم حماية مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في ضمان استمرار تدفق النفط وحماية الكيان الصهيوني ، وربما كان ذلك من أسباب انخراطها المباشر في الحرب العراقية الإيرانية منذ بداية الحرب ، فدعمت ايران بالأسلحة ضمن صفقة "إيران جيت" ، ومن ثم دعمت العراق ، وشاركت بالحرب عسكريا حيث دافعت عن ناقلات النفط السعودية والكويتية في الخليج من الاعتداءات الإيرانية عليها أثناء الحرب ، وهي ما عرفت بحرب الناقلات .

حرب الناقلات :

بدأت إيران خلال شهر مايو ١٩٨٤م في قصف الناقلات السعودية والكويتية داخل المياه الإقليمية للبلدين ، وفي زرع الألغام البحرية في مياه الخليج ، مما أدى إلى توسيع مسرح الحرب وتجاوز الحدود العراقية الإيرانية، وهددت إيران بضرب وتدمير المنشآت البترولية والاقتصادية لدول الخليج، وجددت التلويح بإمكانية إغلاق مضيق هرمز. وتمثل حرب الناقلات تحركا جديدا في النزاع المسلح، ومحاولة لتحريك ضغوط إقليمية ودولية على العراق لإنهاء حصاره الجوي لمصب النفط الإيراني في جزيرة خرج [١].

وفي أعقاب مهاجمة إيران لناقلات نفط السعودية والكويت في الخليج ارتفعت أسعار النفط في سوق روتردام الفورية، كما أعلنت شركات التأمين عن رفع قيمة التأمين على حركة البواخر والناقلات في مياه الخليج.

وعندما اشتدت الاعتداءات على الناقلات النفطية في الخليج ، قامت الكويت بتدويل الحرب والمنطقة كخطوة غير مسبوقة ، حيث طلبت من واشنطن نقل نفطها على ناقلات أمريكية ، لكن واشنطن لم تتجاوب مع العرض التجاري الكويتي لأنها كانت تتوقع أن توقع ترتيبات أمنية وليس صفقات تجارية ، فتوجهت الكويت إلى موسكو التي وافقت على ذلك ، مما دفع واشنطن إلى تقديم عرض مغري للكويت يتمثل في قبولها تسجيل جميع ناقلات النفط الكويتية لديها ، فردت الكويت بأنها ترى أن التعاون بين موسكو وواشنطن ضروري في منطقة الخليج ، ويؤدي إلى حماية الملاحة البحرية من أي خطر ، فقبلت واشنطن هذه الرؤية على مضض [٢]. وقد وافقت جامعة الدول العربية على الموقف الكويتي الذي جاء في سبيل الدفاع عن النفس ، كما شجع العراق الكويت على هذه الخطوة في سبيل التصدي للاعتداء الإيراني على السفن وناقلات النفط الكويتية .

---

(١) طلعت أحمد مسلم: الصراع العراقي الإيراني , الصراع المسلح ، السياسة الدولية , القاهرة , العدد ٨٣ يناير ١٩٨٦م , ص ٥٦ .

(٢) مصطفى عاشور , الحرب العراقية الإيرانية ... شعوبية بشكل جديد , ١٩٩٩م , موقع إسلام أون لاين , نقلاً عن الرابط التالي : http://www.islamonline.net/Arabic/history/1422/01/article27.shtml

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأعلــن جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة السابق يوم ٢٨مايو ١٩٨٧م أن الإدارة الأمــريكية وافقــت إلى إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية، وأكد وزير الدفاع الأمريكي حينها كاسبر واينبرجــر أن التعهد الأمريكي بحماية ناقلات النفط الكويتية في الخليج يستهدف منع استمرار الحرب، وأن العجــز عن حماية الناقلات الكويتية سوف يغري الاتحاد السوفيتي بمحاولة استغلال الموقف، كما أن تخلــي الــولايات المتحدة عن واجباتها في منطقة الخليج يخلق فراغا يحاول السوفيت الولوج إليه خاصــة أن موسكو تقيم سياستها منذ سنوات على أساس السعي المستمر للدخول في منطقة الخليج [١]. وأعلن وزير الدفاع الأمريكي أن الولايات المتحدة لن تترك الخليج، وأنها لن تسمح للاتحاد السوفيتي بأن يفرض إرادته على المنطقة، أو أن تسمح للقوى المضادة للغرب بالسيطرة على الأحداث.

وتأسيــساً على ذلك فقد انخرطت الولايات المتحدة في حرب الناقلات بشكل مباشر بعد حدوث مواجهة عسكرية في الخليج العربي بين القوات الأمريكية والبحرية الإيرانية والتي دُمّرت فيها منصتان إيــرانيتان للــنفط ، وتــم إسقاط طائرة إيرانية مدنية بصاروخ أمريكي ، فضلا عن تعرض حاملات الــناقلات الأمــريكية "بريدجتون" لضربة قوية إثر اصطدامها بلغم في منطقة تبعد ٢٩ كم من جزيرة "فارســي" الإيــرانية التــي تعتبــر منطقة عمليات لحرس الثورة الإيراني [٢]، ومعها ازدادت أشكال المــواجهة بــين طهران وواشنطن إلى أن أجبرت إيران على وقف حرب الناقلات بعد إقناع واشنطن للعراق بفعل ذلك أيضاً .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الاتحاد السوفيتي :

وجد الاتحاد السوفيتي في حرب الخليج فرصة سانحة لإعادة ترتيب أوضاعه في المنطقة من خلال كسب مواقع جديدة خاصة في الساحة العربية، بعد فقدان موسكو للجانب الأكبر من دورها الفعال والمؤثر في منطقة الشرق الأوسط .

يــدرك الاتحاد السوفيتي أنه يجب إزالة الانطباع السائد بأن هناك ارتباطا وثيقا بين الدعم الــسوفيتي لدول المنطقة، والرغبة في نشر الأفكار والمبادئ الماركسية، خاصة في دول المنطقة التي تحتل العقيدة الإسلامية فيها إحدى ركائز البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي [٣].

كان الاتحاد السوفيتي يعي تماماً المخطط الأمريكي الرامي إلى السيطرة على المنطقة ، وتغيير معادلة توازن القوى فيها تحقيقاً للمصالح الأمريكية في الاستيلاء على النفط الخليجي العربي والإيراني فــي آن واحــد دون تمكيــنه من الحصول على أية امتيازات تذكر في هذا الصدد ، لذا فقد كان الرد المنطقــي مــن جانــب موسكو على "مبدأ كارتر" الذي اعتبرته الأخيرة نوعاً من الاستفزاز والتهديد المــبطّن ، رداً منسجماً مع حجم المصالح السوفيتية في منطقة الخليج ، فجاءت مبادرة "بريجنيف" عام ١٩٨١م لتعبر عن الاستراتيجية القادمة لموسكو في الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً .

---

(١) يحيى حلمي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سابق , ص ١٢١ .

(٢) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ١٠٤ .

(٣)التقرير الاستراتيجي العربي , ١٩٨٥م , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , الأهرام , ص ٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبادرة بريجينيف للخليج العربي والتقارب السوفيتي الإيراني :

في ٢٠ من يناير ١٩٨١م ــ وقبل ٤٠ يوما من تولي الرئيس ريغان سلطته الدستورية ــ وجه بــريجينيف أول تحــد مباشــرَ للإدارة الأمريكية في ذلك الوقت، التي كانت قد أعلنت عن نيتها في التشدد والحزم تجاه الاتحاد السوفيتي .

وفــي الــوقت الذي كانت فيه دوائر حلف الناتو مجتمعة لبحث الموقف في بولندا واحتمالات الــتدخل العسكري السوفيتي فيه ، إثر الرئيس السوفيتي الأسبق ليونيد بريجينيف الدعوة من فوق منبر البــرلمان الهــندي ــ إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والصين ــ لإصدار وعد بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في شئون دول الخليج ، وذلك بالالتزام بخمسة مبادئ طرحها بريجينيف على النحو التالي [١]:

أولا: عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد منطقة الخليج، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

ثانــيا: عــدم إقامــة قــواعد عــسكرية أجنبــية في منطقة الخليج، والجزر المتاخمة لها " خصوصا دياجوجارســيا فــي المحــيط الهندي التي ترابط فيها القوات الأمريكية" وعدم وضع أسلحة نووية أو أسلحة أخرى للإبادة الشاملة بها.

ثالثا: احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول المنطقة، وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول الذرية.

رابعا: احترام حق السيادة لدول هذه المنطقة على مواردها الطبيعية.

خامــسا: عــدم خلــق أية عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي " أي ضمان حق الاتحاد الــسوفيتي وحلفائه من مجموعة دول حلف وارسو باستيراد النفط الخليجي " ــ وعدم تعريض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم الأخرى إلى الخطر.

ومن خلال المبادئ التي أعلنها بريجينيف فإن الاتحاد السوفيتي يهدف من وراء هذه المبادرة إلى الرغبة في المشاركة في أحداث المنطقة الخليجية ، وعدم الوقوف موقف المراقب أو المتفرج لما يحدث في المحيط الهندي عامة وفي الخليج العربي خاصة ، وتعني المبادرة رغبة الاتحاد السوفيتي في إخــراج الوجود العسكري الأمريكي من المنطقة ، وأن تصبح السيادة في الخليج للدول المطلة عليه ، بالإضافة إلى حق الاتحاد السوفيتي في الانتفاع بثروة الخليج النفطية ، وكسر احتكار السيطرة الغربية على هذه الثروة [٢].

---

(١) محمد السعيد إدريس , مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي , السياسة الدولية , العدد ٦٤ , إبريل ١٩٨١م , ص ١٧٢ – ١٧٣ .

(٢) المرجع السابق , ص ١٧٣ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ردود فعل المبادرة

رد الفعل الأمريكي :

صـــرح آدمـــوند ماسكي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت في أثناء وجـــوده فـــي بـــر وكسل بأن مقترحات بريجينيف حول أمن الخليج تشبه اقتراحات "ثعلب في قفص الـــدجاج" ــ ومن وجهة النظر الأمريكية فإن قفص الدجاج الذي يضم الثعلب "الاتحاد السوفيتي" يمتد من بولندا شمالا حتى أفغانستان جنوبا، ومن تشاد والصحراء الغربية غربا، حتى فيتنام شرقا[١].

ردود فعل دول المنطقة في الخليج العربي :

أعلـــنت دول المـــنطقة الـــرفض لأي تدخل أجنبي في المنطقة، ورفعت شعار الأمن الذاتي لمـــنطقة الخلـــيج، وحرصـــت المملكـــة العربية السعودية على طرح هذا الشعار للرد على مقترحات بـــريجينيف من خلال البيان السعودي ــ الباكستاني المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة الملك فهد وقـــت كان وليا لعهد المملكة العربية السعودية ــ إلى إسلام أباد ــ وهي الزيارة التي عاصرت زيارة بريجينف إلى نيودلهي[٢].

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

التقارب الإيراني السوفيتي :

تحـــركت موســـكو وطهران نحو مزيد من التقارب بينهما ، وفي ذات الوقت تحركت موسكو وبغداد نحو مزيد من التباعد بينهما إلى حد أن العلاقات قد وصلت في رأي بعض المراقبين إلى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات. وأعطت موسكو أولوية لسحب القوات الأمريكية من منطقة الخليج.

فبالنـــسبة لإيـــران فـــإن تقاربها مع موسكو حال دون تحالف الاتحاد السوفيتي مع الولايات المـــتحدة الأمـــريكية فـــي فرض عقوبات عليها من جانب مجلس الأمن، بسبب رفضها وقف حرب الخلـــيج، وجعـــل مـــن موســـكو وحلفائها بديلا يمكن اللجوء إليه في حالة إحكام الحصار الاقتصادي والعسكري لإيران من الدول الغربية [٣].

ومـــن جهـــة أخـــرى ســـاعدت الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على تحقيق هذا الـــتقارب ، بالإضافة إلى ما تردد عن وصول أسلحة سوفيتية لإيران عن طريق دول أخرى ، فضلا عن الاستعانة بالمستشارين السوفيت في المشروعات الصناعية الإيرانية .

---

(١)محمد السعيد إدريس , مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي , ص ١٧٤ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) يحيى حلمي رجب , الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر , مرجع سابق , ص ٧٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحقق التقارب أهدافا مهمة للاتحاد السوفيتي منها [١]:

-تعهد إيران بإيقاف دعمها للمجاهدين الأفغان الذين يحاربون القوات السوفيتية وحلفاءها في أفغانستان.

-إيقاف دعمها للمسلمين في الجمهوريات السوفيتية على الحدود معها ، ومطالبتها بعودة هذه الأراضي التي اغتصبها على حد قولها ــ القياصرة الروس منها .

- الحصول على معلومات عن التحركات الأمريكية في الخليج بواسطة محطات التصنت التي أقيمت في إيران .

-الحصول على بترول إيراني يستطيع به الاتحاد السوفيتي دعم حلفائه في أوربا الشرقية بحاجاتهم المتفق عليها.

-قيام الاتحاد السوفيتي بجهود سلام لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية ، بحكم علاقات موسكو مع طرفي النزاع لتعويض السوفيت عن ابتعادهم عن أداء دور مؤثر في التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي والتي تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية .

يتضح مما سبق أن التنافس الاستراتيجي بين القوتين العظميين أثناء الحرب العراقية- الإيرانية كان يصب في مصلحة كل القوى الإقليمية في المنطقة ، سواء لصالح العراق أو إيران أو لدول مجلس التعاون الخليجي ، بيد أنه لم يكن يصب في تحقيق الأمن الخليجي وحالة الوفاق بين تلك القوى للاعتماد على الأمن الذاتي ، فالتدخل السوفيتي في دول المنطقة وإقامة العلاقات السياسية والتجارية مع إيران وحالة المد والجزر بين العراق وموسكو ، ومن ثم اعتماد دول مجلس التعاون الست على الدعم والحماية الأمريكية ، لا سيما في حرب الناقلات ، انعكس سلباً على إمكانية التوافق الإقليمي في المنطقة ، وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد دول الخليج العربي على الولايات المتحدة ، وبالذات الكويت، على حماية الناقلات النفطية، لم يفتح المجال أمام التواجد الأمريكي المباشر بالمنطقة ، حيث رفضت الكويت العرض الأمريكي بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك أو اتفاقية أمنية ، واكتفت بتوقيع اتفاق تجاري يضمن حماية ناقلاتها النفطية لا أكثر ، وهذا الحرص الكويتي نابع بالتأكيد من الإيمان العميق بالقومية العربية ومبادئ الوحدة وبمباركة الجامعة العربية ، والرغبة في الاستفادة من القوى العظمى في تحديد سير الحرب لصالح العراق الشقيق .

(١) يحيى حلمي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سابق , ص ١٥٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمـــر الـــذي أفرز في نهاية المطاف وحتى منتصف الثمانينات نوعاً من أنواع توازن ثنائي القطبـــية أو البسيط بين العراق وإيران ، مع بروز واضح لصعود طرف معادل في هذا التوازن تمثل فـــي دول مجلـــس الـــتعاون الخليجـــي الذي كان نسبيا في طور التكوين ، ولم تتشكل كصيغة معادل موضوعي آنذاك ، حيث سعت كل منها إلى تأكيد شرعيتها وأحقيتها في الزعامة الإقليمية ، إما معتمدة علـــى قـــوتها العـــسكرية والدفاعية عن المنطقة كما هو الحال في العراق ، أو معتمدة على شرعيتها العقائديـــة والتاريخية كما هو الحال في إيران ، أو معتمدة على قوتها المالية وثرواتها النفطية والدعم الأمريكـــي – الغربي لها كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، ولا أدل على رغبة دول مجلـــس التعاون في تحقيق التوازن السياسي والاستراتيجي في المنطقة من تقديم بعض الدول في المجلس لمساعدات متنوعة لإيران أثناء حربها مع العراق ، في الوقت الذي كانت تقدم كل ألوان الدعم للعراق للتخلص من الخطر الإيراني .

ولكن مع نهاية الحرب في عام ١٩٨٨م ، بدأ العراق يتطلع إلى لعب دور إقليمي يفوق قرائنه في المـــنطقة بصورة عكست حجم الشعور الذي اعتراه بعد الانتصار الافتراضي الذي حققه على إيران ، فبدأت المنطقة وعلى عكس التوقعات تتجه إلى حالة من حالات التصعيد ، بين العراق من جهة ودول الخلـــيج العربـــي ، لا ســـيما الكويت والإمارات ، لقضايا خلافية بينهما حول حقول النفط ومطالبات العـــراق بتعويـــضات مالية ضخمة كفاتورة للدفاع عن أمن الخليج العربي ، ومن ناحية أخرى شهدت علاقاتـــه مـــع الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نوعاً من التوتر الشديد بسبب تخطي قوة العراق العسكرية والصناعية الخطوط الحمراء التي رسمتها واشنطن لحجم وقدرات العراق العسكرية فـــي المـــنطقة ، الأمر الذي أفرز في نهاية المطاف وفي غضون عامين لا أكثر حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م/١٩٩١م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

أثر حرب الخليج الثانية على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي

أفضت حرب الخليج الأولى بتداعياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على العراق ومنطقة الخليج العربي واقعاً جديداً كانت أولى أسسه تربع العراق على عرش النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الفرعي في الخليج ، فقد خرج من حربه مع إيران منتصراً سياسياً وفي جعبته إمكانيات عسكرية وتكنولوجية هائلة جعلته في مرتبة الندّ لإسرائيل ، وحامياً لدول الخليج العربي ، الأمر الذي تطلع إليه العراق كفرصة ذهبية لفرض وصايته على دول الخليج العربي ، لا سيما الصغيرة ، وخاصة الكويت ، ثم ما لبثت هذه الأفكار أن ترجمت إلى واقع أزمة عراقية – خليجية في ضوء مجلس التعاون للدول الخليجية ، ثم إلى أزمة عراقية – دولية أخذت في طياتها قضايا سياسية وأمنية وإنسانية ، خصوصاً أنها جاءت في فترة أرست فيها القوى العظمى مبدأ التعايش السلمي والوفاق الدولي ، وحل النزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية ، فكانت جريمة العراق بغزو الكويت بمثابة انتهاك صريح للجهود الدولية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

في هذا المبحث ، سيتناول الباحث وبشكل موجز خلفية النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي ومن ثم التعرض لأزمة وحرب الخليج الثانية من حيث الأسباب والتداعيات والمواقف العربية والدولية وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

خلفية النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي :

جاءت الخارطة السياسية لعلاقات العراق العربية والخليجية على النحو التالي :

كـــان العـــراق على وشك الانتهاء من حرب ضروس مع إيران استمرت لمدة ثمانية أعوام، وكان بحاجة لمساندة عربية فعلية منصفة تمنحه حقه القومي إبان كان دفاعه عن البوابة الشرقية للوطن العربـــي، في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية بين مؤيدٍ للعراق و"مشاهد" ومحايد، ومساند لإيران (سوريا ، ليبيا).

وكانت العلاقات العراقية– السورية في اوج حالات العداء والتوتر بسبب تناقض النظامين في مفهومهما لأيد يولوجيه حركة البعث القومية، ولأسباب أخرى تتعلق بالتناقضات الشخصية[١].

أمـــا العراق ومصر فقد أفرزت الحرب مصالح متبادلة بينهما، حيث اعتمد العراق على مصر فـــي الحـــصول على الذخائر والأسلحة السوفيتية المتبقية لديها منذ العهد الناصري، حتى أن مصانع سوفيتية في مصر فتحت من جديد للتصدير للعراق، بسبب سهولة نقلها إلى العراق .

---

(١) ذيـــاب مخادمة ، مجلس التعاون العربي... تجربة لم تكتمل ، ملف خاص (العمل العربي المشترك) نقلاً عن موقع الجزيرة الإلكتروني ٢٠٠٢/١١/٥م. www. Aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالمقابل كان الثمن هو إعادة مصر إلى الصف العربي من جديد إلى الجامعة العربية، بعد أن قاطعتها الدول العربية بعد اتفاقية كامب ديفيد .

أخــذت العلاقات العراقية الخليجية في السنوات الأخيرة للحرب يشوبها نوع من الحذر والشك وأحــياناً التوتــر بسبب مرور العراق بأزمة اقتصادية كبيرة بسبب الحرب وحاجته للدعم المالي الذي توقــف من جانب الخليج سيما الإمارات والكويت ، ناهيك عن بداية استياء العراق من سياسة الدولتين (الكويت والإمارات) في سوق النفط والتحكم بالأسعار أثناء حربه مع إيران [١].

لقد برز التهديد الإسرائيلي للقوة العسكرية العراقية التي أخذت الأخبار والدراسات تثبت حقيقة أن العراق في طريقه لامتلاك " القنبلة النووية " وهو الأمر الذي دفع إسرائيل لضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م، وبعد انتهاء الحرب ، بدأت إسرائيل تلوح من جديد باستخدام القوة ضد العراق وهــو مــا دفع الرئيس العراقي للتهديد بعبارة صعقت حلفاء إسرائيل والعالم أجمع ، ودفعت إلى بداية التخطــيط للتخلص من قوة العراق ونظامه ، وبدخول العراق للكويت أتاح الفرصة لتصفية الحسابات معه وللتخلص من قوته ، وكان مضمون عبارة "الرئيس صدام" : " أنه سيحرق نصف إسرائيل إذا ما أقدمت على ضرب العراق " ونفس الهدف هو ما دفع العراق لينسج حوله سوراً عربياً يحظى بعلاقات هادئة مع إسرائيل من جهة (مصر والأردن) وبعيدة معتدلة (اليمن) من جهة أخرى [٢].

فــي ضوء هذه المعطيات والمعادلات الصعبة ٍ جاء مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩م بين العــراق والأردن ومصر واليمن ، ليعطي لها موطأ قدم في النظام الإقليمي والنظام الدولي ، ولتلعب دوراً أكبــر فعالــية فــي فــرض السياسات الاقتصادية والسياسية على مفاتيح الفاعلين في النظامين الــسابقين ، والأهم ليكون بمثابة تكتل عراقي – عربي لمواجهة تكتل دول مجلس التعاون الخليجي ، سيما وان العراق كان مستاء مع توّحد دول الخليج العربي بعيداً عن المظلة العراقية ، فرغم معارضته الشديدة لقيام المجلس إلا أنه تراجع عن سياسته الناقدة لدول الخليج العربي بسبب حاجته لهذه الدول في دعمــه ضد إيران أثناء الحرب ، وهو ما دفعه للبحث عن تكتل إقليمي يمثل قوة العراق والذي تحقق في مجلس التعاون العربي .

---

(١) أحمــد عــارف الكفارنــة ، الأردن في النظام الإقليمي العربي ١٩٥٠م–١٩٩٠م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣م ، ص١٤٦.

(٢) ذياب مخادمة ، مجلس التعاون العربي... تجربة لم تكتمل، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام الدولي :

شهد الاتحاد السوفيتي، عام ١٩٩٠ فوضى سياسية واقتصادية داخلية غير مسبوقة في تاريخه الحديث، كادت تؤدي إلى انهيار شامل ، وخيّم على البلاد شبح المجاعة، على الرغم من تحسن الإنتاج الزراعي، كاستجابة لتشوش عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، واضطراب العلاقات التوزيعية بين المدن والأرياف وبين الجمهوريات السوفيتية نفسها ، وسرت عدوى الاستقلال من الجمهوريات الهامشية إلى جمهوريات القلب [١].

وانعكس التدهور الشديد للقوة السوفيتية في السياسة الدولية، الناجم عن تفاقم الأزمة الداخلية، على الأداء الخارجي للدولة . وتبلور ذلك في تحوُّل غير ملحوظ ، من توازن المصالح إلى التسليم بتفوق الغرب ، وشبه الانفراد الأمريكي بمكانة القوة العظمى ، وترجم ذلك كله بمزيد من التنازلات السوفيتية أو التسليم بحقيقة ضرورة الوفاق الدولي في هذه المرحلة من الانهيار الذاتي ، في السياسة الدولية [٢]، لقد جاءت أزمة الخليج الثانية في وقت تسود فيه أجواء الوفاق الدولي وخصوصا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وضرورة حل الخلافات مهما بلغت ذروتها بالطرق السلمية ، وفي إطار من توازن المصالح لا توازن القوى ، وهو ما أكدت عليه القوتان العظميان في قمة هلسنكي عام ١٩٩٠م من التضامن وتثبيت الدور الإيجابي الذي يمارس على السلام الدولي ، وانتهاء عصر الخلافات بين الشرق والغرب .

وإلى جانب التحول السياسي في أوروبا الشرقية ، الذي نقلها من النفوذ السوفيتي إلى النفوذ الغربي، فقد قفز الاتحاد السوفيتي قفزة إضافية في التنازلات الاستراتيجية، عندما اعترف عام ١٩٩٠م بحق ألمانيا الموحَّدة في الانتماء إلى حلف الناتو ، أي نقل ألمانيا الشرقية، من دائرة حلف وارسو إلى ندّه السابق ، حلف الناتو ، وإضافة إلى ذلك ، فقد كانت التنازلات الاستراتيجية السوفيتية وراء النجاح في توقيع معاهدة تخفيض الأسلحة التقليدية في أوروبا ، وكان أهم التنازلات هو الاعتراف بحق التفوق في أعداد القوات الأمريكية المنتشرة في أوروبا الغربية ، تعويضاً للولايات المتحدة الأمريكية عن القرب الجغرافي للقوات السوفيتية من أوروبا الشرقية [٣].

وشهد عام ١٩٨٩م، وبدايات عام ١٩٩٠م، ما يشبه إطلاق يد الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة صراعات دول العالم الثالث، والصراعات الإقليمية، نتيجة للانسحاب السوفيتي من بعضها، ولتهميش دوره في بعضها الآخر، مما أدى إلى انفراد واشنطن بإدارة هذه الصراعات، واستقطاب أطرافها، المحلية والإقليمية، للتباحث مع الإدارة الأمريكية [٤].

---

(١) عبد الرحمن محمد النعيمي , الصراع على الخليج العربي , مرجع سبق ذكره , ص ١٠٣ .

(٢) فؤاد مطر وآخرون , موسوعة حرب الخليج , اليوميات , الوثائق , الحقائق , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , ١٩٩٤م , ط١ , ص ٦١ .

(٣) المرجع السابق , ص ٦٣ .

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي, ١٩٨٩م , الصادر في ١٩٩٠م , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, الأهرام , القاهرة , ١٩٩٠م , ص ٢٠١ –٢٠٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يمكـــن فهْم ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية إلاّ في سياق فهم أعمق لطبيعة سياستها تجاه المنطقة ككل. فقد كان لواشنطن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى اندلاع أزمة الخليج، في ٢ أغـــسطس ١٩٩٠م، ثلاثـــة أهداف رئيسة تجاه المنطقة : محاربة النفوذ السوفيتي، وحماية إسرائيل وضـــمان أمـــنها، والمحافظـــة على المصالح الأمريكية النفطية، وبما أن الاتحاد السوفيتي دخل نفق الانهيار الآني ، فان الأولوية تأتي على الأجندة الأمريكية لحماية إسرائيل وللسيطرة على النفط العربي بصورة كاملة ، وهو ما توفر لها في أزمة وحرب الخليج الثانية .

رؤية العراق للمسرح الدولي والعربي قبل الأزمة :

المسرح الدولي :

يتـــضح أن المـــسرح الدولي ، من وجهة نظر العراق، كان مهيأً لغزو الكويت وتحقيق حلمه بالهيمنة على الخليج العربي ، من خلال حصول الرئيس العراقي صدام حسين على دعم سوفيتي نتيجة اتفـــاق سري بين الطرفين يقضي بإعطاء السوفيت موطئ قدم بحري في الخليج وهذا يحقق الأطماع التاريخـــية للاتحاد السوفيتي للوصول إلى المياه الدافئة في الخليج ، وكانت ملامح هذه الصفقة أن يتم تحقـــيق حلم الاتحاد السوفيتي بأن يكون ميناء أم قصر ميناءً عسكرياً للسوفيت ، ولا بد من الربط هنا بـــين المطامـــع السوفيتية والأزمة التي أثارها العراق في مطلع السبعينات بشأن المطالبة بممر مائي والـــسيطرة على جزيرة بوبيان الكويتية ، وهنا يتبين أن العملية ليست بين العراق والكويت فقط وإنما هي أكبر من ذلك وتأتي في ظل التنافس الدولي ثنائي القطبية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمـــريكية . إضـــافة إلى ذلك كان الرئيس العراقي يراهن على انقسام الرأي العام الدولي والأمريكي علـــى وجـــه الخـــصوص بـــناءً علـــى حـــديث دار بيـــنه وبين السفيرة الأمريكية في العراق آنذاك (غلاسبي)[١] .

لكـــن بـــدا واضـــحاً أن القيادة العراقية تجاهلت أن العالم انتقل من مرحلة الحرب الباردة بين القطبـــين الشرقي والغربي ، إلى مرحلة الوفاق الدولي والتعايش السلمي ، ونبذ الصراعات والنزاعات والـــبحث عـــن صيغ محددة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، وهو ما اتفق عليه القطبان الأمريكي والـــسوفيتي فـــي قمـــة هلـــسنكي عـــام ١٩٩٠م والتي أبلغ الرئيس بوش الأب فيها نظيره السوفيتي غورباتـــشوف بـــأن الولايات المتحدة تعلم بعلاقة الاتحاد السوفيتي مع العراق وعلى اطلاع كامل بما يـــدور فـــي هذه العلاقة حتى من جهة وجود خبراء عسكريين إلى جانب الحرس الجمهوري العراقي بالحـــشود علـــى الحدود الكويتية ، فضلاً عن إبلاغه علم أمريكا بالانشقاق الحاصل بين الاستخبارات الـــسوفيتية والحكومة حول السياسة السوفيتية التي يجب إتباعها ، حيث بين بوش للرئيس السوفيتي أن

---

(١) حوار مع الشيخ سعود ناصر الصباح وزير الإعلام ووزير النفط السابق وسفير الكويت لدى واشنطن عام ١٩٩٠م لجريدة القبس الكويتية، الأربعاء٣ مارس ، ٢٠٠٤م ، العدد ١١٠٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل هذا لا يعنيه ، وما يهمه هو استقلال الكويت وخروج القوات العراقية من أراضيها وعودة الشرعية الكويتـــية . وأكد أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية مهما كلف الأمر ، حتى أن بوش أبلغ غورباتـــشاوف صراحة أن الولايات المتحدة مستعدة لخوض حرب ضد السوفيت إذا اقتضى الأمر في أي حـــال من الأحوال إذا تبين أن موسكو طرف في غزو الكويت ، فكانت هذه رسالة واضحة وقوية من بوش للرئيس السوفيتي [١].

المسرح العربي :

رأى الـــنظام العراقي أن هذا الوقت هو الملائم للمبادرة إلى غزو الكويت، لانشغال الكثير من الـــدول العربية بعضها ببعض، فمثلاً دول مجلس التعاون الخليجي كانت تعيش حالة من التوتر بسبب العديد من المشاكل مثل محاولات التكامل في بعض المجالات ، ومشاكل حدودية بين أعضاء مجلس التعاون [٢] .

كمـــا جاء إنشاء مجلس التعاون العربي على الرغم من عدم وجود وحدة جغرافية بين بلدانه، عدا العراق والأردن ، لتحقيق أهداف رئيسة تتلخص في الآتي [٣]:

- تطويق المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي .
- الرد على تشكيل مجلس التعاون الخليجي، من دون دعوة العراق إلى الاشتراك فيه.
- تحييد مصر، وإبعادها عن مشاكل الخليج .
- عزل سورية .

ويرى البعض أن إنشاء مجلس التعاون العربي الذي كان يضم العراق والأردن ومصر واليمن كـــان محـــل تـــساؤل ، فهل هو مجلس مواز لمجلس التعاون الخليجي وما هي أهدافه ؟ ولماذا الآن بالتحديد ؟ وظلت هذه الأسئلة من دون أن تجد لها إجابة حتى الغزو[٤].

ويتـــضح مـــن تلك الأحداث ، أن المسرح السياسي الدولي والإقليمي والعربي ، كان مهيّأ من وجهة نظر العراق ، في هذا الوقت لغزو الكويت.

---

(١) حوار مع الشيخ سعود ناصر الصباح ، مرجع سبق ذكره .

(٢) جمـــال زكـــريا قاســـم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ج٥ ، ١٩٩٦م ، ص٣٧٥-٣٧٦ .

(٣) أحمـــد إبـــراهيم محمود، التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٦) ١٩٩٩م ، ص ١١٨ .

(٤) حوار مع الشيخ سعود ناصر الصباح ، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١م وأثرها على توازن القوى في المنطقة :

نشبت حرب الخليج الثانية بسبب اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس من عام ١٩٩٠م ، واستطاع العراق احتلال الكويت بالكامل [١]. وعلى الفور تدخلت الولايات المتحدة من خلال نشاط دبلوماسي مكثف في مجلس الأمن بعد الاجتياح حيث ندد المجلس بالعدوان العراقي على دولة الكويت ، وكانت أولى الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن بعد هذا الاجتياح استصدار قرار يدين العراق ، وهو قرار رقم (٦٦٠) [٢] في الثاني من أغسطس من عام ١٩٩٠م [٣].

وفي نفس اليوم عُقد اجتماع وزراء الخارجية العرب ، حيث أصدر مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية القرار رقم (٥٠٣٦) ، المؤرخ في ٢ أغسطس ، والذي يدين العدوان العراقي على دولة الكويت، ويرفض أي آثار مترتبة عليه ، ورفع الأمر إلى الملوك والرؤساء العرب، للنظر في عقد اجتماع قِمة طارئ ، لمناقشة الأزمة [٤] .

وبالفعل عُقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في العاشر من أغسطس عام ١٩٩٠م وأصدر القرار رقم (١٩٥) الذي أدان الاحتلال العراقي ، وأكد على سيادة دولة الكويت ، واستجاب لنداء السعودية بإرسال قوات عربية إليها لحمايتها ، وتكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار [٥] ، إلا أن غياب الإجماع العربي حول الموقف من الأزمة أدى إلى إضعاف أية جهود يمكن بذلها داخل الجامعة العربية ، وترك الأمر برمته لمجلس الأمن الدولي [٦] .

---

(١) عبد الخالق عبد ربه ،أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، العدد (١٤٨)، ١٩٩٩م ، ص٦٩ .

(٢) Arther Blair, the war in the gulf, taxas A and M university press . USA, 1990, P.38 .

(٣) صدر القرار (٦٦٠) في ٢/أغسطس ١٩٩٠م ودعا إلى الانسحاب العراقي الفوري دون قيد أو شرط ، وعلى أثره تعرضت ممتلكاته وأمواله للتجميد والمصادرة .

(٤) وثائق خاصة بأزمة الخليج , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٠٢ , أكتوبر , ١٩٩٠م , ص ١٧٠ .

(٥) وينص قرار القمة على :

– إدانة العدوان العراقي على الكويت ، وعدم الاعتراف بضم العراق للكويت والآثار المترتبة عليه، ومطالبة العراق بالانسحاب منها فورًا.

- تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية والمطالبة بعودة الحكومة الشرعية إليه.

- تأييد الكويت في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته.

- الاستجابة لطلب دول الخليج بنقل قوات عربية لمساندتها.

وكان التصويت كالتالي : معارضة العراق وليبيا وتحفظ السودان وفلسطين وموريتانيا وامتناع الأردن واليمن والجزائر عن التصويت ، بينما غابت تونس عن المؤتمر .

(٦) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٢م، ص٤٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبمـــا أن فشل الجهود العربية حال دون تطويق الأزمة عربيا ، فإن هذا أعطى الحق للكويت في الدفاع عن وجودها من خلال الاستعانة بالقوات الأجنبية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ ســـارعت الأخيرة إلى قيادة مجريات الأزمة ، فحشدت الأساطيل والجيوش على الساحة العربية ممثلة بأكثـــر مـــن ثلاثين دولة ، وبدأت مع بريطانيا وفرنسا بشن غارات جوية صباح يوم السابع عشر من يناير ١٩٩١م وامتدت حتى الثامن والعشرين من فبراير ، وقد أسفرت هذه الحرب عن هزيمة الجيش العراقي وانسحابه من الكويت [١] .

لم يدرك العراق بأن العالم تحول من الحرب الباردة إلى نظام التعايش السلمي والوفاق الدولي، وهـــو بذلك قد أخل بمبدأ مهم في السياسة الخارجية الأمريكية وهو مبدأ كارتر ، بالإضافة إلى أنه لم يسبق في التاريخ العربي المعاصر أن أحتل بلدٌ عربي بلداً عربياً آخر عضواً في جامعة الدول العربية والأمـــم المـــتحدة ومـــنظمة المؤتمر الإسلامي ، في سابقة هي الأولى من نوعها في السلوك السياسي الخارجي العربي .

وحول أسباب الأزمة والاجتياح العراقي للكويت ، فقد تنوعت ادعاءات العراق المتناقضة بين اللعـــب فـــي أسعار النفط والديون العراقية والمطالبة بإسقاطها ، وبين سرقة نفط حقل الرميلة من قبل الكـــويت ومـــشكلة الحـــدود الثنائية ، وبين قيام ثورة شعبية في الكويت ودخول العراق لمساعدتها ، ووصـــل به الادعاء إلى أن الكويت جزء من العراق وأن الفرع عاد للأصل ، وتراكمت مبررات هذه الأزمـــة مع الحملة الغربية على العراق بسبب تجاوزه للخطوط الحمراء في عملية التصنيع العسكري وقـــضية حقوق الإنسان وتهديد إسرائيل بشكل صريح ، وتحدي الإدارة الأمريكية والتلحين على وتر الإمبريالية الغربية في السيطرة على نفط العرب وثرواتهم .

فبخـــصوص مـــشكلة أسعار النفط ، فقد اتهم العراق الكويت بالمغالاة في زيادة إنتاجها للنفط الخـــام ، وبما يفوق حصتها في منظمة الأوبك ، الأمر الذي نتج عنه تخفيض أسعار النفط ، وبالتالي أدى إلى نقص في الدخل القومي من النفط ، وانخفض سعر النفط الخام من (٢١) دولاراً إلى (١١) دولار ، وهذا كلف العراق حوالي (١٤) مليار دولار في عام واحد فقط [٢].

أمـــا قضية الديون ، فعندما وضعت الحرب العراقية – الإيرانية أوزارها عام ١٩٨٨م ، خرج العـــراق منتـــصراً وقدم في سبيل ذلك أكثر من مليون قتيل طوال سنوات الحرب ، وقد كلفت الحرب العراق أكثر من (٨٠) مليار دولار ، وكانت الكويت أكبر الدائنين للعراق ، إذا قدمت له تقريباً (٣٠)

---

(١) محمـــد الأطـــرش ، أزمـــة الخلـــيج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،العدد (١٥٥)، ١٩٩٢م ، ص٤٠ .

(٢) ولتر بوين ، الأسرار الخفية لحرب الخليج ، ت. طلعت غنيم وعبد السلام ، دار الكتاب العربي، دمشق، ١٩٩٣م ، ص٢٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملـــيار دولار خـــلال الحرب [١] ، وكان العراق راغباً في إسقاط هذه الديون ، بمبرر أن هذه الأموال تمـــثل فاتورة دفاعه عن الخليج العربي من الخطر الإيراني المتربص بالخليج العربي برمته [٢]، بينما كانـــت ترى الدول الخليجية وخاصة الكويت والإمارات أن هذه الأموال ديون في ذمة العراق وليست هبة أو منحة منها له .

ورأى البعض ، أن الأموال التي استدانها العراق هي أموال عراقية من منطلق أن النفط الذي ضخته الكويت من حقل الرميلة أثناء الحرب العراقية – الإيرانية كانت تبتاعه وتقدم منه ديوناً للعراق، وعليه فهي أموال عراقية وحقوق للشعب العراقي ويجب على الكويت والإمارات بشكل خاص أن تقدم للعراق ضعف ما قدمته له من أموال [٣].

وحول الخلاف الحدودي بين الدولتين زادت حدته وأهميته خلال الحرب العراقية – الإيرانية ، عـــندما اتهـــم العراق الكويت باستغلال انشغاله في حربه مع إيران ، وقيامها بسحب كميات هائلة من النفط عبر حقل الرميلة العراقي بواسطة أنابيب ضخ أنشئت خصيصاً لهذه الغاية ، استوردتها الكويت من الولايات المتحدة وإنجلترا وبعلم الأخيرتين [٤] . وحقل الرميلة هو نقطة النزاع الحدودي الذي يمتد في جزئيه بين الدولتين .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتعـــود جذور النزاع الحدودي إلى عام ١٩٧٣م " عندما دخلت القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية لصد هجوم إيراني محتمل على ميناء أم القصر من دون الحصول على إذن مسبق من الكويت ... " [٥]، ولكـــن سرعان ما انتهت الأزمة عربياً ، بيد أنها منطقياً تركت معها نزاعاً على الحدود بقي حتى الأزمة القادمة .

فـــشل العراق في تحقيق نفوذه وتوسعهِ في احتلال الكويت ، وتغيير معادلة نظام توازن القوى لـــصالحه ، انعكس بآثار سلبيه على موقعه ووزنه السياسي في المنطقة ، حيث خرج نسبيا من معادلة توزيع الأدوار الإقليمية ، وخرج من حلبة القوة المكافئة لإسرائيل ، كما حاول الترويج لذلك قبل غزو الكـــويت ، وخـــسر مكانته الاستراتيجية في التنافس مع القوى الأخرى ، إيران ودول مجلس التعاون الخليجـــي ، وأدى ذلك إلى زيادة قوة الأخيرة بصورة غير مسبوقة نتيجة للمظلة الأمريكية التي وفرت

---

(١) رامـــزي كـــلارك ، الـــنار هـــذه المرة : جرائم الحرب الأمريكية في الخليج ، ت.مازن حماد ، الشركة الأردنية للصحافة ، عمان ، ١٩٩٢م ، ص٣١ .

(٢) عـــبد اللطيف رعود ، الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة أم درمان , السودان ، ١٩٩٩م ، ص٤٦ .

(٣) ياســـر قطيـــشات ، السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢م ، ص٢٥ .

(٤) تقرير أمن النفط : السعودية والزلزال الكويتي ، مجلة سوراقيا ، العدد (٤٣٥) ، ١٩٩٤م ، ص٢٥.

(٥) خالد السرجاني ، جذور الأزمة بين العراق والكويت ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٢) أكتوبر ١٩٩٠م ، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لها مساحة تحرك سياسي واستراتيجي أكبر في مواجهة إيران والعراق فيما بعد ، بينما استفادت إيران من ضعف العراق ولكنها لم تستطع أن تحلّ مكانه تحت الهيمنة الأمريكية على المنطقة ودولها ، وليس هـناك شك في أن معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة دخلت إليها الولايات المتحدة كطرف رئيس ، فالـتدخل الأمريكـي العسكري وتوفر القوات الأمريكية على أرض الخليج جعلت من واشنطن القائد لزمام تغيير لعبة توازن القوى في المنطقة ، وفي كل الأحوال كانت دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استفادة ، ولكن لفترة زمنية نسبية على المستوى الاستراتيجي لا أكثر .

ومهمـا يكن من أمر ، فإن غزو الكويت كان مكلفاً للعراق ليس بالمقياس المادي والاقتصادي والـسياسي وحسب ، وإنما بالمعيار الصفري للعلاقات الدولية ، فالعراق خرج من حربه الثانية وهو خالـي الوفاض وعاد "بخفي حنين" مثقلاً بالمشاكل والهموم السياسية والاقتصادية والمالية الضخمة ، زادت مـن حجمها وخطورتها العقوبات والحصار الذي فرض عليه طيلة سنوات ما بعد الحرب ، ولم تـسقط عـنه إلا بـسقوط نظامه ، والأخطر من ذلك تمثل في النتائج التي تحملها النظام العربي بعد الانقـسام المـريع الـذي شهده في المواقف تجاه إدارة الأزمة ، التي تم تدويلها لصالح النظام الدولي الجديد .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الموقف العربي والإقليمي والدولي من حرب الخليج الثانية وأثره على توازن القوى في المنطقة :

الموقف العربي :

لقد شكلت الأزمة بكل أحداثها ومواقفها وتطوراتها ، فرصة إيجابية لابراز المواقف العادلة من جانب بعض الدول العربية ، فمصر وسوريا وجدت فيها استثماراً ناجحاً لاستعادة مركزيهما الإقليمي، وتحسين أوضاعهما الاقتصادية فتحالفت كلتا الدولتين مع دول مجلس التعاون الخليجي في الوقوف ضد العـراق بـصورة كاملة ، وفي الانضمام إلى التحالف العسكري العامل ضده ، وفي مقابل هذا الدعم (الـسوري والمصري) وعدت دول التعاون الخليجي – الكويت والسعودية بشكل خاص – كلا البلدين بمـزيد مـن المساعدات المالية ، وبإسقاط الديون عن مصر ، وثمة من يفسر دوافع الدور المصري الفعال في الأزمة بأنه كان للرئيس المصري حلمان [١]:

أولهمـا : أن تعـود مصر (نقطة ثقل) العالم العربي ، وثانيهما : أن تلغي الولايات المتحدة ديونها المستحقة على مصر ومقدارها (٧,١) مليار دولار تمثل ديون مصر العسكرية ، وهو يأمل بأن تسمح نتائج قمة القاهرة بتحقيق هذين الأملين ، وبالفعل فقد ألغت واشنطن هذه الديون [٢].

---

(١) بـيار سـالنجر واريك لوران ، حرب الخليج : الملف السري ، ترجمة ونشر دار أزال للتوزيع والنشر ، بيروت ، ص١٦٢ .

(٢) عبد اللطيف الرعود ، الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية, مرجع سابق, ص١٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتــرى الحكــومة المــصرية التي تمثل قوة إقليمية رئيسة في النظام العربي ، في الاحتلال العراقــي محاولــة لقلب ميزان القوى في المنطقة ولفرض قوته على جيرانه الضعفاء والسيطرة على مــوارد المنطقة ، ومن جهة أخرى حصلت مصر على مساعدات أخرى من دول غربية ، فعلى سبيل المــثال قــررت الحكومة الأمريكية تقديم (٤٨) مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الخسائر الاقتــصادية الناتجة عن أزمة الخليج ، كما وافقت ألمانيا الغربية على تقديم مليار مارك ألماني لمصر كمساعدة عاجلة [١].

أمــا بالنــسبة لسوريا فقد مثلت الأزمة فرصة حقيقية للخروج من العزلة الإقليمية والدولية ، والحد من تنامي الدور العراقي في ظل تراجع الاتحاد السوفيتي عن مواقفه تجاه سوريا والمنطقة بشكل عــام [٢]، وبكلمــات أخرى إن كلاً من مصر وسوريا وضعتا في استراتيجيتهما مرحلة ما بعد الأزمة وتصفية الحسابات مع النظام الدولي الجديد ، فاتخذتا الموقف الذي يلبي مصالحهما الوطنية من جهة ، ويدفع بهما إلى أفق تعاون إيجابي مع الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي القادم .

وإذا كانــت الأزمــة قد مثلت محاولة استثمار ناجح بمقياس المكاسب والخسارة لبعض الدول العــربية مثل (مصر ، سوريا ، السعودية ، الإمارات ... الخ) ، فإنها شكلت مصادر ضغوط على الأردن ، وفرضــتها عــدة اعتــبارات سواء ما تعلق منها بإدراك الأردن لتأثير الأزمة السلبي على حسابات التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في ظل التغيرات التي يشهدها النظام الدولي ، وتأثيــرها على حالة النظام العربي في ظل غياب الرؤية العربية المشتركة للأمن القومي ، وما تعلق بطبــيعة علاقات الأردن السياسية والاقتصادية العربية [٣]، وظروف وضعه وموقفه الاستراتيجي من الأزمة والمتمثل في الحياد الإيجابي وحل الأزمة سلميا في الإطار العربي المصغر .

إذن تبايــنت مواقف الدول العربية إزاء أزمة الخليج بصورة معتادة ، بحيث أنها انقسمت إلى تيارين بصورة نسبية ، فبينما كان (الأردن واليمن والجزائر وفلسطين وموريتانيا والسودان وليبيا) قد اتخذوا موقــف الحــياد الإيجابــي من الأزمة منعا لحساسية الإدانة لصالح العراق ، اتخذت كل من(سوريا ومــصر والمغــرب ودول الخليج العربي مجتمعة) موقفا مناصراً للكويت ومعارضاً لموقف العراق وللــدول العربية التي وقفت موقف الحياد الإيجابي لصالح العراق ، الأمر الذي انعكس على العلاقات العــربية – العربية التي اتسمت بالشقاق والنزاع بصورة عامة ، وهذا التباين أحدث انقساما كبيراً في الــنظام الإقليمــي العربي من جهة ، الذي دفع بعض الدول العربية لاسيما الخليجية ، إلى البحث عن صــيغ جديدة لعلاقاتها الإقليمية والدولية ، وعن صيغ أخرى للأمن الوطني الضيق في إطار حسابات

---

(١) يوميات أزمة الخليج ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٣) ، ١٩٩١م ، ص١٦٥ .

(٢) احمد ثابت ، سوريا والأزمة : فرصة المكاسب الإقليمية والدولية ، السياسة الدولية العدد(٩٤)، ١٩٩٨م ، ص٥٤ .

(٣) أسامة السليم ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية , وزارة الثقافة ، عمان ، ٢٠٠٠م ، ص١٦٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولية ، ومن جهة أخرى أعطى الكويت الحق في اللجوء إلى مجلس الأمن والاستعانة بالقوات الأجنبية لاستعادة حقوقها المشروعة في ظل النزاع العربي – العربي وتباين المواقف حول سبل حل الأزمة عربيا ، ومن جهة ثالثة شهد النظام الإقليمي العربي انقساما في صميم الأمن القومي الذي تعرض – وما زال – لشرخ وضعف لم يعد من السهولة بمكان إعادته إلى وضعه الطبيعي سيما في ظل هيمنة إسرائيل وأمريكا على سياسات دول المنطقة العربية وثرواتها وإمكاناتها النفطية والاقتصادية .

ويبدو جليا مما سبق ، أن الموقف العربي الرسمي – أو حتى الشعبي – من أزمة الخليج العربي – كعادته – انقسم وتباين على نفسه بين موقف مؤيد للكويت وللتحالف الدولي ضد العراق ، وبين محايد رافض للتدخل الأجنبي ويدعو إلى حل الأزمة سلميا في الإطار العربي وحسب ، ومن تيار وسط يدعو إلى تكثيف الجهود العربية والدولية لحل الأزمة دبلوماسيا بدون اللجوء إلى القوة إلا للضرورة القصوى [١].

بيد أن تباين هذه التيارات أفسحت المجال أمام تصعيد الأزمة دوليا ، ليسحب البساط نهائيا من البيت العربي إلى البيت الأبيض في واشنطن ، الأمر الذي شكل ضربة قاسمة للنظام الإقليمي العربي والأمن القومي [٢] ، وكانت بمثابة مقدمة ومدخلٍ للأطماع الاستعمارية والاختراق الأجنبي للمنطقة العربية من جديد .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الموقف الإقليمي :

إيران

كان لإيران، حين اندلاع الأزمة ، مشاكل حدودية معلقة مع العراق لم يستطع أي منهما حسمها عن طريق الحرب،كما كانت القوات العراقية تحتل مساحة واسعة من الأراضي الإيرانية (٢٥٠٠كم٢)، إضافة إلى قضية الأسرى لدى الطرفين ، فضلاً عن رفض العراق الاعتراف باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥م الخاصة بتحديد الحدود الجغرافية بينهما ، لكنه عاد وتنازل العراق عن كل مطالبه بشط العرب ووافق على الالتزام باتفاقية الجزائر إبان اندلاع أزمة الخليج الثانية ، وفي الوقت عينه كانت علاقات إيران بالدول الغربية والعربية الخليجية تتسم بالتوتر لمساندة هذه الدول العراق في حربه ضد إيران [٣].

ورغم أن إيران التزمت الحذر والتحرك الهادئ في بداية الأزمة ، إلا أنها سرعان ما حددت موقفها في النقاط التالية [٤]:

---

(١) عطية حسين أفندي ، الجامعة العربية وأزمة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٤) ، ١٩٩١م ، ص٥١

(٢) وحيد عبد المجيد ، مستقبل النظام الإقليمي ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٤) ، ١٩٩٠م ، ص٦٢ .

(٣) وحيد عبد المجيد , العلاقات الإيرانية – العراقية , أوراق الشرق الأوسط , المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط , العدد ٢ , مارس ١٩٩١م , ص ٤٠-٤٤ .

(٤) محمد رضا فودة , الأمن القومي للخليج العربي , الصلاح للدراسات السياسية , القاهرة , ١٩٩٠م , ص ٧٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت، بأي شكل من الأشكال.
- الحل الوحيد، يبدأ بالانسحاب الفوري، غير المشروط، للقوات العراقية من الكويت.
- استعداد إيران للدفاع عن مصالحها، في أي ظرف كان .

وبعدما تبين أن دول التحالف الدولي ، وخاصة الولايات المتحدة ، عازمة على ضرب العراق مهما سعت دول العالم لحل الأزمة سلمياً ، تبنت إيران استراتيجية تعظيم المكاسب، خلال هذه الأزمة، في تعاملها مع مختلف أطرافها ، فرحبّت بالتراجع العراقي تجاهها ، وأعادت علاقاتها ببغداد وزودتها مـــا تيسَّر من المواد، الغذائية والطبية ، من دون الإخلال بالتزامها بالحصار الدولي. ذلك على الرغم مـــن معارضـــتها غـــزو الكويت ، وإصرارها على الانسحاب العراقي وتفهّمها ظروف وجود القوات الأجنبية في المنطقة ، شريطة انسحابها فور تحرير الكويت [١].

ولـــدى نـــشوب الحـــرب ، أعلنت إيران الحياد لكنها حافظت على قدر مُعين من التعاون مع العراق ، ويدخل في هذا الإطار ، قبولها لجوء أعداد من الطائرات الحربية العراقية الهاربة من جحيم قـــصف قوات التحالف الدولي ، والسعي إلى إيجاد حل سلمي يتيح مخرجاً للعراق ، مما جعل طهران مركـــزاً لحركة دبلوماسية نشطة ، بل كانت أول بلد يزوره مسؤول عراقي بعد نشوب الحرب ويعود حاملاً مقترحات لوقف القتال .

ويعكـــس هذا الموقف الإيراني تأثير التوازنات الجديدة الناجمة عن أزمة حرب الخليج ، فعلى الـــرغم مـــن مصلحة إيران في تقليص القوة الاستراتيجية العراقية ، إلا أن الإجهاز التام عليهـــا لا يخلـــو من أخطار على هذه المصلحة ، إذا أدى إلى اختلال حاد في التوازن الإقليمي. فقد يترتب على ذلـــك – مـــن المنظور الإيراني– توجُّه دولي نحو تقليص القوة الإيرانية نفسها، في مرحلة لاحقة ، أو إيجاد مبرر لوجود عسكري أجنبي في المنطقة ، أو إنشاء نظام أمن جديد في مواجَهة إيران ، وهو ما حدث بالفعل في الفترات اللاحقة .

الأمـــر الذي دفع إيران إلى بداية الإصلاح السياسي الداخلي والخارجي على حدٍ سواء ، بل ودفعهـــا إلـــى رفع مستوى توطيد علاقاتها بدول مجلس التعاون لدول الخليج منذ بداية التسعينات ، لا ســـيما السعودية أقوى وأكبر فواعل مجلس التعاون الخليجي ، لتضمن من ناحية عزل العراق استكمالاً للمشروع الأمريكي العامل ضده ، ومن ناحية أخرى لتحجيم قوة العراق العسكرية والاستراتيجية وبما يتناسب مع إمكانات الدول الصغيرة والضعيفة ، ومن ناحية ثالثة لتشكيل صيغة جديدة من صيغ النظام الإقليمـــي الخليجـــي التـــي يكـــون لإيران فيها – مقارنة بقوتها وتفوقها العسكري والبشري وموقعها الاستراتيجي ومكانتها التاريخية – دور الزعامة الإقليمية بلا منافس ، وهو ما كان يدفعها دوما وطيلة

---

(١) عماد جاد , دول الجوار الجغرافي ... حسابات المكسب والخسارة , السياسة الدولية, العدد ١٠٣ , يناير ١٩٩١م , ص ٧٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العقد التاسع من القرن المنصرم وحتى اليوم ، إلى الاحتجاج على الوجود الأجنبي والمطالبة بانسحاب القـوات الأمريكية وإقامة نظام أمني ذاتي تكون إيران نواته وأساسه [١]، بل وصرح الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بذلك صراحة في الأيام الأولى للأزمة بقوله : " إن إيران الدولة الوحيدة التي يمكن للعـالم الاعـتماد عليها في الدفاع عن أمن الخليج وحماية مواردهِ النفطية " [٢] ، وهو ما أثار الشكوك الأمريكية والعربية الخليجية حيال هذه التصريحات ، والنوايا الإيرانية التي تعبر عن مضامين سياسية مخفية تسعى إيران إلى طرحها بأسلوب غير مباشر أمام دول العالم كافة .

ولعـل هذا ما يُفسر تحوّل الموقف الإيراني المحايد، إلى تحرك جدي لوقف القتال، بعد مرور حوالي أسبوعَين على بدئه، دُمِّر خلالهما قدر كبير من عناصر القوة الاستراتيجية العراقية، عَدَّته إيران كافـياً لإعـادة العـراق إلـى حجـم مقبول يحقق التوازن في المنطقة، ويحول دون اختلاله اختلالاً جوهرياً [٣].

كمـا انعكس الموقف الإيراني في استمرار التراجع عن الطموحات الثورية السابقة ، والتحول إلى دولة في منطقة الخليج تبحث عن دور في النظام العالمي الجديد .

وفـي هـذا الإطار ، لم يتمكن التيار المتشدد في إيران من ترويج دعوته إلى مقاومة الوجود الأجنبـي في الخليج من منطلق "الثورة الإسلامية" ، واكتفى بالدعوة إلى الانسحاب من منطقة الخليج، فور انتهاء الحرب .

مركز ايداع الرسائل الجامعية

تركيا :

جـاء الغـزو العراقـي للكويت في وقت تدهورت فيه الأهمية الاستراتيجية لتركيا في ضوء المتغيـرات التـي شـهدها الاتحاد السوفيتي وتلاشى خطر حلف وارسو ، وأدى إلى رغبة تركيا في الـتحول ناحية الشرق وذلك عن طريق توثيق علاقاتها مع الدول الخليجية ، بعد رفض دول الجماعة الأوروبية بقبول طلب عضويتها بها [٤].

وبـذلك جـاءت حـرب الخليج الثانية بمثابة الفرصة السانحة لتحقيق مكاسب داخلية وإقليمية لتـركيا، ودعـم نفـوذ حكم الرئيس الراحل "أوزال" في مواجهة معارضيه داخلياً ، وذلك عن طريق استعادة تركيا لدورها الإقليمي والدولي ، وكانت المصالح الاستراتيجية التركية في المنطقة تقتضي منع

---

(١) كمـال محمـد الأسـطل , نحـو صـياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣٣، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٩م، ص٨٦ .

(٢) حسن طالب , إيران وانعكاسات التسوية مع العراق , السياسة الدولية , العدد ١٠٢ , أكتوبر ١٩٩٠م, ص ٧ .

(٣) وزارة الإعلام المصرية , أزمة الخليج, المواقف العربية والدولية , الهيئة العامة للاستعلامات ,١٩٩١م، ص٢٠٠.

(٤) نازلـي معـوض أحمد , التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة , في كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربي , الجزء الأول , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , ١٩٩١م , ص ١٠١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العـــراق مـــن تحقيق أية مكاسب من احتلال الكويت تؤدي إلى دعم دورهِ الإقليمي ، وتهديد تركيا في منطقة الحدود الجنوبية ، وسيطرته على نسبة كبيرة من الإنتاج البترولي [١].

ورغم أن تركيا بادرت بإدانة الغزو ، إلا أنها لم تقدم على اتخاذ أية إجراءات ضد العراق إلا بعـــد زيـــارة وزيـــر الخارجية الأمريكي إلى أنقرة ، وتعهدت الولايات المتحدة بتعويض تركيا عن الخـــسائر الاقتـــصادية الـــناتجة من إجراء مساندة تركيا لدول التحالف ، والتي قدّرت بحوالي أربعة مليارات دولار [٢].

وبـــذلك أتاحـــت حرب الخليج الثانية الفرصة لتركيا لزيادة دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوســـط ، وتردد أنها سوف تقوم في إطار الاستراتيجية الأمريكية بدور مهم في إنشاء بنية أمنية في الخلـــيج العربـــي والشرق الأوسط ، وسوف تكون القاعدة الأساسية في الترتيبات العسكرية والأمنية بالمنطقة .

الموقف الدولي :

بعـــد فـــشل الـــنظام العربي في القدرة على إدارة الأزمة ، انتقلت تماما للنظام الدولي ، حيث أصدر مجلس الأمن قراره الأول بشأن الغزو ذي الرقم (٦٦٠) في ٢/أغسطس ١٩٩٠م ، مقررا وجود خـــرق للـــسلم والأمـــن الدوليـــين ، وسعت الولايات المتحدة ومنذ بداية الأزمة إلى إدارتها والإمساك بحركتها وتفعيلاتها الإقليمية والدولية ، لذا عملت على كسب المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة، وركزت على مجلس الأمن الدولي لإعطاء تحركاتها العسكرية الصفة الشرعية ، ولمنع اتخاذ أي فيتو صـــيني أو سوفييتي بهذا الخصوص ، ونجحت في ذلك ، وهكذا تم تطبيق العقوبات طبقاً للمادة (٥١) الخاصة بحق الدفاع عن النفس من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك المادة (٤١) الداعية إلـــى تطبيق العقوبات الاقتصادية بجانب المقاطعة وكذلك المادة (٤٢) التي تنص على استخدام وسائل القوة العسكرية تحت علم الأمم المتحدة لردع أي معتد ثبت قيامه بالعدوان [٣].

ومهما يكن من أمر ، فمنذ بداية أزمة الخليج عمد الرئيس الأمريكي (**جورج بوش**) وبمهارة فائقـــة علـــى تمثيل الرد الفعلي للعالم على الغزو العراقي ، وتأييد (**مارغريت تاتشر**) رئيسة وزراء بـــريطانيا ، وشـــعور بالتهديد الخطير للمصالح الغربية ، حشد بسرعة القوة العسكرية اللازمة لردع عدوان عراقي آخر محتمل (وهي إشارة إلى أن الولايات المتحدة قد أوقفت تقدم العراق نحو السعودية عـــندما أرســـلت قواتها للمنطقة) وشكّل ائتلافاً عالميا وكسب تأييد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاستخدام القوة [٤].

---

(١) نازلي معوض أحمد , التقارب التركي العربي ... ، مرجع سبق ذكره , ص ١٠٢ .

(٢) يحيى حلمي رجب , أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سابق , ص ٣٥٧ .

(٣) حسن بكر ، الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٢) ، ١٩٩٠م ، ص١٠٧.

(٤) ريتشارد نيكسون ، الفرصة السانحة ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـــنذ بداية الأزمة وحتى نهاية الحرب أظهرت الولايات المتحدة أسلوب إدارة ومواجهة هذه الحـــرب ، فأمـــرت الإســـرائيليين بالتزام الهدوء والتروي ، واليابانيين بالالتزام بأكثر من المشاركة المالـــية ، وأعلمـــت الـــصينيين والـــسوفييت بـــأن أمامهم فرصة وحيدة وهي الانضمام إلى "الأسرة الدولية"[١].

إن الـــولايات المتحدة وفي إطار إدارتها للأزمة لم تتورع عن دفع الأمين العام للأمم المتحدة لإجـــراء مفاوضـــات مباشرة مع طارق عزيز – وزير خارجية العراق آنذاك –لإبداء الرغبة في حل الأزمة سلميا ، وعلى الرغم من أن هذا الضعف – بالنسبة للمنظمة الدولية – نابع من الإطار الهيكلي لميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن الملاحظ أن الأمم المتحدة لم تُستخدم إلا في إطار تنفيذ السياسة الأمريكية وحـــسب ، ومن ذلك ما قاله الرئيس (**جورج بوش** الأب) ، إن هناك حدودا يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة الالتزام بها وهو يخاطب وزير خارجية العراق [٢].

بـــيد أن هـــذا لا يعنـــي بأن العراق لم يُعط فرصة كافية للانسحاب من الكويت ، ولكن تعنت العراق وعدم استجابته للنداءات الدولية وللشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العـــربية ، أدى إلى استخدام القوة ضده كسبيل وحيد لتحقيق قيم ومبادئ الشرعية الدولية ، والحيلولة دون إفساح المجال للقوى الراديكالية للتحكم في مصائر البلاد والعباد .

وعليه فان الموقف الأمريكي الذي أسس استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة العربية فيما بعد ، سعى آنذاك لتسويقهِ وترويجه على الأطراف الدولية الرئيسة في المجتمع الدولي ، لا سيما روسيا والصين ، فبدت تلك المواقف رغم مفارقاتها الشكلية أو الظاهرية منسجمة تماما مع سياسة الولايات المتحدة ضد العراق .

فالموقـــف الأوروبـــي اتخذ مسلك المظهر الجماعي ، مع ترجيح كفة الميزان لصالح الحلول الـــسلمية ، وقرر وزراء خارجية دول المجموعة الاثنتى عشرة تكليف وزير خارجية إيطاليا بمساندة نشاطات السكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن لعقد الاتصالات لحل الأزمة دبلوماسيا [٣] ، وفي غـــضون ذلك اتفقت دول الجماعة الأوروبية على بدء الحوار مع العراق لتجنب الحرب ، وكان لهذه الدعوة أكثر من دلالة منها [٤]:

– رغبة الدول الأوروبية في تأكيد ثقل وزنها السياسي على الساحة الدولية والعسكرية الإيجابية خلال تلك المرحلة .

– مواكـــبة المـــساعي الأمـــريكية لحل الأزمة ، ومساندة مساعي فرنسا وإيطاليا وألمانيا الداعية لحل الأزمة سلميا .

---

(١) عبد اللطيف رعود ، مصدر سابق ، ص٢٠٤ .

(٢) حسن بكر ، الولايات المتحدة وإدارة الحشد الدولي ، مصدر سابق ، ص١٠٧.

(٣) ثناء عبد الله ، مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج , السياسة الدولية ، العدد (١٠٦) ، ١٩٩٠م ، ص١٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص٢١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبـــدا واضحا أن أزمة الخليج الثانية كانت بمثابة أول احتكاك حقيقي لأوروبا بقضايا العالم ، وفي البداية كان واضحا أن أوروبا لم تتحمس للحرب ، باستثناء بريطانيا ، ورفض البرلمان الأوروبي القيام بعمل عسكري ضد العراق طالما أن هناك فرصة متاحة أمام العقوبات الاقتصادية وذلك بأغلبية (١٥٢) ضد (٩٦) صوتا وامتناع (٦٣) عضوا عن التصويت [١].

ورغـــم أن هـــناك إجماع أوروبي على إدانة الغزو العراقي للكويت ، وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي أجازت استخدام الوسائل العسكرية لتحرير الكويت ، إلا أن الاختلاف كان في حجم الدور الذي قررت أن تقوم به كل دولة بعد ذلك .

فبعض الدول مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا أرسلت جيوشها إلى جانب القوات الأمريكية ، كما قامت القوات البريطانية والفرنسية بدور مهم بعد نشوب حرب الخليج [٢].

ومـــن المعـــروف أن بـــريطانيا قد اتخذت موقفا متشددا إزاء العراق ، إذ أعلنت أنه لا يكفي انـــسحاب العـــراق مـــن الكـــويت ، بل يجب توجيه ضربة حاسمة إلى العراق وتصفية البنية التحتية العسكرية للعراق وإذا ما أمكن حتى البنية الصناعية [٣].

وأما حول الموقف السوفيتي من الأزمة ، فالواضح أنه ومنذ تولي **غورباتشوف** السلطة ، قطع الاتحـــاد الـــسوفيتي شـــوطا طويلا في محاولات للتقارب مع الولايات المتحدة خاصة ، ومع الغرب وإســـرائيل ودول الخلـــيج والدول "المعتدلة" عامة ، وفي ذات الوقت كانت الأزمة الاقتصادية وتفجر الـــصراعات الإقليمـــية والاجتماعية والسياسية قد عصفت به إلى درجة أصبحت فيها البدائل المتاحة أمامـــه للمـــناورة على الصعيد الدولي محدودة إلى أقصى حد[٤] ، ولذلك قرر **غورباتشوف** أن يحاول الاستفادة من الأزمة للحصول على المزيد من المعونات الاقتصادية وحجب التأييد الدولي عن الحركات الانفصالية التي كانت محتدمة على أشدها وتطالب بالاستقلال ، كدول البلطيق الثلاثة[٥]، ولن يتم ذلك إلا مـــن خـــلال التنسيق مع الولايات المتحدة لإدارة الخليج بشروط الولايات المتحدة ، ووفقا لرؤيتها ومـــصلحتها خصوصاً بعد اجتماع قمة هلسنكي واستلام السوفيت الرسالة الأمريكية بخصوص الأزمة فـــي الخلـــيج ، حيث تعامل السوفيت مع هذه الرسالة بجدية ، وفور عودة غوربتشاوف إلى بلده بدأت الجهـــود الدبلوماســـية الـــسوفيتية بالتحرك من خلال إرسال رئيس الاستخبارات السوفيتية بريماكوف

---

(١) ثناء عبد الله ، مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج , مرجع سبق ذكره ، ص١٨ .

(٢) نفس المرجع ، ص ص١١-١٣ .

(٣) يفغينـــي بـــريماكوف ، الهجمـــات في بغداد أو الحرب التي يمكن أن لا تقع ، دار قرطبة للطبع ، قبرص ، بدون تاريخ ، ص٢٦ .

(٤) حسن نافعة ، الأمم المتحدة وأزمة الخليج ، المستقبل العربي ، العدد (١٧٥) ، ١٩٩٣م ، ص٢٠.

(٥) المصدر السابق ، ص١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعراق في محاولة لإقناع النظام العراقي بالانسحاب من الكويت فضلا عن جولاته المكوكية إلى الدول المجـــاورة وابلـــغ صدام حسين أن العالم قد يواجه حربا عالمية ثالثة إذا حدث العمل العسكري فكانت جـــولاته مكثفة لتثني صدام عن موقفه . ورغم كل هذه الجهود الدبلوماسية السوفيتية ، إلا أن الأحداث تـــؤكد أن الاتحـــاد الـــسوفيتي لم يكن مقتنعاً بالعمل العسكري لقوات التحالف بقيادة أميركا حتى بعد هلـــسنكي إلى أن وصل الوضع إلى نوفمبر عندما دعمت أميركا قواتها بالفيلق السابع ومضاعفة حجم الجـــيش، وفـــي ذلك الوقت نشطت جهود السوفيت عن طريق بريماكوف وبدأت الأصوات السوفيتية تنادي صدام بالانسحاب لأن الوضع في غاية الخطورة [١].

أما موقف الصين الشعبية من الأزمة ، فقد كان أكثر المواقف الدولية اعتدالاً واستقلالية ، لا ســـيما مـــن الاتحـــاد الـــسوفيتي الذي صوت في مجلس الأمن بالكيفية ذاتها التي صوتت بها كل من الـــولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا [٢]، ويعود موقف الصين الشعبية إلى أنها كانت تبدو معزولة بعد أحداث الميدان السماوي [٣]، ومشغولة بإقامة التحصينات حول نظامها خشية أن تطول الأعاصير التي كانـــت تهـــب بـــشدة على أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، وحاولت بدورها انتهاز فرصة الأزمة للخـــروج من عزلتها وتخفيف القيود التي فرضت عليها ، وكان السبيل أيضا هو التفاهم مع الولايات المتحدة [٤].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

يتضح مما سبق أن الموقف الدولي رغم ما كان يتمتع به من استقلالية كاملة مقارنة بالموقف العربـــي الـــضعيف إلا أنـــه كـــان يعبّر في ثناياه عن مصلحة وطنية بالدرجة الأولى قبل البحث عن المصلحة الدولية الأعم وهي حفظ الأمن والسلم الدوليين ، الأمر الذي ترتب عليه أن تكون باقي الدول الخمـــسة الأعـــضاء فـــي مجلـــس الأمـــن (روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، الصين) منساقة في إطار استراتيجيتها الدولية الجديدة مع الرؤية الأمريكية للنظام الدولي الذي ورثته الأخيرة بعد انهيار الشريك المنافس (الاتحاد السوفيتي) .

---

(١) حوار مع الشيخ سعود ناصر الصباح ، مرجع سبق ذكره.

(٢) مصطفى عبد الله ، أبعاد عربية لأزمة الخليج , المستقبل العربي ، العدد (١٦٨) ، ١٩٩٣م ، ص٧٤-٧٥ .

(٣) وهـــي الأحـــداث التـــي قامت في الصين عام ١٩٨٩م ، على إثر قيام الحكومة الصينية باستخدام الدبابات المدرعة والغازات وغيرها والأسلحة التي تستخدم في الحروب لفض مظاهرات الطلبة الصينيين المناديين بالديمقراطية ، راجع ، السيد أمين شلبي ، الصين في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، مجلة السياسة الدولية العدد (١٣٦) ، ١٩٩٩م ، ص٣٤ .

(٤) حسن نافعة ، الأمم المتحدة وأزمة الخليج ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج حرب الخليج الثانية على نظام توازن القوى في منطقة الخليج :

تـــنوعت وتعـــددت النتائج التي نجمت عن حرب الخليج الثانية ، بين نتائج مباشرة على أمن الخلـــيج وتـــوازن القـــوى فيه ، وبين نتائج أخرى على النظام الإقليمي العربي برمتهِ وجامعة الدول العربية ، وبين نتائج وتداعيات متنوعة على النظام الدولي وهيكلتهُ وتفرد وهيمنة الولايات المتحدة فيه، وانهيار وتفكك منظومة الكتلة الشيوعية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، ويمكن إجمال أبرز النتائج التي تركتها حرب الخليج الثانية على توازن القوى في الشرق الأوسط وبالتحديد منطقة الخليج العربي على النحو التالي :

أولاً : جاءت حرب الخليج الثانية في ظرف يتشكل فيه نظام عالمي جديد ، لم تستقر كل معالمه بعد ، وقـــد ظهرت بعض العوامل التي ساعدت على تشكيل هذا النظام ، منها تدهور المكانة النسبية للاتحاد الـــسوفيتي على قمة النظام الدولي، وتفككه بعد ذلك ، وصعود قوى جديدة تتمثل في اليابان في شرقي آسيا ، وألمانيا في وسط أوروبا ، وانتهاء الحرب الباردة ، ومنها الأولوية التي أصبحت القوى الكبرى تولـــيها اهتمامها الاقتصادي ، ليكون بديلاً عن الصراع الأيديولوجي ، الذي ساد في ظل نظام القطبية الثنائـــية ، وتحـــول العـــالم تدريجـــيا خـــلال التسعينات من هيمنة ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية الأمريكية [١].

ثانـــياً : ترتب على حرب الخليج الثانية تولي الولايات المتحدة لمهام جديدة إزاء منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً ، وتتلخص في [٢]:

- إرساء نظام أمن مستقر في منطقة الخليج بصفة خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.
- العمل على إنهاء الصراعات والمنازعات الإقليمية وحلها، سلماً.
- إعادة تكييف اقتصاديات المنطقة.

واهتمت السياسة الأمريكية بضرورة الاعتماد على فاعلية الوجود السياسي والعسكري الأمريكي لفرض الاستقرار والمشاركة في حفظ التوازنات الإقليمية، ومنع وقوع الأخطار غير المؤكدة والكامنة فـــي أشـــكال مختلفة في المنطقة ، ومنها استمرار العراق كمصدر للتهديد ، ودعم إيران المجموعات الـــراديكالية المتطرفة ، فضلاً عن مشكلات الصراع العربي ــ الإسرائيلي ثم مشكلة الأسلحة المتدفقة إلى المنطقة ، وسعي بعض دولها إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل [٣].

---

(١) محمد عبد الحليم أبو غزالة , درع وعاصفة الصحراء , حرب الخليج الثانية والأمن القومي العربي , مطبعة أخبار اليوم التجارية , القاهرة , ١٩٩٥م , ص ١٨٢ .

(٢) أوراق الشرق الأوسط , المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط , العدد ٦ , يولية ١٩٩٢م , ص ٢٨ .

(٣)محمد عبد الحليم أبو غزالة , درع وعاصفة الصحراء , مرجع سابق , ص ١٨٤ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حدد البنتاجون الأهداف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، في منطقة الخليج ، وتعني في مجملها الحفاظ على أمن هذه المنطقة ، من خلال الوجود العسكري فيها ، سواء بالإقامة المسبقة بها ، أو سرعة نقل القوات إليها من أجْل ردع أية محاولة تشكل تهديداً لها من الداخل أو الخارج ، وحماية المصالح الأمريكية والرعايا الأمريكيين ، إضافة إلى منع أي تحالف للقوى والنظُم الفوضوية من السيطرة على الخليج [١].

والمهام الأساسية للسياسة الأمريكية في المنطقة التي أعلنت عقب حرب الخليج الثانية هي العمل على إحلال السلام ، وحل المنازعات الإقليمية سلماً ، ومنع تفاقمها وتحولها إلى صراعات مسلحة ، وتمثل هذه المنازعات أحد ملامح الخريطة السياسية للشرق الأوسط، وسبباً أساسياً للإضرار بأوضاع الأمن والاستقرار ، بينما يمثل موضوعُ تحقيق الاستقرار السياسي المُحددَ الرئيسي للسياسة الأمريكية في هذه المنطقة ، ولذلك ، فإن السعي إلى تحقيق السلام ، وحل المشكلات المترتبة على الصراع العربي ــ الإسرائيلي ، هو أحد المعالم البارزة للنشاط السياسي الأمريكي ، سواء من خلال الجهود الدبلوماسية ، أو بدفع عملية السلام والعمل على توفير الأمن الإقليمي [٢].

انعكس الوضع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط بشدة على السمات الأساسية للسياسة الأمريكية وعلى تحديد الأهداف والمهام التي شكلت جوهر "المشروع الأمريكي" لمنطقة الشرق الأوسط ، في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج والذي اعتمد على عدة ركائز، تشكل الإطار الذي يسعى إليه ، كنظام إقليمي ، يمثل أحد المكونات الأساسية للنظام العالمي الجديد. ومن أبرز هذه الركائز [٣]:

- ترتيبات الأمن الإقليمي بعد الحرب

ومن الواضح، أن ترتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، قد شكلت أهمية محورية في السياسة الأمريكية للحفاظ على استقرار المنطقة ، وحماية المصالح ، وتفتح الطريق نحو التعاون المشترك بين دول المنطقة، بما فيها إسرائيل كحل مناسب لمعضلة الوجود الإسرائيلي في المنطقة ، كما رأت السياسة الأمريكية هذه الترتيبات مطلباً ملحّاً ، وإجراءً وقائياً ضرورياً لحماية مصادر الثروة ضد أي تهديد .

---

(١) فريد هاليداي , الولايات المتحدة والشرق الأوسط , الباحث العربي , بيروت , فبراير ١٩٩٢م , ص ٢٣ .

(٢) أوراق الشرق الأوسط , المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط , العدد ٦ , مرجع سابق , ص ٢٩ .

(3) WILLIAM QUANDT, AFTER THE GULF CRISIS, Challenges FOR U.S POLICY, AMERICAN - ARAB AFFAIRS, WINTER 1991 ,P.33 .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد التقت الاهتمامات الأمريكية مشاعر القلق ، التي كانت سائدة في منطقة الخليج، والناجمة عن صدمة العدوان العراقي ، مع استمرار وجود الخطر، سواء من خلال استمرار وجود النظام العراقي ، أو من خلال محاولات إيران فرض سيطرتها على المنطقة ، وتمخض هذا الالتقاء بتوقيع اتفاقيات ثنائية، أمنية دفاعية ، بدءاً من ٢٠ سبتمبر ١٩٩١م، بين الولايات المتحدة الأمريكية وكلٍّ من الكويت والبحرين وقطر، فضلاً عن اتفاقيات أخرى مماثلة عقدتها دولة الكويت مع كلٍّ من روسيا والصين بريطانيا وفرنسا ، وتكفل هذه الاتفاقيات لقوى الغرب إعادة ترتيب أوضاع الأمن الإقليمي ترتيباً يضمن عدم تكرار ما حدث في أزمة الخليج الثانية .

وهدفت الاتفاقيات الأمنية إلى ترسيخ الوجود العسكري الأمريكي الدائم في منطقة الخليج ، ليغدو أكثر ثباتاً وأكبر حجماً وأقدر على الاضطلاع بعمليات حربية مع توفير سرعة استعداد القوات للتدخل الفوري ضد أي تهديد ، فضلاً عن حماية الأرواح والممتلكات الأمريكية، والحفاظ على تدفق النفط وحماية خطوط مواصلاته البحرية من خلال :

أولاً- تحقيق الاستقرار وتسوية النزاعات في المنطقة

كانت حرب الخليج نقطة تحوّل تاريخية، بالنسبة إلى المنطقة وبالنسبة إلى العلاقات الدولية، كذلك بل وضعت حدّاً فاصلاً بين ما قبلها وما بعدها ، أو كما وصفها جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية ، بأنها "قد سجلت نهاية عصر وولادة عصر آخر مثير"[١] ولعل من أبرز التداعيات التي أحيتها أزمة الخليج ، هي : قوة الدفع ، التي ولدتها لعملية السلام في الشرق الأوسط ، بعد أن كانت قد وصلت إلى طريق مسدود ، قبل غزو الكويت .

ثانياً – ضبط التسلح في المنطقة

اهتمت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، بالتوازنات العسكرية بين دول المنطقة، كوسيلة ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي، وفقاً لمفهوم الأمن الأمريكي ، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية ، هي [٢]:

- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو إنتاجها أو استخدامها.
- ضبط مبيعات الأسلحة التقليدية الحديثة، والسيطرة عليها عالمياً.
- السيطرة على نقل التكنولوجيا المتقدمة.

وهدفت هذه الإجراءات الرئيسة إلى تحقيق مستوى مُعين من موازين القوى، والمحافظة عليه. وذلك للحيلولة دون صعود قوى إقليمية جديدة .

---

(١)Paul Wolfowitz, Remark The Conclusion Of The Gulf Crisis, American - Arab Affairs , Winter 1991

(٢) هالة سعودي , الوطن العربي والولايات المتحدة , معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, ١٩٩٦م , ص١٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالـــثاً : كـــان من نتائج حرب الخليج الثانية على توازن القوى في الخليج طرح موضوع أمن الخليج علـــى المـــستوى العربي ، حيث سعت دول مجلس التعاون الخليجي بالتحالف مع الدول العربية التي ساندتها ضد العدوان العراقي ، لاسيما مصر وسوريا ، إلى محاولة تشكيل بناء أمن إقليمي يعتمد على الدعم المالي الخليجي ، مقابل تواجد عسكري سوري ومصري كبير في منطقة الخليج ، وسمي هذا الـــتحالف "بـــإعلان دمشق" أو تكتل "٦ + ٢" والذي يقصد به دول الخليج العربي الست ، إضافة إلى مـــصر وســـوريا ، والذي تم التوقيع عليه في العاصمة السورية دمشق في مارس من عام ١٩٩١م ، ونـــص الإعـــلان على أن تقدم دول مجلس التعاون الخليجي دعماً نقدياً يصل إلى ١٠ بلايين دولار سنوياً لكل من مصر وسوريا مقابل الدعم العسكري من كلتيهما [١].

وعـــدّ إعلان دمشق بمثابة التطور الأمني الرئيس في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية ، وقـــد استهدفت دول الإعلان توفير مظلة أمنية إقليمية تتمركز حول ائتلاف سعودي مصري سوري ، وقـــد بزغت فكرة إعلان دمشق من الائتلاف الذي كان سائداً في وقت حرب الخليج الثانية بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي [٢].

والواقـــع أن إعـــلان دمـــشق وُقع اتساقاً مع المصالح الأمريكية في إيجاد نظام تحالف إقليمي عربي في مواجهة أية تهديدات مستقبلية ضد دول مجلس التعاون الخليجي ، خاصة من جانب إيران ، ذلك أن الولايات المتحدة بعد الحرب كانت هي القوة الوحيدة المهيمنة والتي بوسعها إملاء أي نوع من الترتيبات الأمنية على دول المنطقة ، وقد رغبت الولايات المتحدة في تغيير خارطة التوازن الإقليمي في المنطقة لصالح دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن خرج العراق من هذه المعادلة ، وظلت إيران فـــي حالـــة عزلة إقليمية ، ودخلت الولايات المتحدة إلى لعبة التوازن الإقليمي لتدعم وبقوة كفة دول مجلـــس الـــتعاون الخليجـــي علـــى حساب طرفي النزاع (العراق وإيران) سابقاً ،كما جاء توقيع هذا الإعـــلان الأمنـــي منـــسجماً مـــع المصلحة الأمريكية في تحويل جزء من العبء العسكري إلى دول المنطقة ، خاصة مصر [٣].

ولكـــن فـــيما بعد ، أجهضت عملياً فكرة إعلان دمشق ومجمل الأفكار التي قام عليها ، حيث حـــدث انقسام عربي بين الدول الثمانية حول التواجد الأجنبي في شبه الجزيرة العربية ، وقد ظهر هذا الارتداد على مستويين : الأول هو الدعوة لإعادة تنظيم العلاقات العربية – الخليجية على أسس جديدة تأخـــذ بعين الاعتبار عامل المصلحة كأساس لهذه العلاقات بدلاً عن الانتماء والولاء ، والثاني تقليص

---

(١) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ١١٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) يحيى حلمي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سابق , ٢٧٠ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــدور العربـــي في أمن الخليج وربط الأمن بـــ "بالأمن العالمي" وإعطائه الأولوية للبعد الدولي على غيره من الأبعاد والاعتبارات الأخرى [١].

لقـــد كـــان للتراجع عن مضمون وثيقة إعلان دمشق وتعديل بعض بنودها لما يخدم المصالح الثنائية بين الدول على حساب المصلحة العليا للخليج العربي ، بالإضافة إلى التحفظات الأمريكية على حجـــم الـــدور المصري والسوري في التواجد في منطقة الخليج ، واعتراض إيران على وجود قوات مصرية وسورية في دول الخليج العربي من أسباب تجميد إعلان دمشق ، وهي في نفس الوقت وفرت الفرصة لتثبيت الوجود العسكري الأجنبي خاصة الأمريكي في مياه وأراضي دول الخليج [٢].

رابعـــاً : أسفرت أزمة الخليج عن فراغ أمني واستراتيجي في الوطن العربي، أغرى دول الجوار غير العربية مثل إيران وتركيا بأدوار أكبر في الترتيبات والتوازنات الإقليمية الجديدة .

أعلـــنت إيـــران بعد انتهاء الحرب عن موقف سياسي جديد قوامه رفضها تقسيم العراق ، أو تكوين دولة مستقلة للأكراد فيه ، ودفاعها عن سيادة أراضيه وتأييدها الخيار الديموقراطي فيه. وحملت الـــتطورات إيران على إعادة صياغة مفهومها للأمن الإقليمي، الذي يحقق طموحاتها أن تكون الدولة الإقليمـــية الكبـــرى المهيمـــنة ، خصوصاً مع تجدد الخطر والتهديد ، فإذا كان العراق العدو التقليدي لطموحات الهيمنة الإيرانية في الخليج ، قد تلاشت أو على الأقل تراجعت أخطاره في الأجل القريب ، وربمـــا فـــي المتوســـط ، فإن الوجود العسكري الأمريكي والطريقة التي أدارت بها الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد العراق ، والأسلحة التي استخدمتها ، وآثارها التدميرية كلها مستجدات ضاعفت الأخطـــار التـــي تهـــدد الأمن القومي الإيراني والطموحات الإقليمية الإيرانية ، ومن ثم كان لا بدّ أن تـــنعكس علـــى الوعـــي الأمني الإيراني والمفهوم الإيراني للأمن الإقليمي وتوازن القوى الجديد في المنطقة [٣].

كـــان لحرب الخليج الثانية ، بما احتوته من استعراض للقوة الأمريكية، والتكنولوجيا المتقدمة، أثـــرها فـــي إحـــباط شعور إيران بأهميتها كأكبر دولة إقليمية في المنطقة ، فأدت – من وجهة النظر الإيـــرانية – إلى تشويه النظام الطبيعي للعلاقات الإقليمية ، ولذلك وجدت نفسها معنية بالرد على هذه التطورات.

---

(١) محمد السعيد إدريس , النظام الإقليمي للخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥٧ .

(٢) ودود بـــدران , الـــرؤية الأمريكية لأمن الخليج , في كتاب "أمن الخليج العربي ..دراسة في الإدراك والسياسات" , مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ١٩٩٤م , ص ٣٨٩ .

(٣) محمـــد الـــسعيد إدريـــس , إيران والنظام الإقليمي في الخليج العربي , مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ١٩٩٨م , ص ١٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعبّرت إيران عن إدراكها خطر هذه المستجدات، من خلال إعلانها [١]:

١. رفــض أي تغييــر في الحدود السياسية، بين الدول الخليجية ، خصوصاً إذا اقتضى إعادة ترتيب المنطقة ،على نحو ينال من الأهمية الاستراتيجية لإيران أو يقوي على حسابها المركز النسبي لتركيا .

٢. حرصت إيران على وحدة التراب الوطني العراقي ، من منظور أن العراق ، يُعد عمقاً استراتيجياً لهــا والحفاظ على وحدته ضمانة أساسية من ضمانات التكامل الإقليمي والقومي الإيراني نفسه ، كما أنه يحفظ حداً أدنى من العلاقة به أو على الأقل تحييده.

٣. ضــرورة الحفــاظ علــى التوازن الاستراتيجي ، التركي ــ الإيراني ، انطلاقاً من مشكلة الأقلية الكردية الإيرانية التي تجسد الخلفية التي ينبع منها هذا التصور الإيراني .

٤. رفــض الوجود الأجنبي في الخليج ، الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية ، لطرد العراق من الكــويت والــذي قبلته على مضض ، وفور انتهاء حرب الخليج، أكدت مجدداً وجوب خروج القوات الأجنبية من المنطقة ، وأن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه .

٥. وسعت إيران مفهوم الوجود الأجنبي ليشمل الوجود العربي لذلك رفضت "إعلان دمشق"، وأصرت على إسقاطه وفاقاً لرؤيتها إلى فارسية الخليج وسعيها إلى تأكيد أهميتها السياسية في المنطقة .

٦. تأكــيد أن صــيغة الــتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي الشامل بين دول منطقة الخليج ، هي الأنــسب للحفاظ على الأمن الإقليمي ، والإطار الأمثل لتنظيم العلاقات الإيرانية ــ الخليجية، وتأمين المنطقة في المستقبل ضد أية أحداث ، على شاكلة العدوان العراقي على الكويت .

أما تركيا فقد رأت في أزمة الخليج مخرجاً ملائماً لإعادة توظيف موقعها الاستراتيجي توظيفاً مزدوجاً عن طريق إعادة تفعيل دورها في النظام الغربي ، الذي لا يزال يمثل هدفاً استراتيجياً للسياسة التــركية ، من خلال النهوض بدور إقليمي ناشط تجاه المنطقة العربية ومنطقة الخليج خاصة ، والتي أصــبحت محوراً لتفاعلات حيوية وكثيفة وذلك عوضاً عن الدور التركي خلال المواجهة بين القوّتَين العظمَيــين، إبّــان الحــرب الباردة ، كما سعت تركيا إلى توظيف هذا الدور من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية [٢].

حــصيلة القول ، أن نظام توازن القوى في منطقة الخليج تأثر بصورة غير مسبوقة أثناء وبعد حرب الخليج الثانية ، حيث صعدت قوى دولية وإقليمية وسقطت أخرى ، وانعكست صيغ توازن القوى فــي الــنظام الخليجي الفرعي على مفاعيل توازن القوى في النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي والدولــي ، حيث كان للمكانة الدولية التي حققتها الولايات المتحدة بعد الهيمنة والسيطرة على الخليج العربي دوراً بالغاً في إعادة صياغة توازن القوى الخليجي والعربي والدولي ، فمن ناحية اختفت جذوة

---

(١) محمد السعيد إدريس , إيران والنظام الإقليمي في الخليج العربي , مرجع سبق ذكره , ص ١٠٣ –١٠٥ .

(٢) هاني رسلان , تركيا وأمن الخليج , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٠٥ , يوليه ١٩٩١م , ص ١٠٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القــوة العــراقية الإقليمية التي كانت مرشحة لتحدي إسرائيل ، وصعدت قوى إقليمية أخرى لتحل بدلاً عــنها وتمــثلت في إيران وتركيا ، في الوقت الذي انحسرت قدرة إيران على لعب دور إقليمي متميز مقارنــة بالعقد الثامن أثناء حرب الخليج الأولى ، ومن ناحية أخرى صعدت المكانة الإقليمية والدولية لإسرائيل بعد الحرب ، حيث دخلت عبر البوابة الأمريكية إلى عملية السلام التي دفعت بها إلى المقدمة نــيابة عــن العراق ، ونجحت في تحسين صورتها السياسية أمام العالم على أنها دولة مسالمة وليست الدولــة الوحــيدة التي تشكل أرقاً للنظام العربي ، بإشارة واضحة للخطر العراقي على دول الخليج ، ومــن ناحية ثالثة ظهرت دول مجلس التعاون الخليجي كقوة إقليمية جديدة مدعومة بالوجود السياسي والعسكري الأمريكي في المنطقة ، وهو ما دفع بإيران إلى تبني خطاب سياسي معتدل بدأت بوادره مع وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة وسيطرة النخبة المعتدلة على مجلس الشورى الإيراني ، الأمر الذي دفع بالعلاقات الإيرانية – الخليجية خاصة والعربية عامة إلى أفق جديد ، هدفت من خلاله طهران إلى مــوازنة معادلــة الــدور الإقليمي لإيران لتعود عبر البوابة العربية بالخليج إلى الساحة الدولية كدولة معتدلة وتلتزم بعلاقات دولية جديدة بعيداً عن النهج الثوري "الخميني" .

ولا شــك أن للتأثير المتبادل بين توازن القوى الدولي والإقليمي ، انعكاساً واضحاً على هيئة وصيغ توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية ، وبــروز الولايات المتحدة كمهيمن على النظام الدولي ، بعد حرب الخليج الثانية ، ووجودها العسكري والــسياسي المباشر في منطقة الخليج العربي ، أخل بتوازن القوى الإقليمي القائم وقلبت معايير القوى الإقليمية ، وكسر احتكار الزعامة الإقليمية بين العراق وإيران .

وإذا كانــت حرب الخليج الثانية قد أسقطت نسبياً القوة العراقية كفاعل رئيس في توازن القوى فــي منطقة الخليج العربي ، وأبقت الباب مفتوحاً أمام عودته في أية لحظة للعب دور مميز من خلال جملــة المصالحات العربية التي جرت خلال التسعينات من القرن المنصرم ، فإن حرب الخليج الثالثة التــي جــاءت تحت عنوان "الصدمة والرعب" أنهت وبشكل كامل وجذري الدور العراقي في توازن القــوى فــي المــنطقة ، وليمــسي توازن القوى الإقليمي مرتبطاً ارتباطاً كاملاً باستراتيجية السياسية الأمريكية حيال المنطقة ، والتي على ما يبدو تسعى إلى "أمركة" العراق بعد استنفاذ مصالحها من دول الخليج العربي ، لا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر .

فكــيف إذن أصبح نظام توازن القوى في منطقة الخليج مع نهاية الألفية الثانية وحرب الخليج الثالثة ؟؟ هذا ما سيفصله الباحث في المبحث الأخير من الفصل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

أثر حرب الخليج الثالثة على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي

جـــاءت حـــرب الخليج الثالثة أو الحرب الأنجلو أمريكية على العراق ضمن مسلسل "الصدمة والرعب" الذي بدأته واشنطن مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١م ، وربما قبل ذلك بعامين مـــع بدايـــة الحملة الإعلامية الأمريكية –الغربية ضد العراق وفرض الحصار الاقتصادي عليه بسبب تخطيه الخطوط الحمراء في التصنيع العسكري والتكنولوجي ، مستخدمة في ذلك شعارين هما : أسلحة الدمار الشامل ، وعدم تعاون العراق مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بغزو الكويت ، وإذا كانـــت حـــرب الخليج الثانية حرب "إرباك" لمنطقة الخليج العربي ولتوازن القوى فيها ولتأكيد شرعية الوجـــود الأمريكي في المنطقة ، فإن حرب الخليج الثالثة كانت حرب "الإنهاء" للنظام العراقي وللنظام الإقليمي الخليجي والنظام العربي برمته .

في المبحث الأخير سيتناول الباحث أثر حرب الخليج الثالثة على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي من خلال المحاور التالية :

- خلفية النظام الإقليمي العربي والخليجي والنظام الدولي .
- حرب الخليج الثالثة والموقف العربي والدولي منها .
- أثـــر حـــرب الخليج الثالثة على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموما .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

خلفية النظام العربي في الخليج والنظام الدولي :

خلفية النظام الإقليمي في الخليج العربي :

يكمـــن توصيف حالة النظام الفرعي في منطقة الخليج في طبيعة العلاقات السياسية بين القوى الـــثلاثة فـــي المنطقة ، دول مجلس التعاون الخليجي المدعومة بالوجود الأمريكي بالمنطقة ، والعراق وإيـــران ، ولكـــن لا يمكن القول إن مثلث التوازن الثلاثي بين تلك الأطراف يعطي الوصف الحقيقي لصورة توازن القوى القائم خليجياً ، فالتواجد الأمريكي بالمنطقة أخلّ بنظام توازن القوى بدرجة كبيرة وأحدث انقساماً بنيوياً في ترتيب القوى الإقليمية .

ومهما يكن من أمر ، فيمكن تسليط الضوء على علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بكل من إيران والعراق ، وعلى النحو التالي :

مجلس التعاون الخليجي وإيران :

بعـــد انـــتهاء أزمة الخليج الثانية ، شرعت إيران في استغلال ظروف الأزمة والحرب وتبعد العـــراق عـــن دوره الإقليمـــي ، لتفـــتح صـــفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجـــي ، لا ســـيما السعودية والكويت ، وهدفت دول مجلس التعاون إلى موازنة الخطر العراقي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا استأنفت معظم دول مجلس التعاون علاقاتها الدبلوماسية مع إيران بدءا مع مطلع عام ١٩٩١م ، ودبّ الدفء إلى العلاقات بين الرياض وطهران من خلال الزيارات المتبادلة للمسؤولين في البلدين ، وكذلك الحال بالنسبة للكويت والإمارات وباقي دول مجلس التعاون [١].

وبقدر ما كانت دول مجلس التعاون الخليجي تواقة لتحسين العلاقات مع إيران ، كان الجناح المعتدل في السلطة الإيرانية بزعامة الرئيس رافسنجاني متحمساً لذلك حيث قام بمحاولات جادة آنذاك للتقارب مع القيادة في العربية السعودية ، كما كان الفهم السائد في أبو ظبي والرياض أن إيران قد أصبحت أخيراً على استعداد لتسوية نزاعها مع دولة الإمارات العربية حول الجزر بالطرق السلمية .

ورغم التطور الذي تشهده العلاقات الثنائية بين طهران والرياض من جهة ، وطهران وأبو ظبي من جهة أخرى ، والحديث عن علاقات طبيعية وتحالف شبه استراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران لتحقيق الأمن في منطقة الخليج ، والحفاظ على توازن القوى في ظل غياب أو ضعف الدور العراقي في معادلة توازن القوى الإقليمي ، إلا أن دول الخليج العربي ما زالت تنظر بعين الشك لكل تحرك إيراني في المنطقة ، وتشك كذلك في النوايا الإيرانية من التقارب مع دول التعاون الخليجي ، سيما وأن هذا التقارب جاء تحت الإحساس المشترك بالخطر الأمريكي المهيمن على سياسات دول المنطقة والمتواجد في مياهها وأراضيها [٢].

وعلى الرغم من حدوث عدة تغيرات في السياسة الحاكمة لممارسة دور إقليمي لإيران، إلا أن قدوم رافسنجاني ومن ثم خاتمي للحكم أحدثا مجموعة من التحولات يبدو أنها تضفي مسحة مختلفة على الدور المنتظر أن تقوم به إيران في الفترة المقبلة ، فمن المعروف أن الخلافات الداخلية الحالية وطبيعة الأزمة الاقتصادية والانفتاح على دول الخليج المجاورة وإيصال رسالة بتغير التوجهات الأيديولوجية – كل ذلك جعل من الضروري أن تعيد إيران التفكير في دورها الإقليمي ، لكن ذلك لا يعني تجاهل هذا الدور وإلغاءه بل تنقيحه وتهذيبه.

وتتمثل أهم مظاهر ممارسة هذا الدور في النقاط التالية [٣]:

أ – لازالت إيران تؤمن ولو نسبيا بأهمية تصدير مبادئ الثورة ، ومن غير شك أن هذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسه عند قيام الثورة نفسها في أواخر السبعينات ، لكن الاستعداد الإيراني على رفع شعار الثورة الإسلامية عالمياً مازال قائماً ، وتعمل طهران بجدية على تقديم الدعم المادي والمعنوي إلى جميع القوى المستعدة للنضال من أجل هذا الهدف، وقد اتهمت في فترة سابقة

---

(١)نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ١٤١ .

(٢) المرجع السابق , ص ١٤٣ .

(٣) كمال محمد الأسطل , نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣٣، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط١، ١٩٩٩م ، ص٨٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتـــيجة لذلك بمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وإقحام نفسها في شؤون غيرها ، وعبرت بعض الأطراف الإيرانية عن امتعاضها من احتمالات امتداد هذا الدور التصعيدي لمبادئ الثورة ناحية دعم الجماعات المتطرفة التي حاربت أنظمتها في بعض دول المنطقة.

ب – استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة على الرغم من المحاولات المضنية من جانب أبو ظبي للتوصـــل إلـــى تسوية بشأن هذا الأمر سواء بالجلوس على مائدة الحوار المباشر أو عن طريق إحالة القضية برمتها إلى محكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيم مختارة.

ج – تبنـــي اســـتراتيجية إقليمـــية تتعارض جذرياً مع استراتيجية الولايات المتحدة في المحيط الهندي ومـــنطقة الخلـــيج ومسرح الصراع العربي الإسرائيلي ، ولعل أبرز مظاهر ذلك الرفض التام للوجود العـــسكري الغربـــي عمـــوماً والأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج ، ورؤيتها لإسرائيل باعتـــبارها الخطر الأكبر على أمنها الوطني ، واستمرار دعمها لجبهة الرفض لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل ، وتدعيم حركات المعارضة المسلحة المناوئة لعملية السلام برمتها سواء داخل الأراضي المحتلة أو الأراضي العربية [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الإمارات
مركز الإيداع الرقمي للرسائل الجامعية

د – مع الإحساس الإيراني بالخطر من تكرار تجربة الحرب مع العراق واحتمالات امتداد الخطر من الـــتواجد العـــسكري الأجنبي بمياه وأرض الخليج العربي ، سعت طهران إلى تطوير قواتها وسارعت بالانفتاح على مصادر توريد السلاح إليها لتشمل بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي وروسيا حالياً كلا من الـــصين وكوريا الشمالية ودول أوروبا الشرقية مع تكثيف الجهود للحصول على الذخائر وقطع الغيار الغـــربية مهمـــا أدى ذلك من نتائج ، وحدوث فضائح مثل فضيحة القذائف " لوشير" عامي ١٩٨٣م – ١٩٨٥م بواســـطة إسرائيل ونيابة عن الولايات المتحدة، و" إيران جيت الأمريكية " ١٩٨٥م– ١٩٨٦ م[٢].

مجلس التعاون الخليجي والعراق :

لقد كان لخروج العراق وإخراجه من الكويت آثار جمة على مختلف المستويات ، فقد قوّى من مركـــز إيـــران ، ووجـــدت دول مجلس التعاون نفسها ضعيفة إزاء إيران ، فازدادت تبعيتها للولايات المـــتحدة كمـــا امتدت آثار هذا الانهيار إلى علاقة تركيا بالعراق ، فازداد التدخل التركي في الشؤون العراقية وكان التحالف التركي – الإسرائيلي هو الآخر إحدى نتائج هذا الانهيار [٣].

---

(١)كمال محمد الأسطل, نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سبق ذكره, ص٩٢.

(٢) ممـــدوح أنـــيس فتحـــي ، إيـــران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي ، السياسة الدولية عدد١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧م , ص ١٥٢ .

(٣) خالد السرجاني , الأهداف غير المعلنة للغزو التركي لشمال العراق , جريدة الخليج , ٩/أكتوبر ١٩٩٧م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد مرور سنوات على الرغبة العربية في إحداث المصالحة العربية ، لا سيما الخليجية ، مع العـــراق ، ظهرت هناك ثلاثة مستويات خليجية للتعاطي مع الملف العراقي ، المستوى الأول : وتمثله عمان وقطر وهو أكثر ميلاً للمصالحة مع العراق ، والمستوى الثاني : تمثله الإمارات والبحرين وهو وســط بــين الموقفــين الأول والــثالث وأكثر تعاطفاً مع العراق لكنه حريص على الالتزام بالموقف الجماعـــي لمجلـــس التعاون ، أما المستوى الثالث تمثله الكويت والسعودية ويمثل الموقف المتشدد من المصالحة مع العراق أو الرغبة في رفع الحصار عنه قبل تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة حياله [١].

وبالتالـــي شـــهدت علاقـــات دول مجلس التعاون الخليجي بالعراق تطوراً نوعياً مهماً ، حيث أعـــادت بعض الدول افتتاح سفاراتها في بغداد ، فقد كانت عُمان أول دولة تفتح سفارتها في بغداد عام ١٩٩١م ، أمـــا قطر فقد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع العراق في عام ١٩٩٢م ، كما قامت بعض دول الخلـــيج بالتـــرويج لفكـــرة العودة الكاملة للعراق إلى النظام العربي والخليجي ، والمطالبة برفع العقوبات نهائياً عنه ، ورغم أن التشدد الكويتي والسعودي حال دون ذلك، إلا أنه أحرز تقدماً ملحوظاً عـــندما وافقـــت الكويت والسعودية بالاتفاق مع تركيا وسوريا على عودة العراق إلى الملعب الإقليمي بشرط تنفيذه للقرارات الدولية وتسوية كافة الملفات العالقة ، وفي مقدمتها ملف الأسرى الكويتيين .

وكذلك كان لقمة عمّان التي عقدت في مارس من عام ٢٠٠١م دور بارز في مسألة المصالحة بـــين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ، إذ تم ولأول مرة تشكيل لجنة خصيصاً لهذه الغاية ، كما أبدت الكويت مرونة سياسية واضحة تجاه هذا الملف ، حتى أن وزير الخارجية الكويتي أعلن استعدادهِ لزيارة بغداد إن هي أفرجت عن١٠% فقط من الأسرى الكويتيين [٢] . إلا أن العراق كان دائماً يرفض هـــذه المبادرات من خلال رفض الإفصاح عن مصير الأسرى الكويتيين ، بالإضافة إلا رفضه تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحرب تحرير الكويت .

خلفية النظام الدولي :

حـــدد بوش الأب في خطابه الشهير أمام الكونجرس في ١٩٩١/٤/١٤م المبادئ العامة التي ســـتحكم الـــنظام العالمي، فكان مما قاله: «كانت الولايات المتحدة على مدى قرنين من الزمان هي المَـــثلُ الأعلى للعالم في الحرية والديمقراطية، وقد حملت أجيال متعددة راية النضال للحفاظ على الحرية وتعظيم المكاسب التي حققتها، واليوم وفي عالم يتحول بسرعة شديدة ، فإن زعامة الولايات المتحدة لا غنى عنها[٣].

---

(١) عبد الجليل زيد مرهون , أمن الخليج بعد الحرب الباردة, دار النهار للنشر , بيروت, ١٩٩٧م , ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) نظـــام بركات , تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي , موقع الجزيرة الالكتروني , ٢٠٠٢/٩/١١م , نقلاً عن الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/in-depth/America_Laden/2002/9/9-9-8.htm .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أنقذنا أوروبا، وتغلبنا على الشلل ، ووصلنا إلى القمر، وأضأنا العالم بثقافتنا، والآن ونحن على مشارف قرن جديد نسأل: لمن يُنسب هذا العصر؟! إنني أؤكد أنه سيكون عصراً أمريكياً آخر» ، كانت من أبرز ملامح هذا العصر الأمريكي مشاركة واشنطن في خلق البؤر المناسبة للصراعات الإقليمية ، ومن ثم التدخل في إدارتها وصولاً إلى فرض الحلول المناسبة لها من وجهة النظر الأمريكية البحتة ، كما طبقت وفرضت أساليب جديدة لفرض منطق القوة في السياسة الدولية ، كما جرى تهميش جميع القوى الأخرى في العالم ، وعزلها عملياً عن مواقع الحل والربط ، وربطها بأزمات داخلية اقتصادية ــ مالية ذات صفة وخلفيات سياسية ، وهو الأمر الذي أدى إلى غياب تام لتوازن القوى العالمي، وابتدعت مفاهيم ومصطلحات ظاهرها مختلف عن خلفياتها ومضمونها، وسوغت أعمالاً بحجج واهية ليس لها أية علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالقضايا التي تطرح من أجلها كنموذج (العقوبات الذكية) [١].

وفي إطار النظام الدولي الجديد بدأت أمريكا في الشروع بالانفراد الذي يعني إخضاع الآخرين ، وعدم السماح بنفوذ لهم في هيكل النظام الدولي ، وكان من أبرز مظاهر هذا النظام الجديد[٢]:

جميع الحقوق محفوظة

– جعل أمريكا مركز العلاقات الدولية : فقد بدأت الولايات المتحدة محاولة إخضاع جميع التفاعلات الدولية لأسلوب أنها لا بد أن تمر بالمركز . وإذا لاحظنا في السنوات الثلاثة الأخيرة فسنجد أن هناك أكثر من محاولة ، وكل شيء في العالم لا يمر إلا عن طريقها: الصراع العربي ــ الإسرائيلي، كوسوفا والبلقان وأفغانستان ، وأصبحت أمريكا هي المركز الذي يجب أن تمر عبره جميع التفاعلات ، وليس لبقية القوى في هيكل النظام الدولي نصيب .

– التدخل في العلاقات الإقليمية والثنائية : حتى العلاقات الأخرى الصغيرة ، ولكن أقل من العلاقات السابقة على سبيل المثال : روسيا واتفاقها مع إيران عام ٢٠٠٢م حول التعاون العسكري ، فالمفروض أن هذا بعيد عن أمريكا ، ولكن الولايات المتحدة أظهرت قلقها حول هذه الاتفاقية وخصوصاً أنها مع دولة تعتبر من محور الشر مثل إيران ، ولذلك كل المحاولات والاتفاقيات نجدهم موجودين فيها ، ويطلبون من الروس شروطاً ، فلا يريدون لشيء أن يحدث إلا من خلالهم.

– إخضاع حكام العالم : حقن العالم بشعور أن حكامه ليسوا أكثر من مجرد حكام محليات ، وظلت الولايات المتحدة تزيد من هذه الفجوة ، وتحكمت في أشياء كثيرة منها المعونات الاقتصادية والعسكرية والتجارة الخارجية ، والبيع والشراء ، وأصبح الحكام مكلفين ، هذا يعمل هذا، والآخر يعمل ذلك ، ومن ثم أصبح الحكام لهذه الدرجة يخدمون هذا النظام الدولي الأمريكي.

---

(١) حسن الرشيدي ، أثر حرب العراق في النظام الدولي ، مجلة البيان الإسلامية ، الصادرة في المنتدى الإسلامي ، لندن ، العدد (١٨٧) ، مايو /٢٠٠٣م , ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق , ص٩٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـــن ثـــم بـــدأ التململ يحدث في النظام الدولي ، ومن مظاهره الانقسام الحاصل في الجسد الأوروبـــي وبـــروز مـــا يسمى بالمحور الفرنسي ــ الألماني ضد الولايات المتحدة ، مما يؤكد مدى رفـــض القـــوى الدولية واستنكارها للغطرسة الأمريكية ، ومحاولة واشنطن فرض هيمنتها الكونية ، وإلغـــاء دور الآخرين وإزاحتهم من المشهد الدولي كلاعبين أساسيين، وهو تأكيد أيضاً لواشنطن بأن الدول الأوروبية ليست تابعة للولايات المتحدة، وأن لها مصالح في بقاع العالم المختلفة ينبغي إدراكها ومراعاتها [١].

إن مجمـــل تلك المظاهر قد ساعدت في تأجيج العداء للولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مسبوق ، وجعلها في الموقع المسؤول عما جرى في ظل قيادتها للعالم .

قـــبل أحـــداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق كبير، فكثير من القـــوى العالمـــية مـــثل أوروبا والصين وروسيا ، وحتى الكيانات الضعيفة بدأت في رفض الهيمنة الأمـــريكية علـــى العالم ، فقد اعتادت معظم وسائل الإعلام الأوروبية كما اعتاد العديد من الزعماء علـــى اتهام واشنطن بالأحادية غير المكترثة، وكانت أمريكا على وشك تعريض علاقاتها مع روسيا للخطـــر بسبب مشروع الدفاع الصاروخي الذي رفضته روسيا بسبب انسحاب الولايات المتحدة من معاهـــدة الـــصواريخ المـــضادة للصواريخ لعام ١٩٧٢م (ABM Treaty) [٢]، ثم ما لبثت موسكو وأعلـــنت موافقتها على مشروع الدفاع الصاروخي الذي اقترحته واشنطن ، كما اتجه بعض زعماء أوروبا نحو إثارة علامات الاستفهام بشأن أهمية الأمن المشترك في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة، وباتـــت أوروبا على وشك إنشاء جيش أوروبي خارج إطار حلف الناتو يقوم بمهام تحدد أساساً وفقاً للسياسة الأمنية الأوروبية بعيداً عن الولايات المتحدة [٣] .

وكما هو في السابق فقد تم اتخاذ حادث ضرب برجي نيويورك وتفجير البنتاجون ذريعة لشن حـــرب ، تفرض فيها الولايات المتحدة مفردات جديدة لنظام عالمي جديد ، يلبي المطالب الأمريكية فـــي الهيمـــنة والـــنفوذ، فانهالت العروض الأوروبية بشأن الانضمام للحملة الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية ضد الإرهاب ، كما أن روسيا أصبحت شريكاً في الحملة ضد الإرهاب ، ووفرت الصين معلـــومات، كما أن العلاقات مع الهند نمت بشكل أفضل على الرغم من اعتماد أمريكا على القواعد الباكستانية في الحرب ضد أفغانستان، وقامت الولايات المتحدة بخطوات إيجابية تجاه إيران، كما أن الدولتـــين اللتـــين تعرضتا لهزيمة خلال الحرب العالمية الثانية (ألمانيا واليابان) تخلتا عن المعوقات

---

(١) حسن الرشيدي ، أثر حرب العراق في النظام الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٣.

(٢) نظام بركات , تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي , مرجع سابق .

(٣) مـــصطفى علوي , السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٥٣ , يوليو ٢٠٠٣م , ص ٧٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية السابقة ، إذ بعثت ألمانيا بقواتها متخطية حدود حلف الناتو، ونشرت اليابان سفناً في المحيط الهندي بعيداً عن مياهها الإقليمية ، لا شيء من هذه الخطوات كان متوقعاً قبل ستة أشهر مضت من الحادث [١].

باختصار أدى العدوان على أمريكا إلى إقناع الدول الكبرى بأهمية الدور الأمريكي ، ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة ــ وللمرة الأولى خلال نصف قرن ــ لم تعد تواجه خصماً استراتيجياً أو أي بلد وحيداً أو متحالفاً يستطيع أن يصبح كذلك على الأقل خلال العقد المقبل، كما لم تعد الدول الكبرى الأخرى تنظر إلى أمريكا على أنها تشكل تهديداً استراتيجياً، والخطر الذي يتعرض له جميعهم لا يأتي عبر الحدود، وإنما من خلايا إرهابية مزروعة داخل بلدانهم أو من النزاعات بين قوى عسكرية ثانوية [٢].

لقد ترتبت أولى نتائج أحداث ١١ سبتمبر على العالمين العربي والإسلامي ، وبالتحديد على دول الخليج العربي ، إذ وضعت واشنطن بعض الدول العربية على قائمة الدول المستهدفة ضد الإرهاب (اليمن والعراق والصومال) ، وهددت البعض الآخر بفرض عقوبات عليه (سوريا والسودان ولبنان وليبيا) ، مع زيادة الدعوة لضرب العراق ، من ناحية أخرى جاء تقرير الخارجية الأمريكية السنوي حول الإرهاب الذي صدر في مايو ٢٠٠٢م ، باعتبار هذه الدول دولاً مارقة ، حيث وضع التقرير أربعة دول عربية (العراق ، سوريا ، ليبيا ، السودان) على رأس الدول الراعية للإرهاب ، متهماً لها بامتلاك أسلحة بيولوجية وكيمياوية ، كما تحدث الرئيس بوش قبيل ذلك عن ضرورة القيام بعمليات عسكرية احترازية ، أو ضربات عسكرية وقائية في إطار الحرب الاستباقية ضد الإرهاب [٣].

وللوهلة الأولى اختارت دول مجلس التعاون الخليجي أن تكون مع الحلف الدولي ضد "الإرهاب" ، وقدمت ما طلب منها تقديمه لتسهيل العمليات العسكرية في أفغانستان ، أما موقف إيران فكان شبيهاً بموقفها في حرب الخليج الثانية ، فقد جمعت بين الموقفين فكانت (مع/ضد) ، مع الحرب ضد "الإرهاب" وضد أي عمل عسكري أمريكي يستهدف دولة إسلامية ، وتظهر حسابات الربح والخسارة لهذه المواقف الخليجية المتباينة أن إيران كانت أكبر الرابحين ، والعراق أكثر الخاسرين ،

---

(١) موفق محادين , السياسات الأمريكية بعد ١١ سبتمبر , موقع الجزيرة الالكتروني , ٢٠٠٢/٩/٩م , نقلاً عن الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/in-depth/America_Laden/2002/9/9-10-2.htm

(٢) جورج قرم , التطورات الدولية التي أدّت إلى أحداث ١١ سبتمبر والاتجاهات المستقبلية , جريدة الوطن السعودية , الموقع الالكتروني , ٢٠٠٢/١٠/١٥ , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.alwatan.com/graphics/2002/10oct/15.10/heads/oot7.htm

(٣) الغزالي حرب, هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١, السياسة الدولية , العدد ١٤٧ ، يناير٢٠٠٢م , ص ١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودول مجلس التعاون الخليجي أكبر المتضررين ، وهنا يتضح وجه الخلل الرئيسي في حسابات الأمن الخليجي ، وهو ما تعكسه اختلاف الرؤى الاستراتيجية للقوى الإقليمية في الخليج(١).

لقد أحسنت إيران استغلال الفرصة الاستراتيجية خلال عام ٢٠٠١م ، لكن من الواضح أن قدرتها على الاحتفاظ بالمكاسب خلال عام ٢٠٠٢م قد تقلصت ، فبرغم ما قدمته إيران من دعم خفي للولايات المتحدة في حربها ضد حركة طالبان من خلال دعمها لقوات التحالف الشمالي ، وقبولها المساعدات الطبية في حال وقوع جنود أمريكيين في أراضيها ، إلا أنها لم تسلم من تصنيف الولايات المتحدة لها "بمحور الشر " في خطاب حالة الاتحاد التي ألقاها الرئيس بوش في الربع الأول من عام ٢٠٠٢م ، وقد كان إضافة إلى إيران كل من "العراق وكوريا الشمالية" ، وبعد أن انتهت واشنطن من العراق بعد احتلاله في مارس عام ٢٠٠٣م ، تستعد الآن إلى تصفية حساباتها مع إيران ، حيث تشعر الأخيرة باستهداف مباشر ، وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أمريكا أهدافها في العراق ، وفي هذا السياق أشار البعض إلى أن مجيء نظام عراقي موال للولايات المتحدة يمكن أن يسهل للأخيرة مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني ، خاصة وأن هناك أصواتًا علنية تطالب الإدارة الأمريكية بالعمل على إسقاط النظام الإسلامي ولو بالقوة، من جهة أخرى تشير التوقعات إلى أن الجيش الأمريكي ذهب إلى العراق ليبقى هناك مدة طويلة من أجل القضاء على «بؤر التطرف» المساندة أو التي توفر مأوى للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ، ولاشك أن المقصود بذلك هو إيران (٢) .

إلى جانب ذلك كانت الإدارة الأمريكية قد شكلت لجنة خماسية لتحديد الاستراتيجية الأمريكية الواجب اتباعها في بعض المناطق ، ومنها منطقة الخليج العربي ، وقد قدمت هذه اللجنة عدة توصيات من بينها : العمل على منع إيران من الحصول على أسلحة دمار شامل ، وضرورة إسقاط حكومة الثورة الإسلامية وإيجاد حكومة حليفة للولايات المتحدة (٣).

وبالإضافة إلى ما سبق تتخوف إيران من إقدام الولايات المتحدة على ضرب مفاعل بوشهر لاسيما في ضوء النوايا الأمريكية للعمل على منع إيران من حيازة سلاح نووي، وتثور المخاوف من تعرض المفاعل للدمار وادعاء أن ذلك تم بطريق الخطأ، وتتبع تلك المخاوف من وجود القوات العسكرية الأمريكية على مقربة من الأراضي الإيرانية حال توجيه ضربة للعراق، وهذه القوات قد

---

(١) عبد الخالق عبد الله , التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة , التقرير الاستراتيجي الخليجي , ٢٠٠١-٢٠٠٢ , دار الخليج للصحافة والطباعة , الشارقة , ٢٠٠٢ , ص ١٤ .

(٢) جريدة البيان الإماراتية , تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي , الأربعاء ٢ أكتوبر ٢٠٠٢م , العدد ١٥٢ .

(٣) محمد أبو النور , شرق أوسط جديد تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية , البيان الإماراتية , ٦ ديسمبر ٢٠٠٢ م العدد ٦٠٣ , نقلا عن الرابط التالي :

http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue603/textsone/5.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضطر إلى التقدم في المياه الدولية ، وربما دخول المياه الإقليمية الإيرانية للقيام بعملياتها ، فضلاً عن ذلــك فقــد أكد بعض المحللين أن الوصول إلى إيران لقصف مفاعل بوشهر يحتاج إلى المرور عبر أجواء العراق ، الأمر الذي يعني أن النجاح في السيطرة على الأراضي العراقية يسهل على الولايات المتحدة ضرب المفاعل النووي الإيراني [١].

فــي ظل هذا الواقع العربي الإقليمي والخليجي والدولي ، جاءت الحرب على العراق لتكرس مــن جديد المأزق الذي يواجهه العرب والنظام الدولي ولتثير التساؤلات حول مستقبل النظام الإقليمي العربــي والخليجي والدولي وإطارهم المؤسسي ، ومن ثم التساؤل حول أبعاد وتداعيات ذلك على أمن وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي .

حرب الخليج الثالثة وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي :

إذا كانت هزيمة الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة وخطيئة غزو العراق للكويت ، وتعنتت القيادة العراقية في عدم الاستجابة لقرارات مجلس الأمن الدولي بالانسحاب من الكويت عام ١٩٩٠م ، قد أتاحت الفرصة للولايات المتحدة بتوجيه ضربة قاصمة للقوة العراقية في أزمة الخليج الثانية ، فإن المتغيــرات المهمــة في علاقات القوى الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر قد أزاحت عوائق كثيرة كانت تعتــرض طريق الخطط الأمريكية لغزو العراق ، والإطاحة بنظام الحكم فيه بالقوة العسكرية، وإقامة نظام حكم «موال» لواشنطن في البلاد.. ومن ثم وضع يد الولايات المتحدة على ثروات العراق، وفي مقدمتها ثروته النفطية الضخمة.. ثم الانطلاق من العراق لتحقيق أهداف أمريكا القديمة – الجديدة في بــسط هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الشاملة على منطقة الخليج والمنطقة العربية بأسرها.. وإعادة رسم خرائطها بصورة جذرية بما يضمن استمرار الهيمنة الأمريكية الشاملة عليها[٢].

ففي العشرين من مارس عام ٢٠٠٣م بدأت حرب الخليج الثالثة أو الحرب العدوانية الأمريكية – البريطانية ضد العراق ، أو الحلقة الأخيرة من مسلسل "الصدمة والرعب" التي أعلنت عنها الولايات المتحدة ضد العراق منذ ثلاثة عشر عاماً ، أو حرب "تحرير العراق" كما أعلنت عنها واشنطن ولندن ، أو "حــرب الحواســم" لدى العراقيين ، وبعد ثلاثة أسابيع من القتال انهار النظام في العراق، ودخلت قوات الاحتلال الأمريكي إلى بغداد بلا قتال يذكر، وقد شكل ذلك نهاية دراماتيكية غير متوقعة لحرب توقع الكثيرون لها أن تطول على مشارف بغداد، ورغم أن نتيجة الحرب كانت متوقعة، إلا أن السرعة والــسهولة التــي احتلت بها بغداد لا تزال موضع شك وتساؤل خصوصاً الظروف التي تم فيها إلقاء القبض على الرئيس العراقي السابق وباقي أعضاء القيادة العراقية [٣] .

---

(١) جريدة البيان الإماراتية , تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي , مرجع سابق .

(٢) محمد فراج أبو النور , شرق أوسط جديد تحت الهيمنة الأميركية بمشاركة إسرائيلية , مرجع سابق.

(٣)ســامي صــالح الــدلال , اجتــياح النجمة والصليب لربوع العراق الخصيب , مجلة البيان الإسلامية , لندن , العدد ١٨٧ , ٢٠٠٣م , ص ٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد ذهبت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الحرب متجاهلتين تماماً الشرعية الدولية ولمعارضة الغالبـــية العظمى من بلاد العالم لهذا التوجه العسكري ، وبعبارة أخرى فإن الحرب ضد العراق تبدو باعتبارها الواقعة الأخيرة التي تضاف إلى وقائع مهمة سابقة أخرى : انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك الكـــتلة الشيوعية ، وحرب الخليج الثانية ، وأحداث ١١/ سبتمبر ، تتضافر كلها لتصنع عالماً جديداً لم يُعرف ملامحهِ النهائية بعد ، ولا تقل الأبعاد الاجتماعية والثقافية البازغة المصاحبة لهذا العالم الجديد فـــي عمقها وإثارتها عن الأبعاد السياسية ، فالمعارضة المدنية من جانب مختلف شعوب العالم – بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا– كانت مثالاً على التلاحم الإنساني والمواءمة البشرية –الفطرية– في رفض كل أشكال الهيمنة ، وعرض القوة على الآخرين ، ثم توازى مع هذا كله ذلك الإحساس العارم الذي أخذ يسود ما يزيد عن مليار مسلم بأن مجتمعهُ وثقافتهُ ودينهُ كل ذلك مستهدف من القوة العظمى فـــي العالم ، حتى وإن اعتذر الرئيس الأمريكي (بوش) عن وصفهِ يوماً ما تلك الحرب بأنها " حرب صـــليبية" ، وحتـــى وإن شـــاركت قـــوى مـــسيحية –على رأسها بابا الفاتيكان نفسهُ– في إدانة تلك الحرب [١].

وفـــي غـــضون هـــذا الاحـــتلال تبين أن العراق تحول من الاستبداد والديكتاتورية إلى الاحتلال والتجـــزئة والتقـــسيم ، وهو مهددّ –ومازال– بكل أشكال السيناريوهات المطروحة على أجندة الساحة الدولـــية ، لا ســـيما في ضوء فقدان الرؤية الواقعية لآلية التعامل مع الملف العراقي من جانب قوات الاحتلال .

ومهمـــا يكن من أمر ، فإن العراق أمسى صريع الاحتلال الأمريكي – البريطاني ، والنظام الإقليمـــي العربـــي والـــنظام الخليجـــي ، وربمـــا العـــالم بأسره أمسى محكوماً بالسياسة الأمريكية واستراتيجيتها حيال العراق لمدة قد لا تقل عن عشرين عاماً مقبلة ، وبذا فإن تداعيات ذلك على دول الخليج العربي ، سواء دول مجلس التعاون الخليجي أو إيران بالإضافة إلى تركيا ، قد تكون تداعيات عديـــدة وكثيـــرة ، لـــيس أقلها أن الولايات المتحدة أصبحت جزءاً من هذا النظام الإقليمي ، ولم تعد بحاجـــة لحمايـــة مـــصالحها عبر الوكلاء أو الوسطاء كما كان بالسابق ، وهذا يُضعف دول مجلس الـــتعاون الخليجي ، لا سيما السعودية ، التي كانت حريصة على الحفاظ على مصالح واشنطن بشكلٍ أو بآخـــر ، فضلاً عن ذلك فإن العراق خرج ولو بصورة مؤقتة نسبياً ، من لعبة التوازنات الإقليمية وحلـــت بديلاً عنه واشنطن كطرف رئيس في الحفاظ على نظام توازن القوى الإقليمي –الدولي ، بما ينسجم مع مصالحها وأهدافها الاستراتيجية العالمية ، بينما عادت إيران إلى المربع الأول ، وصارت علـــى مرمـــى حجر من الوجود العسكري الأمريكي من مختلف الجهات الحدودية لها سواء من بحر قزوين ووسط آسيا أو من المياه الخليجية أو من جهة بغداد التي تحتلها .

---

(١) أسامة الغزالي حرب , الزلزال العراقي , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٥٢ , إبريل ٢٠٠٣ م , ص ٦ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبمقـدار مـا يشكل الاحتلال الأمريكي – البريطاني ، تأثيراً على توازن القوى في منطقة الخلـيج ، بقدر ما يعكس حاجة القوى الإقليمية في منطقة الخليج إلى البحث عن صيغ معينة للحفاظ علـى هوية الخليج وقواه السياسية والأمنية تحت الإحساس المشترك بالخطر الأمريكي في المنطقة ، فمـا بعـد احتلال العراق ليس ما قبله ، وأمريكا جاءت العراق ولن تخرج منه بالسهولة كما يتوقع الـبعض ، كما أنها لن ترضى بأقل من السيطرة الكاملة على دول المنطقة وثرواتها سواء العربية أو الإسلامية ، وربما تكون لعبة توازن القوى الإقليمي في المنطقة قد تغيرت شروطها وقواعدها وأسس ممارسـتها إقليميا ودولياً ، باعتبار أن الولايات المتحدة تلعب الدور المهمين على توزيع خارطة هذه الأدوار من جديد .

الموقف العربي والدولي من حرب الخليج الثالثة وأثره على توازن القوى في منطقة الخليج :

عـندما بدا واضحاً أن القرار الأمريكي البريطاني في إعلان الحرب على العراق بات مؤكداً ، انقـسمت الـدول العـربية ما بين معترضة على ضرب العراق عسكرياً ، وصامتة إزاء ما يجري ، ومـوافقة علـى السياسة الأمريكية تجاهه ، كان منطق الدول العربية أن الفرصة يجب أن تعطى كاملة للأمـم المتحدة للتأكد من صحة اتهام الإدارة الأمريكية للعراق بامتلاك أسلحة دمار شامل، وخاصة أن اللجان الدولية التي شكلت لهذا الغرض لم تتمكن من تقديم أي دليل مقنع بهذا الخصوص ، وأن البراهين الأمـريكية التـي طـرحت في المحافل الدولية كانت تثير السخرية أكثر مما تؤكد صحة الاتهام ، كان منطق تلك الدول كذلك أن إعلان الإدارة الأمريكية نيتها تغيير نظام الحكم العراقي بالقوة ، باعتباره من أسـوأ نظـم الحكم في العالم يرسي حال وضعه موضع التنفيذ سابقة خطيرة لإحداث تغييرات سياسية داخلـية بـتدخل خارجـي مـن شـأنه أن يوفر أساساً لفوضى لا نهائية في منطقة لا تنقصها عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار [١].

أمـا الدول التي آثرت الصمت فقد تنوعت مواقفها غير المعلنة ما بين الاعتراض على ضرب العـراق عـسكريا ، وما بين الموافقة على هذا العمل ، لكنها اختارت أن تتحلى بفضيلة الصمت اتقاءً للغـضب الأمريكي في الحالة الأولى ، ولاعتراض غيرها من الدول العربية أو سخط الجماهير العربية في الحالة الثانية ، وأخيراً فإن الدول التي أيدت السياسة الأمريكية كان من رأيها أن النظام العراقي يمثل بالفعـل خطراً على جيرانه سواء لامتلاكه أسلحة دمار شامل كما تدعي الإدارة الأمريكية ، أو لسوابق سوء سلوكه تجاه هؤلاء الجيران ، وأن نظاماً بهذا السوء في سياسته الخارجية وتلك القسوة في التعامل مع خصومه لا حل له إلا بإزالته بالقوة حتى ولو كان ذلك بتدخل خارجي بغض النظر عن دلالات هذا التدخل [٢].

---

(١) أحمـد يوسـف أحمد , نحو سياسة عربية تجاه ما يجري في العراق , جريدة الاتحاد الإماراتية , ٢٠٠٣/٧/٢٩م , نقلا عن موقع الإيمان الالكتروني الرابط التالي :

www.al-eman.com/karat/details.asp?ID=3613 - 15k

(٢) المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مــثلت المواقــف السابقة خريطة مواقف الدول العربية فرادى ، لكن مجلس وزراء الخارجية العرب حين التأم في فبراير ٢٠٠٣م ، ومن بعده القمة العربية في بداية الشهر الذي يليه في مدينة شرم الشيخ المصرية استدعيا ثوابت النظام العربي برفض الحرب على العراق ، والتأكيد على معاني الأمن القومــي العربــي ، ولكــن عندما سعت كل من سوريا والأمين العام لجامعة الدول العربية في اجتماع وزراء الخارجــية العرب استغلال رئاسة الدورة للبنان التي هي بالضرورة تمثل وجهة النظر السورية بإضافة بند ينص على التزام الدول برفض تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تستخدم فــي الحــرب ضــد العراق ، وكان المقصود في ذلك دولة الكويت التي تستعين بوجود قوات التحالف للحفــاظ على أمنها واستقرارها من التهديد المستمر من قبل العراق ، بالإضافة إلى عدم تطبيق العراق لقــرارات مجلــس الأمن ذات الصلة بحرب تحرير الكويت استناداً منها لقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن ذات الصلة بغزو العراق للكويت ، فجاء الموقف الكويتي متحفظاً على هذا البند باعتبار أن مــشاكلها المعلقة مع القيادة العراقية ما زالت قائمة وأهمها قضية الأسرى الكويتيين وأسلحة الدمار الشامل ، وديمومة التهديد العراقي للأمن والسيادة الكويتية ، ولكن بعد تعديل هذا البند في اجتماع القمة العربية الطارئة في شرم الشيخ واستخدام كلمة عدم المشاركة في هذه الحرب تمت موافقة الكويت على قــرارات القمــة . وعندما عقد مجلس وزراء الخارجية العرب لاحقاً بعد أن وقع العدوان على العراق جــاءت القرارات أوضح وأخطر في إدانة العدوان ، والمطالبة بوقف وجلاء القوات المعتدية فوراً عن العراق ، ودعوة الأمم المتحدة للاضطلاع بدورها في هذا الصدد مع وضع خطة محددة لتحرك سياسي يعمل على تنفيذ هذه القرارات [١].

تــنوعت المواقف العربية الفردية إذاً ، واكتسبت طابعاً يتمسك بالثوابت القومية عندما انتقلت إلى الصعيد الجماعي ، غير أن ما ميزها جميعاً سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي أنها كانت غير فاعلة ، فقد نفّذت الخطط الأمريكية بحذافيرها كما توقع المحللون وتم احتلال العراق ، وأرسلت الإدارة الأمريكية رسائل واضحة إلى الدول العربية تقول فيها دون أدنى لبس إن ثمة موقفاً استراتيجياً جديداً قد تــشكل في المنطقة ، وإن كافة هذه الدول يتعين عليها أن تكيف سياساتها مع هذا الموقف ، طبقاً لمبدأ بــوش الــسابق (مــن ليس معنا فهو ضدنا) ، وهو الأمر الذي بدا أنه يحدث على نحو أسرع وأكثر سلاســة مما توقع الكثيرون ، فمن المضحك المبكي أن سوريا اتخذت موقفاً متشدداً من قرارات مجلس وزراء الخارجــية العــرب ، إلا أنها في نفس الوقت وافقت على قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذي يؤطر احتلال العراق قانونياً بعد أن غابت عن جلسة التصويت ، لكنها أرسلت موافقتها كتابياً لاحقاً في واقعة غير مسبوقة في تاريخ مجلس الأمن ، واعتبر البيان العربي الصادر في أعقاب القمة الأمريكية–العربية في شرم الشيخ أن ذلك القرار يمثل أداة مفيدة في تحقيق التصور العربي لمستقبل العراق [٢].

---

(١) حسن نافعة , النظام العربي عند مفترق طرق , موقع أخبار العرب الإلكتروني , ٢٠٠٣/٥/٢٨م , نقلاً عن الرابط التالي :alarabnews.com/alshaab/GIF/28-05-2003/a56.htm - 16k .

(٢) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووافقـــت الدول العربية التي شاركت في منتدى دافوس الذي عقد في يونيو ٢٠٠٣م في عمّان علـــى تمثيل الحاكم المدني بول بريمر للعراق في هذا المنتدى ، ورحب معظمها بتشكيل مجلس الحكم الانتقالـــي في العراق على رغم أن مجلس الأمن نفسه لم يفعل ذلك ، فضلاً عن الاعتراض عليه من داخـــل العـــراق ، ناهـــيك عـــن توقف دعوة الدول العربية تماماً للجلاء الفوري لقوات الاحتلال عن العـــراق ، والسكوت الكامل تقريباً عن المقاومة العراقية للاحتلال إن لم يكن التعتيم الإعلامي عليها ، وتبنـــي وجهـــة النظر الأمريكية في تفسيرها بأنها لا تعدو كونها تدبيراً من قبل فلول النظام العراقي البائد [١].

الموقف الإقليمي :

إيران :

عبـــرت إيـــران عن رفضها توجيه ضربة أمريكية عسكرية للعراق، غير أن الملاحظ أن هذا الـــرفض تعلق بضربة أحادية من جانب الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني إمكانية موافقتها على تلك الضربة إذا تمت بقرار من الأمم المتحدة –وهو ما حدث لاحقاً– وفي هذا السياق كان وزير الخارجية الإيرانـــي كمال خرازي ٢٤/٨/٢٠٠٢م قد شدد على أن «إيران أعلنت معارضتها تنفيذ عملية أحادية الجانب» [٢] في العراق[٣].

كمـــا ينبغـــي التأكيد على أنه كانت – ولا زالت– هناك مخاوف عديدة لدى ايران ، أهمها أن العملـــية العـــسكرية ضد العراق أو احتلاله ستُدخل المنطقة في فوضى واضطراب. وقد بدا هذا الأمر واضـــحًا خلال زيارة الرئيس محمد خاتمي للرياض عام ٢٠٠٢م، حيث أكد المندوب الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى مقر منظمة المؤتمر الإسلامي أن "إيران والسعودية اتفقتا على أن المنطقة ليست بحاجة إلى حرب ثالثة" [٤].

في إطار هذا الإدراك العام رأى المحللون أن إيران تخشى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة تكـــون أكثـــر خطـــرًا مـــن خطر العراق ، كما أنها تخشى من حدوث حالة من الفوضى بعد ضرب العراق ، لاسيما مع إمكانية تفتيته وانقسامه إلى عدة دويلات جغرافية ومذهبية ، ويحدث ذلك في ظل اســـتمرار الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، فضلاً عن ذلك فهناك نوع من الغموض في الموقف الأميركي من مرحلة ما بعد الحرب ، وإمكانية وجود سيناريوهات تضر بالمصالح الإيرانية.

---

(١) أحمد يوسف أحمد , نحو سياسة عربية تجاه ما يجري في العراق , مرجع سابق .

(٢)ســـامح راشد , السعودية وإيران.. هل يمكن بناء التحالف؟ , ١٧/٠٩/٢٠٠٢م , موقع إسلام أون لاين الالكتروني:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/09/article21.shtml

(٣) المرجع السابق .

(٤) جون لين , توتر في العلاقات الأمريكية – السعودية , ٢٨/١١/٢٠٠٢م , موقع بي بي سي الإخباري الالكتروني :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/default.stm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـــن ناحية أخرى خشيت إيران من أن تؤدي العملية العسكرية إلى تفتيت العراق وتفككه إلى أكثر من دولة ، وقد يكون من بين هذه الدول دولة كردية، وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام تمرد أكراد إيـــران الـــذين قد يطالبون بالانفصال ، والانضمام إلى الدولة الكردية الجديدة لتأسيس دولة كردستان الكبرى ، إلى جانب ذلك تتخوف إيران من أن تعم الفوضى في المنطقة المحيطة بالعراق بما لا يسمح لأية دولة حتى وإن كانت الولايات المتحدة نفسها بالسيطرة على الموقف [١].

هناك أيضا تخوف إيران من أن تعتبر الولايات المتحدة إقدامها على الإطاحة بالنظام العراقي، ومـــوافقة باقـــي الدول على ذلك ، بمثابة سابقة يمكن تكرارها إزاء نظم أخرى ، ومما يقوي من ذلك الأمر أن ضرب العراق والإطاحة بنظامه في ظل الاستراتيجية الأمريكية التي باتت تعتمد على التدخل المباشر بدلاً من استراتيجية الردع بواسطة الوكلاء ، يعني أن هذه المسألة يمكن أن تطول دولاً أخرى في المنطقة ، خاصة وأن إيران الطرف الثاني على قائمة "دول محور الشر" الأمريكية.

وأشـــار بعض المراقبين إلى أن إيران تعتقد أن الولايات المتحدة في حشدها ضد العراق إنما تحـــاول تغييـــر الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج، كما تحاول أيضًا إضعاف القوى الإقليمية فيها، ويـــؤكد هـــؤلاء أن طهـــران تحس أن من مسئولياتها التوجه إلى أكبر قيادات المنطقة وهي السعودية للتحاور وتبادل الآراء ووضع خطة للمواجهة [٢].

وقـــد دعـــم تلك المخاوف ما ذكره بعض المحللين من أن الولايات المتحدة تعمل تجاه الشرق الأوسط في مسارين : الأول هو تمكين إسرائيل من فرض مشروعها بالمنطقة، والثاني هو العمل على إعادة هندسة الخرائط السياسية في المنطقة بالشكل الذي يجعلها أكثر توافقًا مع مصالحها، وهذا المسار الثانـــي كمـــا يـــرى هؤلاء المحللون ـــ يتضمن القيام بمهمتين : الأولى هدم بعض ما هو موجود من هـــياكل وبنـــى سياسية ونظامية، والثانية بناء هياكل وبنى أخرى جديدة وبديلة، وتعد إيران من الدول المعرضة للهدم [٣].

وعلى أية حال ، ورغم إن إيران تعاملت بدبلوماسية "الدهاء" إبان الأزمة العراقية ، ورفضت صـــراحة إعـــلان الحرب على العراق إلا بموافقة الأمم المتحدة على ذلك ، إلا أنها –وكما فعلت في حـــرب الخليج الثانية– ومع بدء الحرب أبدت تعاوناً مع الولايات المتحدة للتخلص من صدام حسين ، حـــيث أظهـــرت تعاطياً إيجابياً مع التحذيرات الأمريكية بشأن عدم السماح لفيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والموجود في إيران بالدخول إلى الأراضي العراقية أثناء الحرب،

---

(١) جون لين , توتر في العلاقات الأمريكية – السعودية , مرجع سبق ذكره .

(٢) جريدة البيان الإماراتية , تقارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي , مرجع سابق .

(٣) محمد أبو النور , شرق أوسط جديد تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية , صحيفة البيان الإماراتية , مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضـــافة إلى إشارة بعض المصادر إلى حدوث اتصالات سرية وغير مباشرة بين طهران وواشنطن لتسهيل مهمة الإطاحة بنظام صدام حسين ، حيث تعهدت واشنطن بعدم توجيه ضربة عسكرية وقائية ضـــد إيـــران مقابل تعهد إيران بالامتناع عن العمل لإقامة جمهورية إسلامية في العراق على غرار الجمهـــورية الإسلامية الإيرانية ، وعدم تحريض الشيعة ضد الولايات المتحدة بأي شكل [١]، وربما يكـــون هـــذا التوقع في مكانه ، فمنذ بداية الحرب وحتى اليوم لم يتحرك شيعة العراق لمقاومة قوات الاحتلال الأمريكي ، كما هو الحال في سُنَّة العراق .

فـــضلا عـــن ذلـــك ، فقد أغلقت إيران حدودها مع العراق ، ومنعت عبور العراقيين الشيعة الموجـــودين علـــى أراضيها ، كما منعت هروب أكثر من ٢٥٠ عنصراً من جماعة أنصار الإسلام – التـــي يعـــتقد أنهـــا ذات صلة بتنظيم القاعدة – عبر الحدود العراقية – الإيرانية ، وأجبرتهم على الاستـــسلام للقـــوات الأمريكية والكردية ، وخلال الاعتداء على معسكرهم شمالي العراق استخدمت الطائرات الأمريكية المجال الجوي الإيراني .

وربمـــا يكـــون نقل المرجعية الدينية للطائفة الشيعية من مدينة قم الإيرانية إلى مدينة النجف الأشـــرف فـــي العراق ، بداية لإضعاف حلقة الوصل الدينية بين شيعة العراق وشيعة إيران ، سيما وأن الأخيـــرة تحـــاول –ومازالت– أن تحافظ على مكانتها الدينية لدى مختلف شيعة العالم ، وبالذات العراق ، ولعل المراجع الشيعية العربية ، خاصة العراقيين ، يجدون في هذا التحول ميزة لصالحهم، لـــيس فقـــط للاســـتقلالية عن الإيرانيين وللحفاظ على الهوية القومية ، وإنما بسبب المضايقات التي يتعرض لها المراجع العرب في حوزة قم الإيرانية ، حيث تخضع الحوزة هناك لنظام صارم ، وتوجه عن طريق إدارة مخابراتية تابعة للمرشد الأعلى ، فضلاً عن تشكيل محكمة لرجال الدين ، بالإضافة إلـــى المـــضايقات الأخـــرى التـــي يتعرض لها هؤلاء المراجع على يد رموز السلطة والمشايخ في إيران [٢].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هجرة المرجعية الدينية العربية من مدينة قم الإيرانية من شـــأنه إضعافها ، والانتقال "بثقل المرجعية" من الهيمنة الإيرانية إلى مقامها الأصلي في العراق بعد زوال الخطـــر واستقرار الأمور هناك ، وهو الأمر الذي سيسبب انزعاجاً إيرانياً نتيجة إمكانية فقدان إيران لأهميتها كمصدر للفتاوى الدينية المعتمدة لدى الشيعة [٣].

---

(١) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية , مستقبل العلاقات الإيرانية – الأمريكية وأثرها على أمن الخليج , العدد ١١ , مايو ٢٠٠٣م , السنة الرابعة , ص ٤ وما يتبعها .

(٢)المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية , مستقبل العلاقات الإيرانية – الأمريكية وأثرها على أمن الخليج , العدد ١١ , ٣ مايو ٢٠٠٣م , السنة الرابعة , ٢٠٠٣م , ص ١٣ .

(٣) المرجع السابق , ص ١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا :

يعتبـــر الموقف التركي أكثر خصوصية وخطورة من غيره من المواقف الإقليمية ، لحساسية علاقـــة تـــركيا بالـــولايات المتحدة وكونها عضواً في حلف الناتو ، وفيها أهم قاعدة عسكرية جوية أمـــريكية وهي قاعدة "أنجريليك" ، ولذا فإن الموقف التركي كان شديد التحفظ إزاء ضرب العراق ، لخـــشية أنقـــرة مـــن أن يؤدي ذلك إلى تطورات تنتهي بقيام دولة كردية شمال العراق ، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية التي سيتكبدها الاقتصاد التركي من جراء حرب جديدة في المنطقة[١].

وعلـــى الـــرغم من الطمأنة الأمريكية لأنقرة بعدم إتاحة الفرصة لإقامة دولة كردية ، وقيام الحكـــومة التـــركية بالتوازي بإصلاحات استهدفت احتواء الأكراد خلال العام ٢٠٠٢م ، إلا أن تركيا أصـــرت علـــى مـــوقفها ولـــم تـــشترك بالحرب ولم تقدم لواشنطن أي شكل من أشكال المساعدات اللوجـــستية، إذ رفض البرلمان التركي الذي يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية ، أية مشاركة عـــسكرية تركية في الحرب ، كما رفض أن تنطلق من أراضيه القوات الأمريكية من أجل فتح جبهة شـــمالية عراقية ، وجاء هذا الرفض على خلفية أمرين مهمين : أولهما سعي حكومة الحزب برئاسة عـــبد الله غول لتشكيل موقف عربي إقليمي يمنع خيار الحرب ، وثانيهما تصاعد المعارضة الشعبية التـــركية ضـــد خيار الحرب أصلاً [٢]، وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى منع تركيا من المساهمة في حرب الخليج الثالثة ، بعكس حرب الخليج الثانية .

الموقف الدولي :

يمكـــن التمييـــز بوضوح على خلفية الحرب على العراق بين معسكرين متقابلين داخل القارة الأوربـــية لكل منهما رؤيته وخطابه السياسي ورموزه الإعلامية ، فهناك من جهة مجموعة مؤيدي ومعاونـــي الولايات المتحدة في حربها ضد العراق وتضم بصورة أساسية في غرب أوربا بريطانيا وأســـبانيا وإيطالـــيا وهولندا والدانمارك، وفي وسط وشرق القارة بولندا وجمهورية التشيك والمجر ودول البلطـــيق ، وتتوافق إرادات هذه الدول مجتمعة على مشروعية التدخل العسكري لتغيير النظام الحاكم في بغداد ، وتؤكد في خطابها السياسي على التوجه نحو إحلال ترتيبات ديمقراطية في العراق بعـــد عقود طويلة من الحكم الديكتاتوري ، ومحاولة جعل عراق ما بعد صدام حسين نموذجاً إقليميا يحتذى به ، وعلى الرغم من الالتقاء حول الأهداف الكبرى فإن دوافع أعضاء هذه المجموعة شديدة الاختلاف؛ الأمر الذي يرتب تفاوت درجات تأييدها للحرب الأمريكية .

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢م-٢٠٠٣م, تركيا :التطورات الداخلية والتفاعلات الإقليمية, ٢٠٠٣م ،ص٢٣١ .

(٢) المرجع السابق , ص ٤٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففـــي حين تلتصق بريطانيا بحكومتها العمالية بصورة شبه كاملة بموقف واشنطن في إطار إدراك يضع التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في المرتبة الأولى على سلم الأولويات ، أي قبل اعتبارات المعارضة الشعبية والحزبية للحرب على العراق أو مستقبل عملية الاندماج الأوربي ، وهو التوجه الذي تشاركه في اللحظة الراهنة هولندا والدانمارك بصورة عامة –يأتي التأييد الأسباني والإيطالي أكثر تحفظاً[١].

والواقـــع أن موقـــف الدولتـــين الأخيـــرتين الحالي يشكل تحولاً ملحوظاً في تاريخ علاقتهما المعاصـــرة مـــع الولايات المتحدة ، فقد تميزت الأحزاب اليسارية والاشتراكية التي سيطرت على مقاعـــد الحكم لفترات طويلة في مدريد وروما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بنزعتها النقدية إزاء الـــسياسات الأمريكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط القريبة جغرافياً وتاريخياً لها على الرغم من اندراجها في سياق منظومة حلف الأطلنطي وتتشابه في ذلك عادة مع الموقف الفرنسي.

ولكـــن يمكـــن فهم التأييد الأسباني والإيطالي للموقف الأمريكي باعتباره محاولة للتأكيد على اســـتقلالية الدولتـــين وتوســـيع مـــساحة حركتهما السياسية من خلال التقرب إلى واشنطن ، ورغم المعارضـــة الـــشعبية الواســـعة للموقـــف الرســـمي والتي تصل في أسبانيا على سبيل المثال وفقاً لاســـتطلاعات الرأي العام الأخيرة إلى ما يزيد عن ٩٠% فإن حكومة رئيس الوزراء الأسباني إنما تعتمد على شرعية الإنجاز الاقتصادي في علاقتها مع الناخب هناك في حين يعتمد **برليسكوني** على تشرذم الساحة السياسية الإيطالية وغياب البديل في بقائه في الحكم [٢].

ومن جهة أخرى تمركزت في الشهور الأخيرة للحرب حول موقف فرنسا وألمانيا مجموعة ثانـــية مـــناوئة للـــتوجهات الأمـــريكية ،ضمت معهما بصورة رئيسة بلجيكا وبدرجات أقل اليونان والنـــرويج والـــسويد. ويـــشدد الخطـــاب المعلن لهذه المجموعة على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاذ كافة الوسائل الأخرى ، وبترخيص واضح من الأمم المتحدة، وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق أو غيرها

---

(١) عمـــرو حمـــزاوي , المسكوت عنه في خطابات القوى الأوربية الاتحاد الأوربي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة , موقع إسلام أون لاين , ٢ / ٢٠٠٣م , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article03.shtml#

(٢) عمرو الشوبكي , المتغير الأوربي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق , موقع إسلام أون لاين الالكتروني , مارس ٢٠٠٣م , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article10.shtml

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مـــن دول المنطقة ، وذلك بصرف النظر عما يمكن أن يساق في هذا الصدد من أسباب مثل الحرب ضد الإرهاب أو التحول الديموقراطي [١].

وتستند هذه السياسة إلى نظرة للشرق الأوسط ترى في حل الصراع العربي الإسرائيلي نقطة البدء في الإصلاح، وفي الحرب على العراق تطورا يفضي بالحتم إلى غلبة رؤى المواجهة الشاملة بـــين العـــالم الغربي والإسلامي في ظل هوس عام بصراعات بين الحضارات ، وبحروب صليبية قادمة. أما المصالح الكامنة وراء موقف دول هذه المجموعة فتأتي أيضاً تماماً مثل المجموعة المؤيدة للسياسة الأمريكية شديدة التفاوت [٢].

ففرنـــسا ترغب بالأساس في تسجيل اختلافها مع الإدارة الأمريكية الحالية حول أسلوب إدارة النـــزاعات العالمية بحيث يتضح بجلاء رفضها لهيمنة دولة واحدة على مقدرات البشرية، خاصة إذا كانـــت هذه الدولة تحتكم إلى منطق من ليس معي فهو ببساطة ضدي. وترد في مرتبة تالية كمحدد مهـــم للسياسة الفرنسية المصالح الخاصة في الشرق الأوسط ومع العراق، والتي جعلت تبني موقف قريب من الموقف الأمريكي يذهب بمصداقية استقلالية باريس النسبية عن واشنطن في فعلها الدولي أمرا من الصعوبة بمكان [٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ألمانـــيا علـــى صعيد آخر أعادت في ظل حكومة يسارية اكتشاف نفسها كقوة أوربية يمكنها التصرف عالمياً بمعزل عن الإرادة الأمريكية ، وفي ضوء تصورات جديدة تعلي من شأن المصالح القومية الألمانية – وجزء حيوي منها متموضع في الشرق الأوسط – على حساب اعتبارات الطاعة العمياء للولايات المتحدة[٤].

النتائج العربية والدولية لاحتلال العراق وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي:

ما إن انتهت الحرب على العراق حتى ظهر للعيان النتائج الأولية لاحتلال العراق في النظام العربي والدولي ، والتي تمثلت في مجموعة حقائق سعت واشنطن إلى تكريسها على أرض الواقع ، وهي كالآتي [٥]:

---

(١) نبيل شبيب , العراق بين تحفظات أوروبا وغطرسة أمريكا , موقع إسلام أون لاين الالكتروني , ٢٠٠٢/٩/٥م , نقلاً عن الرابط التالي : http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/09/article09.shtml#

(٢) عمرو حمزاوي , المسكوت عنه في خطابات القوى الأوربية٠٠ الاتحاد الأوربي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة , مصدر سابق .

(٣)عمرو الشوبكي , المتغير الأوربي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق , موقع إسلام أون لاين الالكتروني , مصدر سابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) أحمـــد مجدلانـــي , قراءة أولية لنتائج الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق , شبكة الإنترنت للإعلام العربي ,٢٢/ أبريل ٢٠٠٣م , نقلاً عن الرابط التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تكـــريس مبدأ الردع الاستراتيجي لدى الإدارة الأمريكية الحالية كمبدأ رئيس في علاقاتها الدولية ، وخـــصوصا مع دول العالم الثالث ، بعد الانتصارات السهلة والسريعة في كل من أفغانستان والعراق مما يفتح شهيتها لمزيد من فرض الإرادة والهيمنة على الشعوب والدول الأخرى .

– تكريس الولايات المتحدة – باعتبارها القوة الرئيسة الأولى في النظام العالمي الجديد – لمبدأ أحادية القطبـــية لمدى زمني غير منظور ، إلى أن تتغير موازين القوى الدولية لفرض عالم متعدد الأقطاب ، خاصة أن هذه الهيمنة تعرضت لتحديات عديدة خلال العقد الماضي من قبل الاتحاد الأوروبي بعد أن طـــور صيغ التكامل بين أقطاره وصولا للوحدة النقدية ، وكذلك بعد أن استعاد الاتحاد الروسي جزءاً من عافيته الاقتصادية واستقلاليته السياسية ، وتنامي دور الصين الاقتصادي والاستراتيجي في جنوب شرق آسيا .

– تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على مصادر النفط والطاقة عالميا من خلال احتلالها للعراق والهيمنة على منطقة الخليج العربي الذي تشير التقديرات أنه يحوي أكبر مخزون نفطي في العالم وسوف يستمر لغايـــة مائتي عام قادمة ، بعد أن سيطرت الولايات المتحدة على نفط وغاز بحر قزوين ، هذه الهيمنة علـــى مـــصادر الطاقـــة تؤمن للولايات المتحدة الأمريكية القدرة على التحكم بآليات النمو الاقتصادي العالمـــي عبر التحكم بأسعار الطاقة، خاصة أن النفط ولعقود قادمة سيظل المصدر الرئيس للطاقة بعد تراجع مشاريع الطاقة البديلة، وتقليل الاعتماد على الطاقة النووية .

– إضـــعاف الأمم المتحدة كصيغة دولية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ارتباطا بتغيير ميزان القوى علـــى الـــصعيد العالمـــي ، وذلـــك لتأكيد الأحادية القطبية للنظام العالمي الجديد مما يعني أن تغيرات جوهـــرية قـــد تطرأ عليها بما في ذلك نظام التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة ، وكذلك بقية المنظمات الدولية المنبثقة عنها.

– تعزيـــز الوجود العسكري المباشر للولايات المتحدة في المنطقة، والتخطيط للبقاء الدائم في العراق بـــصيغة وجود قواعد عسكرية أمريكية فيه كما هو الحال في البلدان الخليجية ، مما يعني أن المصالح الأمريكية محمية مباشرة دون وجود وسطاء .

– إن الـــولايات المـــتحدة ستـــسعى لتغيير النظام الإقليمي العربي، وفي المقدمة منه الجامعة العربية باعتبارها نتاجاً لمرحلة سابقة ، ومن الممكن أن يتعرض هذا النظام لمحاولة إعادة هيكلة جديدة، بحيث تـــصبح إســـرائيل طـــرفا فاعلا ومؤثرا فيه ، انطلاقاً من شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والدور الجديد الذي يمكن أن تقوم به من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يضم إضافة إلى إسرائيل والدول العربية كل من إيران وتركيا وأثيوبيا وباكستان وأفغانستان .

---

http://www.amin.org/views/admad_majdalani/2003/apr22.html#top

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمـــا علـــى مـــستوى النظام الإقليمي في الخليج العربي ، فقد أفرزت الحرب الأمريكية على العـــراق تداعـــيات كثيرة ، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق ، وإنما أيضاً على مستقبل النظام الإقليمي الخليجي سواء بمعناه الضيق الذي يضم العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليج أو بمعناه الواسع ليشمل تركيا واليمن وباكستان وأفغانستان.

فخـــروج العـــراق من خريطة التوازنات الإقليمية أفرز أوضاعا جديدة سواء صعوداً بالنسبة لـــبعض القوى ، أو هبوطاً للبعض الآخر ، فقد برز مصطلح إعادة رسم خريطة المنطقة في الخطاب الـــسياسي الأمريكـــي ، بـــيد أن ظهور هذا المصطلح لم يتواكب فقط مع بدء الحرب الأمريكية على العـــراق، وإنما سبقها بفترة طويلة ، ليؤكد أن هذا الأمر مطروح في الاستراتيجية الأمريكية ، بيد أن إعادة رسم خريطة المنطقة الخليجية ، تتضمن خيارين رئيسين [١]:

الخـــيار الأول : إعـــادة رســـم الخريطة بمعناه الحرفي ، أي رسم الحدود في منطقة الخليج ، وهو ما ســـيترتب عليه بروز دول واختفاء دول أخرى ، ويرى المراقبون أنه أمر غير وارد باستثناء احتمال وقـــوعهِ بالعراق ، حيث من الممكن أن تقوم دولة كردية ، ويتم تقسيم باقي العراق إلى كيانات سياسية صغيرة تكون أكثر ولاءً للإدارة الأمريكية .

الخيار الثاني : إعادة رسم الخريطة بمعنى "تغيير الفكر والنظم القائمة بالمنطقة" ، وليس تغيير خـــرائط الدول ، فإعادة "التشكيل الأساسي" كما تعلن الإدارة الأمريكية ليس تغيير الحدود وليس إنشاء الـــدول والأوطان الجديدة ، إنما تغيير أنظمة الحكم السياسية والاقتصادية–من دون المساس بالحدود– لأن الإدارة الأمريكية الحالية لا تريد على الإطلاق إعادة النظر في الحدود القائمة .

ومهمـــا يكـــن مـــن أمر ، فإن نظام توازن القوى في الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج خـــصوصا ، ما زال في مرحلة "مخاض فعلي" ويحتاج بعض الوقت للحديث عن تشكيل جديد لتوازن القوى في المنطقة ، بيد أن ذلك لا ينفي حقيقة أن القوى الخاسرة في هذه المعادلة القائمة حالياً هي كل مـــن "ســـوريا وإيران" ، فيما يمكن اعتبار "إسرائيل وتركيا وباكستان وأفغانستان وأثيوبيا" من الدول الرابحة في ظل هذا الوضع الجديد.

فإيـــران ومنذ انهيار النظام العراقي ، تتعرض لشتى صنوف الضغط والتهديد الأمريكي تحت ذرائع عدة ، لم تختلف عن الذرائع التي احتلت بها العراق ، وتسعى الإدارة الأمريكية من ذلك لتحقيق عدة أهداف منها [٢]:

---

(١) غسان سلامة , أمريكا وجدار برلين , جريدة الشرق الأوسط , ٢ أبريل ٢٠٠٣م .

(٢) أشرف سعد العيسوي , حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة , مجلة شؤون خليجية , العدد ٣٤ , صيف ٢٠٠٣م , ص ٨٠ وما يتبعها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– مـــنع الـــتدخل الإيرانـــي في شؤون العراق الداخلية ، وهذا ما تحقق من خلال عدم ورود بند في الدســـتور العراقـــي المـــؤقت ينص على أن الإسلام هو المصدر الرئيس للتشريع وإنما أحد مصادر التشريع وهذه دلالة على عدم تدخل إيران من خلال دعم الطائفة الشيعية في العراق .

– منع إيران من مساعدة حزب الله اللبناني والذي تعتبره واشنطن وتل أبيب تنظيماً "إرهابيا" .

– الضغط على إيران لإبداء قدر أكبر من التعاون في الحملة الدولية ضد "الإرهاب" .

– إضـــعاف طهـــران كقطب استراتيجي إقليمي ودولي ، وأيضاً إخراجها من معادلة توازن القوى في الخليج والشرق الأوسط عموماً . خصوصاً بعد رضوخ إيران لشروط وكالة الطاقة الذرية وزيارة وفد مـــن الكونغـــرس الأمريكي إلى طهران وزيارة ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز بعد قطيعة أكثر من ربع قرن . وإذا لم تفعل ذلك فإن حرب خليجية رابعة سوف تقع من أجل إخضاعها للواقع الإقليمي في المنطقة الذي تعمل واشنطن على تطبيقه والمتمثل في نظام الشرق الأوسط الكبير .

أمـــا سوريا فتعرضت –وما زالت– لضغوط أكثر شدة من تلك التي تتعرض لها إيران حالياً ، فالوضـــع الاســـتراتيجي لسوريا اختلف جذرياً عما كانت عليه ، فهي وإن لم تكن مدرجة على قائمة "محـــور الـــشر" إلا أنها معرضة لحرب عدوانية من قبل واشنطن وتل أبيب بهدف إخضاعها لمعادلة الواقـــع الإقليمـــي للشرق الأوسط الكبير ، وإجبارها للقبول بالتسوية وفق الشروط اليهودية المجحفة ، وفـــي منتصف أكتوبر ٢٠٠٣م تمت موافقة الكونجرس الأمريكي على مشروع قرار "محاسبة سوريا" وفـــرض العقـــوبات الاقتـــصادية والـــتجارية والدبلوماسية عليها [١]، بحجة دفعها للالتزام بالشروط الأمريكية لتدخل نادي الدول "المتحضرة" وفق المفهوم الأمريكي –الصهيوني للحضارة المصطنعة.

وبخصوص الدول الرابحة من حرب الخليج الثالثة ، تركيا وإسرائيل ، فالأولى تتطلع إلى أن تكـــون بـــثقلها العسكري والديموغرافي وموقعها الجغرافي الاستراتيجي أكبر قوة عسكرية في منطقة الـــشرق الأوسط ، وأن تحقق توسعاً جغرافياً إذا أمكن باتجاه الأراضي العراقية والأراضي السورية ، لـــذا فـــإن تركيا تحاول من خلال تحالفها الاستراتيجي مع واشنطن إلى أن تحافظ على توازن القوى الجديد الذي عزز من قوتها وقوة إسرائيل بالمنطقة ، على حساب إيران وسوريا ودول الخليج العربي ومصر ، وتتوجه من خلال علاقاتها القديمة مع إسرائيل إلى التنسيق المشترك حول السيطرة والهيمنة على دول المنطقة وثرواتها النفطية والاقتصادية [٢].

---

(١) جودت صبرا , بيروت ترى في محاسبة سوريا خطرا كبيرا على لبنان , جريدة الوطن السعودية , العدد ٧٣٩٦ , ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣م .

(٢) أشرف سعد العيسوي , حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة , مرجع سابق , ص ٨٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي وسط هذا التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة وثرواتها ، يبدو أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي الحلقة الضعيفة في معادلة موازين القوى الشرق أوسطية والخليجية ، وربما تتحول في تنافسها من الفضاء الخليجي إلى الفضاء الإقليمي العربي والشرق أوسطي ، لا سيما في ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة والتي تسعى إلى إعادة "ترتيب" الأوراق في المنطقة بما يحقق مصالحها ، ومصالح الأطراف الرابحة من هذه العملية برمتها ، وعلى رأسها إسرائيل .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة :

تعرض نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي لعمليات اهتزاز وتغيرات عديدة ومتكررة في غضون العقدين الأخيرين من القرن العشرين والسنوات الثلاثة الأخيرة من هذه القرن ، حيث كانت الأحـــداث السياسية الإقليمية والدولية مركبة بصورة انعكست تارة بالسلب على توازن القوى ، وتارة بالإيجاب ، تبعاً لموازين القوى الإقليمية العربية والشرق أوسطية والدولية ، فضلاً عن اختلاف معايير هـــذه الموازين بين الفينة والأخرى نتيجة التداعيات التراكمية لصيغ العلاقات الثنائية أو الجماعية بين القوى المتنافسة على الزعامة الإقليمية في منطقة الخليج .

ويبدو أن تاريخ نظام توازن القوى عبّر عن نفسه بأكثر من شكل من أشكال المنافسة الإقليمية والدولـــية نـــسبياً ، فـــتارة بالحرب الثنائية ، وهي الأغلب ، وتارة بالمقايضة السياسية عند الإحساس بالحاجـــة إلـــى الـــتقارب بهدف كبح جماح قوة ثالثة ، وتارة بالاعتماد على الطرف الدولي والإقليمي لموازنة النظام الإقليمي لصالح كفة على حساب الأخرى ، ومنطقة الخليج وخلال الحروب الثلاثة التي شهدتها المنطقة تعرضت لكل الأشكال السابقة من معايير توازن القوى إقليميا .

فأثـــناء الثورة الإيرانية ، كانت موازين القوى تميل لصالح العراق وإيران ، كأكبر قوتين في المـــنطقة ، فـــيما كانت دول الخليج العربي الأخرى ضعيفة نسبياً ، وبعد اندلاع حرب الخليج الأولى كنتيجة طبيعية للتنافس على الزعامة الإقليمية وقلب موازين القوى ، انعكست الآية ودخلت دول الخليج العربي في تكتل عربي خليجي أفرز مجلس التعاون الخليجي ، الذي تمخض عنه حدوث توازن قوى مـــثلث الأضـــلاع نـــسبياً ضم كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران ، وأثناء الحرب تحالفت دول مجلس التعاون مع العراق ضد إيران ، مما ساعد على تقوية كلا الطرفين ، بيد أن دول مجلس التعاون كانت حافظ الميزان في هذا التوازن من خلال مساعدة إيران بعض الأحيان للوقوف في وجه العراق للحيلولة بينه وبين أطماعه في الخليج العربي .

ومـــع نهايـــة الحـــرب وبداية صعود قوة العراق الإقليمية كقوة شرق أوسطية وقومية وسعيه لفـــرض وصـــايته على دول المنطقة العربية ، نشبت حرب الخليج الثانية كوضع طبيعي لكبح جماح العـــراق الـــساعي لقلب توازن القوى لمصلحته ، الأمر الذي أفرز حرب الخليج الثانية التي نجم عنها خـــروج العـــراق نسبياً من توازن القوى ، وضعفت مكانة إيران لصالح دول مجلس التعاون الخليجي التي صعدت إقليميا ودولياً كقوة مدعومة من النظام الدولي ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حرب الخليج الثالثة – وبعدما شهدت المنطقة توترات عديدة أحدثت نوعاً من التوازن بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي خلال التسعينات ، لا سيما بعد التقارب السعودي – الإيراني تحت الإحساس بالخطر الأمريكي – انقلبت الأمور رأساً على عقب ، حيث تشهد المنطقة حالياً نوع من عدم الاستقرار بعد تكثيف الوجود الأمريكي في الخليج ، حيث – باحتلال العراق – اختلفت معايير تقييم شكل ونوع توازن القوى القائم ، إن كان موجوداً أساساً ، فالعراق محتل ومعرض لكل أشكال السيناريوهات الأمريكية بما فيها التقسيم ، ولا اختلاف على أنه دخل "الحظيرة الأمريكية" ولن يخرج إلا بثوب جديد ، وإيران تتعرض لحملة أمريكية شرسة ليست أقل من تلك التي تعرض لها العراق قبل احتلاله ، ومعرضة بين الحين والآخر لحرب أخرى ضمن أجندة واشنطن للحرب على ما تسميه "بالإرهاب" ، سيما وأنها الدولة الثانية على قائمة "محور الشر" ، أما دول مجلس التعاون الخليجي فهي في وضع لا يحسد عليه ، فرغم أن كفة التوازن الإقليمي تميل لجانبها بعد خروج العراق من اللعبة ومحاصرة إيران ، إلا أنه لا يمكن القول أنها ستكون وحدها في الساحة ، فالولايات المتحدة تسعى إلى تغيير خريطة القوى في الشرق الأوسط بما ينسجم مع مصالحها ومصالح إسرائيل ، وأية تغيرات أو إعادة عملية "فك وتركيب" لبعض دول المنطقة العربية ، لا بد وأن تصيب بعض الدول العربية في الخليج ، وإن لم يحدث فعلى الأقل تؤثر فيها بعض هبوب رياح الغرب العاتية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي

يخـــضع نظـــام توازن القوى , بغض النظر عن مستواه سواء الإقليمي أو القاري أو الدولي , لجملـــة مـــن المؤثرات التي تنعكس عليه إما سلباً أو إيجابا , بحيث يكون للبيئة الخارجية المحيطة به أبـــرز التأثيـــرات تبعاً لتشعبات علاقات أطرافه بتلك البيئة , ولأهداف القوى الخارجية من صعود أو إخفاق القوى في هذا النظام أو ذاك , فضلاً عن دور القوى القائمة في إطار هذا التوازن عن الارتباط بعلاقات خارجية تدعم تفوقها الإقليمي على حساب القوى الأخرى .

وفـــي إطار النظام الإقليمي لدول الخليج العربي , وبحكم موقع المنطقة الاستراتيجي وأهميتها ســـواء علـــى الـــصعيد الجيوسياســـي أو الاقتصادي ، أو لاحتوائها مصادر رئيسة من عصب الحياة الـــصناعية الممـــثلة فـــي النفط , فإنها تخضع عملياً لعوامل التأثير القادمة من البيئة الخارجية سواء الإقليمـــية المحيطة بها جغرافياً , والممثلة في النظام الإقليمي للخليج والعالم العربي والشرق أوسطي , أو الدولية الممثلة في بنية النظام الدولي والقوى المهيمنة عليه فردية أو ثنائية , وهنا بالتحديد تعرضت منطقة الخليج لتأثير القوتين العظميين عليها إبان الحرب الباردة , فيما انفردت هيمنة الولايات المتحدة عليها منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي .

وعلـــيه فقد حدد الباحث أهم العوامل المؤثر على نظام توازن القوى في منطقة الخليج , والتي سيتناولها في المباحث التالية :

المبحث الأول : الصراع العربي الإسرائيلي وأثره على منطقة الخليج .

المبحث الثاني : النظام العربي وأثره على النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي .

المبحث الثالث : التواجد الأمريكي المباشر وأثره في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي .

المـــبحث الـــرابع : النظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية وأثرها في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الصراع العربي الإسرائيلي وأثره على منطقة الخليج .

تمثل منطقة الخليج أهمية استراتيجية واقتصادية وتاريخية جعلتها هدفاً لمحاولات الاختراق والمطامع الإسرائيلية منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م، غير أن المطامع الإسرائيلية في منطقة الخليج والجزيرة العربية أخذت بعداً عملياً بعد انتصار العرب على إسرائيل في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م ، ودفع استخدام العرب لسلاح البترول أثناء الحرب إسرائيل للتنسيق مع الولايات المتحدة والدول الغربية، لاستهداف الدول الخليجية والسيطرة على الموارد النفطية بها [١]، ذلك الهدف الذي تحقق في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، حيث أعقبته خطواتٌ متقدمة للتسوية مع إسرائيل، دُفعت لها الدول وشاركت فيها الدول الخليجية جميعها بأساليب ومراحل متعددة، وصلت إلى حد افتتاح مكاتب إسرائيلية في كل من عُمان وقطر ، وزيارات قام بها مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى لكلتا الدولتين .

وفي نفس الوقت الذي سعت فيه إسرائيل لتطوير علاقاتها بالدول الخليجية جاءت انتفاضة الأقصى الثانية عام ٢٠٠٠م فأوقفت بعض هذه الخطوات ، وأعلنت كلٌ من عُمان والدوحة عن تجميد العلاقات مع إسرائيل ، وسط إشارات من مراقبين مختلفين إلى أن الأبواب الخلفية لا تزال مفتوحة، بترتيبات وضغوط أميركية .

من ناحية أخرى كان الخليج يلعب دوراً كبيراً في دعم حركة المقاومة الفلسطينية ، خاصة أن معظم حركات المقاومة الفلسطينية وجدت دعماً ومساندة من دول الخليج , وهذا الدعم المتراكم للمقاومة الذي تلقاه الشعب الفلسطيني من الخليج أصبح يشكل خطراً كبير على إسرائيل تاريخياً ، ومن هنا اهتمت أجهزة الأمن الإسرائيلية بمتابعة تطورات الخليج ، ونتيجة لذلك تطورت الحالة إلى الاهتمام بمنطقة الخليج بحد ذاتها , إذ –حسبما يقول دوري جولد– مستشار الأمن القومي السابق في إدارة نتنياهو عام١٩٩٥م، بأن الخليج هو عبارة عن أراضٍ خالية (Empty Lands) وصالحة لتوطين الفلسطينيين ، وأنه بدلاً من إعطاء الفلسطينيين حق اللجوء وإقامة وطن لهم في أراضي عام ١٩٦٧م , لماذا لا يكون الشريط الممتد بين الكويت وسلطنة عُمان ، مجال لاستيطان فلسطيني[٢].

إذن فالاهتمام الإسرائيلي بمنطقة الخليج اهتمام قديم جديد , ولذا فإسرائيل تدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في قضية الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي , كما لها أيدٍ خفية في لعبة

---

(١) عبد الله النفيسي , الاختراق الإسرائيلي لدول الخليج والجزيرة العربية , مقابلة أجريت في قناة الجزيرة ضمن برنامج " بلا حدود" بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠١م نقلاً عن موقع الحرمين الرابط التالي :

http://www.alharamain.co.uk/text/kotob/111/f.htm

(٢) المرجع السابق .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوازنات الاستراتيجية بين الدول الخليجية , فسابقاً كانت مع إيران الشاه لما ينسجم مع مصالح إسرائيل التي هي بالضرورة مصالح الولايات المتحدة , وبعد اندلاع الثورة الإيرانية أمست دول المنطقة بلا استثناء العدو الثاني لإسرائيل بعد دول الطوق العربي , بعد أن تشكل توازناً ثنائي القطبية أو ما يسمى بالتوازن البسيط الذي يقود إلى الحروب , لذا كانت إسرائيل دوما في قلب الحدث الذي يجري في منطقة الخليج , وكانت المستفيد الأول من حروب الخليج الثلاثة , فضلاً عن أنها استفادت كثيراً من خلال اتفاقيات السلام التي وقعتها الدول العربية معها كوسيلة لاختراق دول منطقة الخليج وإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية معها بصورة طبيعية .

وعلى أية حال سيحاول الباحث في هذا المبحث تركيز الدراسة حول دور إسرائيل في التأثير على توازن القوى في منطقة الخليج من خلال تتبع دورها عبر التسوية السلمية والاتفاقيات التي تم توقيعها مع بعض الدول العربية , ومن ثم التعرف على موقفها والنتائج التي حققتها من الحروب التي شهدتها منطقة الخليج منذ عام ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م .

اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م وأثرها في إضعاف الصف العربي :

التزمت دول الخليج العربية بتأييد القضية الفلسطينية والدفاع عنها بحكم كونها دولاً عربية يهمها تحقيق قيام الدولة الفلسطينية , بالإضافة إلى أن أمن الخليج جزء من الأمن القومي العربي , وأن الصراع العربي – الإسرائيلي هو جوهر تحقيق الأمن والاستقرار في الدول العربية , وجوهر الحفاظ على توازن القوى القومي والإقليمي في منطقة الخليج العربي [١].

وساهمت دول الخليج العربية في حرب أكتوبر ١٩٧٣م , وفرضت الحظر النفطي على الدول الغربية التي لم تؤيد الحق العربي في الصراع العربي – الإسرائيلي , ومن جهة أخرى فقد كان لدول الخليج العربي الدور المهم في الدفاع عن القضية الفلسطينية في إطار العمل المشترك لجامعة الدول العربية , إضافة إلى مشاركة قوات عسكرية خليجية في الحروب العربية – الإسرائيلية ودعمها المالي والسياسي لدول المواجهة العربية مع إسرائيل , ولم تغفل الأخيرة حقيقة ارتباط دول الخليج بالصراع العربي – الإسرائيلي , فقد سبق أن أعدت نفسها لاحتمالات أن تُكلّف من الولايات المتحدة بالاستيلاء على منابع النفط , ودعمت قواتها البحرية في البحر الأحمر , وهددت مراراً بضرب المطارات الشمالية في المملكة العربية السعودية [٢].

وكان نصر أكتوبر ١٩٧٣م "الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة" نقطة التحول في هذا الصراع، حيث أدى إلى إحداث التوازن الثنائي البسيط بين العرب وإسرائيل والذي قاد إلى عدم الاستقرار، وأيقنت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الوقت، أن استمرار سياسة العدوان لن تؤدى إلى

---

(١) يحيى حلمي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سابق , ص ٣٦٨ .

(٢) محجوب عمر , أمن الخليج والصراع العربي – الإسرائيلي , مجلة المستقبل العربي , العدد ٣ , ١٩٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اســتقرار إســرائيل أو ضمان أمنها، لذلك دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام ١٩٩٠م إلى تحــويل الــتوازن البسيط بين الدول العربية وإسرائيل إلى توازن معقد ، أو متعدد الأقطاب بما يسمى بنظام الشرق الأوسط الكبير ليضم إلى جانب إسرائيل والعرب كلا من تركيا وإيران وأثيوبيا وباكستان وأفغانستان , خاصة بعد سقوط العراق وتساقط ألوية المعارضة العربية والإسلامية للسياسة الأمريكية فــي المنطقة وعلى رأسها سوريا وليبيا وإيران , إضافة إلى كوريا الشمالية المدرجة على أجندة "دول محــور الــشر" الأمــريكية , وفي الوقت نفسه أيقن العرب، أن شعار إزالة إسرائيل من الوجود ليس بالمفهوم الصحيح، ولن تحققه القدرات العربية الحالية .

واســتغلالاً للنــصر ، وتمشياً مع المتغيرات العالمية والإقليمية، كان هناك توجّه في المفهوم العربــي والإســرائيلي – في وقت واحد – لمحاولة إيجاد صيغة حضارية لإمكان العيش في سلام، وداخل حدود آمنة، مع عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. ومن هنا بدأت عملية السلام في المــنطقة. أولاً بــين مصر وإسرائيل ، حيث تم توقيع معاهدة سلام في مارس ١٩٧٨م سميت "اتفاقية كامب ديفيد" لتنهي سنوات طويلة من الصراع الدموي بينهما (١).

كــان يمكــن أن تمــتد عملية السلام – وقتها – إلى أطراف أخرى، ولكن وبرغم المساعي والجهــود المــصرية، فقــد تــباعدت الدول العربية عن مصر نفسها، ولم تستوعب الرؤية المصرية لاســتثمار نــتائج حــرب أكتوبــر ، واقتناص فرص السلام بأسلوب جماعي، قبل أن تضع إسرائيل العراقيل، من أجل إحراز مكاسب مضاعفة على حساب العرب .

لقــد جــاءت اتفاقــية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م لتكرس حالة الضعف العربي ، ولتقسم النظام العربــي إلى قسمين , أحدهما مؤيد للعملية السلمية مع بعض التحفظات ، والآخر رافضٌ لها قطعياً , الأمر الذي انعكس على خروج مصر من الصف العربي , وزاد من الشقاق القومي , فيما شعرت دول الخلــيج أنها بين فكي كماشة , مصر الثقل القومي خرجت من لعبة التوازن الإقليمي ، وانضمت إلى إســرائيل والولايات المتحدة , والثورة الإيرانية تدق طبول خطرها على أبواب دول الخليج العربي , ومن ناحية أخرى تنضم بعض الدول العربية إلى جانب الثورة الإيرانية وتساند الأخيرة في حربها ضد العراق [٢], فكان لهذا التدهور الخطير في الوضع العربي انعكاسات سلبية على أمن الخليج العربي , إذ بــات الخلــيج مكشوفاً تماماً وبلا أي عمق استراتيجي عربي يسانده , وكان على دول الخليج أن تدير أمورها في حدود إمكاناتها .

---

(١) ياسين العيوطي، مصر والسلام والأزمة العربية ، السياسة الدولية ، يوليه ١٩٧٩م .

(٢) إسماعيل صبري مقلد , دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الأمن والتعاون , دراسة حالة : أبو ظبي , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , أبو ظبي , د.ن , ص ٦٣٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجـــاء موقـــف دول الخليج العربي من اتفاقية كامب ديفيد منسجماً مع المحور السعودي , إذ تبـــنت الأخيـــرة مـــع دول الخلـــيج العربي , عدا عُمان , موقفاً اتسم بالاعتدال النسبي والدبلوماسية الهادئـــة[١], رغم أنها أعلنت منذ البداية رفضها لأي اتفاق لا يكون فيه حل جذري للقضية الفلسطينية، إحساساً منها بأن عزل مصر عن الصف العربي هو خطر حقيقي للدول العربية وبالأخص دول الخليج العربي، نظراً للخلاف الأيديولوجي السوري – العراقي من جهة , ومبدأ تصدير الثورة المعلن من قبل جمهورية إيران بعد سيطرة الخميني (المرشد الأعلى الثورة الإيرانية) على الحكم من جهة أخرى .

إسرائيل وحرب الخليج الأولى :

بـــذلت إسرائيل جهدها لإذكاء نار الحرب العراقية الإيرانية , وتوسيع رقعتها , بهدف صرف النظـــر عن عدوانها على الشعب الفلسطيني , وعن ممارساتها في الأراضي العربية المحتلة , وتدخلها في لبنان واحتلال جزء مهم من جنوبه , وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لم تقم على اجتياح لبنان عام ١٩٨٢م , ولـــم تقـــصف المفاعل العراقي في بغداد عام ١٩٨١م , ولم تلق بقذائفها على مقر منظمة التحريـــر الفلـــسطينية بـــضواحي العاصمة التونسية عام ١٩٨٦م إلا بعد استفحال الحرب الإيرانية – العراقية وفي ظلها [٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

كانت إسرائيل تهدف من خلال استمرر هذه الحرب , ضرب التضامن العربي بعد أن توصلت إلى تفكيك الصف العربي ، وإضعاف مواجهة العدوان الإسرائيلي بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م.

لـــذا , فالموقف الإسرائيلي كان مع تصعيد حالة النزاع والصراع بين أقوى دولة عربية وأكبر دولة إسلامية , لما في ذلك من تشتيت للقدرة العربية والإسلامية على مواجهتها , فضلاً عن دور ذلك في إبعاد الأنظار العربية عنها , وهو ما حدث عمليا طيلة العقود الثلاثة المنصرمة .

وفي سبيل ذلك لعبت إسرائيل الدور الوسيط الموثوق به , والذي استطاع أن يمهّد الطريق أمام الاتـــصالات الـــسرية التـــي جرت بين الولايات المتحدة وإيران في صفقة السلاح "إيران جيت" عام ١٩٨٦م , وعلل المراقبون السياسيون في ذلك الوقت بأن انحياز إسرائيل إلى إيران , واستمرار دعمها لاستمرار الحرب في الاعتبارات التالية [٣]:

– اســـتمرار الحرب يعني استنزاف القوة العسكرية والاقتصادية لكل من إيران والعراق , وينعكس ذلـــك على تأثيرهما السلبي في الأمن القومي الإسرائيلي لسنوات طويلة قادمة , وأدركت إسرائيل أنها فرصة قد لا تتكرر للتخلص من القوتين ولتوفر على نفسها عبء المواجهة معهما .

---

(١) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ٧٠ .

(٢) إيهـــاب شـــريف , إيـــران جيت : الدوافع الأمريكية والدور الإسرائيلي , مجلة السياسة الدولية , العدد ٨٩ , يوليو ١٩٨٧م , ص ٧٩ .

(٣) يحيـــى حلمـــي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سابق , ص ٣٧٠ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اســتمرار الحــرب يــؤدي إلى زيادة عوامل الفرقة بين الدول العربية ، خاصة بعد تأييد بعضها لإيران , وهذا يضعف قيام جبهة مواجهة واحدة ضد إسرائيل .

- اســتمرار الحــرب يدفع الدول العربية , لا سيما الخليجية لتوفير الدعم اللوجستي الكبير للعراق للحيلولة دون هزيمتهِ , وهذا يساعد إسرائيل في التخلص من دعم هذه الدول للقوى المواجهة لإسرائيل أو لمنظمة التحرير الفلسطينية .

لإســرائيل أهداف استراتيجية أخرى بخلاف إرهاق العراق، وإبعاده عن الجبهة مع إسرائيل، ولا تقلّ عنه خطراً , فهي تسعى إلى تعميق الفرقة والخلاف بين الدول العربية عملاً بسياسة فرق تسد, كما تحاول أن تسفر الحرب عن تقسيم العراق إلى دويلات ، ذات أصول عرقية وطائفية ، فيما عُرف بــسياسة البلقنة (أي تجزئــة الدولة وتفتيتها) [١], وقد عبر عن هذا الهدف المفكر الإسرائيلي، عوربيد بنــيون فــي الوثــيقة المعروفة باسم "استراتيجية إسرائيل" في الثمانينات ، أي في الوقت نفسه الذي انــدلعت فيه حرب الخليج الأولى ، ذاكراً "أن حرب الخليج ســوف تمزق العراق إلى أجزاء وسوف تحدث انهياراً في الداخل ، يحقق لنا هدفنا في تقسيم العراق إلى أقاليم .."[٢] وتهدف إسرائيل إلى تقسيم العــراق إلــى ثلاث دويلات، شمالية ذات أصل كردي، ووسطى على أساس المذهب السُّني، وجنوبية على أساس المذهب الشيعي .

ناهــيك أن الحرب كانت فرصة لإسرائيل بانشغال المجتمع الدولي والإقليمي بأحداثها لتحقيق العديد من أهدافها الأخرى ، التي كانت تبدو صعبة أو مستحيلة في الظروف الدولية والإقليمية المعتادة فــزادت مــن نصيبها في سوق السلاح الإقليمي , وتمكنت من تهجير يهود إيران , وسعت إلى تجميد الموقف بين طرفي النزاع ، وعدم إنهائه تماماً , حتى لو توقفت الأعمال القتالية بينهما على أمل تفجُّره وتصاعده إلى مستوى الحرب مرة أخرى [٣].

إذن فالحــرب العــراقية – الإيــرانية تمــثل ضــمن التفكيــر الاستراتيجي الإسرائيلي حرباً عــربية – إســرائيلية خامسة , ولكن دون أن تكون طرفاً مباشراً فيها , فالنتائج التي ترتبت على هذه الحرب صبّت في خانة المصالح الإسرائيلية والأمريكية وحسب .

---

(١) طلحــة محمــود عبد الرازق , حرب الخليج والصراع العربي – الإسرائيلي , مجلة الدفاع , العدد ٣٥ , ١٩٨٤م , ص ٧٦ .

(٢) مــدحت الــزاهد , إسرائيل والحرب العراقية – الإيرانية , مجلة السياسة الدولية , العدد ٨٥ , ١٩٨٧م , ص ١٠٨ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق , ص ١٠٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل وحرب الخليج الثانية :

وفـــرت أزمة الخليج الثانية أوضاعاً استراتيجية مثالية أمام القيادة الإسرائيلية , فمن خلال ما أدت إلـــيه هـــذه الأزمـــة من تأجيج الصراعات العربية ـــ العربية ، وإدخالها إلى ساحة الصراعات الدولـــية، وتحويل الانتباه عن قضايا الصراع العربي ـــ الإسرائيلي ، مع إتاحة الفرصة أمام إسرائيل لتبنّـــي سياســـات قمعية في الداخل ، وتوسعيه في الخارج ـــ من خلال جميع هذه المعطيات ، شكلت أزمـــة الخليج مناخاً استراتيجياً ملائماً لإسرائيل على المستويات السياسية والعسكرية والدعائية , وقد حرصـــت القـــيادة الإسرائيلية في تعاملها مع هذه الأزمة على استخدام مزيج من الاستراتيجيات التي استهدفت ، أساساً توفير إمكانات التعامل مع الأزمة بما يضمن في النهاية خدمة مختلف أغراض الأمن القومي الإسرائيلي بمفهومه الشامل [١].

ومـــع اندلاع الأزمة ، لم تخرج استراتيجيات التعامل الإسرائيلي معها ، عن الصورة السابق الإشارة إليها , وفي هذا الإطار تنوعت الاستراتيجيات الإسرائيلية في التعامل مع الأزمة، وتمثلت في خمسة اتجاهات محددة من أجْل تحقيق أهدافها وهي : التكيّف ، المناورة ، إنكار التورط ، التحريض ، توظيف الأزمة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أ- التكيّف

اتُّخـــذ فـــي مجال التكيّف العديد من الخطوات جاء في مقدمتها : إعلان حالة الطوارئ، ورفع درجـــات الاستعداد في الجيش الإسرائيلي , وكذلك اتخاذ الكثير من تدابير الدفاع المدني في إسرائيل , والمطالـــبة بإجراء زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع , وصاغ المسؤولون الإسرائيليون تصوُّرهم المبدئي لأوضـــاع المنطقة على النحو التالي: "إن اجتياح العراق الكويت ، لا يشكل في ذاته تغييراً استراتيجياً بالنـــسبة إلـــى إســـرائيل , إلاّ أن دخول الجيش العراقي إلى الأردن، سوف يُعَدّ تغييراً استراتيجياً مما يستدعي التدخل العسكري الإسرائيلي للدفاع عن إسرائيل وأمنها"[٢].

وفي ضوء هذا التطور، ساد الخطاب الإسرائيلي نبرة تهديديه واضحة في مواجهة العراق دار مـــضمونها حول "أن العراق، سوف يلقَى من إسرائيل جزاءً بالمثل، إذا شن هجوماً عليها , وأن على أولـــئك الذين يريدون مهاجَمة إسرائيل، أن يعلموا أنهم سوف يجرّون على بلادهم كارثة كبرى، وأن إسرائيل لديها القدرة على حماية أمنها" .

---

(١) محمد رضا فودة , الأمن القومي للخليج العربي , مرجع سابق , ص ٧١ .

(٢) يوفال نئمان , المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية , مركز أبحاث الشرق الأوسط , جامعة تل أبيب, أكتوبر,١٩٩٠م, ص ٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – المناورة

اعــتمد تنفــيذ استراتيجية المناورة على تطبيق ما يسمّى فن إقامة "الارتباطات المزيفة" ، بين أزمـــة الخلـــيج وظاهـــرة العراق في الشرق الأوسط بشكل عام ، سعياً إلى إبراز أن معظم التوترات والصراعات في المنطقة ليست من فعل إسرائيل , وتستهدف إسرائيل من هذا الطرح في إطار تعاملها مع أزمة الخليج ، ترسيخ دورها كأفضل حارس للمصالح الغربية في الشرق الأوسط [١].

ج – إنكار التورط

وقـــوامه نفي جميع احتمالات التدخل الإسرائيلي في أزمة الخليج ، أياً كان شكل هذا التدخل. وربمـــا تمـــثل هذه الاستراتيجية خروجاً على النمط السلوكي الإسرائيلي التقليدي ، المبني على إظهار إســـرائيل عقـــب كـــل تطـــور دولـــي ، مهْما كان شأنه ، في صورة الدولة التي تعلم بكافة الأحداث والتفاصيل [٢].

د – التحريض

استخدمت هذه الاستراتيجية على وجْه الخصوص في الخطاب السياسي الإسرائيلي الموجَّه أساساً إلى العالم الغربي , واعتمد استخدامها على أسلوبَين [٣]:

أولهمـــا: تكثيف الأخطار الناجمة عن الغزو العراقي وتعظيمها .

ثانـــيهما: المبالغة في تصوير التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تنجم عن تساهل المجتمع الدولي مع العراق .

هـــ – توظيف الأزمة

عملـــت القيادة الإسرائيلية ، منذ بداية الأزمة ، على استغلال المناخ السائد في تحقيق العديد من الأهداف السياسية والعسكرية المتعلقة بأغراض الأمن الإسرائيلي ، والمتمثلة في الآتي [٤]:

- انـــتهاز انـــشغال الـــرأي العـــام بالأزمة ، لممارسة أبشع موجة من العنف ضد أفراد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي الموجة التي وصفت بأنها الأعنف في نوعها منذ الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م وأدت إلى إصابة وقتل العديد من الفلسطينيين .
- شـــن عـــدوان عسكري جديد على جنوبي لبنان ، في أوائل أغسطس ١٩٩٠م، زاعمة أن هذا الإجـــراء مـــن جانـــبها يمـــثل رداً منطقياً على التهديد والعدوان اللذين تتعرض لهما بصورة

---

(١) يوفال نئمان , المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية , مرجع سبق ذكره , ص ٢١ .

(٢)عماد جاد , دول الجوار الجغرافي ... حسابات المكسب والخسارة , مرجع سابق , ص ٧٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) وجـــيه عبد المجيد ومحمود قاسم وآخرون , ملف خاص , أبعاد واحتمالات أزمة الخليج , أوراق الشرق الأوسط , المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط , العدد ١ , ١٩٩٠م , ص ٤٦ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستمرة، مما يدفعها استطراداً إلى إيجاد أحزمة أمان لحماية نفسها , ومؤكدة أن هجماتها العسكرية ضد جنوبي لبنان ليست إلا عمليات تأديبية ضد "الإرهابيين" .

- استغلال كثير من الإسرائيليين مناخ الأزمة وما تضمنته من احتمالات تعرض إسرائيل لضربات كيماوية في الدعوة إلى معاودة تبنّي إسرائيل "نظرية مناحم بيجين" ، في خصوص السلاح النووي المبنية على حتمية عدم السماح لأية دولة معادية تعيش حالة حرب مع إسرائيل ، بتطوير سلاح الإبادة الجماعية .

خلصت هزيمة العراق الحكومة الإسرائيلية من عدو خطير , وعجّلت سياسة غورباتشوف وأحداث الاتحاد السوفيتي في هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ، ودعمها سياستها الاستيطانية، وإسهامهم في انتصارها في المعركة السكانية .

كما أصبح لإسرائيل علاقات قوية على كافة المستويات ، بجميع دول العالم تقريباً بما فيها الاتحاد السوفيتي (روسيا فيما بعد) والصين , وبذلك أدت حرب الخليج الثانية إلى كسر عزلة إسرائيل التي لم تكن طرفاً (معلناً) في التحالف المناهض للعراق ولم تشترك في الحرب التي أسفرت عن هزيمته , وعلى الرغم من ذلك فقد كانت إسرائيل هي صاحبة المصلحة الرئيسة والأكثر استفادة من الهزيمة العراقية , والحرب العربية – الإسرائيلية السادسة بالنتيجة المنطقية للمكاسب التي أسفرت عنها لصالح إسرائيل .

لقد تغيرت كل المعادلات السياسية في المنطقة بعد الحرب في مصلحة إسرائيل في المستقبل المنظور , وتمثل أبرزها في [١]:

– انزواء الصراع العربي ــ الإسرائيلي ، وتراجع الجهود الدولية في تسوية المشكلة الفلسطينية ، وتقليص الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على إسرائيل، وإباحتها ترسانتها لتتزود منها ما يلزمها من سلاح لمواجهة أي عدوان عراقي محتمل .

– تَنَحِّي القضية الفلسطينية وقضية الهجرة اليهودية معاً عن الاهتمامات الدولية , وإجهاض الانتفاضة الفلسطينية .

– تخلّص إسرائيل من أكبر عدوَّين لها، العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية. وانتهز الإعلام الإسرائيلي ذلك الواقع للقضاء على أي إثر من آثار تعاطف الرأي العالم العالمي مع الانتفاضة الفلسطينية .

– انفتاح أبواب التقارب بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي ، فانفتاح أبواب الهجرة اليهودية منه إليها، ثم إنشاء علاقات كاملة بعد الحرب بين البلدَين وبين دول شرقي أوروبا وإسرائيل .

---

(١) حسن نافعة , الصراع العربي – الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة , مركز البحوث والدراسات العربية, القاهرة , ١٩٩١م , ص ١٧٩– ١٨١ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– وكـــان من أبرز الآثار السلبية، التي ترتبت على الغزو، هو ما انعكس على الانتفاضة الفلسطينية، التي كادت تصبح نقطة تحوُّل رئيسة، في مستقبل القضية الفلسطينية، فإذا بها عرضة للاهتزاز، بعد أن انـــتقل الاهـــتمام الإعلامـــي بالانتفاضة إلى المرتبة الثانية، على المستويَين، العربي والدولي. وهكذا، أصبحت الانتفاضة، ومعها القضية الفلسطينية، أول ضحايا الأزمة [١].

– وتأثـــر الآلاف مـــن الشعب الفلسطيني، الذين يعيشون في دول الخليج، ومنها الكويت ، بما فرض علـــيهم مـــن قـــيود مالية ، وإنهاء تصاريح الإقامة التي منحتهم إياها بعض هذه الدول , كما تغيرت المواقف تجاه منظمة التحرير الفلسطينية [٢], وتراجعت قوة الدفع السياسية لمسيرة الانتفاضة الفلسطينية , وفقـــدت مـــنظمة التحريـــر قدراً كبيراً من التأييد والدعم المعنوي ، عربياً ودولياً , وازدادت معاناة الـــشعب الفلـــسطيني مـــن جراء الآثار المادية التي فرضتها هذه الأزمة مما أدى إلى ضعف المسار الفلسطيني واهتزازه في مدريد وأسلو وواي ريفير .

وتنفـــيذاً لقـــرارات مؤتمـــر القمة العربي التاسع في بغداد في ٢ نوفمبر ١٩٧٨، كانت الدول العـــربية المـــصدرة للـــنفط ، تساعد المنظمة بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، ودعم الشعب الفلسطيني في الأراضـــي المحـــتلة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار , وقد توقف هذا الدعم عن المنظمة لفترة مؤقتة ، بعد مـــوقفها مـــن أزمـــة الخليج الثانية ، وظهرت مؤثرات الأزمة المالية ، التي واجهتها فيما اتخذته من إجراءات لخفض نفقاتها بنسبة ٣٠ % [٣].

فـــضلاً عـــن الـــضرر السياسي الذي لحق بالعلاقات الرسمية بين المنظمة وعدد من الأنظمة العربية المؤثرة في مسار القضية الفلسطينية , حتى إن ضعف المنظمة استُغل فيما بعد ، في الحصول على المزيد من التنازلات ، المطلوبة من أجل التسوية السياسية .

ولا شـــك أن حـــرب الخلـــيج الثانـــية أضعفت موقف "النظام العربي" التفاوضي في مواجهة إسرائيل، وهو ما أدى إلى حدوث تنازلات عديدة ، في مسار القضية الفلسطينية في مصلحة إسرائيل ، بـــل فـــي ازديـــاد حجـــم الاســـتيطان الإسرائيلي بالأراضي المحتلة ، وفي تجميد عملية السلام على المـــسارَين ، السوري واللبناني ، في ظل دور أمريكي شكلي، مؤيد تأييداً تاماً لإسرائيل ، ومتفقاً معها على أن لأمنها الأولوية، في إطار هذه التسوية [٤].

حـــصيلة القـــول أن حرب الخليج الثانية فصلت منطقة الخليج العربي والتأثير النفطي ببعديه المـــادي لـــصالح منظمة التحرير الفلسطينية , والمؤثر ضد واشنطن والدول الغربية للحياد في إطار

---

(١) ولـــيام كـــوانت , عملـــية السلام – الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م , مركز الأهرام للترجمة والنشر , ١٩٩٤م , ص ٣٧٦ .

(٢) المرجع السابق , ص ٣٧٩ .

(٣) محمد السيد السعيد , مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج , مجلة عالم المعرفة, العدد ١٥٨, ١٩٩٢م, ص٣٣٤.

(٤) حسن نافعة , الأولويات المتغيرة للعالم العربي , مركز البحوث والدراسات العربية , ١٩٩١م , ص ١٢٨ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفاعلات العربية – الإسرائيلية , فصلته عن مجمل الصراع العربي – الإسرائيلي , فضلاً عن إضعاف المفاوض الفلسطيني في إطار عملية السلام التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١م , بحيث استقل الفلسطينيون في عملية السلام بدون مظلة عربية تدعمهم فنجم عن ذلك اتفاقية أوسلو التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام ١٩٩٣م , والتي تبين بعد مرور عقد على توقيعها أنها فاشلة بكل المقاييس , حيث لم تعد للشعب الفلسطيني حقوقه , ولم تقم الدولة الفلسطينية التي وعد بها , كما أنها زادت من نسبة الهجمة الإسرائيلية الشرسة ضد الشعب الفلسطيني , لا سيما مع اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠م . وبذلك تعتبر حرب الخليج الثانية بالنتيجة الحرب العربية الإسرائيلية السادسة .

إسرائيل وحرب الخليج الثالثة :

تعد إسرائيل الطرف الإقليمي الأول الذي يرى في ضرب العراق مصلحة استراتيجية له، ولم تتوقف النظرة الإسرائيلية عند حدود إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية أو تغيير النظام العراقي، بل تجاوزت ذلك كثيرا ودخلت في نطاق الرؤية الاستراتيجية لما بعد التغيير ، ووضع تصورات تقول بأن النظام الجديد في العراق يجب أن يدخل منظومة التسوية السياسية كفاعل رئيس، حيث سيوافق على صيغة التسوية السياسية القائمة ، ويدخل أيضا طرفاً في تنفيذها عبر تحول العراق إلى أحد أبرز ساحات التوطين كجزء من تسوية البعد الأصعب في معادلة التسوية السياسية ، وهو قضية اللاجئين [١].

ورغم أن كافة الحسابات الإسرائيلية صبت في اتجاه التأكيد على أن ضرب العراق وتغيير النظام صبّ في مصلحة إسرائيل بالكامل ، فإن هناك مؤشرات تفيد بأن إسرائيل كانت تتخوف من بعض عواقب التدخل العسكري في العراق، حيث ستصبح قضية أسلحة الدمار الشامل مطروحة على البساط , وتتعرض إسرائيل لضغوط حقيقية من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، لأن استمرار إسرائيل باعتبارها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة ، والتي تحوز كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ، سوف يسبب حرجا شديدا للسياسة الأمريكية ، والأهم أنه سيكون حافزا لقوى إقليمية عديدة كي تسعى لمعادلة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية [٢].

لقد مثلت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م فرصة نموذجية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تصفية الحسابات مع نظم حكم عربية ، رأت أنها لم تكن متعاونة على النحو

---

(١) عماد جاد , الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٥٢ , أبريل ٢٠٠٣م , ص ١٥١ .

(٢) المرجع السابق , ص ١٥٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــذي تطلـــبه وترضاه , ومنذ الوهلة الأولى لوقوع اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، حرصت إسرائيل على الزج باسم العراق محاولة الربط بين العراق وهذه الاعتداءات بأية طريقة .

وفـــي هـــذا السياق حدث نوع من التلاقي الأمريكي الإسرائيلي، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت عبر التأييد الذي حصلت عليه بعد هذه الاعتداءات إلى استغلال الموقف للانتقال من الرد على الاعتداءات إلى تنفيذ الأجندة الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية في مناطق شتى من العالم [١].

وبخصوص الشرق الأوسط وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدي "النفط وأمن إسرائيل"، فقد سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من أجل القـــيام بعمل عسكري ضخم ، يقود إلى تغيير النظام في العراق ، وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغـــرب وللـــولايات المـــتحدة تحديدا ، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل ، وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها ، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهما ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار "معقولة أمريكيا"، وضمان أمن إسرائيل[٢], وهذا يمثل مبدأ أو سياســـة بـــوش الأب فـــي المنطقة ، أو ما عُرف بنظام الشرق الأوسط الكبير الذي يحقق أمن إســـرائيل، ويضمن تدفق النفط إلى الولايات المتحدة , وهو ما تحقق عملياً من خلال اتفاقية كامب ديفـــيد عـــام ١٩٧٨م , وحـــرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ، والتسوية السلمية بين الدول العربية وإســـرائيل , والتي بمجملها أحدثت توازناً متعدد الأقطاب ، أو توازناً معقد التركيب ، عُرف باسم توازن الاستقرار والسلام.

إسرائيل من جهتها عملت على الاستفادة من مساحة العمل المشترك مع السياسة الأمريكية ، فمـــا يهمهـــا البعد الثاني المتعلق بأمنها ، وإقامة علاقات دبلوماسية مع النظام الجديد في العراق ، فـــتحقق هـــذا الأمـــر يعني لإسرائيل تحقق الشق الأكبر من هدفها الرامي إلى "التطبيع" مع القوى الرئيـــسة في العالم العربي دون الارتباط بقضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وبالتالي فخروج العراق من معادلة الصراع يمثل هدفاً رئيساً لإسرائيل .

ولكـــن الأهداف الإسرائيلية من وراء التحريض على ضرب العراق وتغيير النظام لا تتوقف عـــند هذه الحدود، فإسرائيل لديها مساحة خاصة بها غير متطابقة مع الأجندة الأمريكية بالضرورة، ويمكـــن أن نلاحـــظ بصفة عامة – بشأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والشرق الأوسط – ، أن السياسة الأمريكية أو الأجندة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتحدد بالأساس وفق الرؤية الإسرائيلية بـــشكل عـــام ، بمعنـــى أن هناك حالات قد تشهد الخلاف أو الاختلاف ، ولكن إجمالا فإن السياسة

---

(١) عمـــاد جـــاد , تداعـــيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة , مجلة شؤون عربية , العدد ١١٣ , ٢٠٠٣م , ص ٣٩ .

(٢) المرجع السابق , ص ٤٢ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية تتحدد تجاه الشرق الأوسط انطلاقا من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار[١]، وأنه في الكثيـــر من الحالات عادة ما تتحمل الولايات المتحدة وزر "تبني الرؤية الإسرائيلية" وأيضا مساوئ وكوارث السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة.

ويـــبدو واضـــحا أيـــضا أن شقا رئيساً إن لم يكن الشق الرئيس في حالة العداء العربي العام للـــولايات المتحدة يأتي بسبب التبني الأمريكي للرؤية الإسرائيلية، بل إن كافة الاتهامات التي توجه للـــسياسة الأمريكية باتباع معايير مزدوجة تأتي من مقارنة التصريحات والمواقف الأمريكية عامة بتلك التي تعلنها وتتخذها الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

من هنا فأهداف إسرائيل من وراء ضرب العراق تتجاوز الأهداف الأمريكية، وهنا ندخل في ســـياق الـــرؤية الإسرائيلية تجاه المنطقة ككل والتي تنطلق بالأساس من الرغبة الإسرائيلية القديمة بتفتـــيت الكـــيانات الكبيـــرة في المنطقة , فإسرائيل عملت في مناسبات عديدة ، وسوف تعمل في المـــستقبل أيـــضا , على تفتيت الكيانات الكبيرة في الشرق الأوسط ، وتحديدا العالم العربي بهدف ضـــمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار , ويبدأ هـــذا التـــصور في التحقق عبر تفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة , وعند النظر إلى قضية تفتيت الكـــيانات الكبيـــرة، وهي فكرة محورية في رؤية وتصور آباء الحركة الصهيونية وفكر قادة الدولة العبرية، نجد الحديث عن الظروف والمناسبات التي ينشط فيها العمل التفتيتي .

ويمكـــن القـــول إن أوضاع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر باتت تمثل أجواء مناسبة لعمل إســـرائيلي ، ونـــشاط مكثف لتفتيت العراق ، وشطر السودان ، والمثالان غير بعيدين عن حالات أخرى تحتل مواقعها في التصور الإسرائيلي[٢] , من أجل ضمان الوصول إلى نظام توازن قوى في مـــنطقة الـــشرق الأوسط متعدد الأقطاب ، تكون تركيا وإيران وأثيوبيا وباكستان وأفغانستان جزءاً رئيساً منه , ويتيح الفرصة لإسرائيل في الاعتماد أو فتح المجال للاعتماد المتبادل مع الدول العربية خصوصاً في مجال المياه والنفط والتجارة .

في هذا السياق أيضا نجد ملامح لحملة إسرائيلية تروج لمقولة إن الولايات المتحدة لن تتوقف عـــند حـــدود العـــراق ، بل إن العراق سيكون فقط البداية ، وإن الحملة الأمريكية ستصيب مصر والسعودية بعد ذلك ، ويستندون في هذا القول إلى أصوات أمريكية سبق لها أن تحدثت بوضوح عن احـــتمال دعـــم نشاط مكثف بهدف فصل الأجزاء الشرقية من المملكة العربية السعودية- المناطق النفطية- وإعلانها جمهورية بحماية أمريكية.

---

(١) عماد جاد , العامل الإسرائيلي في الأزمة العراقية , موقع إسلام أون لاين , ٢٠٠٣/٣/٢٧م , نقلاً عن الرابط التالي : http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article06.shtml

(٢) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيضا هناك تسويق إسرائيلي لما يسمى أفكار أمريكية حول تغيير نظم الحكم في الدول "التي تقع في خانة محور الشر" وتحديدا إيران بعد الخلاص من العراق ، ثم الدول غير المتعاونة والمعادية لإسرائيل – مثل سوريا– والدول التي كانت موصوفة بالاعتدال وتعتبر في معسكر الأصدقاء مثل السعودية ومصر، والحجة في ذلك حسب ما تقول مصادر إسرائيلية في الولايات المتحدة– أليكس فيشمان مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت في واشنطن– "أن تنظيم القاعدة نشأ وترعرع على كراهية الغرب بفعل النظم الاجتماعية والثقافية والتعليمية القائمة في هذه البلدان" (١).

ترى إسرائيل أن ضرب العراق وإزالة أسلحة الدمار الشامل منه، وتغيير النظام، يمثل مصلحة إسرائيلية عليا ، على أساس أن ذلك حقق الآتي (٢):

١– إضعاف جبهة قوى "التشدد" في العالم العربي ، والتي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي , وعلى رأسها سوريا ولبنان , فضلاً عن دفع سوريا للرضوخ للشروط الإسرائيلية ، وفصم عراها عن بعض المنظمات التي تعتبرها واشنطن "إرهابية" , كحزب الله وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية في دمشق .

٢– إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتغيير النظام يوصلان رسائل واضحة للدول العربية الأخرى بأن أية محاولة لامتلاك أسلحة دمار شامل ستواجه أمريكا ويمكن أن يتكرر نموذج العراق.

٣– أوجد نظاماً جديداً في العراق يكون مواليا للولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل ، وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

٤– حدوث هذه التغيرات مهد الطريق أمام دخول العراق عملية التسوية من أوسع أبوابها، أي دخوله مشاركا فاعلا عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ صفقات من هذه التسوية ، وتحديدا ما روجت له كتابات إسرائيلية لفترة طويلة من أن العراق يمكن أن يساهم في تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وعلى النحو الذي يمثل مصلحة له أيضا , فضلا عن تنفيذ مشروع إسرائيل في مد خطي أنابيب النفط والمياه من كركوك– .

فقد ذكرت كتابات إسرائيلية عديدة أن وجود نظام حكم "معتدل" في العراق يمكن أن يعقد صفقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل ، يقبل بموجبها توطين مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه وتحديدا في الشمال – الكردي– والجنوب –الشيعي– وأن ذلك سوف يحقق مصلحة

(١) عماد جاد , الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها , مرجع سابق , ص ١٥٢ .

(٢) أشرف سعد العيسوي , حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة , مرجع سابق , ص ٨٢ وما بعدها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جوهرية للنظام العراقي ، فغالبية اللاجئين الذين يمكن توطينهم في العراق هم من المسلمين السنة ، وبالتالي يساعدون في إيجاد توازن ديمغرافي بين السنة والشيعة والعرب والأكراد [١].

٥- وأخطر ما أفرزته حرب الخليج الثالثة هو الخلل الواضح الذي حصل في توازن القوى لصالح إسرائيل , فخروج العراق من لعبة التوازن الإقليمي في المنطقة , وإضعاف الجبهة العربية والإسلامية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط , إيران وسوريا , أدى إلى تزعم إسرائيل زمام المبادرة في السيطرة على موازين القوى في المنطقة , بيد أن واشنطن تركت لتل أبيب اليد الطولى في تنفيذ سياساتها العدوانية ونزعاتها التوسعية بالصورة التي تنسجم مع مصالحها الوطنية [٢].

يتضح مما سبق , أن للصراع العربي – الإسرائيلي دوراً بارزاً ومؤثراً على منطقة الخليج سواء على مستوى أمن المنطقة , أو على مستوى توازن القوى فيها , حيث كانت دوماً إسرائيل تعمل على زعزعة استقرار المنطقة إبان هيمنة العراق على مقاليد الأمور فيها , فيما سعت بعد الإطاحة به في محاولة الوصول إلى الخليج عبر السلام تارة , والاتفاقيات التجارية تارة أخرى , ونجحت عبر ذلك في وضع قدم تمكنها من مساندة بعض القوى – لا سيما الخليجية – ضد الأخرى , أي إيران , طيلة التسعينات , ورغم ضغطها على دول الخليج بواسطة واشنطن إلا أنها نجحت في وضع خططها تجاه المنطقة موضع التنفيذ , بعد أن تكللت جهودها بالإطاحة بالنظام العراقي السابق , ومحاولاتها الترويج حالياً ضد إيران وبعض الدول العربية في الخليج , لا سيما السعودية , بهدف إعادة رسم خريطة المنطقة لما يصب في مصلحتها بصورة نهائية ودائمة .

لذلك وجدت إسرائيل في تشخيص المنطقة القائم فرصة لمعرفة شكل ونوع التوازن الذي تريد, فعمدت إلى تحويل هذا التوازن من توازن بسيط يقود إلى الحروب وعدم الاستقرار ، إلى توازن متعدد الأقطاب يشمل إيران وتركيا وأثيوبيا وباكستان وأفغانستان , بالإضافة إلى الدول العربية بعد الانتهاء من اجندة الدول المعارضة للتغير المطلوب إسرائيليا , وهذا التوازن بالضرورة يؤدي إلى الاستقرار والسلام الإقليمي من وجهتي النظر الإسرائيلية والأمريكية استناداً إلى التجارب التاريخية لمثل هذه التوازنات .

---

(١) محمد عبد القادر , تركيا وإسرائيل.. التنافس على غنائم الحرب الأمريكية , موقع إسلام أون لاين , ٢٧/٥/ ٢٠٠٣م , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/05/article15.shtml#1

(٢) أشرف سعد العيسوي , حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة , مرجع سابق , ص ٨٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

النظام العربي وأثره على النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي

خلفية الخليج العربي والنظام الإقليمي العربي :

لقد ظلت الطبقة المثقفة في الخليج ــ ولفترة طويلة ــ مشدودة على الدوام إلى المشاعر القومية فـــي سوريا ولبنان وفلسطين ومصر ، وتأثرت إلى حد كبير بـــ "المدرسة السورية" التي مثلها حزب الـــبعث وحركة القوميين العرب ، والتي نادت بوحدة الأقطار العربية , وقد أيقظ حزب البعث وحركة القوميـــين العرب الحماسة في النخبة الراديكالية في الخليج بنقاشات لا نهاية لها حول الوحدة والقومية عندما اتحدت مصر وسوريا في العام ١٩٥٨م لتشكلا الجمهورية العربية المتحدة.

كما ألهم الرئيس جمال عبد الناصر – كرمز للنضال ضد الاستعمار – جيلاً كاملاً من عرب الخلـــيج طيلة أكثر من عشر سنوات ، بضرورة محاربة بريطانيا التي كانت لا تزال تفرض حمايتها علـــى الخلـــيج من خلال تواجد عسكري مباشر لقواتها على أراضيه وفي مياهه وأجوائه , وارتفعت شـــعبية الـــرئيس عبد الناصر بسرعة في الكويت وأصبح عزيزاً على قلوب أهلها ، عندما وقف بعد اســـتقلالهم في العام ١٩٦١م ضد مطالبة الرئيس العراقي السابق عبد الكريم قاسم بضم الكويت ، على أساس أنها جزء من العراق ، ولاسيما عندما وافق على إرسال قوات تابعة للجامعة العربية لتحل محل القوات البريطانية التي أرسلت في وقت سابق إلى الكويت بناء على طلب من حكومتها بموجب اتفاقية الدفاع المشترك مع بريطانيا [١].

ولم يكن موقف الرئيس عبد الناصر هذا متأثراً بخشيته من ضياع استقلال الكويت ، بل بسبب معارضـــته لطمـــوحات عبد الكريم قاسم بأن يصبح قائداً للعالم العربي ، وذلك إبان "الحرب العربية الباردة" في الستينات , ومنذ ذلك الحين أخذ جمال عبد الناصر يشجع الكويت على لعب دور قيادي في الـــشؤون العـــربية ، وعلى أن تصبح "الوسيط المؤتمن" في خلافات العالم العربي , وقد أدى ذلك إلى تأمين مكانة للكويت على خريطة السياسة العربية طوال أكثر من عقدين من الزمن , وهنا أيضاً لم تكن سياســـة جمـــال عبد الناصر تقوم على إيمانه أو إعجابه بالدبلوماسية الكويتية قدر ما كانت تقوم على رغبـــته فـــي وضع دولة نفطية أخرى مقابل المملكة العربية السعودية ، التي كانت قد تحولت في هذه الأثـــناء إلى الخصم الرئيس للسياسة المصرية في العالم العربي. وقد أدت السياسة الناصرية هذه إلى تحييد سلاح النفط في الحرب العربية الباردة [٢].

---

(١) عـــبد اللطـــيف الرعود , الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية , مرجع سابق , ص ١٠٠.

(٢) رياض نجيب الريّس , الخليج العربي ورياح التغيير , رياض الريس للكتب والنشر , ١٩٩٠م , ص ٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يخف التعاطف الكويتي مع جمال عبد الناصر حتى خلال الحرب الجمهورية ــ الملكية في اليمن بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٧م، عندما كانت مصر تقاتل من أجل إقامة نظام جمهوري ضد ملكية تــدعمها وتمولها المملكة العربية السعودية بقيادة الملك فيصل ، وقد أعلن القوميون العرب في الكويت وكــذلك الطــبقات المــتعلمة والنخبة في الخليج عموماً ، تأييدهم للجمهورية ، كما عبروا عن دعمهم للــرئيس عــبد الناصر في الصراع على اليمن الجنوبي عندما تنازع على أرضها القوميون المؤيدون للناصرية والمعادون لها . ولكنهم على الرغم من ذلك أجبروا البريطانيين على التخلي عن محميتهم، وإعلان استقلال اليمن الجنوبي في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م.

غير أن انهيار الوحدة المصرية ــ السورية في سبتمبر ١٩٦١م جاء ليحطم عملياً – بالنسبة لجماهيــر الخلــيج وكذلك بالنسبة لنخبته المتعلمة – فكرة حتمية الوحدة العربية ، ونبل أهداف القومية العــربية ومناعــتها ، ولــيؤدي فــي الوقت نفسه إلى ضمور الهالات التي كانت تجلل الكثيرين من السياسيين والمفكرين والكتاب السوريين والمصريين واللبنانيين والفلسطينيين ، الذين نادوا لأجيال بمُثُل الوحدة العربية والقومية العربية [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

لكــن إثر الصدمة كان إيجابيا إلى حد ما ، لأن أهل الخليج أدركوا للمرة الأولى أنه إذا كان التباين بين سوريا ومصر قد سبب فشل وحدتهما ، فإن تجانس خلفيتهم وتراثهم قد يمنح مستقبلا الوحدة الخليجية فرصة أفضل وأكثر متانة ، إلى أن حلت بالعالم العربي في يونيو ١٩٦٧م النكسة الناجمة عن نجــاح إسرائيل بإلحاق هزيمة ساحقة بكل من مصر وسوريا والأردن ، فانتحبت الجموع في الكويت والبحــرين علــناً فــي الشوارع عندما عرض جمال عبد الناصر استقالته ، وبدا واضحاً أن الرابطة العاطفــية مع القومية العربية ما تزال أقوى من أي وقت مضى , وقد شهد عام الهزيمة العربية كذلك ظهور حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية [٢].

وفــي حرب أكتوبر ١٩٧٣م , استخدمت دول الخليج العربي النفط كوسيلة ضغط جديدة ضد الغــرب , خصوصا الولايات المتحدة , لمنعها من دعم إسرائيل عسكريا ضد الدول العربية , وقد كان لــسلاح الــنفط الأثر الأكبر في تفعيل دور الخليج العربي في القضايا القومية , وعلى رأسها القضية الفلسطينية [٣] .

وعندما اندلعت أزمة الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩٠م أطاحت بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي ، بل وأطاحت بالأسس التي قام عليها النظام الإقليمي العربي ، حيث حدث الانقسام الجلي بين الــدول العربية ، بعد الغزو العراقي للكويت الذي لم يسبق له مثيل ، نتيجة لما حدث وما تبع ذلك من

---

(١) رياض نجيب الريّس , الخليج العربي ورياح التغيير , مرجع سبق ذكره , ص ٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص٧.
(٣) محمــد الدجاني ، منذر الدجاني ، الدبلوماسية الاقتصادية : فعالية المقاطعة والسياسة الدولية ، قراءة لكتاب ، نايف الطروانة ، مجلة شؤون عربية ، تونس ، العدد (٤٤) ١٩٨٥م ، ص١٩١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية استقطاب حادة ، إذ أصيب مفهوم الأمن القومي العربي بصدمة عنيفة هددت أركانها ومقوماتها بدرجـــة صـــار معها من الضروري إعادة الأولوية في العمل العربي في المدى المنظور إلى القضايا المصيرية التي تمس المصلحة القومية في الصميم(١).

أما دول مجلس التعاون الخليجي فانبرت لتضيق مفهوم أمنها ليمسي أمنا خليجيا بحتا ، بدلا من كونه جزءا من الأمن القومي العربي الشامل ، إلا أن آراءها تباينت في وسيلة الأمن ، إذ رأت عُمان أن تتمثل في بناء قوة عسكرية خليجية مستقلة ، بينما رأت السعودية والكويت والبحرين أنها تكمن في ارتـــباطات دفاعـــية تعاقدية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين رأت بعض دول المجلس ولاســـيما عُمان وقطر أن حقبة " إعلان دمشق " أو التعاون والتنسيق مع إيران ، قد يكونا هما وسيلة الأمـــن المثلـــى ، وثمـــة مـــن قال إنها تلك الآليات مجتمعة ، على افتراض أنه ليس ثمة تناقض بين مستوياتها (٢).

ومن هذا المنطلق سعت دول الخليج العربي إلى تحسس مصالحها الوطنية بمنأى عن المصالح القومية , بعدما اكتشفت أن الكثير ممن يدّعون القومية وقفوا موقفاً سلبيا بل ومؤيداً للعراق عندما انتهك حـــرمة دولـــة الكـــويت , وهي دولة مستقلة وذات سيادة وعضو في الجامعة العربية والأمم المتحدة ومـــنظمة المؤتمر الإسلامي , لقد كانت الأزمة بمثابة الانكشاف الصارخ لحقيقة البحث عن المصالح الوطنـــية تحت ذريعة القومية العربية والقضايا المصيرية , التي من أجلها قدمت دول الخليج العربي ثرواتها وجهودها , وكيّفت سياساتها الخارجية وفق المفاهيم العربية والرؤى القومية للحفاظ على الأمن القومي العربي ، والوحدة العربية المشتركة.

ورغم ذلك نجد أن منطقة الخليج العربي , وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي تأثرت كثيراً بالنظام الإقليمي العربي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه , وتدخل في إطار منظومته القيمية سواء الأمنية أو السياسية أو الفكرية أو الثقافية , وما تتعرض له منطقة الخليج ينعكس على النظام العربي , والعكس صحيح , كما أن حالة النظام العربي من قوة أو ضعف تنعكس بشكل أو بآخر على حالة منطقة الخليج سلباً أو إيجابا , والواقع أن تأثر منطقة الخليج بالجانب السلبي للنظام العربي هي الحالة الأكثر سواداً , بسبب الخلافات العربية – العربية , والنزاعات الشخصية بين الزعماء والملوك العرب , والبحث على المصالح الوطنية على حساب المصالح القومية العليا , فضلاً عن ضعف الجامعة العربية بعد فشلها في حل العديد من الأزمات العربية وعلى رأسها المتصلة بالخليج العربي سواء في حرب الخليج الثانية , أو في الأزمة العراقية التي نجمت عنها , أو في حرب الخليج الثالثة .

---

(١) عطية حسين أفندي ، الجامعة العربية وأزمة الخليج ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٤) ، ١٩٩١م ،ص٥٤.

(٢) مـــصطفى علـــوي ، مصر والنظام العربي بعد تحرير الكويت ، من كتاب " حرب الكويت والسياسة المصرية " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢م، ص٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر النظام العربي على النظام الإقليمي لمنطقة الخليج :

ويمكن توضيح إثر النظام الإقليمي العربي على منطقة الخليج من خلال الأبعاد التالية:

تباين المواقف العربية حيال الأزمات الخليجية :

منذ تشكيل النظام الإقليمي العربي عام ١٩٤٥م مع ولادة الجامعة العربية والدول العربية تتباين في مواقفها وسلوكها السياسي الخارجي تجاه الأزمات البينية التي تواجهها , والأزمات التي مرت بها منطقة الخليج العربي كانت أعظمها على الإطلاق , فمع كل أزمة يشهدها الخليج العربي تنقسم الدول العربية حيالها طبقاً لرؤاها السياسية الوطنية ومصالحها الشخصية , ووفقاً للتحالفات التجمعية التي ترتبط في إطارها بمنظومة مصالح معينة لا تمت بصلة للنظام الإقليمي العربي .

فعند المقارنة بين الموقف العربي في أزمة العراق والكويت عام ١٩٦١م [١] , وأزمة الخليج الثانية عند غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م , يجد الباحث أن الموقف العربي آنذاك كان في موقف موحد وواضح وصريح ، ورفض كل أشكال التهديد العراقي للكويت , وعمل على حل الأزمة في الإطار العربي المصغر ، ورفضت كافة الدول العربية تدويل الأزمة أو تدخل القوى العظمى , لا سيما بريطانيا والولايات المتحدة فيها ونجحت القيادة القومية في كل من الجمهورية العربية المتحدة – مصر وسوريا– والأردن والسعودية ودول الخليج العربي وغيرها من حشد قوات عربية تحت علم جامعة الدول العربية للدفاع عن الكويت ، في حالة أن نفذ الرئيس العراقي "عبد الكريم قاسم" تهديده بضم الكويت إليه , وبذا تم احتواء الأزمة عربياً ، وسجلت فيها القوة المركزية العربية الشعور العارم بتحمل المسؤولية تجاه البعض إشارات إيجابية لحجم ومدى إدراك الأنظمة العربية ، والنظام العربي لخطر الانفلات السياسي لبعض القوى العربية , كما هو في العراق آنذاك [٢].

ومن البديهي أن هذا الموقف الموحد والقدرة على حل الأزمة يُعزى عملياً إلى قوة النظام العربي الذي كان في أوج السيطرة القومية في عهد الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر ، والثقل الذي كانت تمثله مصر آنذاك، من حيث المركزية والقدرة على التحكم في السلوكيات العربية

---

(١) بدأت الأزمة عندما عقد اللواء عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً طالب فيه بضم الكويت إلى العراق , وأعلن أن اتفاقية ١٨٩٩م التي وقعت بين بريطانيا ومشايخ الكويت مزيفة , وأصدر أوامره بتعين شيخ الكويت بوظيفة قائم مقام وأنذر الحاكم بالامتثال له , وأعلن أن حدود العراق تمتد جنوب الكويت , هنا أعلنت الكويت حالة الطوارئ وأصدرت بياناً رسمياً أعلنت فيه أن الكويت دولة عربية مستقلة , وطلبت من القوات البريطانية بعدم الانسحاب من أراضيها إلى حين اعتراف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة باستقلالها وعضويتها الدائمة فيهما , وقد ساندها في ذلك معظم الدول العربية والأجنبية , وتشابكت الأزمة وتعقدت إلى أن تم حلها وديا بعد جملة الجهود العربية التي بذلت لحلها في الإطار العربي .

(٢) عبد اللطيف الرعود , الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية , مرجع سابق , ص ٩٦– ٩٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية , رغم كل أشكال العيوب التي اعترت النظام العربي آنذاك , بخلاف النظام العربي والجامعة العـــربية في أزمة الخليج الثانية التي عجزت عن تثبيت فكرة حل الأزمة في الإطار العربي والحيلولة دون تدويلها .

بـــيد أنـــه لا بـــد من الوضع في الاعتبار معيار النظام الدولي الذي لعب دوراً كبيراً في هذا المجـــال، فرغم أن النظام العربي امتاز بالقوة في أزمة عام ١٩٦١م , بخلاف أزمة عام ١٩٩٠م , إلا أن النظام الدولي في الأزمة الأولى كان في طفرة التنافس والحرب الباردة بين القطبين العظميين ، ولم يكـــن بمقـــدور الـــولايات المتحدة التدخل بصورة مباشرة , ناهيك عن أن الكويت استعانت ببريطانيا لحمايـــتها , بيـــنما كان النظام الدولي في أزمة عام ١٩٩٠م في مرحلة التحول من ثنائي القطبية إلى أحاديـــة القطبـــية التي تتزعمه واشنطن ، وتسعى منذ البداية إلى فرض وصايتها على منطقة الشرق الأوســـط وبالـــتحديد الخليج العربي للسيطرة على الإنتاج النفطي ، والتحكم في ضمان تحقيق مصالح إســـرائيل وضمان وجودها من خلال تطبيق نظام الشرق الأوسط الكبير , وإنهاء الخطر العراقي على إسرائيل بصورة شاملة , كما نجحت في ذلك مع مصر حين عزلتها عن النظام العربي بعد جرّها إلى اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م .

وربمـــا يكـــون المـــثال الآخر أكثر تعبيراً عن حالة التمزق العربي بآثاره السلبية على النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي , ومعبراً عن التناقض الحقيقي في الموقف , فأثناء حرب الناقلات التي شـــهدتها الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٤م , استعانت دولة الكويت بالدعم والمساندة والحماية الأمـــريكية لحمايـــة ناقلاتها النفطية وسفنها التجارية , وبدعم وتأييد عربي وعراقي للسلوك الكويتي , باعتـــباره عملاً مشروعاً للوقوف في وجه الأطماع والاعتداءات الإيرانية على دول الخليج العربي , ســـيما وأنها كانت محايدة في الحرب [١], بينما بالمقابل وقفت ذات الدول العربية موقفا معادياً للكويت عـــندما استعانت بالقوات الأجنبية لتحرير أرضها وشعبها من الغزو العراقي , في تناقض لم ينم سوى عن اختلاف المصالح الوطنية لبعض الدول العربية .

وخـــلال حـــروب الخلـــيج الـــثلاثة التي شهدتها منطقة الخليج العربي , اتسم الموقف العربي بالتـــناقض والتـــباين في كل حرب , حتى تغيرت مواقف بعض الدول العربية من حربٍ لأخرى من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين , ففي الحرب العراقية – الإيرانية جاءت خريطة المواقف العربية على النحو التالي :

الأردن ومـــصر ودول الخلـــيج العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن الشمالي كانوا من المؤيدين الداعمين للعراق في حربه ضد إيران ، بينما كانت كل من (سوريا وليبيا) في خندق الداعمين

(١) مصطفى عاشور , الحرب العراقية الإيرانية ... شعوبية بشكل جديد , مرجع سبق ذكره .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإيـــران كصورة شاذة في النظام الإقليمي العربي [١]، وباقي الدول العربية منها ما كانت مشغولة في همومها الوطنية ونزاعاتها الداخلية والخارجية، واكتفت بالشجب والإدانة والاستنكار ، ومنها ما كانت عاجزة عن مجرد التضامن المعنوي الروحي مع العراق لبعدها الجغرافي ، وعدم اهتمامها في الدخول في معادلة المحاور السياسية التي نشأت بين الدول العربية أثناء الحرب العراقية الإيرانية [٢].

واعتبـــرت سوريا وليبيا أنهما تؤيدان إيران بسبب موقف القيادة الإيرانية من القضايا العربية، وعلـــى أســـاس أن الـــثورة الإيرانية أعادت التوازن الاستراتيجي للمنطقة بعد خروج مصر من حلبة الصراع العربي – الإسرائيلي [٣].

وفـــي حرب الخليج الثانية عند غزو العراق للكويت , جاءت خريطة المواقف العربية بالشكل التالي :[٤]

الأول : يمـــثل الموقف الأردني واليمني والجزائري والفلسطيني والموريتاني والسوداني , حيث أيدت العراق نسبياً ودعت إلى حل الأزمة ضمن الإطار العربي .

الثاني: يمثل الموقف الليبي , دعا إلى التزاوج العربي والدولي في حل الأزمة .

الـــثالث : يمثل إلى درجة كبيرة الموقف المصري والسوري ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، إضافة إلى المغرب و لبنان وجيبوتي والصومال , ودعا إلى الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت إذا لم تكن هناك قوات عربية للدفاع عن الكويت .

أما في حرب الخليج الثالثة , فقد انقلبت بعض المواقف العربية , فضلاً عن تباينها في الأساس حول الأزمة العراقية وطرق معالجتها في البيت العربي , فعلى مستوى الدول الخليجية ، كانت الرغبة الجامحـــة لاتخـــاذ قـــرار مـــا أسمته أمريكا "تحرير العراق" هو الهاجس الأخطر في تاريخ قراراتها الـــسياسية الاستراتيجية بالإجمال ، حيث أبدت الكويت مساندتها لأمريكا، وفتحت أجواءها وأراضيها للقواعد العسكرية الأمريكية ، وكانت منها البوابة الرئيسة للهجوم البري على جنوب العراق، ورغم أن الـــسعودية أعلـــنت رفـــضها للحرب أو لاستخدام أراضيها لضرب العراق، إلا ان انطلاق الطائرات العـــسكرية من أراضيها المجاورة للعراق ، وفتح أجوائها أمام الطيران الأمريكي، أبدى حقيقة الموقف الـــسعودي فـــي الختام , وكذلك بالنسبة لقطر , أما (عُمان والإمارات العربية والبحرين) فقد رفضت الحرب جملة وتفصيلاً , كما رفضت تقديم أية تسهيلات تُذكر [٥].

---

(١) بسيوني محمد الخولي، الصراع العراقي – الإيراني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م, ص٣٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣)شارلز كاديه، التحالف غير الطبيعي بين سوريا وإيران، السياسية الدولية العدد (٩١) ، ١٩٨٨م، ص ٣١.

(٤) حمدي علي عبيد ، المقومات السياسية للغزو ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٣) ، ١٩٩٠م ، ص١٨ .

(٥) ياســـر قطيـــشات , أزمة الخليج الثالثة وإشكاليات الظواهر السياسية في المواقف العربية , جريدة الرأي الأردنية , العدد ١١٩٩٩ , ٢٥ يوليو ٢٠٠٣م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمـــا الموقف الأردني والمصري , فقد اتخذا موقفا وسطا أو معتدلا، فمن جهة أعلنتا صراحة رفض الحرب على العراق ودعتا مرارا إلى رفع الحصار المفروض عليه، ومن جهة أخرى بحثتا عن مصلحتهما الوطنية ، فاستقدم الأردن ثلاثة قواعد لإطلاق صواريخ باتريوت الدفاعية , لحماية الحدود الأردنية – العراقية خوفا من اختراقها من جانب القوات العراقية , بينما فتحت مصر قناة السويس أمام السفن والبوارج العسكرية الأمريكية وحاملات الطائرات .

أما الموقف السوري واللبناني فقد كان واحداً وموحداً تجاه رفض الحرب جملة وتفصيلا وعدم تقديم أي شكل من أشكال المساعدة لقوات التحالف أو التحرير ، وامتاز الموقفان بخفاء وعلانية الرؤية للحالـــة العـــربية القائمـــة أو القادمـــة ، وشنت في هذا الصدد وسائل الإعلام السورية حربا إعلامية ضروســـه ضـــد الـــولايات المـــتحدة وإسرائيل وبعض الأنظمة العربية ، حتى أن العلاقات السورية واللبنانـــية توتـــرت واهتـــزت مع الكويت بعد الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية العرب في القاهرة ٢٠٠٣م ، إبـــان الأيـــام الأولى للحرب , بسبب إدانة الأخيرة لما أسمته "بالتعاطف مع النظام المستبد" وأخذت وسائل الإعلام التابعة لكل منهما في مهاجمة الآخر ، والدخول في كواليس التشكيك في قومية كـــل طرف لآخر، وهي أشبه بتلك الحملات التي نشبت بين الأطراف العربية في أزمة الخليج الثانية، مع تغير لبعض الأدوار لدى بعض الأنظمة [١].

والملاحظ من المواقف العربية السابقة , أن الموقف السوري –مثلا– تباين مع نفسه بين حرب الخلـــيج الثانـــية وحرب الخليج الثالثة , ففي الأولى أيد دول التحالف الدولي ضد العراق , وفي الثانية وقـــف مع العراق ضد التحالف الدولي العامل ضده , فضلاً عن أنه كان في حرب الخليج الأولى مع إيـــران ضـــد العـــراق , وواضح من ذلك أن أجندة المصالح الوطنية السورية –كمثال على السياسة الخارجـــية الوطنـــية الضيقة لمختلف الدول العربية– هي ما حددت أولويات الموقف السوري في تلك المواقـــف , رغم أن العراق نفس الطرف في كل الحروب السابقة , وهي دلاله على هشاشة وضعف الأســـس التـــي تبنـــى عليها قاعدة المواقف العربية تبعاً للمصالح الوطنية الآنية , والتي كان ضحيتها إضعاف الموقف العربي والخليجي , وزيادة رقعة التفسخ العربي لصالح الأطراف غير العربية , سيما إيران وتركيا وإسرائيل .

ومـــن الأبعـــاد الأخـــرى التـــي تأثرت بها منطقة الخليج العربي في إطار تعاطيها مع النظام الإقليمـــي العربـــي , هي حالة الاختلافات السياسية بين الأنظمة العربية ، سواء الملكية أو الجمهورية والتـــي تتطور بصورة أو بأخرى إلى خلافات شخصية تعصف بعلاقات الدول العربية جملة وتفصيلاً جـــراء الاخـــتلافات في طبيعة النظام السياسي والرؤى والأفكار والعقائد [٢], وقد شهد النظام العربي أمـــثلة عديدة على ذلك , ومنها الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٦٢م , والتي قسمت معظم الدول العربية إزاءهـــا تـــبعا لـــشكل النظام (ملكي أو جمهوري) أو طبقاً للعلاقات الشخصية بين الزعماء والملوك

(١) ياسر قطيشات , أزمة الخليج الثالثة وإشكاليات الظواهر السياسية في المواقف العربية , مرجع سبق ذكره.

(٢) أسامة السليم ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية , مرجع سابق , ص ٧٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العـــرب , فكانـــت مثالاً للخلافات السياسية والعقائدية والشخصية , فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك الخلاف الليبي – اللبناني حول موضوع اختفاء موسى الصدر عام ١٩٧٨م, والخلاف الليبي –السعودي في قمة شرم الشيخ العربية عام ٢٠٠٣م ووصلت إلى حد تبادل القذف العلني , والتهجّم العراقي على الكويت في القمة الإسلامية الأخيرة عام ٢٠٠٣م إذ بلغت بنائب الرئيس العراقي السابق "عزة إبراهيم " أن شـــتم وقـــذف علناً رئيس الوفد الكويتي "الشيخ صباح الأحمد" بألفاظ خارج حدود اللياقة والأدب , والخلاف الأيديولوجي السوري – العراقي ..الخ .

فعـــندما نـــشبت الحرب الأهلية اليمنية في السابع والعشرين من سبتمبر من عام ١٩٦٢م [١], انقـــسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض ومتدخل في الحرب لتأجيج نيرانها الاجتماعية والسياسية لفترة تجاوزت السبعة أعوام , فالتدخل العسكري المصري المباشر لصالح الثوار ضد النظام الملكي , كـــان ســـريعا وجاء بعد يوم واحد من الانقلاب , وأكسب الحرب صفة إقليمية وعربية , وجاء التدخل المـــصري في الوقت الذي تبحث فيه مصر عن فرصة لكسب القوة اللازمة لإخراجها من حالة العزلة التـــي أصابتها بعد فشل الوحدة مع سوريا عام ١٩٦١م , ومثل هذا التدخل العسكري تهديداً للمصالح السعودية التي وجدت فيه تعزيزاً لفكرة تحويل الدول العربية إلى أنظمة جمهورية تسهل عملية دمجها فـــي إطـــار الوحدة العربية التي يتبناها "جمال عبد الناصر" , فاتخذت السعودية وباقي الدول الخليجية إضافة إلى الأردن وسوريا موقفا معارضاً لمصر , ونشبت في تلك الفترة حربٌ عربية باردة عصفت بكـــل جهود الوحدة القومية منذ منتصف القرن العشرين , كما زادت من حدة الخلافات الشخصية بين الـــزعماء العـــرب عبـــر وسائل الإعلام الوطنية التي أشعلت فتيل الخلاف السياسي والشخصي بين الأنظمة العربية آنذاك , وكان لإذاعة" صوت العرب" المصرية دورٌ بارزٌ في إثارة الخلافات المصرية – الخليجية , خاصة السعودية , واستعرت حدة التباينات الشخصية بين القيادات العربية [٢].

ولـــيس أدل علـــى إثر الحالة الصراعية للقيادات والأنظمة العربية على النظام العربي وفرعه النظام الخليجي,سوى أن الأزمة اليمنية لم تجد لها حلاً إلا عبر منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٠م, والذي عقد في جدة , حيث عجز النظام العربي والخليجي , فضلا عن الجامعة العربية , عن إيجاد حل مناسب لها , كما فعل في الأزمة العراقية – الكويتية عام ١٩٦١م .

---

(١) وقعـــت الحرب اليمنية الأهلية إثر قيام الفريق عبد الله السلاسل بحركة انقلابية على نظام الحكم الإمامي في اليمن الشمالي عام ١٩٦٢م , بحجة اتهام أسرة حميد الدين ونظام الإمامة من قبل القوى الثورية بالتعاون مع الولايات المتحدة ضد المصالح اليمنية والقومية , فتمت محاصرة القصر الملكي , واستولت مجموعة الضباط على دار الإذاعة المحلية , ومـــنها انطلقت حرب أهلية بين مختلف شرائح المجتمع اليمني استمرت حتى عام ١٩٧٠م , كان من أثرها إسقاط حكم أسرة حميد الدين وأتباعه وتحول البلاد من العهد الملكي إلى العهد الجمهوري .

(٢) المرجع السابق , ص ص ٨١-٨٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكتلات العربية وأثرها على النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي

أدى الـتقارب المتزايد بين الأنظمة العربية في نهاية الثمانينات وانخفاض النزعة نحو القومية العـربية إلـى تلاشـي الضغوط والتحديات التي واجهتها الدول العربية في الفترات السابقة , فبدأت الأنظمـة تركز على علاقات التكامل الوظيفي بينها أكثر منه على الوحدة الشاملة نتيجة إدراكها مدى صـعوبة تحقيق الإندماج في ظل الخلافات العربية العربية بالشكل الأشمل والأعم , فشهد العقد الثامن مـن القرن العشرين مجموعة من المحاولات الإقليمية التي جرت لتوحيد الجهد العربي المشترك رغم أن ميثاق جامعة الدول العربية لم ينص على إنشاء منظمات أو محاور داخل الجامعة ، وقد أطلق على هذه المنظمات الإقليمية اسم " مجلس " .

وهـذه التكـتلات الإقليمـية هي : مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م , والذي ضم كلاً من (الـسعودية , الكويت , البحرين , قطر , عُمان , الإمارات العربية المتحدة) , ومجلس التعاون العربي عـام ١٩٨٩م وضـم كلاً من (مصر , الأردن , العراق , اليمن الشمالي) , ومجلس التعاون المغاربي الـذي ضـم (ليبـيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) عام ١٩٨٩، ودول إعلان دمشق عام ١٩٩١م وضم كلاً من مصر وسوريا إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي , والتي أعطت توجهاً نحو المجالس الإقليمية التي تعتبر مرحلة وسطية بين الدول القطرية والوحدة العربية[١]

وكانـت الفكرة الأساسية من تشكيل هذه التكتلات أو المجالس هي توسيع نطاق العمل العربي المـشترك ، وترسـيخ أسس التعاون العربي في إطار النظام الإقليمي العربي ككل , ممثلا في جامعة الـدول العربية , وبهدف أن تكون هذه المجالس مرحلة وسيطة بين القطرية والوحدة العربية الشاملة , لا سيما في المجالات الأمنية والاقتصادية [٢].

ولكـن وبالخبـرة التاريخـية لهذه المجالس أثبتت التجربة ليس فشل هذه المجالس في تحقيق الـوحدة العربية وتحقيق مفهوم العمل العربي المشترك وحسب , وإنما فشلت في الحفاظ على وحدتها السياسية والأمنية في ظل التداعيات التي مر بها النظام العربي خلال العقدين المنصرمين , فضلاً عن ان ظروف تشكيل كل مجلس أوحت بحقيقة الرغبة الجامحة للدول الأعضاء فيه بتحقيق أهداف تتصل بالمصالح الوطنية للدول الأعضاء لا للعمل العربي المشترك .

فقد كان الهدف من قيام مجلس التعاون العربي في فبراير عام ١٩٨٩م أن يكون كيانا اقتصاديا يدفـع باتجـاه دعـم الجهـود الوحدوية الاقتصادية العربية نحو تحقيق الحلم العربي (السوق العربية المشتركة) ، بيد أنه اتضح بعد حرب الخليج الثانية أنه كان مجرد غطاء أمني ودفاعي عن العراق عند غزو الكويت , وعلى الأقل من وجهة النظر المصرية التي فسرت إصرار القيادة العراقية على توقيع اتفاقية دفاع مشترك آنذاك [٣].

---

(١) ذياب مخادمة، مجلس التعاون العربي.. تجربة لم تكتمل , مرجع سابق .

(٢)رغد الصلح ، مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة شؤون عربية، يونيو ٢٠٠٠م، ص٨.

(٣) ذياب مخادمة ، مجلس التعاون العربي.. تجربة لم تكتمل ، مرجع سبق ذكره .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعـــند أول هـــزة سياسية فعلية انهار المجلس دون أن يتمكن من تحقيق أهدافه الاقتصادية أو الـــسياسية التي تم الاتفاق عليها على أرض الواقع ، فقد وضع الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م أي بعد حوالي ١٧ شهرا على قيامه حداً لهذا المجلس ، وإن تأخر الإعلان رسمياً عن حل هذا المجلس حتى عام ١٩٩٤م[١].

أما مجلس التعاون لدول الخليج العربي فقد أنشئ في ظروف إقليمية وعربية مضطربة , فقيام الحرب العراقية– الإيرانية عقب الثورة الإسلامية في إيران , والانقسام العربي حيالها بين مؤيد للعراق ومـــؤيد لايـــران , وانعكاس ذلك على حالة النظام العربي التي تحولت إلى علاقات صراعية في ظل انعزال مصر عن الساحة العربية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م , وانكشاف الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي , بالإضافة إلى الصدمة التي هزت عرش الأمن العربي والخليجي من جراء الغارة الإسرائيلية التي قصفت المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م , كل هذه الأسباب مجتمعة تكاتفت لتـــشكل تحديات إقليمية وعربية خطيرة , دفعت دول الخليج للتحرك نحو محاولة تعاون دفاعي وأمني في إطار مجلس التعاون الخليجي [٢].

أمـــا مجلـــس التعاون المغربي فقد أعلن عن قيامه في ١٩٨٩/٢/١٧م بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا [٣].

وقـــد واجـــه هـــذا المجلس تداعيات الإرث التاريخي للعديد من المنازعات بين الدول العربية الأعضاء في الاتحاد ، مثل النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر الذي وصل حد النزاع المسلح عام ١٩٦٣م ، وهناك أيضاً النزاع بين ليبيا وتونس حول"الجرف القاري"، في المياه الإقليمية منذ قيام ثورة الفـــاتح مـــن سبتمبر ١٩٦٩م في ليبيا ، وهناك مشكلة الحدود بين تونس والجزائر في الخلاف حول الـــنقطة رقـــم (٢٣٣) ، التـــي تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال ، وتعتبر مشكلة الـــصحراء المغربية واستمرارية الخلافات الجزائرية المغربية هي القضايا البارزة التي لا زالت تشغل اتحاد المغرب العربي حتى الآن [٤] .

---

(١) ذياب مخادمة ، مجلس التعاون العربي.. تجربة لم تكتمل ، مرجع سبق ذكره .

(٢) علـــي ســـعيد صميخ , إثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٩٠م–١٩٩٩م, رسالة ماجستير , جامعة القاهرة , ٢٠٠٢م , ص ٢٨–٣٠ .

(٣) مصطفى الفيلالي ، المغرب العربي الكبير : نداء المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩م.

(٤) محمد قيراط ، منظمة الوحدة الأفريقية وهموم القارة السمراء ، صحيفة البيان الإماراتية ،الأحد ٢٨ يونيو ١٩٩٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح مما سبق أن كل مجلس من المجالس السابقة انشغل في قضاياه الإقليمية الخاصة , والتي أغلبها نزاعات حدودية وسياسية بينية , ولكنه لم ينجح في مساعدة جامعة الدول العربية في حل الأزمات الإقليمية والعربية التي واجهتها , كما أنها لم تحسم وبشكل جذري العديد من القضايا الإقليمية التي تنشأ بين أغلب أعضائها , فضلا عن ذلك فإن هذه المجالس كرّست من الإقليمية على حساب القومية العربية والوحدة العربية الشاملة , فكل مجلس له نظامه الخاص الذي يلتزم به حتى لو تعارض مع ميثاق الجامعة العربية , ولكل مجلس مصالح وثوابت معينة يسعى إلى تكريسها على حساب المصلحة القومية العليا , وظهرت عمليا ضعف هذه المجالس في الأزمات التي مر بها النظام الإقليمي العربي , وبالذات الخليج العربي , حيث ومن خلال حرب الخليج الثانية والثالثة , فشلت هذه التكتلات الإقليمية في توحيد مواقف أعضائها تجاه تلك الأزمات , كما فشلت هذه المجالس في توحيد الموقف العربي إزاءهما , سواء في إطار قنوات الاتصال بينهما , أو عبر جامعة الدول العربية .

الجامعة العربية وأثرها على النظام الإقليمي في منطقة الخليج العربي

منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥م جسدت الجامعة العربية الشعور القومي للدول العربية في شكل رابطة تنظيمية محددة استنادا إلى ما يجمع العرب من روابط تاريخية وثقافية واجتماعية قوية , واستطاعت تحقيق الكثير من الإنجازات التي لا يمكن تجاهلها من خلال العديد من المنظمات الفرعية المتخصصة التي تعمل في إطارها .

لقد بقي ميثاق الجامعة العربية – كمؤسسة أولى للنظام الإقليمي العربي – في مجال حل المنازعات التي تنشأ بين أعضائه ، أو في إطار الدفاع عن الأقطار العربية من التهديدات الخارجية – فقيرا جدا ، إذ لم تنص مثلا على تعريب الحل قبل الانتقال إلى إطار آخر ، وهو ما أضعف دور الجامعة كإطار للتسوية[١]،ومن ثم كان مظهرا لإضعاف النظام الإقليمي العربي برمته ، كما أن للعوامل الشخصية بين القيادات السياسية للدول العربية دورا آخر في ذلك الضعف ، فشخصنه الخلافات أو تكرار نشوب الخلافات التي يكون مصدرها أشخاص معينون في رأس السلطة ، كانت من العوامل التي خلقت صعوبة في كثير من الخلافات والنزاعات ومنع انتشاره أفقيا ، الأمر الذي أدى إلى أن يطول الخلاف كافة المجالات [٢]، إن تلك العوامل شكلت عوائق رئيسة أمام تقدم وتطور مستوى أداء جامعة الدول العربية لدورها الرئيسي في تسيير دفة النظام الإقليمي العربي .

---

(١) ناصيف حتى ، الجامعة العربية والمصلحة العربية ، السياسة الدولية ، العدد (١١٩) ، ١٩٩٥م ، ص١٢٥.

(٢) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن في هذا الصدد تسجيل الملاحظات التالية [١]:

١- أخفقت الجامعة إخفاقا واضحًا فيما يتعلق بضمان وحماية أمن الكثير من الدول الأعضاء فيها ضد الاعتداءات الموجهة إليها من جانب دول ليست أعضاء , فبدءًا من عام ١٩٤٨م- بعد ثلاث سنوات فقط من إنشاء الجامعة- تمكنت الجماعات الصهيونية المسلحة من التغلب على قوات جيوش دول عربية، وتمكنت بالتالي من احتلال أرض فلسطين العربية، مرورًا بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، والعدوان الإسرائيلي على أرض ثلاث دول عربية هي: مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧م ، وضرب المفاعل النووي العراقي من قبل إسرائيل عام ١٩٨١م ، ثم اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢م , والاعتداء الأمريكي على ليبيا عام ١٩٨٦م ، وفشلها في ثني العراق ومعاقبته عن احتلال بلد عربي مستقل ١٩٩٠ بل استمر يتمتع بكامل صلاحياته وعضويته بالجامعة من دون عقاب يتوازى وحجم الجريمة التي اقترفها النظام العراقي السابق , والتدخل الأمريكي في الصومال عام ١٩٩١م بقرار دولي من مجلس الأمن لحفظ الأمن والسلم الدوليين ، واحتلال إريتريا لبعض الجزر اليمينية في مدخل البحر الأحمر عام ١٩٩٥م، واعتداء الولايات المتحدة على السودان عام ١٩٩٨م ثم العدوان الأمريكي البريطاني على العراق عام ٢٠٠٣م, والاعتداء الإسرائيلي على سوريا عام ٢٠٠٣م , وغير ذلك الكثير من الاعتداءات التي تعرضت لها الدول العربية، ولم تفعل بصددها الجامعة شيئًا ذا بال , فلقد بقيت أحكام اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ومن قبلها أحكام المادة السادسة من ميثاق الجامعة نافذة وسارية المفعول كلامًا، ولم توضع موضع التطبيق الفعلي عملاً .

٢- أدت أزمة احتلال العراق للكويت، والتي تعد أبرز أزمات العلاقات العربية-العربية على الإطلاق، وأكثرها تأثيرًا على الأمن والتضامن العربيين، إلى هزة عنيفة أصابت جامعة الدول العربية ، وكيان التنظيم الإقليمي العربي كله ، فلقد عجزت الجامعة عن التعامل الإيجابي مع هذه الأزمة، بما يكفل إيجاد حل سلمي لها في إطار عربي يقي العرب مخاطر التدخلات الأجنبية في شئونهم الداخلية .

٣- وفي أزمة الخليج الثالثة ظهرت القدرات الحقيقية للجامعة ، فعندما انقسم أعضاؤها حدث الصدع مجددًا في الجامعة، وتأكد أنها لا تستطيع سوى أن تلعب دور منتدى للنقاش، وخرجت الجامعة من هذه الأزمة في وضع ازداد ضعفًا، فليبيا تريد الانسحاب، والكويت غاضبة على ما

(١) محمد شوقي عبد العال , الجامعة العربية بين الواقع والطموح , موقع إسلام أون لاين , ٢٠٠٣/٣/٢٧م , نقلا عن الرابط لتالي : http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2001/01/article1.shtml

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبره انحيازًا من الأمين العام للجامعة العربية إلى جانب العراق ضدها، كما غضبت الإمارات من عـــدم إدراج مبادراتها لتنحي الرئيس العراقي على جدول أعمال القمة، وفي النهاية افتقدت الجامعة أي دور فاعـــل، إزاء الهجمـــة الأمـــريكية على العراق، وانحصرت إمكاناتها في التنديد بالعدوان، والمطالبة باستقلال العراق، والحفاظ على وحدته وسيادته .

إن الإخفاق وعدم الفعالية كانا هما الأصل، وكان النجاح هو الاستثناء في تجربة جامعة الدول العربية إزاء جوانب الأمن والدفاع [١] .

لقد أمست جامعة الدول العربية ومعظم مؤسسات العمل العربي المشترك تعاني حالة من الشلل تجلـــت بالعجز الكامل من تضميد جراحها العربية المتزايدة ، وعجزها عن إنقاذ بعض الدول العربية من المآسي التي تهدد وجودها , كما حصل مع الكويت عام ١٩٩٠م.

وجـــاءت الحـــرب الأمـــريكية على العراق، وإعادة احتلال الضفة الغربية، وقطاع غزة ليثير قـــضية التطويـــر للجامعة العربية وإصلاحها ، وتفعيلها من أجل مواجهة الأزمات التي تصيب العالم العربي الواحدة تلو الأخرى [٢].

ولقـــد تعـــددت الـــرؤى والتصورات لإصلاح الجامعة , بيد أنه يمكن التركيز على أهم النقاط المشتركة في تلك الرؤى على النحو التالي [٣]:

١- إصـــلاح نظـــام اتخـــاذ القرارات , وضرورة التوسع في إعمال قاعدة الأغلبية سواء البسيطة أو المطلقة ، مع جعل القرارات التي تحظى بموافقة الأغلبية ملزمة للجميع بلا استثناء .

٢- إصـــلاح ومعالجـــة مـــا يطلق عليه "فجوة الالتزام" المقصود بها عدم التزام الدول العربية بتنفيذ تعهداتها إزاء العمل العربي المشترك , وهو قصور نبع بسبب افتقار الجامعة العربية لآلية تمكنها من إلزام أعضائها بتنفيذ ما يتفقون عليه .

---

(١) صالح جواد الكاظم ، دور جامعة الدول العربية في حل المنازعات العربية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١م ، ص٥٨ .

(٣) محمـــد فـــراج أبو النور , أحوال «بيت العرب» انعكاس لأحوال نظامهم الإقليمي , جريدة البيان الإماراتية , العدد ٦٢٤ , ٢ مايو ٢٠٠٣م .

(٣) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية , جامعة الدول العربية والإصلاح المطلوب , العدد ١٨ , الاثنين ٢٠٠٣/٨/١٨م , السنة الرابعة , ص ٢٠-٢٤ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إعطـــاء مجلس الجامعة حق مواجهة ومنع الدول التي تنفرد باتخاذ قرارات وإجراءات تؤثر على الـــدول العربية الأخرى , إذ إن هذه القرارات لا تؤثر فقط على الدولة الوطنية متخذة القرار ، وإنما تؤثر على جميع الدول العربية .

٤- إصـــلاح الهيكل التنظيمي للجامعة , وذلك من خلال توطين الوظائف ، وفتح المجال للأفراد من الأمـــة العـــربية مـــن دون تـــدخل الوساطات الحكومية درءا للتهاوي الذي تعاني منه غالبية أجهزة الحكومات العربية .

٥- تدوير منصب الأمين العام لإشعار الدول بأن الجامعة بيت العرب بالواقع والممارسة , ولا بد أن يستقيم عمل الأمين العام مع توافق الدول الأعضاء , فلا يمكن للأمين العام أن يتخذ مواقف معبرة عن مشاعر خاصة دون اعتبارات لسياسات الدول ومصالحها .

٦- إدخـــال نظـــام حرمان للدول المشاركة في الاجتماعات من ممارسة حق التصويت إذا ما ارتكبت جرائم بحق مواطنيها ، أو انتهكت ضوابط السلوك الإنساني الدولي في دعم الإرهاب ، أو تدخلت في الشؤون الداخلية للدول من أعضاء الجامعة العربية أو من خارجها .

٧- إنـــشاء محكمـــة عربية فعالة يسند إليها فض النزاعات العربية – العربية بالإلزام على الأطراف الأعـــضاء فيها , ضمن فكرة حل الخلافات العربية في الإطار العربي بدلاً من تدويلها وأقلمتها , كما حصل في حرب الخليج الثانية والثالثة .

إن إخفـــاق الجامعـــة العـــربية فـــي إيجاد الحلول المناسبة للأزمات العربية في منطقة الخليج العربي, واعتبارا من غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م , وعجزها عن فرض صيغ معينة لحل الأزمة العراقية طيلة السنوات الماضية , ومن ثم فشلها في إبعاد شبح الحرب عن المنطقة ، وتفويت الفرصة أمـــام الولايات المتحدة للتدخل والتواجد العسكري في العراق والخليج العربي , أثار مؤخرا العديد من الإشكاليات حول مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي ، وجامعة الدول العربية في ظل الوضع الراهن للجامعة الذي لا يبشر بالخير[١].

(١)المركـــز الدبلوماســـي للدراسات الاستراتيجية , دور دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضايا العربية , العدد ٩ , السبت ٢٢ مارس ٢٠٠٣م , السنة الرابعة , ص ٢٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

التواجد الأمريكي المباشر وأثره في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي

الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٧٠م-١٩٩٠م .

حتـــى بدايـــة السبعينات لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية متكاملة فيما يتعلق بمـــنطقة الخلـــيج العربي , ودفع رحيل البريطانيين عام ١٩٧١م الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر ، وزير الخارجية ، إلى الاهتمام المباشر والشامل بمنطقة الخليج ، إلاّ أن واشنطن لم تتوصل سريعاً إلى سياسة موحَّدة متكاملة إلاّ بعد حظر النفط العربي ، في حرب أكتوبر ١٩٧٣م .

وكشفت مؤخرا الوثائق البريطانية التي أفرجت عنها وزارة الخارجية مع نهاية عام ٢٠٠٣م – وتم نشرها مع مطلع عام ٢٠٠٤م- عما أسمته "بالسيناريو الأسود" لمواجهة الحظر النفطي العربي في حـــرب أكتوبر ١٩٧٣م , إذ أشارت الوثائق إلى خطة أمريكية دعت إلى احتلال المطارات في كل من السعودية والكويت وأبو ظبي بواسطة فرقتين تتوليان حماية الآبار , بيد أن تخوفها من مجابهة الاتحاد الـــسوفيتي وحلفائـــه بالمـــنطقة , خاصـــة العـــراق [١], دفعها إلى استبعاد هذا السيناريو من الأجندة الأمـــريكية , لكـــنه بـــصورة أو بأخرى يعطي تصوراً عن حقيقة الرغبة الأمريكية في تثبيت التواجد بالمنطقة منذ بداية السبعينات .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وكان أول تصريح رسمي في صدد الخطط الأمريكية لمرحلة ما بعد فيتنام، ما أعلنه الرئيس نيكـــسون فـــي جزيرة جوام في المحيط الهادي في يوليه ١٩٦٩م ، حول عزم بلاده على اتّباع سياسة جديدة ترتكز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية ، لتأخذ على عاتقها دوراً رئيساً في قمـــع المتمـــردين وتخفيف العبء عن واشنطن ، أي المشاركة الإقليمية ، والحدّ من الدور الأمريكي المباشـــر , وهـــو مـــا يـــتطلب تزويد الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية درعاً واقياً ، وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة [٢].

ممـــا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستمر في دور الشرطي العالمي، لأنه أدى إلى تخـــبطها في أزمات اقتصادية وسياسية وأخلاقية , وكان الدور الجديد الذي رسمه نيكسون ــ كيسنجر للـــولايات المتحدة الأمريكية يرتكز على ابتعادها عن التدخل المباشر من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيّر استراتيجيتها ، المرتكزة على ضمان تفوق واشنطن وحماية مصالحها الاقتصادية وهو يفترض دعمها عسكرياً واقتصادياً للأنظمة الحليفة ، لكي تتمكن من القيام بدور الحامي لمصالحها .

---

(١) تقريـــر رائـــد الخمـــار , السيناريو الأسود لاحتلال منابع النفط , جريدة القبس الكويتية , العدد ١٠٩٧٦ , ١ يناير ٢٠٠٤م , ص ١٣ .

(٢) زهير شكير , السياسة الأمريكية في الخليج العربي , معهد الإنماء العربي , بيروت , ط١ , ١٩٨٢م , ص ٦١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانـــت ترجمة هذه السياسة التي سميت "مبدأ نيكسون" في الخليج العربي إعطاء إيران الدور العـــسكري الأساســـي للحفاظ على الأمن , أي أداء الدور الذي كانت تؤديه بريطانيا , وفي ضوء ذلك أحتلت إيران الجُزُر الواقعة في مدخل الخليج العربي ، والتابعة لإمارتَي رأس الخيمة والشارقة (طنب الكبـــرى وطـــنب الـــصغرى وأبو موسى) إلى إيران ، لحماية مضيق هرمز وتحقيق طموحات الشاه التوسعية [١].

وهكذا حل مبدأ نيكسون محل "مبدأ أيزنهاور" المتعلق بالشرق الأوسط ، والمُعلن في ٥ يناير ١٩٥٧م ، والقائم على استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل المباشر، بطلب من دول المنطقة .

وبـــذا فقـــد ركزت الولايات المتحدة اعتمادها على إيران ، التي بدت أنها الأقوى في الهيمنة، السياسية والعسكرية، خاصة بعد التفوق الذي أحرزته البحرية الإيرانية التي استطاعت الحصول على مدمـــرات وطرادات وفرقاطات حربية وقوة جوية , لذلك اختارت الولايات المتحدة الأمريكية إيران، التي كان موقعها على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي ، يعطي المبرر الكافي لتسليحها، على أساس أنهـــا مهـــددة تهديـــداً مـــستمراً , فضلاً عن الصفاء بينها وبين إسرائيل ، فلن تجد الولايات المتحدة الأمريكية معارضة من جماعات الضغط الصهيونية في تسليحها [٢].

ولـــتلك الأسباب جميعها اتجهت السياسة الأمريكية نحو طهران ، واستغلت طموح الشاه إلى الهيمـــنة السياسية والعسكرية على الخليج ، إذ طالما كرر في تصريحاته أن قواته أصبحت تفوق قوة بـــريطانيا التـــي كانت في الخليج أضعاف المرات [٣] , وهكذا بدأ شاه إيران – على نحو ما ذكره أحد الباحثين– يتحول من وضعيته كإمبراطور إلى شرطي المنطقة، لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة.

إلى جانب التفوق العسكري الذي أحرزته إيران في منطقة الخليج فإنها كانت في الوقت نفسه، حريـــصة علـــى تحقـــيق تفوّق سياسي واقتصادي وبشري في المنطقة , وعلى الرغم من تنازلها عن مطالـــبها في البحرين ، إلاّ أنه كان هناك وسائل أخرى لتأكيد تفوّقها في الخليج أفضل من الإلحاح في المطالبة بأراضي الآخرين , ومن تلك الوسائل تشجيعها الهجرة الإيرانية إلى الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وكلها تعاني عجزاً واضحاً في العمالة .

وخـــلال المباحـــثات الأمريكية ـــ الإيرانية ، أكّد الشاه أن السوفيت لا يزالون مستمرين في محـــاولاتهم الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج ، كما أنهم يطمعون في نفط إيران , وأبدى استعداده

---

(١) عـــبد الرحمن النعيمي , الصراع على الخليج العربي , المركز العربي الجديد للطباعة والنشر , بيروت , ١٩٩٢م , ص ٥٨ .

(٢) المرجع السابق , ص ٥٩ .

(٣) محمد حسنين هيكل , مدافع آية الله – قضية إيران والثورة , دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٨م , ص ١٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاضطلاع بحماية المنطقة ، وحماية المصالح الأمريكية فيها ، شريطة أن يكون شريكاً وليس تابعاً , كما طلب أن تكون كل الاتصالات في المستقبل بين طهران وواشنطن من خلال قناة مباشرة تصل بين مجلس الأمن القومي الأمريكي والشاه في قصره [١].

وعلـــى الرغم من أن الرئيس نيكسون استجاب لمطالب الشاه، إلاّ أن تلك الاستجابة أدّت فيما بعـــد، إلـــى نـــتائج عكـــسية , إذ إنـــه في خلال الشهور الأخيرة لنظام الشاه لم يكن في مقدور وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن تحصل على المعلومات الكافية التي كانت في حاجة إليها، والتي يمكـــنها أن تتـــيح لواشنطن التوصل إلى تصور دقيق لما كان يحدث في إيران ، وربما ساعدتها على إنقاذ عرش الشاه .

وقـــد بـــدأ النشاط الإيراني العسكري يظهر واضحاً في الخليج إثر استيلاء إيران على جزر الخليج الثلاثة (طُنب الصغرى، طُنب الكبرى، وأبو موسى) في نوفمبر ١٩٧١م، كما مضى الشاه يعمل علـــى توثيق علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية، مما أثار حفيظة العراق، الذي كان يَعُدّ الخليج مجالاً لـــنفوذه ، فبدأ سباق التسلح بين العراق وإيران ، وفي حين اعتمدت طهران على واشنطن ، اعتمدت بغـــداد على موسكو ، خاصة بعد توقيعهما معاهدة الصداقة والتعاون ، في ٩ أبريل ١٩٧٢م , ومن ثم أخذت الحرب الباردة تشق طريقها إلى الخليج [٢].

وبعد قيام الثورة الإيرانية تلقت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ضربة قوية أفقدتها توازنها , وذلك بسقوط نظام شاه إيران عام ١٩٧٩م , وأدى ذلك إلى انفتاح ثغرة الأمن في الخليج مرة أخـــرى , كمـــا انعكـــس علـــى توازن القوى الإقليمي الذي بدأ يميل لصالح إيران على حساب القوى الأخـــرى في المنطقة , وعادت قضية الفراغ الاستراتيجي تفرض نفسها بقوة بعد التغيير في السياسة الداخلية الإيرانية , وقيام الاتحاد السوفيتي باجتياح أفغانستان , الأمر الذي أدى إلى تفاقم أبعاد الصراع العالمـــي في منطقة الخليج حتى بلغ ذروته في عام ١٩٨٠م , وكذلك قيام الاتحاد السوفيتي بحشد ٢٨ فـــرقة مـــن قواته المسلحة على الحدود الشمالية لإيران , مما أدى إلى نشوب أزمة حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أبريل من عام ١٩٨٠م [٣].

---

(١) محمد حسنين هيكل , مدافع آية الله – قضية إيران والثورة , مرجع سبق ذكره , ص ١٣٠ .

(٢) خلـــيل مـــراد , سياســـة الولايات المتحدة في الخليج والمحيط الهندي , ١٩٦٨م–١٩٨٠م , مجلة الخليج العربي , ١٩٨٥م , ص ٣٠ .

(٣) يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سابق , ص ٧٧ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة عسكرياً في ذلك الوقت لمواجهة مثل هذا التهديد , وانعكست ردود الفعل الأمريكية العنيفة لتبرز الأهمية الحيوية لمنطقة الخليج , وذلك وفقاً لما يلي[١]:

- توجيه إنذار أمريكي للاتحاد السوفيتي لسحب قواته بعيداً عن الحدود الشمالية الإيرانية .
- قيام البنتاجون ببحث إمكانية استخدام أسلحة نووية في منطقة الخليج إذا ما تعرضت إيران لغزو سوفيتي .

وقد اقتنع الرأي العام الأمريكي عقب الثورة الإيرانية بضرورة دعم القوة العسكرية للولايات المتحدة ، لمواجهة صراعها مع الاتحاد السوفيتي ، وذلك بعد أن فقدت ثقة حلفائها كدولة كبرى . ولقد ازداد هذا الاقتناع عقب التدخل السوفيتي في أفغانستان ، واقتراب السوفيت من منطقة الخليج العربية ، بالرغم من محاولة دول أوروبا الغربية وخاصة محور "بون ــ باريس " ــ الاتجاه إلى سياسة المسالمة مع الاتحاد السوفيتي ودعم سياسة الوفاق ، بهدف تحقيق استقلالية أوروبا عن المظلة الأمريكية [٢].

وفي عام ١٩٧٩م أعلن الرئيس كارتر مبدأه المشهور مبدأ كارتر –الذي سبقت الإشارة إليه– والذي تضمن فكرة اعتبار منطقة الخليج العربي من ضمن المصالح الحيوية الأمريكية ، وأية محاولة للسيطرة عليها تعتبر اعتداء على الولايات المتحدة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وكدليل على التنفيذ العملي لمبدأ كارتر الذي حلّ بدلاً من مبدأ نيكسون عملت الولايات المتحدة على تشكيل ما عرف "بقوات الانتشار السريع" التي وضعت تحت القيادة المركزية الأمريكية , وبطبيعة الحال لم تكن الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة "رونالد ريجان" والتي أعطت الهاجس الأمني اهتماماً كبيراً قياساً إلى الإدارة الديمقراطية السابقة بقيادة "جيمي كارتر" , لتقدم على تلك الخطوة لولا أنها أدركت أهمية السيطرة ، على الخليج أو على الأقل إخضاعهِ لنفوذها تحقيقاً للمصالح الأمريكية في المنطقة [٣].

على أن هذا التقارب لم يؤدِ إلى السماح للقوات الأمريكية بالتمركز في منطقة الخليج , فقد كانت هناك قيود موضوعية على ذلك , مثل الموقف الخليجي من دور واشنطن في إتمام التسوية بين مصر "وإسرائيل" , وكذلك تباين وجهات النظر حول طبيعة التهديد السوفيتي وأبعادهِ , وإضافة إلى قلق دول الخليج العربية من رد الفعل المحتمل لمثل هذه الخطوة على موقف كل من العراق وإيران تجاهها .

---

(١) يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سبق ذكره , ص٧٧ وما يليها .

(٢) المرجع السابق .

(٣) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ٧٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع بداية الحرب العراقية – الإيرانية ابتهجت واشنطن ، لكنها أعلنت حيادها في النزاع بينما عمدت إلى دعم الأنظمة الخليجية ، بإرسالها ٤ طائرات للإنذار المبكر إلى المملكة العربية السعودية، لحماية أجوائها وأرسلت أسطولها الحربي لحصر القتال في المنطقة الشمالية من الخليج , وفي الأسبوع الأول للحرب وجهت إدارة الرئيس جيمي كارتر دعوة إلى ستة دول صناعية (بريطانيا وفرنسا وكندا واليابان وألمانيا وأيرلندا)، لبحث ضمان السيطرة على مضيق هرمز، والتقليل من الآثار الاقتصادية للنزاع في الملاحة الدولية وأسواق النفط العالمية [١].

وترأس كارتر اجتماعاً لمجلس الأمن القومي , أعلن على أثره "أن طرق الإمدادات النفطية، يجب أن تبقى مفتوحة، وأن توقف إمدادات النفط ، عبْر مضيق هرمز ، سيشكل تهديداً جدياً للوضع الاقتصادي الدولي" .

لقد كان هدف الحرب العراقية ــ الإيرانية ، إسقاط الثورة الإيرانية ، وإبعاد العراق عن الصراع العربي ــ الإسرائيلي ، وخلق ذريعة للتدخل العسكري المباشر في منطقة الخليج , وكان نفط المنطقة هو الهدف الأساسي والسبب الرئيسي للتصعيد والوجود العسكريَّين في منطقة الخليج العربي , وكانت الرغبة الأمريكية ألا ينتصر أي طرف في هذه الحرب , وقد قال مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي ، بريجنسكي ، في يونيو ١٩٨٠م : "إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تعارض مطالبة العراق بشط العرب , ولن تعارض كذلك نشوء جمهورية عربستان، في المناطق القريبة من إيران [٢].

واستثمرت واشنطن الحرب العراقية ــ الإيرانية إلى أبعد الحدود , وأكدت الأوساط القريبة من البيت الأبيض ، "أن المسؤولين يعتقدون أن الظروف الحالية ، هي أفضل فرصة لتوسيع أبعاد الوجود الأمريكي في منطقة الخليج والشرق الأوسط" , كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز روابطها بالدول الخليجية ، وتشجيع وجود نظام أمنى خليجي ذي علاقة وثيقة بخططها الأمنية والدفاعية , وسعت إلى إيجاد المزيد من المرتكزات لها ، في عُمان والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة [٣].

وفي ضوء الانتصارات العسكرية الإيرانية ، أكدت الإدارة الأمريكية أن استراتيجيتها ، ترتكز على ضمان تدفق نفط الخليج إلى بلدان العالم الحر ، والحدّ من النفوذ السوفيتي في منطقة الخليج ، واحتواء تأثير الثورة الدينية الإيرانية , وكان من الضروري ألا تنتصر إيران على العراق. وألا تنتصر العراق على إيران أيضا , ولذلك ، فقد عملت واشنطن على تزويد العراق المعلومات المهمة

---

(١) زهير شكير , السياسة الأمريكية في الخليج العربي , مرجع سابق , ٢٣٥ .

(٢) نبيل السمان , أمريكا وقضايا حرب الخليج , المؤلف , عمان , ط٢ , ١٩٩١م , ص ٨٧–٨٨ .

(٣) عبد الرحمن النعيمي , الصراع على الخليج العربي , مرجع سابق , ص ٨٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـــي كل المجالات ، وبالأخص مجال الاستخبارات منذ عام ١٩٨٤ , واستمر ذلك طيلة فترة الحرب، وأسهمت هذه العملية في تحقيق النصر، أثناء الهجوم العراقي لاستعادة شبه جزيرة الفاو عام ١٩٨٦م.

وبالمقابـــل ساعدت واشنطن إيران عبر تزويدها بالأسلحة التي تحتاجها في سبيل القدرة على مـــوازنة القـــوة العسكرية العراقية , وهي ما عرفت فيما بعد بفضيحة "إيران جيت أو إيران كونترا" , وهـــي سياسة بدا واضحا أنها تسعى مبدئياً للحفاظ على توازن القوى في منطقة الخليج تمهيدا للتخلص من كليهما في الفرصة المناسبة لذلك [١].

ولـــم تـــتوقف مـــساندة الولايات المتحدة على الدعم العسكري والسياسي لكلا الطرفين ولدول الخلـــيج العربية الأخرى , وإنما تعدتها للدخول مباشرة في الحرب عبر ما عرف "بحرب الناقلات" , عندما وجد الكويتيون أن دعمهم المتزايد للعراق قد جلب عليهم الكثير من الويلات كان لا بدّ للولايات المـــتحدة الأمريكية أن تمضي قدُماً في رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية , فقد كانت ترى أن الكـــويت هـــي "أضـــعف حلقـــة" على الضفة الغربية للخليج" , وأعلن ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكـــي قـــائلاً : "تماشـــياً مع الالتزام الأمريكي المستمر منذ وقت طويل بضمان تدفق النفط عبْر الخليج ، ومع الأهمية التي نعلقها على حرية الملاحة في المياه الدولية ، وكذلك تصميمنا على مساعدة أصدقائنا في الخليج ، فقد قرر الرئيس أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها، لحماية الناقلات الكويتية". وعلاوة على ذلك، أكد ميرفي أن الإدارة الأمريكية لا تعتزم السماح للاتحاد السوفيتي بزيادة دوره في المنطقة، وهو ما تسعى السياسة الأمريكية، منذ وقت طويل، إلى الحيلولة دون وقوعه [٢].

وباتت الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حرب مع إيران ، ومنحازة إلى العراق. واستجابة للطلـــب الكويتي ، أرسل البنتاجون فرقاطتَيْن إضافيتَيْن، ومدمرة حاملة للصواريخ ، لتضاف إلى "قوة الـــواجب المـــشتركة للـــشرق الأوســـط" العاملـــة من البحرين ، وليصل عددها إلى ٩ قطع حربية , واستخدمت لحماية الناقلات الإمكانات المتاحة في دول المنطقة ، بما فيها طائرات الأواكس ، التي تقدم كافة المعلومات إلى السفن عن اقتراب أية طائرات معادية، لمساعدتها على إحباط أي هجوم إيراني , وأكـــدت الحكومة الأمريكية أن "الحد الأدنى من الاستراتيجية الأمريكية، يتطلب عدم انهيار العراق ، حتى لا ينتشر الإسلام الأصولي" [٣].

وشرعت الولايات المتحدة الأمريكية تنفذ خططها بضرب المنشآت النفطية في جزيرة خرج ، ودمـــرت نصف البحرية الإيرانية ، وأسقطت طائرة مدنية إيرانية عن طريق الخطأ كانت تحمل أكثر مـــن مائتَين من المسافرين , ووصلت الأطماع الأمريكية إلى درجة جعلت الرئيس ريجان يقول : "إن

---

(١)عبد الرحمن النعيمي , الصراع على الخليج العربي , مرجع سابق , ص ٨٦ .

(٢) جمال زكريا قاسم , تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر , مرجع سابق , ص ٣٦٢ .

(٣) عبد الرحمن النعيمي , الصراع على الخليج العربي , مرجع سابق , ص ٩٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــسلام فـــي منطقة الخليج في خطر , وإن هذا الخطر يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية وحريتها كذلك". وصف الرئيس الأمريكي منطقة الخليج بأنها منطقة المصالح الحيوية للشعب الأمريكي وأن هذه المـــصالح هـــي الآن موضـــع رهان ، وأنه غير مستعد لأن يعرض ازدهار الاقتصاد الأمريكي لأي نكسة ، من النوع الذي أصابه في مرحلة حظر النفط العربي على الغرب عام ١٩٧٣م [١].

وبعد انتهاء الحرب العراقية ــ الإيرانية ، عاد الموقف في الخليج العربي إلى حالته الطبيعية ، ولكـــن انفردت بالسيطرة عليه قوة واحدة ، هي الولايات المتحدة الأمريكية , وعلى الرغم من هزيمة إيـــران إلاّ أنهـــا كانـــت لا تـــزال تطمح إلى إعادة الكرّة ، مرة أخرى للسيطرة على الخليج, وكذلك العـــراق ، فـــإن تطلعاتـــه الخفية إلى السيطرة على الخليج بدأت تعاوده ، بعد أن أصبح هو الطرف المنتـــصر , وكانت العلاقات متوترة بين الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الجديدة المسيطرة، وإيران التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية هي "الشيطان الأكبر" [٢].

أمّـــا العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ، فقد كانت في وضع أفضل. واستخدمت واشـــنطن نـــتائج الحـــرب لتبرير حضورها العسكري المتزايد , وفي ديسمبر ١٩٨٨م ، زار فرانك كارلوتـــشي , وزير الدفاع الأمريكي ، سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت ، للـــبحث فـــي تطويـــر العلاقات العسكرية بهذه الدول , وأكد أن "واشنطن ستبقي ٢٥ قطعة بحرية في المنطقة ، وأنها لا تنوي أن تقلص وجودها أكثر من ذلك ما لم تتضح الرؤية بالنسبة إلى فرص السلام، مؤكداً أن مهمة القوات الأمريكية في المنطقة كانت حماية الملاحة الدولية، والحيلولة دون اتساع نطاق الهيمنة الإيرانية على مياه الخليج" [٣].

كانـــت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق ــ الرابح الرئيسي من السياسة الأمريكية فـــي الخلـــيج ــ أفـــضل ، إلـــى حد ما ، من علاقتها بإيران ، ولكن كان يشوبها عدم الثقة المتبادلة والخلافـــات الحـــادة , وعلـــى الرغم من ذلك استمرت جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين هذه العلاقـــات ، وعلـــى الأخـــص مـــن خـــلال زيادة فرص التبادل التجاري , إلاّ أن قلق صنّاع القرار الأمـــريكيين كان يتزايد نتيجة طبيعة نظام صدام حسين ، خاصة المساندة العراقية "للإرهاب الدولي" ، واســـتخدام الأســـلحة الكيماوية ضد الأكراد ، وانتهاك حقوق الإنسان , ومما زاد من هذا القلق احتفاظ الرئيس العراقي صدام حسين لقواته العسكرية العاملة أثناء الحرب من دون تخفيض.

وبالـــتدريج بـــدأت تظهـــر ملامح خلافات عراقية – خليجية حول عدة قضايا , أهمها مطالبة العـــراق كلاً من الكويت والإمارات بشطب الديون العراقية وتقديم مساعدات مالية بمئات المليارات ,

---

(١)عبد الرحمن النعيمي , الصراع على الخليج العربي , مرجع سابق , ص ٩٢ .

(٢) المرجع السابق , ص ١٠٣ .

(٣) بوب وود وورد , القادة –أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج , ت. عادل حموده , دارسفنيكس للطباعة والنشر , القاهرة , ط١ , ١٩٩١م , ص ١٤٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تزامنت مع أزمة دولية عالمية ضد العراق ، جاءت نتيجة تخطي الأخير للخطوط الحمراء في عمليات التصنيع العسكري والنووي ، مما عمل على تهديد مصالح الغرب وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي .

ولذا سرعان ما وجد العراق نفسه وسط حصارٍ اقتصادي وسياسي عربياً ودولياً ، وتزامن هذا مع قيام الحكومة الأمريكية بممارسة الضغوط الشديدة على العراق من خلال فرض المزيد من العقوبات التجارية والاقتصادية عليه عبر مجلس الشيوخ [١]، مبررة ذلك بتهمة انتهاك حقوق الإنسان , ومع مطلع أغسطس من عام ١٩٩٠م قام العراق بغزو الكويت في سابقة هي الأولى من نوعها لبلد عربي يسعى إلى احتلال بلد عربي آخر , ويعرض أمن الخليج والأمن القومي لضربة قاصمة , كان أقل نتائجها تثبيت مشروعية الوجود الأمريكي بالمنطقة ، وهيمنتها على مقدرات وثروات الخليج ومجمل المنطقة العربية .

الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٣م

لقد كانت حرب الخليج الثانية نتاجاً لنهاية الحرب الباردة ، وهي التي أعدت المسرح الدولي لظهور النظام العالمي الجديد ، النظام الذي صمم ليحل محل اضطراب سنوات ما بعد الحرب الباردة ، مع بعث جديد لإمبراطورية الولايات المتحدة التي يصل مداها إلى كل ركن من أركان العالم [٢].

وقد اشترطت الحرب وجوداً عسكرياً أمريكياً مباشراً ، بالقرب من آبار النفط، تنظمه اتفاقيات ثنائية ، مع بعض دول الخليج , وهو ما جعل سقف الوجود الأمريكي مفتوحاً فتحاً تاماً .

إذ كان لزاماً على دول مجلس التعاون الخليجي بعد "الزلزال الكويتي" أن تهندس رؤيتها الأمنية على المعايير الغربية ، بحيث أصبحت الشواغل الأمنية لدول الخليج العربي تتحدد وفقاً للرؤية الأمريكية , فالعراق برغم ما أصابه من جراء عاصفة الصحراء , ظل يمثل في نظر الطرفين مصدراً للخطر , وظل الدعم الخليجي للحملة الأمريكية المستمرة على بغداد قائماً بشكل يبدو أقرب "لسلب الإرادة منه للاختيار الحر" , فقد أبرمت قطر على سبيل المثال لا الحصر اتفاقاً عام ١٩٩١م مع القوات الأمريكية لاستغلال قاعدة العديد القطرية , ثم عادت لتعقد اتفاقاً لمدة عشرين عاماً , تم توقيع الاتفاق في ٢ ديسمبر ٢٠٠٢م , وقد تكلفت القاعدة أكثر من مليار دولار تكبدتها قطر [٣].

النظام الشرق أوسطي الجديد (الكبير) :

---

(١) وزارة الخارجية الأردنية ، الأردن وأزمة الخليج ، الكتاب الأبيض ، حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩٠م – ١٩٩١م ، ص٤

(٢) بيرش بيرمبروجلو ، اضطراب في الشرق الأوسط ، فخري لبيب ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٣م , ص١٦٩ .

(٣) نصرة بستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ١٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعـــد انتهاء الحرب أعلن الرئيس الأمريكي "بوش" في خطابه الشهير يوم ٦ مارس ١٩٩١م مـــشروعهِ للـــنظام الـــشرق أوسطي الجديد , الذي دعا إليه في هذا الخطاب , ويشمل المشروع إنشاء ترتيبات أمنية في الخليج تساعد الولايات المتحدة في إجراء تدريبات عسكرية , وتسمح بوجود بحري أمريكي في المنطقة , ووضع ضوابط لأسلحة الدمار الشامل , وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي [١].

كما تولت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية وضع الترتيبات اللازمة في الخليج بالاتفاق مع الـــدول الخليجـــية , ووضع نظام ضبط التسلح في المنطقة , وقد استطاعت الولايات دعم مهمة الأمم المتحدة باحتواء العراق , حيث تم تدمير قدراته النووية بشهادة خبراء الأمم المتحدة .

وتجدر الإشارة إلى أنه صدرت عن وزارة الدفاع الأمريكية في عام ١٩٩٢م وثيقتان مهمتان , حـــددّت الأولى مناطق التوتر الراهنة والمحتملة , ومن أهمها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وأكدت على حق الولايات المتحدة في منع أي تعدٍ من قبل "أية قوة عدوانية" , كما أيدت حقها في اتخاذ الوســـائل اللازمـــة لحمايـــة مصادر النفط والممرات المائية , فيما تضمنت الوثيقة الثانية سيناريوهين لأزمتـــين إقليميتـــين ، ربما تتعرض لها الولايات المتحدة , ووضعت تصورا لهما , الأولى احتمالية اجتـــياح كـــوريا الـــشمالية لكوريا الجنوبية , والثانية إمكانية محاولة قوة معادية –لم تحددها الوثيقة– للـــسيطرة على منابع النفط وموانئ الخليج العربي في عام ١٩٩٩م[٢] , وفي هذه الحالة الأخيرة كانت التوصـــية باللجـــوء إلى القوة العسكرية المباشرة ، لمنع أية محاولة للهيمنة على نفط الخليج , وكانت التوصـــية تنبه إلى ضرورة تكثيف الوجود الأمريكي بالمنطقة , للحيلولة دون تعرض المنطقة ودولها لأي اعتداء إقليمي أو دولي مجهول الهوية .

لقـــد حاولـــت إيران استغلال ظروف ما بعد الحرب ، وقامت بإجبار المواطنين العرب على مغـــادرة الجـــزر العربية الثلاثة التي تحتلها (جزيرة أبو موسى , وطنب الكبرى , وطنب الصغرى) بهـــدف فـــرض الأمـــر الواقع على الإمارات , الأمر الذي بدد بعض مؤشرات التقارب التي صاحبت الأزمة [٣], ولعل هذا السلوك الإيراني كان منطلقاً من فرضٍ مؤداه أن هناك توجه واحد في السلوكيين الأمريكي والإيراني في محاصرة العراق واحتوائه من جهة , وفي إطلاق يد إيران في الخليج العربي للعـــب دور شرطي المرور لصالح واشنطن من جهة أخرى , كما كانت في عهد الشاه , بيد أن اتباع واشـــنطن لاســـتراتيجية الاحـــتواء المزدوج لكل من العراق وإيران فيما بعد , أكد عدم صحة الرؤية الإيرانية لدورها المستقبلي في المنطقة .

---

(١) محمـــد السعيد إدريس , أمن الخليج العربي –دراسة في الإدراك والسياسات , معهد البحوث والدراسات السياسية , جامعة القاهرة , ١٩٩٤م , ص ١٣٠.

(٢) نيفـــين عـــبد المـــنعم ســـعد , أثر المتغيرات العالمية الجديد على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية ١٩٨٩م – ١٩٩٣م , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , ١٩٩٣م , ص ١٠٣– ١٠٥ .

(٣) أحمد البرصان , إيران والولايات المتحدة ومحور الشر , السياسة الدولية , العدد ١٤٨ , إبريل ٢٠٠٢م , ص٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن التطابق ما بين الرؤيتين الخليجية والأمريكية في التسعينات من القرن الماضي تعرض لتآكل تدريجي , بعدما أبدى العراق تجاوباً كبيراً مع قرارات الأمم المتحدة وسمح –رغم بعض الأزمات الطارئة– بالتفتيش على أسلحته , واعترف بشكل رسمي بحدود الكويت , بل وأعلن في أكثر من مناسبة استعدادهِ للدخول في حوار مفتوح مع دول مجلس التعاون الخليجي لحسم القضايا الخلافية , وكذلك بعدما كشفت أمريكا عن وجهها الحقيقي في التقارب اللامحدود مع إسرائيل [١].

ومع مرور الوقت أصبح الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة وجوداً مكثفاً , وقد أثار هذا الوجود نقاط خلاف متباينة بين دول مجلس التعاون الخليجي , وكان لإصرار الولايات المتحدة على حصار العراق والاعتداء المتواصل عليه انطلاقاً من التواجد الأمريكي في المنطقة ردود فعل سلبية لدى بعض دول المجلس التي قطعت مسافة باتجاه بغداد تجاوباً مع المرونة التي أبداها العراق , وهو ما أدى بدورهِ إلى اختلافات داخل مجلس التعاون , حيث تبنت الكويت والعربية السعودية خطاباً متشدداً في التعامل مع الحالة العراقية خلافاً لباقي الدول التي اتسمت بقدر أكبر من المرونة السياسية في التعامل مع دعوات رفع الحصار والمصالحة مع العراق .

ومع تولي الإدارة الديمقراطية بقيادة كلينتون رئاسة البيت الأبيض عام ١٩٩٢م , حدث تغيير نسبي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً , والخليج العربي خصوصاً , وكان جوهر هذا التغيير يقوم على أساس أن تكثف الولايات المتحدة جهودها لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي باعتباره السبب الرئيس لعدم الاستقرار في المنطقة , واعتقدت أن نجاحها في هذا الجانب من شأنه أن يفتح الباب أمام تعاون إقليمي يشمل دول الشرق الأوسط العربية –باستثناء العراق بسبب خضوعه للعقوبات الدولية– وتركيا وإسرائيل [٢], ومن ثم فان أمن الخليج العربي سوف يكون جزءاً من هذه المنظومة التي بدأت تجلياتها بالفعل في مؤتمر اقتصادي بالدار البيضاء في المغرب عام ١٩٩٤م , ثم المؤتمر الاقتصادي بعمّان عام ١٩٩٥م , ومؤتمر القاهرة الاقتصادي عام ١٩٩٦م , ومؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧م , وكان ذلك متزامناً مع التقدم على مسارات التفاوض العربية – الإسرائيلية .

ولكن هذا التصور الأمريكي تعرض لعقبات حالت دون تطبيقه عملياً , فمن جهة وصلت حكومة اليمين الإسرائيلي بقيادة "نتنياهو" إلى سدة الحكم عام ١٩٩٦م , ومن جهة أخرى دخلت تركيا في أزمة سياسية حادة مع سوريا بسبب اتهام تركيا لسوريا في دعم حزب العمال الكردستاني المعارض , ومن جهة ثالثة بدأت العديد من الدول العربية تنسحب من المشاركة بالمؤتمرات

---

(١) محمد السعيد إدريس , مجلس التعاون الخليجي والعراق , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٥٢ , إبريل ٢٠٠٣م , ص ١٢٩ .

(٢) نصرة بستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ١٣٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية الإقليمية بعد التعنت الإسرائيلي في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين , فكان من نتائج ذلك تعثر العملية السلمية بالمنطقة , وتعرض مصداقية الولايات المتحدة للشكوك من قبل الأطراف العربية, بما فيها الخليجية , فعملت واشنطن على افتعال بعض الأزمات مع العراق بهدف تأكيد أهمية دورها الأمني لدول الخليج العربية من جهة , ومن جهة أخرى للاستهلاك المحلي داخل الولايات المتحدة الأمريكية [١].

ومن أبرز الأزمات التي أثارتها واشنطن بهذا الصدد أزمة مفتشي أسلحة الدمار الشامل في ديسمبر ١٩٩٨م , والتي انتهت بتوجيه ضربات عسكرية للعراق ، والتي أطلق عليها "ثعلب الصحراء" بعدما رفض العراق قيام اللجنة الأممية المكلفة بهذه المهمة بتفتيش مقرات حزب البعث في بغداد .

الاحتواء المزدوج :

على أية حال , فقد لخص مارتن انديك – مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي , قضية أمن الخليج من المنظور الأمريكي في تلك الفترة وبالتحديد سياسة إدارة كلينتون في الخليج العربي على أنها : "سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران" , وذلك في خطاب له عن سياسة إدارة كلينتون في الشرق الأوسط أمام معهد واشنطن للدراسات الدولية والاستراتيجية في ١٨مايو ١٩٩٣م[٢].

وأشار إلى أن الاستراتيجية الجديدة تختلف عن الاستراتيجية السابقة التي كانت تعتمد على التعاون مع دولة لاحتواء الأخرى , أي بدعم إيران في مواجهة العراق , والتعاون مع بغداد لاحتواء طهران , حيث أن كلا من العراق وإيران تهددان دول المنطقة , وأوضح أن الولايات المتحدة تعمل على احتواء إيران لأن نواياها العدوانية تمثل تهديداً مباشراً لأمريكا والمجتمع الدولي[٣].

وكانت تلك السياسية تعتمد على تأييد كل من تركيا ومصر والسعودية العربية ضد النفوذ الإيراني في المنطقة , فتركيا يمكن أن تسد الطريق أمام المطامع الإيرانية في القوقاز وآسيا الوسطى , وعزل إيران عن الجمهوريات الإسلامية السوفيتية , خاصة وأن تركيا تقدم نموذجاً بديلاً للنموذج الإيراني يمكن أن يجذب تلك الجمهوريات الإسلامية , أما مصر والسعودية للوقوف في وجه النفوذ الإيراني في أفغانستان .

وتأكيداً لسياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق , وضعت الولايات المتحدة برنامجاً لمساعدة المعارضة العراقية , وضاعفت دعم مجموعات المعارضة الإيرانية في الخارج , وعقدت

---

(١) كرم أحمد خميس , القضية الفلسطينية في السياسات الخارجية للدول العربية , مركز البحوث والدراسات السياسية , جامعة القاهرة , ٢٠٠٠م , ص ١٧ .

(٢) هالة سعودي , الوطن العربي والولايات المتحدة , مرجع سبق ذكره , ص ٢٥٨ .

(٣) يحيى حلمي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سبق ذكره , ص ٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقاءات بين زعماء هذه المجموعات وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية وعلى مستوى بعض لجان الكونجرس , واتجهت الإدارة الأمريكية في دعمها لأكراد العراق إلى بحث تقديم المساعدات العسكرية الكبيرة لهم للوقوف في وجه النظام العراقي [١].

كما أكدت استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بواسطة الأمم المتحدة , وعملت على تشديد العقوبات على إيران , ومنها إقناع دول مجموعة السبع الصناعية بخفض حجم معاملاتها التجارية مع إيران , كما قررت إدارة كلينتون تأجيل البت في صفقة طائرات مدنية طلبت إيران شراءها من الولايات المتحدة وقيمتها مليار دولار .

وقد أكد وليم بيري وزير الدفاع الأمريكي في ولاية الرئيس كلينتون الأولى , في معرض شرحه لمكونات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الخليج , على ضرورة عقد سلسة من الاتفاقيات الخاصة مع دول الخليج لضمان الوصول إلى المعدات الثقيلة التي أبقتها واشنطن في المنطقة , إذ تعطي الاتفاقيات هذه ميزة الوصول إلى المنطقة بدون التكاليف المادية والسياسية المرتبطة بوجود قواعد فعلية [٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

هذا الحرص الأمريكي على فرض الوجود العسكري الأمريكي المباشر في الخليج العربي أصبح أمراً واقعاً بعد انتهاء حرب الخليج الثانية , وبالوجود العسكري الأمريكي المكثف نشأ واقع جديد لتوازن القوى الخليجي , البعض يراه في صورة توازن مثلث الأضلاع نسبياً يضم دول مجلس التعاون الخليجي مدعومة بالمظلة الأمنية الأمريكية , والعراق وإيران , بينما رآه آخرين توازن قوى جديداً يضم أربع قوى بدلا من ثلاث هي : إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية [٣], بعد أن أصبحت الاتفاقيات الثنائية الدفاعية والأمنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي هي الدعامة الأساسية للنظام الأمني الجديد في الخليج ، بعد أن أفشلت صيغة إعلان دمشق (٦+٢) , ومحاولات إيران إلحاق نفسها بالنظام الأمني الجديد .

استراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر :

إن المرحلة التي يعيشها العالم وتشهدها الاستراتيجية الأمريكية العالمية منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م , هي مرحلة "الأحادية والهيمنة" الأمريكية , المتخلية عن كل قيم أو مبادئ ، وأبعاد النموذج الأمريكي "الإيجابية" والمؤشرات على ذلك عديدة , منها الحرب ضد "الإرهاب" كأولوية للسياسة

---

(١) هالة سعودي , الوطن العربي والولايات المتحدة , مرجع سابق , ص ٢٦٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣)محمد السعيد إدريس , مجلس التعاون الخليجي والعراق , مرجع سابق , ص ١٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجـــية التي يُطلق عليها "مبدأ بوش"(١) , وتوسيع هذه الحرب وإعادة فك الارتباط بالعالم ، وتوثيق العلاقة بالحلفاء في إطار المصلحة الأمريكية أساساً .

ربمـــا كـــان إقلـــيم الخليج العربي الأكثر تضرراً من أحداث سبتمبر , لأنه جزء من العالمين العربـــي والإسلامي الذي أصبح محل اتهام من جانب الغرب , ولأنه أيضاً هو مصدر أساسي للنفط , ومـــن ثم فقد بات مفهوما لدى أغلب المراقبين أن أهداف الحملة العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب بعد أفغانستان هو قطع الطريق على بعض القوى الإقليمية خاصة إيران فيما يتعلق بمحاولات تواجدها في مـــنطقة آسيا الوسطى (٢), كذلك فإن كثافة الحشود الأمريكية في المنطقة المحصورة بين شرق البحر المتوسط والمحيط الهندي تؤشر على أن الحملة ستصيب دولاً أخرى في الخليج , وكانت التوقعات قد أشارت إلى أن العراق في مقدمة الدول المرشحة للمرحلة التالية من الحملة الأمريكية , وهو ما حدث بالفعل .

ولعـــل أكثر ما تأثر بأحداث الحادي عشر من سبتمبر كل من العراق وإيران والمملكة العربية السعودية , فقد توافرت لهذه الدول أسباب وظروف جعلتها الأكثر عرضة للتماس المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد كانت السعودية الأكثر استهدافاً بين الدول العربية والإسلامية , من جانب الحملة الأمريكية والغربية , باعتبار أنها من المفترض أن تكون حامية الإسلام , وقبلة المسلمين لوجود بيت الله الحرام فـــي أراضيها , ورفضت السعودية المشاركة مع واشنطن في حربها ضد أفغانستان , وطالبت التمييز بين "الإرهاب" ومبادئ الإسلام وضرورة التحري والتدقيق قبل توجيه الاتهامات لأشخاص أو لجهات بالمشاركة في أعمال "إرهابية" , وكانت المعادلة صعبة بالنسبة للموقف السعودي الذي وصفه البعض بأنه بين المطرقة والسندان , أي بين حفاظها على علاقات الصداقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة , وبين مواقفها القومية ومراعاة الاعتبارات المحلية والإقليمية التي تتعلق بالمصالح السعودية , ولم تفلح السعودية في التوفيق بين الموقفين , ومن ثم تعرضت لحملة إعلامية أمريكية وغربية ضارية إلى حد المطالـــبة بتغييـــر منهج التعليم في المقررات الدينية , بحجة أنها "تفرخ" التطرف و"الإرهاب" ووقف المساعدات الخارجية لدعم المراكز الدينية في الخارج خاصة في باكستان والهند (٣).

وهـــذا ما حدث بالفعل بهدف تغيير الخارطة الفكرية لدول مجلس التعاون الخليجي , إذ صدر البـــيان الختامي لمجس التعاون الخليجي في القمة الأخيرة التي عقدت في الكويت عام ٢٠٠٣م لتدين

---

(١) نادية محمود مصطفى , ١١ سبتمبر والتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية , ٢٠٠٢م , مقال منشور في موقع إسلام أون لاين , ٢٠٠٢/٩/١٢م , نقلاً عن الرابط التالي :

www.islam-onlin.net/arabic/politics/2002/ 9/artical

(٢) صلاح سالم زرنوقة , الخليج العربي : ضغوط من كل اتجاه, السياسة الدولية,العدد ١٤٨, إبريل ٢٠٠٢م , ص٦٥.

(٣) نصرة بستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ١٧٤ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإرهاب وتقر بوجود الإرهاب في المنطقة ، وضرورة مكافحة ما يسمى "بتفريخ الإرهاب" في الخليج العربي .

أمـــا فيما يتعلق بالعراق وإيران فقد عبر عنهما الرئيس الأمريكي "بوش" في خطابه عن حالة الاتحـــاد الـــذي ألقاه في ٢٥ يناير ٢٠٠٢م حين وصفهما إلى جانب كوريا الشمالية ب"محور الشر" , جـــراء محاولـــتهما امتلاك أسلحة الدمار الشامل , على نحو يمكن أن يهدد الأمن القومي الأمريكي , وأيضا بسبب الربط الأمريكي بين هذه الدول والحرب ضمن ما تسميه واشنطن "الإرهاب" .

وبالنـــسبة لإيـــران فإن الأزمة التي ترتبت على أحداث ١١ سبتمبر جاءت لتنسق كل الجهود والـــتوقعات بتحسن العلاقات بين طهران وواشنطن , وربما يكون الهدف الأمريكي فيما يتعلق بإيران هو إعادة فرض طوق العزلة عليها من جديد , وسرعان ما تلتف إليها بعد الإجهاز على بغداد [١].

وبالنـــسبة للعراق فإن سيناريو الأحداث صعّد التوتر بين بغداد وواشنطن ، وقد اتخذ الرئيس الأمريكي أكثر الخيارات تشدداً إزاء المسألة العراقية , وحصل على تفويض من الكونجرس باستخدام القـــوة إزاء العـــراق إذا لـــزم الأمر , كما انتزع قراراً من مجلس الأمن الدولي يبيح له استخدام القوة العسكرية حال امتناع العراق أو محاولته عرقلة جهود المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار , وهكذا فقد ظل الخيار العسكري هو الذي يهيمن على الأجواء رغم التزام العراق بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الخـــاص بعـــودة لجـــان التفتيش بدون شروط عراقية , حتى خرجت واشنطن عن الإجماع الدولي ، ورفض الغالبية العظمى من دول العالم والرأي العام العالمي , وذهبت مع بريطانيا إلى إعلان الحرب على العراق واحتلاله [٢].

بالـــسيطرة الأمريكية على العراق وبمحاصرة إيران ووضعها تحت الضغوط الشديدة الهادفة إلى إما تعديل سلوكها السياسي الخارجي أو الإطاحة بالنظام الثوري الإسلامي هناك , تكون الولايات المـــتحدة الأمـــريكية قـــد ثبـــتت وجودها السياسي والعسكري في منطقة الخليج لأجل غير مسمى , فسيطرتها على مصدر الطاقة (النفط) , تعني سيطرتها على أوروبا واليابان .

وتحت عنوان " المنافسة الإمبريالية من أجل السيطرة على الزيت في الشرق الأوسط " يرى الكاتـــب والمفكر السياسي " بيرش بيربروجلو " : " أن التدخل الضخم الذي قامت به الولايات المتحدة للخلـــيج واحـــتلال العراق رغم الإعلانات العامة والرسمية المناقضة لذلك ليست من أجل الديمقراطية والحـــرية ، ولا من أجل " حكم القانون " ولا من أجل " تحرير العراق " ولا من أجل السلام ولا من اجل الأمن ولا من أجل نظام عالمي جديد ، ومن المثير بحق أنه لم يكن أيضا من أجل الإمداد المتصل

---

(١) أحمد البرصان , إيران والولايات المتحدة ومحور الشر , مرجع سابق , ص ٣٨ .

(٢) أسامة الغزالي حرب , الزلزال العراقي , مجلة السياسة الدولية , مرجع سابق , ص ٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مـــن الـــزيت للـــولايات المتحدة حيث لم تكن الولايات المتحدة تعتمد أو تحتاج لأي قدر هام من زيت الشرق الأوسط ، إذ لا يجيء غير ١٠% من الاستهلاك الأمريكي ... إن ما يبدو موضوعا معقدا يغدو واضـــحا وكاشفا عندما تكتشف أن الزيت الذي تتحكم فيه شركات الزيت الأمريكية العابرة للقارات في الشرق الأوسط ، لا يقدم أساسا إلى الولايات المتحدة ، لكنه يقدم أساسا إلى ألمانيا واليابان ليغذي ومن ثم يتحكم في الحياة الصناعية للمنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة في العالم الاقتصادي ، ومنها ألمانيا واليابان وهما قوى اقتصادية صاعدة [١].

إن أهمية سيطرة الولايات المتحدة على منابع البترول في الشرق الأوسط تصبح واضحة عندما يـــضع المـــرء في الحسبان البديل ، كيف يمكن أن يكون العالم مختلفا لو كانت آبار البترول الخاضعة الآن لسيطرة شركات بترول الولايات المتحدة خاضعة في الحقيقة لسيطرة شركات ألمانيا واليابان ؟!!

يبقـــى القـــول: إن الوجود الأمريكي بالمنطقة جاء بصورة درامية للغاية , حيث وجدت دول الخلـــيج العربـــي نفسها في وضع لا تحسد عليه جراء الترتيبات الأمنية والإقليمية التي تسعى القوى الإقليمـــية الأخرى في المنطقة (العراق وإيران) إلى فرضها على دول مجلس التعاون الخليجي , فكان البديل العملي لذلك هو المظلة الأمنية الدولية , وهذا مفهوم مرادف للمظلة الأمريكية , فمعظم الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج هي ترتيبات أمريكية .

وتـــسعى الـــولايات المتحدة –بخطى ثابتة– إلى أن تخلق قناعة لدى دول المجلس بأن أفضل طريقة للتعامل مع التحديات الأمنية للمنطقة هو الوجود العسكري الأمريكي , كفكرة تروج لها الولايات المـــتحدة فـــي المنطقة , ولذلك تريد أن تعزز من وضعها كمركز للتسلح في الخليج , سيما بعد معرفة جدوى أسلحتها في حرب الخليج الثانية والثالثة .

إن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة قد تزايد منذ حرب تحرير الكويت , ففي نهاية عام ١٩٩٦م اشتملت القوة العسكرية الأمريكية على وجود بحري ممثل في الأسطول الخامس , وحاملات الطائرات , وبطاريات باتريوت [٢], ومع حرب الخليج الثالثة أصبح للولايات المتحدة عتاد عسكري في المـــنطقة كافٍ لتسليح خمسة ألوية , ومعنى ذلك أن هناك وجودا عسكرياً ضخماً للولايات المتحدة في المنطقة .

وبالـــسيطرة علـــى العـــراق أصبح الأمن القومي والاستراتيجي الإسرائيلي في مأمنٍ بعد أن انكشفت المنطقة العربية بصورة غير مسبوقة , وأمسى الإقرار بنظام الشرق الأوسطي الكبير له دلائله العملية من واقع تحولات توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط , فتغيير خريطة الشرق الأوسط بعد

---

(١) بيرش بيربروجلو ، اضطراب الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٩ .

(٢) علـــي الغفلي , معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية – الأمريكية , ورقة قدمت في حلقة نقاشية حول العلاقات الخليجية الأمريكية , مجلة المستقبل العربي , العدد ٢٤٧ , سبتمبر ١٩٩٩م , ص ٩٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احـــتلال العراق يعطي إسرائيل الفرصة لتثبيت شرعية إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العـــربية , خصوصاً بعد التفكير في تحويل توازن القوى الإقليمي من توازن ثنائي القطبية بين العرب وإســـرائيل امـــتاز بـــتوازن الحروب وعدم الاستقرار , إلى توازن إقليمي جديد يعرف بتوازن تعدد الأقطـــاب بعد التفكير بإمكانية انضمام تركيا وإيران وأثيوبيا وباكستان وأفغانستان الجديد إليه , حيث يـــؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة وفق تصوّر الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الأب) عن النظام الشرق الأوسط الجديد (الكبير) , والذي يحقق أهداف الإدارة الأمريكية في :

١- حماية تدفق النفط .

٢- حماية إسرائيل وضمان وجودها .

٣- ضمان عدم بروز قوة إقليمية عربية تغيّر من توازن القوى لصالح الدول العربية في المنطقة .

ولا شـــك أن خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي من المنطقة , خاصة بعد إلقاء القبض علـــى الـــرئيس العراقي السابق "صدام حسين" , أفسح المجال أمام الولايات المتحدة وإسرائيل لحصد العديـــد مـــن التنازلات من الدول العربية المعارضة للسياسة الأمريكية في المنطقة وخارجها , وعلى رأسها إيران وسوريا وليبيا وكوريا الشمالية , ضمن ما اصطلح عليه بنظرية "الدومينو" , أي وقوع رد فعـــل متسلسل متأثر بسقوط العراق يؤدي إلى تقديم تنازلات عديدة لصالح الطرف الأقوى – الولايات المـــتحدة- , وهـــو ما ثبت عمليا بتنازلات كل من إيران وسوريا وليبيا وكوريا الشمالية إلى الولايات المـــتحدة في سبيل منع وقوع رد فعل متصاعد متأثر باحتلال العراق بعد هيمنة الولايات المتحدة على مقالـــيد تـــوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام , والخليج العربي بشكل خاص , وهو ما يعزز مفهوم توازن القوى الذي تبناه الباحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

النظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية وأثرها في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج.

لعل أحد أهم النتائج التي ترتبت على حرب الخليج الثانية ١٩٩١م , هو تفرد الإدارة الأمريكية في إدارة دفة المنطقة العربية برمتها , والهيمنة على صناعة القرار السياسي فيها , والتحكم في صيرورة تفعيلاتها القرارية الأيدو–سياسية , وهو ما أفرز في نهاية المطاف فراغاً سياسياً عربياً عجز عن الوقوف في وجه المشاريع الأمريكية – الأوروبية التي سعت إلى تدويل قضايا الأمة العربية بصورة بدت فيها قضايا أوروبية أو أمريكية ولا تمت بصلة للمنطقة العربية , والمستفيد الأول من ذلك إسرائيل .

فنظام الشرق الأوسط الذي أعلنت عنه واشنطن عام ١٩٩١م , كان يهدف فيما يهدف إليه , إلى تغيير خارطة الشرق الأوسط ، وتغيير موازين القوى في المنطقة من خلال إدخال تركيا وإسرائيل وإيران وأثيوبيا وباكستان وأفغانستان إلى المنطقة لضمان تحويل توازن القوى البسيط الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والحروب إلى توازن قوى جديد يعرف بتوازن تعدد الأقطاب الذي يقود إلى السلام والاستقرار, بعد إضعاف العراق وإخراجه كقوة إقليمية من لعبة التوازن السياسي والعسكري في أزمة الخليج الثانية , بينما سعت أوروبا إلى لعب دور متميز لها عبر الشراكة الأوروبية المتوسطية , لتحفظ لها موطأ قدم في المنطقة العربية , تمهيداً لتجزأة المنطقة العربية إلى ثلاثة أجزاء منفصلة : دول المغرب العربي من جهة , ودول الخليج العربي من جهة ثانية , ودول الوسط العربي من جهة ثالثة , الأمر الذي يسهّل فرض توازن قوى جديد ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل وباقي القوى غير العربية (تركيا وإيران وأثيوبيا) في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى إمكانية دخول باكستان وأفغانستان .

في هذا المبحث سيسقط الباحث الضوء على إثر النظام الشرق أوسطي , والشراكة الأوروبية المتوسطية على الأمن القومي العربي , وبالتالي على أمن وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي كجزء من النظام الإقليمي العربي .

النظام الشرق أوسطي وأثره على منطقة الخليج العربي :

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم، فموقعها الاستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد ، كما أن توسط موقعها بين قارات العالم القديم : أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وتماسكها جغرافيا وتحكمها في أهم الممرات الدولية مثل قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، ومضيق جبل طارق والبوسفور والدردنيل ، واحتضانها حوض البحر الأحمر ، وإشرافها على جنوب وشرق البحر

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوسط وبحر العرب ، وإطلالها على المحيط الأطلسي والمحيط الهندي قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية وتأثير كبير في تضارب المصالح العالمية[١].

ومنذ نهاية الثمانينات بدأت ملامح النظام العالمي الجديد تلوح في الأفق في ضوء المتغيرات السريعة والمفاجئة في الاتحاد السوفييتي التي انتهت بانهيار وتفكك جمهورياته ، التي أدت إلى تأبين المنظومة الاشتراكية ، وانتهاء الحرب الباردة التي أنهت نظام التوازن الدولي لتفسح المجال لبروز نظام عالمي جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة ، التي سارعت إلى وضع ترتيبات قيادتها الجديدة للعالم ، وبعد تشابك المصالح الإقليمية والدولية في منطقة الخليج , وزيادة حركة التدخلات الخارجية في دول المنطقة [٢], قادت تلك التغيرات الأفقية إلى كارثة حرب عاصفة الصحراء التي حققت من خلالها الولايات المتحدة أهدافها ابتداء من السيطرة على منابع النفط والتحكم في تصديره ، إضافة إلى تحقيق الأهداف الإسرائيلية بتدمير الجيش العراقي الذي كان يشكل مع شقيقيه المصري والسوري نوعا من التوازن في ميزان القوى العسكرية في المنطقة.

وبعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية أعلنت الولايات المتحدة عام ١٩٩١م عن مشروع جديد للمنطقة العربية , عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) باسم "النظام الشرق أوسطي" .

وعقب الإعلان عن هذا المشروع بدأت الإجراءات الفعلية لتنفيذه وفق الأسس التي عرضها "ريتشارد هاس" المساعد الخاص للرئيس بوش لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا , وقد حدد "هاس" العناصر التي تتكون منها الرؤية الأمريكية لما تريده واشنطن في المنطقة تحت مسمى النظام الإقليمي الجديد للشرق الأوسط , ومن أهمها ما يلي [٣]:

- احتواء العراق ومنع بروزهِ من جديد كقوة إقليمية قادرة على تهديد الاستقرار في المنطقة , مع التقرب من إيران لفرض المزيد من القيود والحصار على العراق .
- وضع ترتيبات أمنية للمنطقة , وإقامة ترتيبات دفاعية أمريكية مع دول الخليج , والاحتفاظ بتواجد أمريكي بحري مستمر , ولكن دون مرابطة قوات برية أمريكية بصورة دائمة في المنطقة .
- تعزيز مؤتمر التسوية المقترح للشرق الأوسط من خلال التركيز على إجراء محادثات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل .

---

(١) الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي , جريدة البيان الإماراتية , دبي , بيان الأربعاء , ٢٦ نوفمبر ٢٠٠١م .

(٢) المرجع السابق .

(٣) محمد السعيد إدريس , أمن الخليج العربي –دراسة في الإدراك والسياسات , مرجع سابق , ص ١٣١-١٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتولت الأمم المتحدة مهمة احتواء العراق من خلال مجموعة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لتدمير المنشآت النووية العراقية , وكذلك ما صدر عن مجلس الأمن بخصوص إنشاء منطقة أمنية في شمال العراق وجنوبه لحماية الأكراد .

وعندما جرت الدول العربية إلى مؤتمر مدريد وهي في حالة من الإعياء والذهول والتفكك بعد انهيار النظام العربي في حرب الخليج الثانية , مما جعله فريسة سهلة الاصطياد في أوسلو ووادي عربة ، بعد أن غيب دور الجامعة العربية ، وسادت الشكوك بين الوفود المفاوضة ، ولم يعد هناك من يقوم بضبط تلك الهرولة التي شجعت دوائر الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس ، والخاضع كليا للسيطرة الأمريكية على الإعداد للمؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية التي بدأ انعقادها الأول في الدار البيضاء في أكتوبر ١٩٩٤م والثاني في عمان في أكتوبر ١٩٩٥م والثالث في القاهرة بعد تردد في الفترة من ١٢ – ١٤ نوفمبر ١٩٩٦م ، ودعوة وارن كروستوفر وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس كلينتون إلى إعطاء الدور الرئيسي لرجال الأعمال وفصل المسار الاقتصادي عن المسار السياسي[١].

بيئة مشروع النظام الشرق أوسطي وبعده الأمني

بعدما نشبت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠م – ١٩٩١م)، برزت متغيرات جذرية متعددة، دولية وإقليمية عربية ، ساهمت في تكوين حالة جديدة في المنطقة العربية، اتسمت بالسيولة في الأفكار والرؤى والآفاق، وشرعت الأبواب أمام مختلف الاحتمالات والتطورات [٢]. وكان أبرز إفرازاتها وأخطرها أن خلقت فراغاً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط , في إطار هذه البيئة الجديدة تخلقت العوامل اللازمة لتكوين مشروع نظام الشرق الأوسط الجديد (الكبير) :

– **فعلى الصعيد الدولي :** نشأ هيكل جديد للقوى المؤثرة في حالة السلم والأمن الدوليين والفاعلة في توجيه تلك الحالة، التي من أبرز معالمها انشداد الأمن الوطني للدول والأمن القومي للتكتلات القومية، والأمن الإقليمي للتكتلات الإقليمية، إلى الأمن الدولي، الذي تسيطر الولايات المتحدة على دفة قيادته ، انشداداً مباشراً، بعدما كان الأمن الدولي منشداً إلى التنافس بين القوتين العظميين وكتلتيهما، وبعدما كانت المصالح الوطنية والقومية والإقليمية موضعاً للتنافس بين القوتين وموضعاً للحرب الباردة وآثارها وتداعياتها. وقد أدى ذلك إلى تدهور مكانة الدول العربية في النسق الدولي، وتراجع أهمية قضاياها .

---

(١) محمد السعيد إدريس , أمن الخليج العربي –دراسة في الإدراك والسياسات , مرجع سابق , ص ١٣٤ .

(٢) هيثم الكيلاني , مشروع النظام الشرق أوسطي في بعدهِ الأمني , المركز اللبناني للدراسات , بيروت , ١٩٩٦م , ص ١٤٧ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تراجعت هذه المكانة والقضايا في الوقت نفسه في إطار المصالح الأمريكية. وإذا ما أردنا أن نصنف هذه المصالح في الوطن العربي في عناوين رئيسة، فيمكن إدراجها تحت عناوين ثلاثة [١]:

- حصار الشيوعية: وقد انتهت هذه المصلحة الأمريكية الكبرى بزوال الشيوعية وانهيار معاقلها.
- النفط وحمايته وضمان تدفقه بنظام معين وحجم محدد وسعر مناسب: وهذه مصلحة تم تأمينها وترسيخ أمنها وحمايتها لأجل طويل.
- أمن إسرائيل وإدماجها في منطقة الشرق الأوسط عضواً أصيلاً مسيطراً بوصفها قوة إقليمية كبرى: وهذه مصلحة تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها، وذلك بتسوية قضية الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال التحكم في مساراته وأبعاده وانفعالاته، ثم احتوائه في تنظيم إقليمي.
- **وعلى الصعيد الإقليمي** نشطت تركيا في طرح مشروعاتها ذات الطابع الاقتصادي. في حين حملت إسرائيل لواء الدعوة إلى مشروع النظام الجديد. وأخذت أدبياتها تشير إلى أهمية تبني دول المنطقة سياسة مشتركة تقوم على الازدهار الزراعي، وتوزيع الثروات على نحو أفضل، وإدخال الالكترونيات والتقنيات الحديثة في مجالات الصناعة والخدمات، وتكوين أجهزة لتنسيق التعاون العربي – الإسرائيلي في مختلف المجالات، وتأسيس صندوق مالي لتطوير المنطقة، وحاسب تعليمي لبرامجها التعليمية. وركزت تلك الأدبيات على أغراض ثلاثة[٢]:

أ – ترسيخ كيان إسرائيل كدولة أصيلة في منطقة الشرق الأوسط، ولها مركزها وامتداداتها الإقليمية، ومندمجة في جميع خطط التعاون والتنمية الخاصة بالمنطقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، إضافة إلى علاقاتها الثنائية.

ب – توفير عوامل السلم والأمن في الشرق الأوسط كمنطقة ذات ترتيبات أمنية خاصة بها، وذات امتدادات أمنية إلى ما جاورها من مناطق، وتعزيز دور إسرائيل في أي ترتيبات أمنية، بحيث تكون دولة رائدة فيها.

ج – تعزيز دور إسرائيل في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من خلال الدعم الغربي لها في مشروعاتها لتفتيت المجتمعات العربية والإسلامية ، وإثارة نزعات التطرف والاضطرابات بمختلف أشكالها ، وإبقائها في حالة ضعف وتفكك ، ومناهضة أي مشروع تكتلي أو وحدوي.

---

(١) هيثم الكيلاني , مشروع النظام الشرق أوسطي في بعدهِ الأمني , ص ١٤٩ .

(٢) المرجع السابق , ص ١٥١ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **وعلى الصعيد العربي**، شهدت العلاقات العربية البينية تمزقاً لم تعرفه من قبل، في حين غاب التضامن العربي وضعفت معالمه، وامتد الشلل والبطالة "المقنعة" إلى المؤسسات القومية. وقد أدى ذلك كله إلى نشوء الظواهر التالية[١]:

أ – انهيار الأمن القومي العربي، مفهوماً وبنية ومؤسسات وقدرات , وما أدى إليه من انعكاسات خطيرة على بنية النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي .

ب – انحسار المد القومي، فكراً وعملاً ومؤسسات، في مقابل ترسخ القطرية، فكراً وعملاً وعلاقات , وهو ما انسجم مع الطرح السياسي في الخليج العربي في ضرورة تعلية بنيان المصلحة الوطنية على المصلحة القومية , بعد فشل الأخيرة في حماية أمن الخليج وقواه السياسية .

ج – نزوع القطرية إلى الاستقلالية في علاقاتها الخارجية، دون النظر إلى انعكاسات ذلك النزوع على المصالح القومية.

د – تفاعل المصالح القطرية مع المصالح العالمية، والأمريكية بالذات، وهو ما أفرز ما سمي بحق الاستعانة بالقوات الأجنبية لمواجهة حالات محددة بالأمن القطري ، أو لملء فراغات ناجمة عن الخشية من حدوث تلك الحالات.

هـ – ظهور نوعية جديدة من التهديدات الإقليمية، إذ أصبحت هذه التهديدات متوقعة من الصديق والعدو.

و – دخول دول المنطقة في دائرة التأثير الأميركي، وتناثرها على مساحة الدائرة، التصاقاً بالمركز أو قرباً أو بعداً منه، ولكنها جميعها تدخل في هذه الدائرة، ويستقر كل منها في مكان ما منها.

ز– الوجود العسكري الأجنبي : إذ وضعت قوات أجنبية قوامها الرئيسي أميركي في مواضع عدة من بلدان الخليج العربي ومياهها الإقليمية. وإذا كان وجود هذه القوات في منطقة الخليج هو العامل الذي ضبط توازن القوى في المنطقة آنذاك ، فإن هذا الوجود لن يستمر، ولا بد له، في يوم ما من الرحيل , وحينئذ، لا مناص من توفير نظام مستقل يضبط توازن القوى في المنطقة , وهنا لا عوض عن التعاون العسكري من خلال إيجاد منظومة تهدف إلى تحقيق ذلك ، وليسد أي فراغ أمني ينشأ في أي موقع من الخليج العربي والعالم العربي غير أن هذا "التطلع" سيجد منافسه في نظام الشرق الأوسط الجديد (الكبير) ، حيث يتولى البعد الأمني للنظام المرتقب هذه المهمة[٢].

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى خلق فراغ استراتيجي ، مرفق بعجز القدرة العربية في ساحة الصراع العربي– الإسرائيلي ، وبروز المصداقية الأمريكية في الدفاع عن مصالحها وحماية إسرائيل , ومن هنا سهل على القوى الفاعلة في المنطقة ، وبخاصة الولايات المتحدة بسيطرتها على المنطقة ،

(١) محمود وهبة , إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية , المكتبة الأكاديمية , القاهرة , ١٩٩٤م , ص ٧٧ .

(٢) هيثم الكيلاني , مشروع النظام الشرق أوسطي في بعدهِ الأمني , مرجع سابق , ص ١٥٢ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإســـرائيل بقـــوتها العسكرية المتفوقة واستمرار احتلالها للأراضي العربية ، أن تتحرك لتملأ الفراغ الاســـتراتيجي ببديل إقليمي ، كانت القوى الغربية طرحته منذ الخمسينات حتى التسعينات مرات عدة وبأشكال ومكونات مختلفة , وفشلت في ترويجه ، حتى إذا توافرت لها الظروف المناسبة ، أخرجته في التسعينات في مشروع الشرق أوسطية ، وأوكلت إلى قوى إقليمية مهمة الدعوة إليه وتكوينه , محاولة منها في فرض نظام توازن قوى متعدد الأقطاب أو ما يعرف بتوازن السلام والاستقرار .

وكان المؤتمر الاقتصادي العالمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الدار البيضاء (٣٠ أكتوبر – ١نوفمبر ١٩٩٤م) إحدى المحطات البارزة في تلك المهمة.

ولقد رافق الدعوة إلى المشروع بروز ظاهرتين[١]:

١ – ظاهـــرة العداء للعروبة في بعض أنحاء العالم العربي، وانطفاء الحماسة لها أو الارتباط بها في أنحـــاء أخرى، وإقبال معظم الدول العربية على التحلل من آخر التزام قومي من خلال تسوية الصراع العربـــي – الإسرائيلي ، وإقامة علاقات طبيعية بإسرائيل ، ومن خلال إضعاف الارتباط بالمؤسسات القومية.

٢ – والظاهـــرة الثانية تحول الأمن القومي العربي إلى دائرة مقطعة الأوصال ، وفارغة من القدرات الفاعلـــة، تعصف فيها النـــزاعات والصدامات المسلحة بمختلف أشكالها وأنواعها. ولا يُستدعى الأمن القومي الآن إلا من أجل التذكير بالهزائم التي تحل به، والمخاطر التي تهدده.

فـــي هـــذه البيـــئة التي يكوّن الفراغ الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط قوامها، كان من الطبيعي أن تظهر المشاريع التي تقدم نفسها بديلاً للنظام الإقليمي العربي المتصدع وبنية الأمن القومي المنهارة. ويمكن القول إن أبرز المشاريع تمثلت بثلاثة بدائل وصولاً إلى توازن قوى متعدد الأقطاب , وهي :

– مشروع نظام حوض البحر المتوسط

كانت أدبيات الحوار العربي – الأوروبي تضمنت إشارات كثيرة إلى ضرورة توثيق العلاقات بـــين دول شاطئي البحر المتوسط , وثمة توجهات رسمية ودعوات فكرية إلى تجسيد ذلك في "مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط". وقد اقترح الاتحاد الأوروبي عقد الاجتماع التمهيدي لهذا التنظيم عام ١٩٩٥م, ويشمل – بحسب الرغبات المعلنة – منطقة تجارة حرة لأربعين دولة، ولأكثر من ٨٠٠ ملـــيون نسمة. ويعالج شؤون الأمن المتبادل ، والهجرة إلى أوروبا ، والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الـــشامل ، ويـــنظم شـــؤون التجارة ومشاريع النفط والغاز، ويدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يختص بشؤون الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وينتظم ذلك كله في ميثاق ومؤسسات على شاكلة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي [٢].

---

(١) هيثم الكيلاني , مشروع النظام الشرق أوسطي في بعدهِ الأمني , مرجع سابق , ص ١٥٣ .

(٢) محمد القصبي , الثقافة المتوسطية ليست بديلاً عن العربية , جريدة الاتحاد الإماراتية , ٦ سبتمبر ٢٠٠٢م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانـــت مـــصر دعت إلى اجتماع تمهيدي لمن سمتهم "نواة منتدى البحر المتوسط"، عقد في الإســـكندرية (٣ – ٤ يوليو ١٩٩٤م) على أن تتلوه اجتماعات تنظيمية أخرى. وقد رافق ذلك دعوات إلى إحياء اتجاه البحر المتوسطي، وتجسيده في تنظيم هيكلي.

ويـــواجه المشروع المتوسطي مشكلات كثيرة ، أولها تحديد الإطار الجغرافي , فثمة تعريفات عـــدة لهذا الإطار ، تبدأ في الحيز الضيق المؤلف من دول اتحاد المغرب العربي (المغرب، الجزائر، ليبـــيا، تونس، موريتانيا) والبرتغال وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا، وهو ما أطلق عليه (٥ +٥) , وأوســـع إطار مقترح يضم أوروبا كلها والدول العربية وإيران ، ويتسع للولايات المتحدة أيضاً ، في حـــين أن هـــناك دراســـات أوروبية لا تعترف بوجود "إقليم بحر متوسط واحد"، وإنما هناك عدد من الأقاليم التي تحيط بالبحر المتوسط، وهو ما لا يرشحها للانتظام في إطار إقليم مؤسسي[١].

ويمكـــن القول : إن المشروع المتوسطي لم يبلغ بعد مستوى التفاعل والتطور والوضوح. ولم تتجاوز الاتصالات بين دول شاطئيه حد تبادل الآراء وتبيان الرغبات، على الرغم من نشوء مشكلات جديدة ذات طابع أمني، إضافة إلى الدوافع الاقتصادية التي تحث الداعين إلى المشروع المتوسطي على توفير العوامل اللازمة لتكوينه.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

– إعلان دمشق :

مـــا كـــادت حرب الخليج الثانية تنتهي، حتى دعت دول الخليج العربي الست (مجلس التعاون الخليجـــي) ومـــصر وســـوريا إلى الاجتماع في العاصمة السورية . وانتهى اجتماع وزراء الخارجية بإصـــدار "إعـــلان دمشق" (٦+٢) الذي أعلن "العمل على بناء نظام إقليمي عربي جديد"، وحدد مبادئ وأهـــدافاً وإطـــاراً تنظيمياً لمختلف مجالات العمل المشترك. وترك الباب مفتوحاً لانضمام سائر الدول العربية إليه.

ممـــا لا شك فيه، أن إعلان دمشق يمثل صيغة سريعة من أجل استعادة أمن الخليج في إطاره والمحافظـــة علـــى الهـــوية العـــربية في الخليج ، ولو بدائرته الضيقة التي تضم دول مجلس التعاون الخليجـــي ومـــصر وســـوريا. ولكن هذه الصيغة لم تستطع الصمود أمام حقائق الوضع والمتغيرات الإقليمـــية والدولية ومحنة الغزو وحرب الخليج، وبخاصة أن مؤسسي الإعلان لم يطوّروه إلى تصور قومي متكامل[٢].

---

(١)محمد القصبي , الثقافة المتوسطية ليست بديلاً عن العربية , مرجع سابق.

(٢) ماجد كيالي , عودة الشرق أوسطية , جريدة البيان الإماراتية , دبي , بيان الأربعاء , ٣ مايو ٢٠٠٣م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحينما احتوى الإعلان بصيغته التي صدرت في مارس ١٩٩١م مفهوماً أمنياً ذا طابع قومي، لـــم يثـــبت هذا المفهوم طويلاً، إذ سرعان ما تعرض للتعديل بعد نحو أربعة أشهر، فصدرت في ١٦ يوليو ١٩٩٤م صيغة ثانية معدلة.

ومـــن المناســـب هنا أن نشير إلى أن إعلان دمشق لقي اعتراضاً من إيران، لاشتراك مصر وســـوريا فـــي وضع تصور للأمن القومي في منطقة الخليج . واعتبرت إيران موقف هاتين الدولتين تدخلاً في شؤون المنطقة ، لا يجوز لهما أن يمارساه. بالإضافة إلى الكلفة المالية الهائلة التي تتحملها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة هذا الاتفاق .

- مشروع النظام الشرق أوسطي

كان الفكر الإسرائيلي والعالمي يعد لمشروع النظام الشرق أوسطي منذ إقامة دولة إسرائيل في الأربعيـــنات , ويعد شيمون بيريز - أحد زعماء حزب العمل الإسرائيلي - أبرز منظريه والمشرفين على تنفيذه في الوقت الراهن , وقد توافرت لهذا المشروع عوامل التخلّق والتكوّن ، وظروف البيئة التي تحتضنه وتقيم أسسه وهياكله.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وفـــي حـــين اجـــتمعت قوتان رئيستان لطرح المشروع والدعوة إليه، وهما الولايات المتحدة وإســـرائيل، لـــم يجـــد مـــشروع البحر المتوسط ، ولا إعلان دمشق، ما يدعمهما من القوى للمنافسة والغلـــبة , وبـــذلك يمكن القول : إن مشروع نظام الشرق الأوسط الجديد (الكبير) ، في إطار العوامل والظـــروف الراهنة ، هو المشروع الذي سيبذل الدعاة إليه كل جهودهم من أجل إقامته، والتغلب على معارضيه ، والبدء بإقامته ببعديه الاقتصادي والأمني[١].

البعد الأمني لنظام الشرق الأوسط

يستند دعاة الشرق أوسطية إلى أن آفاق المستقبل العالمي تشير إلى انتصار أيديولوجية واحدة ، هي الأيديولوجية الديمقراطية الليبرالية ، التي تأخذ بعولمة الاقتصاد وحرية التجارة واقتصاد السوق , ومـــن هـــنا يـــرى هؤلاء الدعاة أن أي بحث عن أيديولوجية أخرى ، قومية أو سواها، بحث تجاوزه الزمن ، ويسير في عكس اتجاه التطور، ويتنكر لمنطق التاريخ .

وفـــي ضوء هذا المستند ، يمكن أن نقرأ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، بوصفها أهـــم المداخل لدراسة وتحليل التحولات الجذرية في المنطقة , فالولايات المتحدة هي الأداة المسيطرة علـــى المـــنطقة، والقـــوة القابضة على ميزان القوى فيها، وعلى ضبط توازنه فلا تختل أثقاله بما لا ترضى عنه الاستراتيجية الأمريكية[٢].

---

(١)ماجد كيالي , عودة الشرق أوسطية , مرجع سابق .

(٢) هيثم الكيلاني , مشروع النظام الشرق أوسطي في بعدهِ الأمني , مرجع سابق , ص ١٥٥ وما يليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان يمكن للاستراتيجية الأمريكية أن تخفف من ثقلها العسكري في المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال خطر المنافسة السوفيتية , ولكن أسباباً قديمة وجديدة – كمثل الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي، وحماية إسرائيل، واحتكارها السلاح النووي، والعمل لتأصيلها في المنطقة وتمهيد السبيل أمام بسط هيمنتها على المنطقة، وبخاصة في البعدين الاقتصادي والأمني، من خلال تفكيك الرابطة القومية العربية، وتذويب مقومات هويتها، وإعادة تركيب المنطقة من قوميات ولغات وعروق متعددة، وتدمير أية قوة عربية تنحو نحو التمرد على الاستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية، والسيطرة على منابع النفط وممراته –[١] دعت الولايات المتحدة إلى تبني مشروع النظام الشرق أوسطي، القائم على مبدأ تشارك وتقاسم المسؤوليات الأمنية بين دول المنطقة ، وفي قلبها إسرائيل ، وعلى طرفها تركيا ، وفي المستقبل إيران وباكستان وأفغانستان وأثيوبيا حينما تتوافر الظروف لذلك , ويتأسس هذا المبدأ على السيطرة الأمريكية على المنطقة المحاطة بقوة الردع الأمريكية الموجودة في بعض أطراف الخليج، وفي إسرائيل وتركيا وبحار المنطقة.

ويراد للنظام الشرق أوسطي أن يكون شبيهاً بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، الذي انبثق من لقاء عقد في هلسنكي عام ١٩٧٥م، وضم دول المعسكرين الشرقي والغربي يومذاك , ومن مبادئ هذا المؤتمر التزام أعضائه التخلي عن استخدام القوة أو التهديد بها، وعدم خرق الحدود القائمة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وضمان السلامة الإقليمية لكل دولة، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويمكن القول : إن مؤتمر هلسنكي كان – بصورة عامة – المثل الذي تحذو الشرق أوسطية حذوه حين تقيم نظامها الإقليمي، مع اختلافات في الأسباب والعوامل والعناصر والأهداف[٢].

وإذا كان التنظيم الأوروبي يقدم نمطاً لما يمكن أن يكون عليه التنظيم الشرق أوسطي، فإن التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم تدعم المشروع الشرق أوسطي وتحفزه على التكون، لكون المدخل الاقتصادي هو الباب الطبيعي لإقامة التنظيمات الإقليمية. وثمة أمثلة حية ومفيدة على ذلك، مثل الاتحاد الأوروبي، وكتلة النافتا التي تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وأحدث نموذج لذلك "المجلس الآسيوي الباسيفيكي للتعاون الاقتصادي" الذي يضم ١٨ دولة، منها الولايات المتحدة والصين ويهدف إلى إنشاء سوق حرة للتبادل التجاري والاستثمار الصناعي بحلول العام ٢٠٢٠م.[٣] ويلاحظ أن هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة مؤلفة من مجموعة قوميات.

---

(١)هيثم الكيلاني , مشروع النظام الشرق أوسطي في بعدهِ الأمني , مرجع سابق , ص ١٥٦ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) عبد المحي محمد , مخاطر الشراكة الأوروبية المتوسطية , موقع نسيج الالكتروني , ٢٠٠١م , نقلاً عن الرابط التالي : http://naseej.com/islamic/mujtamaa/1240/contents.HTM

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكـــن القول إن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (٣١ أكتوبر ١٩٩١م) كان يتضمن التمهـيد لتنظـيم شـــرق أوســـطي جديد (كبير)، حين أنشأ مساراً خاصاً ومستقلاً للمفاوضات متعددة الأطراف، أوكل إليها إعداد المرحلة التمهيدية للتنظيم المرتقب.

ومن بين لجان ذلك المسار، لجنة الأمن الإقليمي والحد من التسلح، التي عقدت اجتماعات عدة، ولا تـــزال توالـــي عملها، واتفقت على إنشاء مركز لإدارة الصراعات وحلها في الشرق الأوسط، من خـــلال مراقبة بؤر الصراعات والأزمات وإدارتها وحلها بأنشطة حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية ، وذلك باتباع سبيلين [١]: أولهما تحويل السياسات الأمنية الصدامية إلى سياسات أمنية تعاونية ، وثانيهما تغييـــر المذهب الهجومي إلى مذهب دفاعي , ويستتبع ذلك تبادل المعلومات العسكرية في شأن القوات المسلحة، وخطط نشرها، وموازنات الدفاع، ووسائل الإنذار والاتصال والمراقبة والتحقق.

تتعامل إسرائيل مع المشروع الشرق الأوسطي الجديد (الكبير)، وبخاصة الجانب الأمني منه، من خلال توظيف مكاسبها من حروب الأعوام الخمسة والأربعين الماضية، وعلى أساس [٢]:

- ترسيخ كيان الدولة عضواً أصيلاً في المنطقة.
- ضمان أمن الدولة بتوسيع حدودها وصنع حدود آمنة في العمق العربي قدر الإمكان.
- توفير الظروف الجغرافية والاقتصادية لاستيعاب هجرة متزايدة .
- تحقيق السيطرة والهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، كدولة صغيرة عظمى "دولة إقليمية كبرى".

ولإســـرائيل وضـــع جيوسياسي وجيوستراتيجي يختلف عن سائر الأعضاء غير العرب الذين ينتظمون في الإطار الشرق أوسطي , فإذا كانت تركيا وإيران وأثيوبيا وباكستان وأفغانستان , تقع في جـــوار الـــوطن العربـــي، فإن إسرائيل تقع في القلب منه، وتتعامل مع وسطه القومي. وكما يقول أبا إيـــبان وزيـــر الخارجـــية الإســـرائيلي السابق ، فإنه "بعد قيام الدول العربية والإسلامية – واحدة تلو الأخرى – بإقامة اتصالات بإسرائيل ، فإن فكرة قيام شرق أوسط جديد لم تعد وهماً".

ونـــادى شـــيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي في عهد رابين بتقنين علاقات السلام في الـــشرق الأوسط في معاهدة متعددة الأطراف ذات طابع استراتيجي سياسي عسكري، وتتضمن الأمن المـــشترك الـــذي يحقـــق الأمـــن لكل دولة على حدة، وتقوم على أربع ركائز : الاقتصاد والاستقرار السياسي والأمن والديمقراطية.

يبني بيريز مفهومه عن الأمن على الحقائق التي انتهت إليها تجارب الصراع المسلح العربي – الإسرائيلي، وأبرزها أن الحرب أداة عقيمة لحل الخلافات، ولا سبيل إلى النصر القاهر على شاكلة ما انتهت إليه الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى أن زمن الحرب الشاملة قد ولى، وأن العمق الاستراتيجي لم يعد ذا قيمة حاسمة في الحرب[٣].

---

(١) عبد المحي محمد , مخاطر الشراكة الأوروبية المتوسطية , مرجع سابق .

(٢) هيثم الكيلاني , مشروع النظام الشرق أوسطي في بعدهِ الأمني , مرجع سابق , ص ١٥٦ .

(٣) محمود وهبة , إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية , مرجع سابق , ص ٨٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلـــى هذا فإن الحفاظ على نظام أمني إقليمي يكمن في السياسة والاقتصاد، ويتجسد في قيام النظام الأمني المنشود بثلاث وظائف: منع المباغتة، والرقابة على التحركات العسكرية، وتأليف قوات إقليمية لاستخدامها في حالة أي عدوان.

ويـــبدو أن المصطلح الذي اختاره شيمون بيريز عنواناً لكتابه **الشرق الأوسط الجديد** كان في منزلة الغطاء الجغرافي لتحديد انتماء الدولة العبرية إلى منطقة تسعى إسرائيل وأنصارها لمحو هويتها التاريخية , وبما أن الدولة الجديدة الدخيلة سابقاً والمؤصلة حالياً، تقع في قلب العالم العربي وهي ليست عـــربية ، فقد اقترح بيريز توسيع رقعة مصطلح الشرق الأوسط ليشمل الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى إلى جانب تركيا وإيران . ويتطلع بيريز إلى أن يحل محل سايكس – بيكو حينما رسما حدود المنطقة وتقسيماتها عام ١٩١٧م، فيرسم – هو – الحدود والتقسيمات الجديدة فيها.

وثمة مرجع آخر للبعد الأمني الشرق أوسطي، نجده في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية (١٧ أكتوبر ١٩٩٤م) التي نصت في مادتها الرابعة على التزام الطرفين المتعاقدين أن "يهدفا إلى إقامة بنـــيان إقليمـــي مـــن الشراكة في السلام... ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط , ويعنـــي هذا الالتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي جرى تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية على الخطوط نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار"(١).

ويمكـــن القول : إن مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤م، كان الجسر المطل على النظام الشرق أوســـطي، والمحـــرك الاقتصادي له , وفيه ، كما يقول شيمون بيريز ، يلتقي النفط السعودي والأيدي العاملة المصرية والمياه التركية والعقول الإسرائيلية.

انعقـــد المؤتمر بحضور ٦١ دولة و١١٤ من رجال الأعمال من كل أنحاء العالم. وقد جاء في الإعلان الصادر عنه أن المشاركين يشيدون "بالمفاوضات متعددة الأطراف التي دشنت في موسكو سنة ١٩٩٢م، والتـــي حققـــت خطـــوات مهمة نحو أهداف عملية السلام. وسوف تدرس الحكومات الممثلة بالـــدار البيضاء وسائل دعم دور المفاوضات متعددة الأطراف وأوجه نشاطها، بما في ذلك التفكير في مؤسسات إقليمية تهتم بالقضايا الاقتصادية والإنسانية والأمنية... ويتطلب التطرق لفكرة الأمن بالمنطقة بجميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"(٢).

وعلـــى هذا فإن النظرة التي تقوم على فكرة أن مؤتمر الدار البيضاء تجمع اقتصادي صرف، مكوناته التجارة والمال والمصالح الاقتصادية المتبادلة، هي نظرة قاصرة , فالاقتصاد ليس سوى وسيلة المقاربـــة وبـــاب الدخـــول , ذلك لأن الشرق أوسطية سوق اقتصادية من مقوماتها الثروات الطبيعية

---

(١) محمـــد الـــسيد ســـليم ، مشروع النظام الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه ، في كتاب العلاقـــات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل ، إعداد عبد العزيز الدوري وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦م ، ص ٨١٨ .

(٢) المرجع السابق , ص ٨١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومشروعات التنمية والثقافة والسياسة والأمن وما سواها من مجالات الحياة. ومن خلاله كانت السيطرة لإسرائيل والولايات المتحدة , وعلى هذا فلن يكون حساب الربح والخسارة في هذا المزيج من المصالح المتشابكة قائماً على أساس حساب السوق التجارية، وإنما المرجعية في ذلك تكون للمكاسب الاستراتيجية التي يجنيها بعض شركاء السوق. وهم هنا إسرائيل والولايات المتحدة[١].

ومن المعروف أن ميزان القوى يتألف من نوعين رئيسين من العناصر، أولهما يضم العناصر شبه الثابتة، كالكتلة السكانية، والموقع الجغرافي، ونظام التجنيد، والقوة المسلحة، والتدريب، واللوجستية، ومسرح العمليات، والمذهب العسكري، وشبكة الأصدقاء والأعداء، في حين يتألف النوع الثاني من عناصر يصعب تقديرها، إلا في حدود التقصي والتنبؤ، مثل خطط العمليات، والتعبئة المعنوية، والقيادة، وأنواع الأسلحة، وبخاصة تلك غير المعلنة.

وأثبتت خبرة السنوات العشرة الماضية , أن القوى الفاعلة في ميزان القوى للبعد الأمني الشرق أوسطي أربعُ : الدول العربية بما فيها دول الخليج العربي ، وإسرائيل، وتركيا، وإيران. ولأن هدف النظام الشرق أوسطي تفكيك القوة العربية الأمنية ، وهدم ما بقي من أطلال لبنى الأمن القومي العربي، فإن القوة العربية لا تدخل في الحسبان حين احتساب قوى الميزان الاستراتيجي.

فالخطة الأمريكية التي أعلن عنها بوش في خطابه في جامعة كارولينا الجنوبية في كولومبيا في التاسع من مايو ٢٠٠٣م , ذات بُعد اقتصادي ظاهري ، يقترح "إقامة منطقة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط في السنوات العشرة المقبلة" , بهدف "قهر الفقر، وتعلم النساء والرجال عادات الحرية"، ولكنها تتضمن أبعادًا سياسية خطيرة تصب في النهاية في خانة تحقيق المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة العربية[٢]. من خلال تطبيق فكرة نظام الشرق الأوسط الجديد (الكبير) .

وحددت الخطة ثلاثة محاور سوف تتحرك فيها الولايات المتحدة مع الدول العربية، وهي[٣]:

١- التعليم : ويركز على ربط التعليم العربي بالبرامج الأمريكية، وتعليم البنات، والتركيز على الإنترنت.

٢- الإصلاح الاقتصادي : ويشمل مساعدة المشروعات الصغيرة، وزيادة الشفافية ومحاربة الفساد.

٣- تقوية المجتمع المدني : ويتضمن مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط، وبرامج "ستزيد شفافية الأنظمة القانونية والتنظيمية، وتحسن إدارة العملية القضائية".

---

(١) محمد السيد سليم ، مشروع النظام الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه ، مرجع سابق ، ص٨١٧ .

(٢) محمد جمال عرفة , الشرق أوسطية .. مسمار بوش في المنطقة العربية , موقع إسلام أون لاين , ٢٠٠٣/٥/٢٢م , نقلاً عن الرابط التالي : http://islamonline.net/arabic/politics/2003/05/article07.shtml#

(٣) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيضا كان من اللافت أن يعلن "زلمان شوفال" –السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون– قبيل سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين في التاسع من إبريل ٢٠٠٣ , أن "الأحداث المتسارعة في بغداد، والسقوط القريب لنظام صدام يمكن أن يوجدا الظروف المناسبة لقيام شرق أوسط جديد أكثر سلامًا، نأمل أن يكون له تأثير إيجابي على قوى أخرى إرهابية أو تدعم الإرهاب في المنطقة"، وكأنه يعلم بتفاصيل الخطط الأمريكية .

ومن الواضح إذن أنه في ظل حالة النشوة الأمريكية عقب احتلال العراق، وفرض أمر واقع جديد في المنطقة العربية , أن الحاجة نشأت لمد المنطقة بـ"جزرة " تشجع القادة العرب على الانخراط في الخطة الأمريكية للشرق الأوسط ، وتوازن "العصا" التي رفعها بوش في وجه هذه الحكومات عقب اجتياح العراق، مهدداً المعارضين للسياسية الأمريكية بنفس المصير .

الشراكة الأوروبية المتوسطية وأثرها على منطقة الخليج العربي :

المشروع المتوسطي هو مشروع الجماعة الأوروبية بصورة كاملة , يبلور ويبرز رغبة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس قوي وفعال ضد أمريكا، وهو مشروع ذو دوافع تتصل بما يثور أمام الأمن الأوروبي من تحديات تنبثق من دول جنوب حوض البحر المتوسط والتي تنتشر فيها الأصولية الإسلامية بقوة.

ولأن المشروع المتوسطي في المنشأ والتوجه هو مشروع أوروبي بحت فقد استبعدت منه أوروبا دول الخليج العربي وفصلتها عن البلدان العربية في شرق وجنوب البحر المتوسط ، ويضم المشروع بالإضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي ٢١ دولة ومنها (ليبيا والمغرب وتونس والجزائر ولبنان وسورية والأردن وإسرائيل وتركيا ومالطا وقبرص والسلطة الفلسطينية[١].

والمشروع المتوسطي لم يبدأ مع مؤتمر برشلونة "نوفمبر١٩٩٥م" والتي وضعت فيه أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية ، وإنما تعود فكرته إلى السبعينات من القرن الماضي , والخلافات الكبيرة الناشبة بين الدول المتوسطية وأوروبا , ما زالت قائمة , وهي خلافات أمنية اقتصادية في المقام الأول، حيث ترفض البلدان العربية الانضمام إلى بنك معلومات عسكري لكل الدول المشاركة في المشروع ، كما تطالب بأفضليات لصناعاتها سواء في الأسواق الأوروبية أو أسواقها ذاتها بعد تدفق المنتجات الأوروبية إليها ، والشراكة ليست إلا جزءا من عملية مرت بحلقات سابقة متتالية بدأت منذ بداية السبعينات بما أعلن عن السياسة المتوسطية الشاملة (١٩٧٢م ــ ١٩٨٩م) والحوار العربي الأوروبي (١٩٧٤م ــ ١٩٩٢م) والدعوة إلى السياسة المتوسطية الجديدة (١٩٨٩م ــ ١٩٩٥م) ومبادرة مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط ١٩٩١م ــ ١٩٩٢م وحوار ٥ + ٥ (المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا) والبرتغال وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا , والشراكة الأوروبية المتوسطية (١٩٩٥م)[٢].

---

(١) عبد المحي محمد , مخاطر الشراكة الأوروبية المتوسطية , مرجع سابق .

(٢) هاني حبيب , الشراكة الأوروبية المتوسطية .. ما لها وما عليها (وجهة نظر عربية) , الوطنية الجديدة , دمشق , ٢٠٠٣م , نقلا عن جريدة البيان الإماراتية , بيان الكتب , الرابط التالي :

http://www.albayan.co.ae/albayan/book/backissue.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك أبعاد سياسية وثقافية واقتصادية عديدة يمكن أن تفسر لنا ذلك الاهتمام الأوروبي الكبير بالمتوسطية كمشروع سياسي واستراتيجي وصل إلى حد الإعلان عن مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في نوفمبر ١٩٩٥م (إعلان برشلونة) .

لقد جاءت الدعوة للمشروع الأوروبي استجابة لمتغيرات مهمة وجوهرية في مجموعتين من المتغيرات هي المتغيرات الأوروبية والعالمية من ناحية والمتغيرات الإقليمية، أي مصادر التحديات للأمن الأوروبي من ناحية أخرى , أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي , والحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بشؤون العالم , وحرب الخليج الثانية التي أفسحت المجال أمام واشنطن للسيطرة على دول المنطقة العربية , وعلى رأسها الخليج العربي , واتساع حدة الخلافات الأمريكية – الأوروبية بشان العديد من الملفات الأوروبية والدولية والعربية , كالصراع العربي – الإسرائيلي , والوجود الأمريكي في المنطقة وتحكمها في مصادر الطاقة , ومحاولة أوروبا للبحث عن موطأ قدم في المنطقة العربية بعيداً عن الهيمنة الأمريكية[١] .

وعلى أية حال فإن هناك ثلاث ملاحظات رئيسة ومهمة على مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية من الناحية الاقتصادية وهي[٢]:

الملاحظة الأولى : مشروع الشراكة الذي يطرحه الاتحاد الأوروبي يتجاهل إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول العربية ودول جنوب وشرق المتوسط، وهو أمر لا يستقيم مع اتجاه الطرفين لإقامة شراكة استراتيجية حتى وإن كانت ستقف عند حدود تحرير التجارة بين الطرفين.

الملاحظة الثانية : وهي تتعلق بقضية حركة عنصر العمل، حيث وافقت دول الاتحاد الأوروبي على تحرير حركة التجارة وتحرير حركة رأس المال ــ في حين قيدت حركة عنصر العمل حتى لا يهاجر إليها عرب أصوليون، فيشكلون لها أي تهديد، الأمر الذي يؤكد أن الشراكة لن تخدم إلا أوروبا فقط، حيث ستجلب إليها الاستثمارات العربية وتنتج بها سلعا توردها للعرب بأسعار مضاعفة.

الملاحظة الثالثة : وتتعلق بقواعد المنشأ المتشددة التي أقرتها الشراكة بشأن المكون الوطني في صادرات دول جنوب وشرق المتوسط التي تتمتع بالإعفاء في أسواق الاتحاد الأوروبي، وهي قواعد لن تسمح بمرور غالبية سلع دول جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا، كما أنها لم تراع حداثة صناعات تلك الدول، وحاجتها لفترة لإعادة هيكلة نفسها وزيادة اعتمادها على الذات للوصول إلى أعلى نسبة من المكون الوطني في السلطة.

---

(١) هاني حبيب , الشراكة الأوروبية المتوسطية ، مرجع سابق .

(٢)عبد المحي محمد , مخاطر الشراكة الأوروبية المتوسطية , مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفق خبراء وأساتذة العلوم السياسية والاقتصاد والثقافة على أن المشروع المتوسطي لا يحقق إلا رغـبات ومـصالح أوروبا فقط ويؤكدون أن هذا المشروع لن يكتب له النجاح لعوامل عديدة منها سياسية واقتصادية وثقافية حضارية.

فبعض الخبراء يستبعد أن تتحول الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى تعاون حقيقي استراتيجي لصالح كلا الطرفين، حيث إن جوهر العلاقة التاريخية بينهما كانت علاقة صراع، وإن اختلفت أدواته مـن مـرحلة إلـى أخرى ما بين أدوات عنف وأدوات سلم، والمرحلة الراهنة لا تقدم فرصا متساوية للطـرفين، فطـبقا لأوضاع القوى وموازينها الحالية يصبح المشروع المتوسطي هو مشروع أوروبا وتصبح بلدان جنوب وشرق المتوسط هي الهدف.

إن أخطـر مخاطر المشروع المتوسطي هو فصله للكيان العربي عن بعضه، حيث هناك دول عربية تقع في جنوب وشرق المتوسط تدخل في المشروع المتوسطي، بينما هناك دول أخرى مثل دول الخلـيج العربي والسودان تم إهمالها، وبالتالي لا يؤدي هذا الفصل إلى قيام سوق عربية مشتركة، هذا بالإضـافة إلـى أن المشروع المتوسطي لن يساعد المنطقة العربية على تقديم مشروع جديد للنهضة يـستند إلـى نمـوذج حضاري مخالف للنموذج الغربي أو مستقل عن رافده الأوروبي، حيث يعترف بإسـرائيل والـتعامل معها، وبالتالي يكرس شرعية إسرائيل واندماجها في المنطقة العربية ولن يقدم فرصا للعرب ضد إسرائيل[١].

والمشروع المتوسطي يستجيب فقط للتحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الأوروبي، ولذا فقد ركـز علـى جملة التحديات والتهديدات النابعة من الأوضاع الداخلية في الدول العربية، وهو ما يتفق والمـنظور الإسـرائيلي عـن عـدم الاستقرار في المنطقة، حيث كان هذا المنظور وما زال يرفض الاعتـراف بأن الصراع العربي الإسرائيلي هو المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة، بل إن الحـديث عن ترتيبات أمنية وإجراءات بناء ثقة في حوض البحر المتوسط يهدف إلى إعطاء إسرائيل دورا فـي حفـظ هذا الأمن والاستقرار من المنظور الأوروبي ، حتى ولو في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية [٢].

ويـرى بعض المحللين أن المشروع المتوسطي هو مشروع استعماري أوروبي جديد للسيطرة علـى المـنطقة العربية ، ونهب ثرواتها المالية والاقتصادية، فالمشروع المتوسطي خطير للغاية فهو مـشروع غير متكافئ من الناحية الاقتصادية، حيث يعطي لسلع الدول الأوروبية أفضليات في الدول العـربية ، ويـضع عوائـق كثيرة على طرح السلع العربية في الأسواق الأوروبية، ناهيك أنه يحرم المنطقة من التكنولوجية الغربية المتقدمة.

---

(١)عبد المحي محمد , مخاطر الشراكة الأوروبية المتوسطية , مرجع سابق .

(٢) الشراكة المتوسطية ، مشروع أوروبي ، جريدة البيان الإماراتية ، العدد ١٦٤ ، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢م .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبدو جليا مما سبق , أن كلا المشروعين , النظام الشرق أوسطي والشراكة الأوروبية المتوسطية , ما هما إلا تنافس استراتيجي – تاريخي بين أوروبا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى على دول المنطقة العربية وثرواتها , ولصالح إسرائيل بالدرجة الأولى , كلاً حسب الأجندة المعدة له لتنفيذها بالمنطقة , وهو ما يؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على أمن الخليج العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي , فضلاً عن انه يؤدي إلى الإخلال بنظام توازن القوى لصالح كل من إسرائيل من جهة , وتركيا من جهة أخرى .

فالنظام الشرق أوسطي , يضيف دولاً غير عربية إلى صلب النظام العربي تحت مسمى "نظام الشرق الأوسط الجديد (الكبير) " ويعكس توازن قوى دولي أكثر منه إقليمي , الأمر الذي يجعل دول الخليج العربي لا تدور في فلك الولايات المتحدة المنفردة بالنظام الدولي وحسب , وإنما يجعلها ضمنياً في إطار نظام إقليمي أوسع جغرافياً (إيران وأثيوبيا وباكستان وأفغانستان) تتحكم فيه وتدير دفته إسرائيل وتركيا , بينما الشراكة الأوروبية المتوسطية تعمل على فصل الخليج العربي عن النظام الإقليمي العربي تحت مسمى دول حوض البحر المتوسط , بصورة تؤدي إلى تفعيل المشروع الأمريكي في فصل الخليج العربي –كمنطقة طاقة استراتيجية– عن قضايا النظام الإقليمي العربي , بهدف أولاً ضمان أمن واستقرار هذه المنطقة بعيداً عن التفاعلات الإقليمية والعربية , وثانياً ضمان سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة عليها دون منازع أوروبي أو ياباني يذكر , وثالثاً لفصل مصادر الطاقة عن إشكاليات الخلاف والنزاع حول المشاكل التي تعاني منها الدول العربية الأخرى , وعلى رأسها الصراع العربي – الإسرائيلي .

خلاصة :

خلاصة القول في هذا الفصل , أنه كان لكل من الصراع العربي – الإسرائيلي , والنظام الإقليمي العربي , والتواجد العسكري والسياسي الأمريكي بمنطقة الخليج , وللنظام الشرق أوسطي والشراكة الأوروبية المتوسطية , دورُ مؤثرُ على أمن منطقة الخليج , وعلى توازن القوى فيها , حيث تكالبت إثر هذه المتغيرات أو العوامل وبشكل أساسي , منذ بداية التسعينات , وأفرزت متراكمة شكلاً من أشكال فصم وفصل منطقة الخليج العربي عن النظام الإقليمي العربي من جهة , وعن التأثر بالتحولات والتطورات السياسية على المستوى الإقليمي والدولي من جهة أخرى , كما أفرزت اشتداد حالة التنافس الأوروبي – الأمريكي عليها كمنطقة استراتيجية تخزن أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي .

وعلى مستوى توازن القوى , فإن الوجود الأمريكي بالمنطقة وتكديس هذا الوجود بعد حرب الخليج الثالثة , أخل بنظام توازن القوى لصالح الولايات المتحدة التي تسعى إلى إعادة خريطة القوى بما ينسجم مع مصالحها , ويتوافق مع استراتيجية تقوية إسرائيل , فيما عملت مشاريع الشرق أوسطية, والشراكة الأوروبية المتوسطية , على عزل المنطقة عن واقعها الأم , بهدف فصل عرى الإقليم عن النزاع العربي الإسرائيلي , فضلاً عن نزع تأثير الطاقة على استراتيجية الولايات المتحدة تجاه أطراف النزاع, والقوى الإقليمية في الشرق العربي أو ما يسمى أمريكياً "الشرق الأوسط الكبير" .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

المتغيرات التي تساهم في إعادة بناء نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ظل النظام العالمي الجديد

نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي , شأنه شأن أي نظام توازن قوى آخر , تعرض لجملة من المتغيرات السلبية والإيجابية التي انعكست على آلية تشكله وصور ظهوره قديما وحديثاً , بل وتؤثر هذه المتغيرات على مستقبل وسيناريوهات توازن القوى القادم في الخليج العربي , فالعوامل الجغرافية والديمغرافية والعسكرية والنفطية وتوازن القوى الدولي وقيام مجلس التعاون الخليجي , فضلا عن معايير التفاضل والاختلاف في القوى الإقليمية في منطقة الخليج العربي , تؤثر سلباً وإيجابا على نظام توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج , فإن كانت القيود الداخلية كالجغرافيا والسكان والمساحة ونسبة التسلح والنفط , من المتغيرات السلبية على توازن القوى بين دول الخليج العربي وإيران والعراق , فإن تشكيل مجلس التعاون الخليجي وارتفاع مستوى الدخول الوطنية ودور النظام الدولي وبروز القوى الإقليمية , تركيا , تعتبر من المتغيرات الإيجابية في توازن القوى الإقليمي ولصالح دول مجلس التعاون الخليجي .

جميع الحقوق محفوظة
ايداع الرسائل الجامعية

وبذا فإن آفاق توازن القوى الإقليمي لمنطقة الخليج العربي ستتأثر في مدى قدرة الأطراف الإقليمية في المنطقة في التعامل مع هذه المتغيرات ، سواء من خلال تحييد دورها السلبي ، أو تفعيل أثرها الإيجابي بما يصب في مصلحتها .

وعليه سيتناول الباحث في الفصل الأخير من الدراسة تلك المتغيرات السلبية والإيجابية ودور النظام العالمي في توازن القوى الخليجي , إضافة إلى آفاق ومستقبل نظام توازن القوى , في المباحث التالية :

المبحث الأول : المتغيرات السلبية

المبحث الثاني : المتغيرات الإيجابية

المبحث الثالث : دور النظام العالمي الجديد في تحقيق نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

المبحث الرابع : آفاق نظام توازن القوى الجديد لمنطقة الخليج العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

المتغيرات السلبية

لا شك أن المتغيرات السلبية التي تؤثر على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي , هي متغيـــرات نـــسبية في سلبيتها للأطراف الإقليمية في المنطقة , حيث تعتبر في أغلبها متغيرات إيجابية بالنـــسبة لإيـــران والعراق , باعتبار أن هذه المتغيرات السلبية الداخلية أكثر ما تؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي .

وتجدر الإشارة إلى ان هذه المتغيرات –سواء السلبية او الإيجابية– من الاستحالة بمكان أن يتم تفـــصيلها عدداً في مفردات هذه الدراسة , نظراً لكثرتها , لذا سيقتصر الباحث على تناول المتغيرات الـــسلبية والإيجابـــية المهمة في عملية توان القوى في منطقة الخليج العربي , وأهم المتغيرات السلبية تتلخص في العوامل التالية :

– المساحة . – المتغير البشري . – المتغير الاقتصادي والنفطي .

– المتغير العسكري .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وعلية سيتم تناول هذه المتغيرات السلبية على النحو الآتي :

– المساحة :

يلعب العامل الجغرافي عموماً دوراً بارزاً في التأثير على السياسة الخارجية للدول , وبالتالي علـــى دورهـــا الإقليمي وتوازن القوى الذي تسعى إليه , باعتباره يفرض اعتبارات جيوسياسية على الدولـــة –أي دولـــة– تدفعها إما إلى تدعيم قوتها العسكرية ذاتياً , أو للاعتماد على الحماية الخارجية بهـــدف حماية سيادتها واستقلالها الوطنيين , وهنا يبرز بالذات متغير المساحة الجغرافية لدول الخليج العربـــي , كعامـــل سلبي انعكس على البعض في فرض صيغ معينة , فيما شكل للآخرين عامل دفع إيجابي للقدرة على حماية هذه المساحة الشاسعة .

وبإلقاء الضوء على تناقض دول الخليج العربي في متغير المساحة , يبدو أثر ذلك على توازن القـــوى الإقليمـــي , فتبلغ مساحة دول مجلس التعاون العربي مجتمعة ٢,٤٦٩,٢٨٧كم٢ , منها تقريباً ٨٧% مساحة السعودية وحدها فقط , حيث تبلغ مساحة السعودية ٢,١٤٩,٦٩٠كم٢ , بينما تبلغ مساحة الإمـــارات ٧٧,٧٠٠كم٢ , أما الكويت فتبلغ مساحتها ١٧,٨١٨كم٢ , أما البحرين فمساحتها ٦٢٢كم٢ , بينما تبلغ مساحة عُمان ٢١٢,٤٥٧كم٢ ,أما قطر فتبلغ مساحتها ١١,٠٠٠كم٢ [١].

يبدو مما سبق , أن السعودية تستحوذ على المساحة الأكبر في دول مجلس التعاون الخليجي , فـــي حـــين لا تتجاوز نسبة مساحة بعض الدول الأخرى كالبحرين أكثر من ٠,٠٣% , وهذا التقارب البـــسيط بـــين غالبية دول مجلس التعاون الخليجي , أعطى السعودية فرصة أن تكون صاحبة القرار

(١) شيخة غانم القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي , مرجع سبق ذكره , ص ١٧٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأقــوى على مستوى مجلس التعاون ذاته , بيد أن خطر هذه المساحات الصغيرة لبعض دول مجلس التعاون كان سلبياً في إطار منطقة الخليج , عند مقارنتها بكل من العراق وإيران[١].

ويمكــن تحديد مدى تأثير الوضع الجيواستراتيجي في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجــي من خلال ملاحظة الأبعاد الاستراتيجية لهذا الوضع وتحليل تأثيرها في رسم وصنع السياسة الخارجــية ، فالمــساحة الــشاسعة للسعودية مثلا ، وبقدر ما توفره من إمكانات ، إلا أنها تمثل نقطة ضــعف فــي مجال السيطرة الأمنية على حدودها البرية والبحرية والجوية ، لكونها خالية من الموانع الطبيعــية والعقد التعبوية للدفاع عدا الصحراء القاسية ، مما خلق لديها حساسية مفرطة ، إزاء قضية الأمن والدفاع ، فهي قريبة من الحدود الجنوبية لإسرائيل ، ومجاورة لامتداد الأراضي الإيرانية شرق الخليج ، ومتاخمة لجنوب وغرب العراق . مما حتم عليها إدامة ودعم ترسانتها العسكرية دوماً بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية ، وأن تصبح سياستها الخارجية تجاه هذه الدول مرتبطة إلى حد كبير بما يحقق أهدافها الأمنية والسياسية [٢].

وبالمقابــل فــان المساحة الصغيرة لبعض الدول , مثل البحرين والإمارات , أغرى إيران في الماضــي للمطالــبة بــضم البحرين إلى أراضيها , وإلى احتلال جزر (طنب الكبرى والصغرى وأبو موســى) الإماراتية في ظل ضعف هذه الدول وتشتتها قبل الاستقلال , وفي نفس الوقت أغرى العراق في عدم الاعتراف بالكويت عند استقلالها عام ١٩٦١م , وبذا يبرز أثر متغير المساحة كعامل مؤثر في عملية توازن القوى الخليجية لصالح القوى الإقليمية الأخرى .

أمــا عــن مساحة إيران فتبلغ مساحتها١,٦٤٨,٠٠٠كم٢ , وقد لعب الموقع الجغرافي الإيراني المهــم – تاريخــياً – دوراً في قيام العلاقات السياسية والاقتصادية والحضارية بين الهضبة الإيرانية وجــوارها الجغرافي وبالذات مع جيرانها عرب الخليج [٣]. حيث أن لها دورا مهماً في منطقة الشرق الأوســط على مر التاريخ كقوة إمبراطورية ، وكلاعب أساسي في الصدامات التي جرت بين الشرق والغرب .

ويلاحــظ أن مــساحة إيــران تفوق مساحة دول مجلس التعاون الخليجي , باستثناء السعودية بالطــبع , وهــو مــا شــكل تاريخيا عنصر خوف وقلق لدى دول الخليج العربي الصغيرة المساحة, وبمقارنــتها بمساحة العراق التي تبلغ ٤٣٧,٠٧٢كم٢ , يبدو أن إيران تستحوذ على المرتبة الثانية من حــيث المــساحة بعــد السعودية , الأمر الذي يوضح بجلاء دور هذا المتغير في دفع القوى الإقليمية

---

(١) شيخة غانم القحطاني ، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي , مرجع سبق ذكره , ص ١٧٣ .

(٢) وليد حميد الأعظمي ، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٢م ، ص٢٣.

(٣) جاســم الــسعدون ، العلاقــات الاقتــصادية العــربية الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها ،في كتاب العلاقات العربية الإيــرانية: الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل ، إعداد عبد العزيز الدوري وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦م ، ص١٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للـــسيطرة على دول الخليج صغيرة المساحة للتوسع جيوسياسياً في زيادة النفوذ والهيمنة على الزعامة الإقليمية للمنطقة .

بيد أن أثر هذا المتغير مستقلاً لا يمثل محور اهتمام دون مقارنته بنقطة الضعف التي يمثلها , فـــزيادة المساحة لدى السعودية –مثلاً– شكلت قيداً سلبياً لكون هذه المساحة مفتوحة بلا حدود طبيعية تحمـــيها , سيما في ظل قدرتها العسكرية المتواضعة مقارنة بإيران والعراق , فضلا عن خلو المناطق الـــصحراوية الممتدة من شمال الخليج (الساحل العربي) إلى جنوبه من أية موانع طبيعية أيضا , بينما مـــثلت هـــذه المـــساحة الكبيرة لإيران دافعاً إيجابياً للرغبة في التوسع لوجود الحواجز الطبيعية على الـــساحل الإيرانـــي , ولامتلاك القدرة العسكرية للدفاع عن أراضيها , وبالنسبة للعراق دفعته للتوسع إقليمـــيا على حساب أشقائه , وبالذات الكويت , وعليه يتضح بجلاء إثر المساحة في التأثير سلباً على توازن القوى في منطقة الخليج العربي [١].

– المتغير البشري :

مثل الاختلال السكاني الحاد في دول الخليج العربي , الذي يعبر عن نفسه في أكثر من مستوى , مؤشـــراً سلبياً على أمن وسلامة ودور هذه الدول إقليميا , فمن حيث التعداد السكاني ما زال مجموع ســـكان دول الخليج العربي الست يمثل ٣٢,٢٣٤,٠٨٠ مليون نسمة يشكل غير المواطنين نسبة كبيرة منها , وقد تصل في بعض الدول إلى أكثر من النصف , وفي البعض الآخر يشكلون الغالبية العظمى , ووفقـــا لتقديرات كتاب حقائق العالم لعام ٢٠٠٢م الصادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية (The World Fact book, CIA Publications 2002) , فـــإن هـــذا المجموع الاجمالي من سكان دول مجلـــس الـــتعاون الخليجـــي , مواطنـــين وغير مواطنين , يتوزعون ما بين ٢,٤٤٥ مليون نسمة في الإمارات العربية , و٦٥٦ ألف نسمة في البحرين , و٢,٧١٣ مليون في عُمان , و٢,١١١ مليون نسمة في الكويت , و٧٩٣ ألف في قطر , و٢٣,٥١٣ مليون نسمة في السعودية [٢].

وتـــشير الإحـــصاءات إلـــى تنامي نسبة غير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدرجـــة التـــي أصـــبحت تمثل خطراً ليس فقط على النسيج الاجتماعي , بل أيضا تمثل تهديداً للأمن الوطنـــي الداخلي , ففي بعض دول مجلس التعاون الخليجي تحول الموطنون إلى أقليات متناقصة في دولهـــم , فمـــثلا تـــشير الإحـــصاءات غير الرسمية إلى أن الأجانب وأغلبهم من الأسيويين في دولة الإمارات العربية يمثلون ٨٥% من سكان الإمارات , ويمثلون أكثر من ٩٠% من القوى العاملة هناك, وبالنظر إلى معدلات التوزيع العمري في دول مجلس التعاون الخليجي , يلاحظ أن متوسط معدل نسبة

---

(١) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ٤٤ .

(٢)The World Fact book, CIA Publications 2002:

http://www.cia.gov/cia/publications/.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هم تحت ١٥ عاماً ٢٤,٨% , فيما تبلغ نسبة من هم بين ٢٠-٣٠ عاماً ١٨,٣% , أما من هم بين ٣٠-٤٠ عاما فتبلغ نسبتهم ١٥,١% , فيما تبلغ نسبة من يتجاوزن ال ٦٠ عاماً ٣,٧% , وبالمقابل فان نسبة من هم أقل من ١٥ عاما في إيران تبلغ ٣٨,٧% , ومن هم فوق ال٦٠ عاما لا تتجاوز ٢,٣% , بينما تبلغ نسبة من هم دون ١٥ عاما في العراق ٤٠,٧% , فيما تبلغ نسبة من هم فوق ٦٠ عاماً ٣%[١].

لعل أكبر التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي في صدد التعامل مع الملف الديمغرافي هو زيادة نسبة من هم دون ١٩ عاما ال ٥٠% , حيث يفرض هذا ازدياد البطالة في ظل هيمنة غير المواطنين على أهم ومعظم الوظائف الرسمية والخاصة في تلك الدول , وعزوف قطاعات واسعة عن العمل في الوظائف المتدنية , خلافاً للعراق وإيران التي يسيطر فيها المواطنون على الوظائف ويعملون في مختلف المجالات الرفيعة والمتدنية [٢], ولذا فيعتقد أهل الاختصاص أن الحل أمام الدول العربية في الخليج هو الحد من البيروقراطية لتشجيع القطاع الخاص , والعمل على إصدار التشريعات القانونية التي تحدد نسبة الأجانب المسموح لهم بالعمل هناك , لتوفير الفرص أمام المواطنين للعمل في مختلف الوظائف , والاهم هو تطوير بنية المؤسسة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي , لتستوعب العدد الهائل من السكان دون العشرين عاماً , ولتكون بمثابة حافز لتقوية القدرات العسكرية الخليجية بما يتناسب ودول الجوار الإقليمي , كما هو الحال في العراق وإيران , اللذين استغلا جيدا توظيف طاقاتهما البشرية بشكل يتناسب والتوزيع العمري للسكان في كلا البلدين [٣].

أما بالنسبة لإيران , فيبلغ عدد سكانها نحو (٦٩,٦) مليون نسمة[٤] (حسب تقديرات عام ٢٠٠٢م) ويتوقع محللو الدراسات الديموغرافية أن يبلغ عدد سكان الجمهورية الإيرانية عام (٢٠٣٠م) ما يقارب ضعف عدد سكان دول الخليج مجتمعة بما فيها العراق ، فعلى سبيل المثال فإن عدد سكان إيران يبلغ ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق والسعودية منفردتين ، مما يعني أن إيران تتفوق عددياً في عدد السكان على كافة الدول الخليجية ، وذلك مما يُعطيها الشعور والاعتقاد بتحقيق التفوق على دول المنطقة ، نظراً لهذه الكثافة السكانية الهائلة[٥].

وغالبية سكان إيران من القومية الرئيسة (الفرس) ، والباقي أذريون (٢٥%) وأكراد (٧%) وعرب (٣%) وبلوش وتركمان وغيرهم، واللغة الفارسية هي اللغة الرسمية والدارجة، إضافة

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربي , الأمانة العامة , الكتاب الإحصائي , الرياض , ٢٠٠٢م , الفصل الأول .

(٢) البروفيسور الأمريكي جين سوازنيك , تحديان يواجهان منطقة الخليج , حوار مع جريدة الوسط البحرينية , العدد ٤٩ , ٢٠٠٢/١٠/٢٥م .

(٣) المرجع السابق .

(٤)The World Fact book, CIA Publications 2002:

http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/ir.html

(٥) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨م، مركز الأمم المتحدة بالقاهرة، ص٢٧٢-٢٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى اللغة العربية المستخدمة في الوسط الثقافي والعلمي وعند العرب الإيرانيين ، وتستخدم القوميات والشعوب لغتها مثل الكردية والبلوشية والتركمانية[١].

والتفوق العددي لإيران يعطيها المقدرة الفعلية على بناء قاعدة بشرية تساند سياساتها الخارجية خاصة وأن انتشار هذه الأعداد الكبيرة من السكان في بعض دول الخليج يفيد من وجهة النظر الإيرانية عنصراً مهماً إذا ما أرادت إيران تحقيق أهداف سياسية على حساب أمن وسلامة الدول المستضيفة ، يشهد التاريخ بذلك عندما قامت إيران في عهد (الخميني) بالدعوة لقيام العديد من المظاهرات في كثير من الدول العربية محدثة بذلك فوضى أمنية في تلك الدول، وكما حدث في أحداث الشغب في الحج في السعودية عام ١٩٨٧م[٢].

أما العراق فيبلغ عدد سكانه نحو ٢٤,٦٨٣,٣١٣ مليون نسمة (تقديرات سنة ٢٠٠٣م) , والتوزيع العرقي يمثل الشكل التالي : (عرب ٧٥%- ٨٠%) ، (أكراد ١٥%- ٢٠%) ، (تركمان، آشوريون وآخرون ٥%) (حسب تقديرات سنة ٢٠٠٢م) , والتوزيع الديني يلعب دوراً في العراق حيث يشكل المسلمون ٩٧% (شيعة ٦٠%- ٦٥%، سنة ٣٢%- ٣٧%) , بينما البقية من اليهود والمسيحيين [٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

إذن يتضح مما سبق , أن المتغير البشري , كما هو متغير الجغرافيا والمساحة , يمثل عاملا إيجابيا لكل من العراق وإيران , بينما يمثل قيداً سلبياً لدول مجلس التعاون الخليجي .

- المتغير الاقتصادي والنفطي :

من المعلوم أن الثروة النفطية في الخليج العربي بشقيها المنتج والمخزون الاحتياطي , تمثل القوة الاقتصادية المهمة لمنطقة الخليج , بل ويلعب المتغير النفطي الدور الرئيس والأساس في لعبة التوازنات الإقليمية والدولية , فالاهتمام الدولي بالخليج العربي لم يأتِ من فراغ بل لأهمية هذه المنطقة كمصدر أول من مصادر الطاقة العالمية , وهو ما أفضى إلى حقيقة ان تكون منطقة الخليج العربي في قلب الصراعات الدولية , وأن تخضع حكماً لمعايير التوازنات الدولية التي تفرض توازناً إقليمياً ينسجم مع مصالحها في استمرار تدفق النفط , بل والهيمنة عليه بصورة أو بأخرى , وهو ما دفع القوى العالمية , وتحديدا الولايات المتحدة لدعم دول مجلس التعاون الخليجي ضد العراق وإيران خلال العقود

---

(١) عبد الله يوسف ، السياسة الخارجية الإيرانية- تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٣٨، ١٩٩٩م، ص٦٣.

(٢) عبد الرازق السعدون، العلاقات السعودية – الإيرانية من التوتر الى التقارب، ١٩٨٣م-٢٠٠٠م، بحوث دبلوماسية ، وزارة الخارجية السعودية، المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٢م، ص٢٥٥.

(٣) العالم الإسلامي اليوم , ملفات خاصة , موقع الجزيرة الالكتروني , نقلاً عن الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/in-depth/oic/index.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــثلاثة المنصرمة , بحيث حدد شكل توازن القوى بين الأطراف الإقليمية الثلاثة بالمنطقة خلال العقد الأخير من القرن المنصرم .

ومـــن نافلـــة القول الإشارة إلى أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنـــية في منطقة الخليج العربي , وهو القول الذي تأكد بعد تثبيت حقيقة أن دول الخليج العربي تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم , فتشير الإحصاءات العالمية إلى أن السعودية تمتلك بمفردها ٢٥% من الاحتياطي العالمي بإجمالي تقريبا ٢٦٣ مليار برميل , والكويت والإمارات ٩% , وقطر أكثر من ١% والبحرين ٠,٠١٤% , وعُمان ٠,٥٤% , أي أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك لوحدها أكثر من ٤٤ % مـــن إجمالي الاحتياطي العالمي , وإذا أضيف لها الاحتياطي العراقي والذي يقدر بـــ ١١% , والاحتياطـــي الإيرانـــي والذي يقدر بأكثر من ٨% تصل النسبة الإجمالية إلى ما يوازي ٦٤% , بل ويزيد من أهمية نفط الخليج أنه قابل للزيادة نظرا لوجود مناطق شاسعة لم يتم التنقيب فيها بعد [١].

وتـــشير الإحصاءات العالمية إلى أن الاحتياطات الإجمالية المعروفة من النفط اليوم في الخليج تقـــدر بحوالي ٦٥٥ بليون برميل , وأن أقل تقدير للاحتياطي غير المكتشف من النفط في الخليج يقدر بحوالـــي ٢٣٢ بلـــيون برميل , ويعد هذا خارج احتياطات العالم من النفط والتي تقدر بنحو تريليون برميل [٢].

كمـــا تـــشير الإحصاءات إلى أن الخليج يعد مصدرا لنحو ٢٤ % من واردات النفط للولايات المتحدة و ٥٠ % من واردات أوروبا الغربية من النفط , وما يقرب من ٧٠ % من واردات اليابان من النفط .

إلا أن تعاظم دور النفط في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لم يحقق الأمن الاقتصادي المطلـــوب , حيث أن الصادرات النفطية تشكل المصدر الرئيس لدول المجلس من جملة صادرات هذه الـــدول رغم خططها الطموحة بتنويع قاعدة اقتصادياتها , فمثلا السعودية تعتمد على صادرتها النفطية بنـــسبة تتراوح ما بين ٧٠-٨٠% , والكويت بنسبة ٩٥% , والإمارات وقطر بنسبة ٧٠% , وعُمان بنـــسبة ٨٠% , وهي نسب كبيرة وتؤشر على خطر الاقتصاد الخليجي في ظل الاعتماد على أحادية المصدر المتمثل في النفط وحسب .

والواقـــع أن دراســـة حجم الإيرادات والإنفاقات وتحديد مدى العجز في الموازنات الخليجية , يعطي تصورا دقيقاً عن حقيقة الاقتصاد الخليجي باعتباره واحدا من أعقد الأنماط الاقتصادية في العالم على خلفية "دول غنية لا تزال توسم بالتخلف في مجال التنمية الاقتصادية وتنتمي إلى العالم الثالث" ,

---

(١) محمد علي الحسيني , احتياطات النفط في بلاد المسلمين , مجلة النبأ , العدد ٦١ , سبتمبر ٢٠٠١م , موقع المجلة www.annabaa.org

(٢) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ٣٥ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأن الارتفاع في مستوى متوسط دخل الفرد من ٨١٣ دولار عام ١٩٧٥م إلى أكثر من ٦,١١٧ دولار عـــام ٢٠٠٠م , لا يعتمد على مدى التقدم التقني والتكنولوجي , كما أنه لا يستند إلى القدرات الإدارية والتنظيمـــية بـــل كـــان نتيجة قيام عدد من الشركات الكبرى باستثمار أموالها في استخراج وتصدير البتـــرول فـــي دول تتميـــز بقلـــة عدد سكانها وضعف أسس مواردها الاقتصادية الأخرى , لا سيما الصناعية [١].

وحقيقة الأمر أن الاعتماد على قطاع النفط بمفرده كأساس لاقتصاديات هذه الدول يشكل خطرا بحـــد ذاتـــه لأحـــد أمرين , أولاً : أنه يتهدد مستقبلها التنموي حال حدوث النضوب الذي تتحدث عنه الأدبـــيات بصورة مفاجئة ويصيب عجلة التنمية بالضعف , في ظل عدم توفر البدائل الحقيقية , ثانياً : أنـــه يلغي الاعتماد على مثل هذه البدائل التي تكون معدومة , ومن ثم فالاقتصاد الخليجي سيعاني من الـــضعف , وهـــذا يعني أن قطاع النفط لم يلعب دورا في إقامة التوازن أو إزالة التشويه في بنية هذه الاقتـــصاديات , وهذا التشويه يؤكده قلة وضآلة مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية في تكوين اقتصاد إنتاجي لدول مجلس التعاون الخليجي .

فعلـــى مستوى القطاع الزراعي , فإن افتقار دول المجلس للأراضي الخصبة والمياه الصالحة للري الخالية من الملوحة , فضلا عن طبيعة المناخ القاسية , أدى إلى ألا يلعب هذا القطاع دورا كبيراً فـــي تكـــوين الناتج المحلي , واعتمدت هذه الدول إلى الاعتماد على الخارج لسد احتياجاتها من السلع الزراعية [٢], وعلى مستوى قطاع الصناعة , فلا زالت مساهمته في الاقتصاد الوطني ضعيفة, وعلى الرغم من أن بعض الصناعات الغذائية والمنسوجات والكيماويات والمنتجات النفطية المعدة للتصدير قد حققـــت قليلاً من الأهمية , إلا أنها لا زالت لا تلبي الحاجة وتتسم بضعف التكامل بين أنشطتها بسبب الاعتماد الكبير لهذه الصناعات على استيراد معظم احتياجاتها من الخارج لعدم كفاية الموارد الوسيطة المحلية أو المواد الأولية اللازمة لها[٣].

وهكـــذا فـــإن السمة الأساسية التي تميز البنى الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي , هي هامـــشية القطاعـــات المنـــتجة , وتضخم مساهمة قطاعات الخدمات والتجارة والبناء , وهذا يعني أن القطـــاع النفطـــي يـــشكل المصدر الرئيس لنمو الناتج المحلي الإجمالي , وهو المحرك لكافة الأنشطة الاقتصادية , وقد خلقت مثل هذه المعايير إشكالية جدلية حول زيادة العوائد المالية للدول المنتجة للنفط التي تزيد عن حاجة شعوبها , وبالتالي تشكل سببا رئيساً لأزمة التضخم العالمي , التي تنتهي بمطالبة

---

(١) إبـــراهيم ســـعد الـــدين عبد الله , مشاكل التنمية الاقتصادية في دول الخليج , منشورات المعهد العربي للتخطيط , الكويت , د.ت , ص ٥ .

(٢) فتحـــي العفيفـــي , الخلـــيج العربـــي (النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي) , مركز الأهرام للترجمة والنشر , القاهرة , ٢٠٠٣م , ص ٢٢٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص٢٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــدول الرأســـمالية للدول الخليجية في تغطية العجز في موازين مدفوعات هذه الدول بشتى الطرق , وخاصة عبر صفقات الأسلحة الهائلة في قيمتها النقدية وغير المبررة أبداً [١].

وعـــند مقارنـــة هذا الوضع الاقتصادي والنفطي لدول مجلس التعاون الخليجي , مع الأطراف الإقليمـــية , العـــراق وإيران , وخاصة إيران , يبدو الفرق الشاسع بين الطرفين والذي يصب لصالح ايران لاعتمادها على قاعدة اقتصادية صناعية قوية ، ولكون النفط مصدراً من مصادر الدخل القومي وليس المصدر الأوحد أو الأول كما هو الحال في دول المجلس .

فرغم مجمل التحديات التي واجهت القيادات الإيرانية المتعاقبة فيما يخص النمو الاقتصادي والتحديث والتنمية إلا أن إيران تمتلك ثروة بشرية هائلة، وطاقات علمية فائقة، وموارد اقتصادية ونفطية ضخمة ومتنوعة، لا تتناسب وشكل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها سابقاً.

ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الثروات على النحو التالي :

– تمتلك إيران ثالث أكبر احتياط نفطي في العالم وقدره (١٩٠) مليار برميل، أي ما قيمته (٨,٨%) من إجمالي الاحتياطيات العالمية حسب التقديرات التي تعدها شركات النفط العالمية ومراكز الأبحاث الاقتصادية[٢].

جميع الحقوق محفوظة

– تعد إيران ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، بعد السعودية بكمية تقدر بحوالي (٣,٧) مليون برميل يومياً ويخصص (٢,٤) مليون برميل منها للتصدير والباقي للاستهلاك المحلي[٣].

– ويمثل الإنتاج النفطي الإيراني نحو (١٣,٤٧%) من إجمالي إنتاج منظمة الأوبك – بما فيها العراق – وحوالي (٤,٨٤%) من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ (٧٦,٥٣) مليون برميل يومياً، حسب تقديرات منظمة الأوبك لعام ٢٠٠٢م[٤].

– وتحتل إيران المرتبة الثانية عالمياً ، بعد روسيا من حيث احتياطيات الغاز والتي تقدر بنحو (٢٦) تريليون م٣، وتشكل نحو (١٥%) من الاحتياطيات العالمية ، ويمكن أن تستمر حتى (٤٠٠) عام بمعدلات الإنتاج الحالية[٥].

---

(١) فتحي العفيفي , الخليج العربي (النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي) , مرجع سابق , ص ٢٢٧ .

(٢) عاطـــف عـــبد الحمـــيد ، روسيا وإيران : التفاعل النووي في المساحة الرمادية، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، ٢٠٠٣/٠٦/١١م :

www.islamonline.net/arabic/politics/2003/06/articale10.shtml.

(٣) Publications of Organization of the Petroleum Exporting Countries, www.OPEC.com, 2003 .

(٤) مركـــز الأبحـــاث الإحـــصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، موقع المركز على الإنترنت بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٣م : http://www.sesrtcic.org/arabic/members/irn/irnhome.shtml .

(١) صـــحيفة القـــدس العربي، ٢٠٠١/٩/٤، نقلاً عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، خاتمي ومأزق الاقتصاد الإيراني، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٦)، صيف ٢٠٠١م ، ص١٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– كما تمتلك إيران نحو (٣٠٠) كم من سواحل بحر قزوين والذي تقدر احتياطياته النفطية بحوالي (٢٠٠) مليار برميل ، ويصل احتياطي الغاز فيه إلى (١٨) تريليون م^{٣}، ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، تطالب إيران بتقاسم متساو لموارد بحر قزوين أي (٢٠%) لكل دولة من الدول الخمس المطلة على البحر وهي (إيران، روسيا، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان) [١].

– تعد إيران ثاني أكبر منتج للبتروكيماويات بعد السعودية، حيث يتراوح مستوى إنتاجها بين (١٤ و ١٥) مليون طن، وتعتزم إيران مضاعفة طاقتها الإنتاجية إلى (٣٥) مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٠٥م وذلك بتكلفة استثمارية قدرها (٧,٥) مليار دولار[٢].

– تبلغ مساهمة قطاع الصناعة نحو (١٧,٥%) من إجمالي الناتج المحلي في إيران ، ويعمل في هذا المجال حوالي (٦,٤) مليون عامل[٣].

– وأما عن صناعة السجاد الإيراني، والتي تعد أهم أركان الصادرات غير النفطية، فبلغت نسبة تصدير السجاد للخارج عام ٢٠٠٠م فقط (٢٠,٦%) من إجمالي الصادرات الإيرانية، فيما كانت عام ١٩٩٤م تشكل ما نسبته (٤٤,٤%)، وتحظى هذه الصناعة برواج عظيم في السوق الخارجي، لا سيما في الأسواق الأوروبية واليابانية[٤].

– وتبلغ مساحة الأراضي الإيرانية القابلة للاستزراع حوالي (٢٢) مليون هكتار، والمزروع منها فعلياً فقط (٨) مليون هكتار أي حوالي ثلثي المساحة الصالحة للزراعة، وتتوفر في الدولة ثروة حيوانية ضخمة. تُغطي الغابات حوالي (١١%) من مساحة إيران، وتُنتج سنوياً حوالي مليون متر مكعب من الأخشاب[٥].

ويتضح مما سبق، أن إيران تتمتع بإمكانات اقتصادية وصناعية ونفطية هائلة تمكنها في ظل التنوع الجغرافي والمناخي لأراضيها أن تتصدر دول العالم في معدلات النمو الاقتصادي، ورغم هذه الموارد والإمكانات ، إلا أن المشكلات الاقتصادية في إيران – والتي كانت أحد أسباب قيام الثورة ضد نظام الشاه عام ١٩٧٩م – ما زالت موجودة، حيث أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الثورة الإسلامية وما أعقبها – حرب نظامية طويلة دامت ثماني سنوات بين العراق وإيران تركت آثاراً مدمرة سواء من ناحية الخسائر البشرية، أو التكلفة الاقتصادية، والتي قدرت بأكثر من (٦٠٠) مليار

---

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) فهيمة أرمان ، مختارات إيرانية، العدد السادس، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، يناير ٢٠٠١م.

(٥)مجلـــة اقتصاد إيران ، السنة الثانية ، العدد (٢٠)، أكتوبر ٢٠٠٠م ، مختارات إيرانية، العدد الرابع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نوفمبر ٢٠٠٠م.

(٦) هو شانغ أيد أحمدي ، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، كتاب إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦م ، ص٤١٦.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولار من جراء تدمير جانب كبير من البنية الاقتصادية , كل ذلك أدى إلى مصاعب عديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي عانى منها الشعب الإيراني.

وقد حاولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة أن تحتوي هذه المشكلات والأزمات، ومن هذه المحاولات:

– بدأت حكومة رفسنجانى (١٩٨٩م – ١٩٩٧م) خططاً خمسية لإصلاح الاقتصاد الإيراني ، وذلك منذ عام ١٩٩٠م وهي تقوم على الخصخصة، تحرير الاقتصاد ، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلا أنها لم تحقق المرغوب منها حيث اصطدمت ببعض التحديات على المستويين الداخلي والخارجي(١).

– واصلت حكومة خاتمي (١٩٩٧م – ٢٠٠١م) – رغم وراثتها لاقتصاد متهالك للغاية – مشروعاً للإصلاح الاقتصادي للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الإيراني، فضلاً عن العمل على تحسين علاقات إيران الخارجية مع دول الجوار ، وبعض الشركاء التجاريين من دول الاتحاد الأوروبي وغيرها، وهذه السياسات وإن حققت تحسناً إيجابياً ملحوظاً نجم عنه تجديد البيعة للرئيس (خاتمي) لولاية ثانية (٢٠٠١م – ٢٠٠٥م) إلا أنها جاءت دون الطموحات ، ولم تحقق بشكل فاعل المستوى الذي ينشده المواطن في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢).

وليس هناك ثمة شك في أن تحسن الأوضاع الاقتصادية وتحقيق درجات عالية من النمو والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي يحتاج إلى سياسة خارجية قوية من هذه الدولة أو تلك، فالاقتصاد يعتمد على السياسة في تدعيمه وتنميته وتطوره ، ورغم ما تمتلكه إيران من قدرات وإمكانات اقتصادية هائلة فإنها بكل المقاييس لا تستطيع أن تنعزل عن العالم الخارجي ، لا سيما البيئة الإقليمية ، لأنه يمثل السوق المثالي لصادراتها ومنتجاتها الاقتصادية، وحتى تتمكن من الوصول بيسر إلى الأسواق الأجنبية والتكنولوجيا والاستثمارات(٣).

أما العراق , فتبدو معادلته صعبة بعض الشيء , فما قبل حرب الخليج الثانية ليس كما بعدها , حيث يعتبر العراق من أفضل دول الخليج العربي , بل ودول الشرق الأوسط , على مستوى التنمية الاقتصادية وفي مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والنفطية , ولكن ما حققه قبل عام ١٩٩٠م ذهب هباءً بعد حرب الخليج الثانية والحصار الذي تعرض له طيلة السنوات العشرة الأخيرة , فعاد في عجلته التنموية إلى الدائرة الأولى لما قبل التنمية والصناعة .

---

(١) هو شانغ أيد أحمدي ، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، مرجع سابق ، ص ٤١٣–٤١٧.

(٢) خاتمي ومأزق الاقتصاد الإيراني، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٦)، صيف ٢٠٠١م ، ص١٠٣.

(٣) هو شانج أيد أحمدي، مرجع سبق ذكره ، ص٤٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـشكلة العـراق ليست في توفر عناصر القوة الاقتصادية , كما هو الحال في دول المجلس الخليجـي , وإنمـا في كفاءة استغلال هذه العناصر لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة , وبالنظر إلى عناصر القوة الكامنة في الاقتصاد العراقي , نلاحظ ما يلي[١]:

- امـتلاك العـراق لثانـي أكبـر احتياطي نفطي في العالم مع تمتع هذا النفط بانخفاض تكلفة استخراجه وارتفاع درجة جودته مقارنة بغيرة من الدول النفطية بما فيها السعودية .
- توفـر المـوارد المائية والأراضي الزراعية في العراق , حيث تبلغ الأراضي المروية ٢٥,٥ ألـف كيلو متر مربع , ويساهم نهرا دجلة والفرات في ري ثلث الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ ١٢% من إجمالي المساحة الكلية وهو ما جعل العراق في الماضي مصدرا للحبوب والخضار والفاكهة واللحوم , هذا إلى جانب توفر قطاع من الغابات المنتجة للأخشاب ومناطق للأهوار المنتجة للأسماك .
- اتـسام الإنـتاج في الاقتصاد العراقي بالتنوع حيث لم يكن العراق يعتمد على النفط كمصدر رئـيس للناتج القومي الإجمالي , فلم تتجاوز مساهمة النفط سوى ٤٥% من إجمالي الناتج قبل الحرب مع إيران , ولم تعتمد الدولة على الواردات بصورة كبيرة , لأن الصناعة المحلية رغم تأمـيمها بـصورة شـاملة عام ١٩٦٤م إلا أنها نجحت في تغطية نسبة عالية من الاحتياجات الاستهلاكية المحلية .
- تمتع العراق بقوى عاملة شابة وصلت إلى ٤,٥ مليون في عام ١٩٩٠م , ووصول معدل النمو في الناتج القومي قبل حرب الخليج الثانية إلى حوالي ١٥% , ومتوسط دخل الفرد إلى حوالي ٣٢٠٠ دولار في نفس العام السابق .

ولكن هذه الإمكانات الاقتصادية الكبيرة وعناصر القوة الصناعية والنفطية , تعرضت للاهتزاز والـضعف , فلا يزال ينوء الاقتصاد العراقي تحت أثقال الحصار منذ أكثر من إثنى عشر عاماً , مما أدى إلـى ضـعف شديد في خدماتهِ الغذائية والصحية والعلمية وغيرها , فهو في هذا الجانب لم يكن مؤهلاً لدخول أية حرب مع أية دولة مهما كانت ضعيفة .

لقـد تحمل –ومازال– الاقتصاد العراقي ضريبة السياسة العراقية طوال العقود الماضية ، حيث تعرض هذا الاقتصاد لحربين مدمرتين وحصارٍ طويل ويستعد الآن لتحمل أعباء حرب الخليج الثالثة , ورغـم ما يمتلكه العراق من إمكانات اقتصادية هائلة سواء نفطية أو زراعية أو صناعية وتجارية ...

---

(١) مغـاوري شـلبي علي , الاقتصاد العراقي من الحصار إلى ما بعد الحرب , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٥٢ , أبريل ٢٠٠٣م , ص ٧٢ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخ , إلا أنه وبسبب الظروف السياسية التي مر بها خلال السنوات العشرة الأخيرة من القرن العشرين , بينت المؤشرات العامة الحقائق التالية(١) :

١- تدهـــوراً متواصلاً في الناتج المحلي الإجمالي العراقي طوال العقود الماضية وذلك بسبب تدهور قطـــاع الـــتعدين والـــصناعات التحويلية والنظام المصرفي وشركات التأمين , فقد كان إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٠م (٧٧) مليار دولار , وانخفض عام ٢٠٠٢م إلى (٣٢,٦) مليار دولار .

٢- الاقتـــصاد العراقـــي فـــي ظـــل الحـــصار وفي ظل برنامج النفط مقابل الغذاء تأثر سلباً وإيجابا بالتطورات في هذا البرنامج وكذلك بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية , إضافة إلى إهدار جزء كبير من عوائد النفط في دفع تعويضات الحرب والإنفاق على إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء

٣- انهـــيار شـــبه تـــام للعملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي ، وهو ما يعني تفاقم معدلات التضخم وخروجها عن السيطرة , فقد كان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار عام ١٩٩٠م (٠,٣١٠٩) وأصـــبح عـــام ٢٠٠٢م (٢٢٥٠) ديـــنار عراقـــي , الأمر الذي أدّى إلى انعدام الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي كمطلب أساسي لعملية التنمية .

٤- ازداد التـــراجع في بعض المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالصحة والمياه والكهرباء والمواصلات والتعلـــيم ، وهـــو ما عكس عدم قدرة الاقتصاد على تلبية الاحتياجات العامة للشعب العراقي في ظل الحصار وحتى الآن .

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وبـــذا يتـــضح دور المتغير الاقتصادي والنفطي , كعامل سلبي لدول مجلس التعاون الخليجي وإيجابي لإيران , وإلى حدٍ ما للعراق أيضا , فالنفط لم يعد مصدر قوة كما يعتقد الكثير , بل أمسى قيداً سلبياً على حرية صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي , خاصة في ظل فقدان المقدرة العسكرية لحمايـــة هذه الثروات , وعدم توفر عناصر القوة الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة والتجارة , وهـــو ما يشكل في مجمل القول عنصراً سلبياً على توازن القوى الإقليمي لصالح إيران والعراق على حـــساب دول الخلـــيج العربية في المدى الحالي والمنظور , باعتبار الاقتصاد أحد أعمدة موازين القوة إقليميا ودولياً , وما انهيار الاتحاد السوفيتي وخروجه من التوازن الدولي إلا مثالُ حيُ على ذلك .

- المتغير العسكري :

عـــند دراســـة مقـــومات دول منطقة الخليج العربي الجغرافية والديمغرافية ومواقع الأهداف الحـــيوية , نلاحـــظ اختلالاً كبيراً في ميزان المقومات والعناصر التي يمكن أن تشكل القوات المسلحة بمختلف أنواعها , حيث تحظى ايران والعراق بوفر سكانية ومساحة جغرافية ونظام للخدمة العسكرية

---

(١) راجع : - ناجح العبيدي , الاقتصاد العراقي وتحديات العولمة , المعهد العراقي للشؤون المستقبلية , سبتمبر ٢٠٠١ م , ص ٢- ٦ .

- تيم نيلوك , العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط : العراق – ليبيا – السودان , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , يوليو ٢٠٠١م , ص ١٠٥- ١٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإلزامية , وفوق كل ذلك كانت هاتين الدولتين تنفق بكل سخاء على مشاريع تطوير الآلة العسكرية , يقابل ذلك دول مجلس التعاون الخليجي , والتي تبين من خلال العرض السابق , أنها صغيرة المساحة –باستثناء السعودية– وتعاني من ندرة سكانية , وتفتقر إلى القوة العسكرية , لذا لجأت دول المجلس وفي محاولة منها إلى تحقيق توازن القوة عن طريق التنسيق مع الدول الكبرى عبر الترتيبات الأمنية واقتناء الأسلحة ذات التقنية المتقدمة [١], ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي امتلكت بعض وسائل القوة العسكرية منذ مطلع التسعينات وحتى الآن , إلا أن الاختلال في ميزان القوة يبدو واضحاً لصالح كل من العراق وإيران , حيث كان العراق –قبل سقوط النظام العراقي– يسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل , ونجح سابقاً في امتلاك جزء منها قبل غزو الكويت , وإيران تمتلك إلى جانب ترسانتها العسكرية المتقدمة , قدرات عسكرية تصنف ضمن أسلحة الدمار الشامل , فضلا عن الصواريخ بعيدة المدى والغواصات التي تهدد أمن وسلامة الملاحة في الخليج العربي [٢].

ويظهر الجدول التالي إحصائية للقوة العسكرية المتاحة وحجم الإنفاق المالي عليها لكل دول منطقة الخليج العربي:

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) عبد الكريم الغربللي , الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج , من كتاب ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران , ١٥–١٧ مايو ١٩٩٩م, الكويت , الجزء الثاني , ٢٠٠٠م,ص٢٩ .

(٢) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة	القوة العسكرية المتاحة وحجم الإنفاق القومي عليها						
	عدد أفرد القوات العسكرية	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية	الإنفاق العسكري (مليون دولار)	الإنفاق العسكري بالنسبة للناتج القومي	ملاحظات
إيران	٥٤٥٦٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٠٦٠٠	٥٠٠٠٠	٥٧٨٧ $ تقديرات سنة ١٩٩٩م	٢,٩% ١٩٩٩م	قوات الحرس الثوري: ١٢٥٠٠٠ جندي
العراق	٤٢٩٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٤٠٠ $ تقديرات سنة ٢٠٠٠م	غ م	الميليشيا ٤٥٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ جندي.
السعودية	١٠٥٥٠٠	٧٠٠٠٠	١٣٥٠٠	١٨٠٠٠	١٨١٠٠ $ تقديرات سنة ١٩٩٧	١٢% ١٩٩٧م	غ م
الكويت	١٥٣٠٠	١١٠٠٠	١٨٠٠	٢٥٠٠	٢٥١٨ $ تقديرات سنة ٢٠٠٠م	٨% ٢٠٠٠م	غ م
قطر	١١٨٠٠	٨٥٠٠	١٨٠٠	١٥٠٠	٨١٦$ تقديرات سنة ٢٠٠٠م	٨,١% ٢٠٠٠م	غ م
البحرين	١١٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	٤٤٤ $ تقديرات سنة ٢٠٠١م	٥,٢% ١٩٩٩م	غ م
عُمان	٣٤٥٠٠	٢٥٠٠٠	٤٢٠٠	٤١٠٠	١٥٩٢ $ تقديرات سنة ١٩٩٩م	١١,١% ١٩٩٩م	القوات السلطانية ٦٥٠٠ جندي
الإمارات	٦٤٥٠٠	٥٩٠٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠	٢١٠٠ $ تقديرات سنة ١٩٩٩م	٤,٨% ١٩٩٩م	القوات الجوية الأمريكية وعددها ٣٩٠ جندي.

المصدر: العالم الإسلامي اليوم , ملفات خاصة للدول السابقة , موقع الجزيرة الالكتروني :

http://www.aljazeera.net/in-depth/oic/index.htm

-The World Fact book, CIA Publications 2002: http://www.cia.gov/cia

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

المتغيرات الإيجابية

بخـــلاف المتغيرات السلبية , تأتي المتغيرات الإيجابية في صالح دول مجلس التعاون الخليجي ضـــد القوى الإقليمية الأخرى , العراق وإيران , وخاصة إيران في المرحلة الحالية بعد سقوط النظام العراقـــي وسيطرة الولايات المتحدة وقوات التحالف الدولي الأخرى على العراق بصورة عامة , حيث تمـــثل هـــذه المتغيرات عوامل الدفع الإقليمي والخارجي التي جاءت رداً على القيود الداخلية السلبية , لكـــن لا يمكـــن القـــول إنها يمكن أن تسد نيابة عنها أو تؤتي ثمارها , كما هوة الحال في المتغيرات الداخلية السلبية , ذلك لأن أغلب المتغيرات الإيجابية ارتبطت بالبيئة الخارجية لأهداف تحقيق التوازن الإقليمـــي فـــي مـــنطقة الخلـــيج , وبتغير الظروف الدولية التي تصب في صالح دول مجلس التعاون الخليجـــي , تتغيـــر معادلة التوازن الإقليمي , الأمر الذي يعني أن على دول المجلس استثمار المرحلة الـــراهنة لمعادلـــة المتغيرات الداخلية بما ينسجم مع المتغيرات الخارجية الإيجابية , بحيث يعطي لها مرونة سياسية أكبر للتعاطي مع الظروف الدولية , وتوقع أن أحادية النظام الدولي والتحالفات الثنائية والإقليمـــية والدولـــية ليـــست من المسلمات في عالم العلاقات الدولية , وإنما تخضع للتغيير والتبديل بصورة دائمة .

على أية حال , فقد لخص الباحث المتغيرات الإيجابية في النقاط التالية[١]:

– مجلس التعاون لدول الخليج العربي .
– التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي .
– بروز تركيا في النظام الإقليمي الخليجي .

– مجلس التعاون لدول الخليج العربي :

إذا كانت العوامل الداخلية – المتمثلة في التشابه الكبير في التاريخ والثقافة والمصير المشترك والموقـــع الجيوســـتراتيجي والمـــساحة , إذا استثنيت السعودية أربع أخماس المساحة , والقوة المادية الممـــثلة في النفط كمصدر أساسي للدخل , وتشابه الأنظمة السياسية –كأنظمة ملكية وأميرية محافظة وتقليدية– , وتجانس السلالة , والاعتماد على العمالة الوافدة , بل وحتى تشابه ظروف المناخ والطقس, هـــي من العوامل التي ساعدت وعجلت بتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي الست (الإمارات العربية المتحدة , والمملكة العربية السعودية , ودولة الكويت , ودولة قطر , ومملكة البحرين , وسلطنة عُمـــان) , شأنها في ذلك شأن العوامل الدولية والتحولات الإقليمية المحيطة بدول المجلس , وهي التي أدت بـــل وحـــتمت قيام مجلس التعاون كآلية يفترض فيها الحفاظ وحماية استقرار تلك الدول وأمنها , وموازنة القوى الإقليمية الأخرى بالمنطقة , العراق وإيران[٢].

---

(١) تجـــدر الإشـــارة إلـــى أن كل هذه المتغيرات سبق وتناولها الباحث في مفردات الدراسة بنوع من التفصيل , ولكنه سيتناولها هنا فقط بما يخدم هذا المبحث , أي كتغيرات إيجابية في توازن القوى الاقليمي وحسب .

(٢) علـــي سعيد صميخ , إثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٩٠م–١٩٩٩م , مرجع سبق ذكره , ص ٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقـيام الـثورة الإيـرانية عام ١٩٧٩م , واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠م , وتهديـدات جمهـورية إيـران الإسلامية المتكررة لدول الخليج العربي , واضطراب النظام الإقليمي العربي بعد خروج مصر من الساحة العربية إثر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨م , وبروز العـراق كقـوة قومية وإقليمية ، والبحث عن دور الزعيم الإقليمي والعربي نيابة عن مصر ، وتهديده التاريخي لدول مجلس التعاون الخليجي , واقتراب الاتحاد السوفيتي من المياه الدافئة بالخليج بعد غزوه لأفغانـستان عـام ١٩٧٩م , وصراعه مع الولايات المتحدة للهيمنة على المنطقة ومد النفوذ السياسي إليها , وبروز الانقسام الإيراني –الخليجي حول الأمن الخليجي في المنطقة بعد اتباع المنهج الراديكالي الـثوري ضـد الدول العربية المحافظة في الخليج , كل هذه العوامل والظروف والتحولات الإقليمية والدولية , كانت الأسباب الرئيسة والعوامل الدافعة لإنشاء تكتل مجلس التعاون الخليجي , ليكون بمثابة مـنظمة فرعية إقليمية تهتم في تقوية أواصر العلاقات الجمعية بين الدول الست في مختلف المجالات الـسياسية والثقافـية والاقتصادية والأمنية والعسكرية , وللوقوف في وجه الأطماع الإقليمية والدولية المحيطة بدول الخليج العربي [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

فكـل من العراق وإيران كان لديهما مطامع في مد الهيمنة والنفوذ على دول الخليج الأخرى , الأولـى تحت ذريعة المد القومي والدفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي بعد تحديه للنفوذ الإيراني بالمـنطقة , والثانية بحجة نشر أفكار ومبادئ الثورة الإسلامية ، ومحاربة القوى الكبرى في المنطقة والتي كان يسميها "بالشيطان الأكبر" في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية , فحاولت كلتاهما خلال الثمانيـنات فـرض الوصاية الإقليمية على الدول الأخرى بالمنطقة , فكانت حربهما خلال ١٩٨٠م–١٩٨٨م , مـا هي إلا شكلاً من أشكال التعبير عن توازن القوى الإقليمي ، والرغبة في الصراع على زعامته , فجاء مجلس التعاون الخليجي ليكون نواة تكتل دول الخليج العربي الأخرى في صيغة تحالف وتنظيم إقليمي يمثل منها "مشروع" طرف آخر في توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي .

والواقـع أن محاولة إسقاط الضوء على دور مجلس التعاون الخليجي في إثبات الذات والبحث عـن مـوطأ قدم ثابتة في التوازنات الإقليمية , أتت أكلها منذ قيام المجلس عام ١٩٨١م , حيث برهن المجلـس علـى ضرورته وجدارته الخارجية تحديداً في مجال الرقابة على –وإعادة تحريك– التوازن الاستراتيجي في منطقة جغرافية سياسية واسعة تؤثر على أمن الخليج , ولا شك أن أهم مناسبة ظهرت فـيها هـذه الجدارة في المجال الاستراتيجي هي حرب الخليج الأولى –الحرب العراقية الإيرانية– فقد مـثل أداء المجلـس في سياق هذه الحرب الشرط الإقليمي –وربما العالمي– الرئيس لصيانة التوازن الاستراتيجي بين أطراف هذه الحرب , وهو ما أدى إلى حصر نطاقها ومنع امتدادها إلى دول أخرى , لذا فليس من باب المنطق أن يتندم البعض على المساعدات التي قدمتها بعض الدول الخليجية للعراق ,

(١) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ٧٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصـــة الكـــويت , باعتـــبار أنها جاءت في إطار تحقيق توازن القوى في المنطقة عندما وجدت دول مجلـــس الـــتعاون أن موازين القوى العسكرية تحولت لصالح إيران , وفي ذات الوقت , قدمت بعض الـــدول في المجلس مساعدات لإيران إبان الحرب عندما ضعفت عسكريا أمام العراق , مما يعني أن الحـــرب كانت فرصة جيدة لدول مجلس التعاون الخليجي لإثبات القدرة على إحداث تغيرات جوهرية في توازن القوى الإقليمي [١].

وقد برهن المجلس أيضا على جدارته في مجال الرقابة على التوازن الاستراتيجي والعمل كقوة اســـتقرار إقليمي في مناسبات عدة , فكان موقف المجلس شرطا مهماً للتقليل من درجة جنوح أو شدة اختلال موازين القوى الاستراتيجية لصالح إسرائيل بعد خروج مصر من حسابات التوازن الصراعي بـــين العـــرب وإسرائيل منذ اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م , والأهم أن دول المجلس انتبهت لأهمية الحفاظ على أمن الخليج وتوازن القوى فيه من خلال تهديد القوى الإقليمية –الراديكالية– في المنطقة , أي العراق وإيران , بالقوى الدولية حين تفشل إحداهما في ردع الأخرى ضمن قاعدة الأحلاف القابلة للارتـــداد , ومـــا اعـــتماد الكويت على المساعدة العسكرية الأمريكية إبان حرب الناقلات النفطية في منتـــصف الثمانيـــنات إلا دليلٌ على وعي دول المجلس لأهمية الحفاظ على توازن القوى وحماية دور المجلس في القيام بهذا الدور الاستراتيجي [٢].

ولا ريـــب أن الموقـــف الجماعي والمتناسق لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الغزو العراقـــي للكويت هو أهم إنجازاته على الصعيد الاستراتيجي منذ نشأته , ولم يكن من المتصور إلحاق الهـــزيمة بالمـــشروع التوســـعي العراقي بدون هذا الموقف التاريخي لمجلس التعاون , ويتصف هذا الموقف بشموله للمكونات الأساسية للعمل الاستراتيجي الدفاعي المشترك , لقد اختبر المجلس نفسه في هـــذا الامـــتحان الـــصعب وبرهن لذاته على قيمته وجدارته بدءاً من صياغة موقف مبدئي حازم ضد العـــدوان ودفاعاً عن حرية الدول الخليجية , ومروراً بتنسيق السياسات الخارجية والدفاعية , وانتهاءً بتجربة القتال من أجل تحرير الكويت [٣].

ولا يمكـــن إنكار حقيقة أن توحيد المواقف وتنسيق السياسات لم يكن حائلا دون غزو العراق للكـــويت , فالمجلس ورغم ما حققه من إنجاز كبير في هذا الصدد , إلا أنه فشل في الوقوف في وجه الأطمـــاع العراقية بعيداً عن التدخل الأجنبي في الأزمة وتشكيل قوات دولية لردع العراق عن فعلته , وهـــو مـــا يعني أن المطلوب من دول المجلس –آنذاك– هو تطوير قوة الردع الاستراتيجية الدفاعية

---

(١) محمد السيد سعيد , آفاق تطور مجلس التعاون الخليجي , الندوة العلمية الرابعة "دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير" , مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية , المجلد الثاني , نوفمبر ١٩٩٣م , ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق , ص ٤٣ .

(٣) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستقلة لدول مجلس التعاون الخليجي , لمواجهة مصادر التهديد المحتملة أو أعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي للكويت , وهو ما دفع دول المجلس منذ بداية التسعينات إلى زيادة إنفاق تسلحها العسكري ورفع موازنتها العسكرية من إجمالي الناتج القومي , أضعاف ما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية , فضلا عن توقيع اتفاقية دفاعية وعسكرية ثنائية مع بعض الدول الغربية , خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا , ولكن ما ينقص بالواقع هو الدراسة الجدية لضرورة خلق استراتيجية دفاعية عسكرية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي , فهي البديل الوحيد عن الاتفاقيات الدفاعية الثنائية مع واشنطن , وعن الإنفاق الفردي المهول على العتاد والأسلحة العسكرية من الغرب دون فوائد جمة على المستوى القريب والبعيد .

وعلى مستوى العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران , فرغم أن الأخيرة اعترضت على قيام المجلس منذ تأسيسه بحجة أنه تشكل في ظروف حربها مع العراق , ونظرت إليه كتحالف خليجي مع العراق ضدها , وظلت علاقاتها متوترة مع دول المجلس حتى حرب الخليج الثانية , إلا أنها سرعان ما اعترفت بحقيقة أن المجلس يمثل دول الخليج العربية دون العراق بعد الغزو العراقي على دولة الكويت , وهو ما دفعها إلى محاولة رأب الصدع في علاقاتها مع دول المجلس بصورة انفرادية , خاصة من خلال السعودية , بيد أن ذلك لم يكن بالتنازل الكافي من وجهة نظر دول المجلس للتحالف مع إيران بصورة كاملة , الأمر الذي عكس المزيد من التقارب من ناحية إيران مع دول المجلس منذ تولي الرئيس محمد خاتمي للسلطة عام ١٩٩٨م , حيث – انطلاقا من البوابة السعودية – غيّرت إيران من سياستها الخارجية تجاه دول المجلس ، وعملت على التعامل معه كتكتل سياسي – استراتيجي واقعي في ظل دعم الدول الكبرى له , سيما وأنها أرادت تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة عبر البوابة الخليجية , واليوم توصف العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في أفضل صورها منذ اندلاع الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩م , وهي دلالة إيرانية على أهمية وأولوية دول مجلس التعاون في النظام الإقليمي في ظل غياب العراق عن الساحة الخليجية وتفرد الولايات المتحدة في إدارة الملفات العربية والشرق أوسطية [١].

ما يمكن إعادة تسجيله في هذا الصدد , أن وجود مجلس التعاون الخليجي يعتبر من المتغيرات الإيجابية التي أثرت في التوازن الإقليمي في منطقة الخليج , ولصالح دول المجلس ضد إيران , حيث قوى من مركزها الإقليمي ، وأثبت قدرتها على القيام بدور إقليمي سواء في ظل وجود المعادل الموازن لها نسبياً (إيران) أو في ظل انحسار وجوده (العراق) لصالح قوى دولية , الولايات المتحدة .

(١) نصرة عبد الله البستكي , أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق , مرجع سابق , ص ١٤٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي :

بدايـــة يجـــب التأكيد على أن الوضع الأمني في الخليج سيبقى على حاله على الأقل في المدى القـــريب ، وإذا كـــان هناك نوع من التغيير الذي يمكن أن يحدث على هذا الوضع لاسيما فيما يتعلق بالوجـــود الأمريكي فإن المؤكد أن هذا التغيير لن يتم إلا بعد فترة زمنية طويلة نسبيًا حيث أن معظم دول مجلـــس الـــتعاون لا تـــزال ترتبط باتفاقيات أمنية ودفاعية مع بعض القوى الكبرى وخصوصًا الـــولايات المـــتحدة الأمريكية ، كما أن هذه الدول ليست في وارد الانسحاب من هذه الاتفاقيات أو أن تطلب من واشنطن سحب قواتها طالما أنها لم تجد البديل حتى الآن.

وعمـــوما فلقد سبق وأشار الباحث في الفصل الثالث للتواجد الأمريكي بالمنطقة بصورة شاملة ووافية كعامل مؤثر في توازن القوى الإقليمي , وليس في صدد التكرار , وإنما سيتناول موقف القوى الإقليمية في منطقة الخليج للتواجد الأمريكي في المنطقة , وأثره كمتغير قائم في توان القوى بالمنطقة.

هـــناك نـــوع مـــن التباين الواضح بين الرؤيتين الخليجية والإيرانية لأمن الخليج يرجع إلى الموقف من طبيعة الوضع الأمني القائم الآن , لاسيما فيما يتعلق بقضية الوجود الأجنبي في المنطقة.

أ- الرؤية الخليجية:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

طـــرأ نـــوع من التغير على رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لأمن الخليج بعد الغزو العراقي لدولـــة الكويت , حيث كانت هذه الدول قد أكدت عند إنشاء مجلس التعاون على أن أمن منطقة الخليج واستقرارها مسئولية شعوبها ودولها كما أكدت هذه الدول حرصها على إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ومنع أية قوى دولية من التواجد فيها، وكذلك أعلنت ضرورة بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء فـــي المجلس والتنسيق فيما بينها من أجل اعتماد هذه الدول على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على استقرارها.(١)

غيـــر أن الغزو العراقي لدولة الكويت وإخفاق النظام العربي في حل الأزمة قد أديا إلى حدوث تحول جوهري في مفهوم أمن دول مجلس التعاون الخليجي ، وفي نظرة هذه الدول إلى كيفية الحفاظ على أمنها بحيث لم يعد أمن دول المجلس أمنًا خليجيًا فحسب بل تم الربط بين الأمن الدولي وأمن هذه الـــدول، بمعنى آخر فقد تم اعتبار أمن الخليج جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي وكذلك اعتبار الحفاظ على أمن المنطقة وثيق الارتباط بالمحافظة على المصالح الدولية فيها، وفي هذا السياق تشكل الإدراك الأمني للدول الخليجية الست من عدة عوامل كان من بينها : ضرورة الاستعانة بالقوات الأجنبية للدفاع عن أمن دول مجلس التعاون الخليجي ، الأمر الذي يعني حدوث تحول في الإدراك الأمني لهذه الدول من الاعتماد الكلي على الذات إلى "تدويل" أمن المنطقة ليصبح قضية دولية من جانب وجزءاً لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة من جانب آخر.(٢)

---

(١) صحيفة الوطن السعودية ، دراسة منشورة عن التعاون الدفاعي الأمني بين دول مجلس التعاون (٣-٤)، ١٢/٢٧/ ٢٠٠١م.

(٢) كمـــال محمـــد الأســـطل , نحـــو صـــياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٣٣، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٩م، ص٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا السياق عملت الدول الخليجية الست بعد تحرير دولة الكويت على تنفيذ رؤيتها السابقة ، من خلال البحث عن معادلة أمنية تتسم بالفاعلية مع مراعاة متطلباتها السياسية، وقد شرعت هذه الدول في إعادة بناء قواتها العسكرية طبقًا للأولويات التالية[١]:-

١- إعادة بناء القدرة الدفاعية لدولة الكويت.

٢- إعادة بناء القدرة الدفاعية لدول مجلس التعاون ككل ، وإعادة إحياء التعاون الأمني والدفاعي بين دول المجلس.

٣- مـــراقبة قوى التهديد الإقليمي المستقبلية ، والاتفاق على الترتيبات الأمنية والدفاعية بالتنسيق مع الـــولايات المتحدة بصفة أساسية، وهو الأمر الذي أدى إلى اشتراك القوى الكبرى في ترتيبات الأمن في الخليج ، وقيام دول الخليج الست بتوقيع اتفاقيات أمنية ودفاعية مع هذه القوى.

ومـــن الواضح أن هناك نوعاً من الاقتناع بين الخليجيين بالترتيبات الأمنية القائمة الآن لاسيما علـــى المدى القريب والمتوسط ، حيث يرى بعض المفكرين الخليجيين أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ مـــن الأمن العالمي ، وأنه بقعة استراتيجية في تركيبة الاقتصاد الدولي ، ولابد أن تتم المحافظة على اســـتقراره بجهـــد عالمي , فالخليج ليس بحيرة عادية بعيدة عن العمود الفقري لحياة الأسرة الدولية ، وإنمـــا هو عنصر فعّال ومؤثر في حياة الشعوب اليومية ، ومصدر حيوي لطاقتها وتقدمها ونهضتها ولذلك يؤكد هؤلاء أن منظومة الأمن الخليجية هي منظومة دولية تلعب الدول الكبرى لاسيما الولايات المـــتحدة الـــدور البارز في تأمين سلامتها، كما أن هذه المنظومة هي حصيلة إجماع من قِبَل أعضاء الأســـرة الدولية ، وتحظى بموافقة شعوبها ، بل وتتحمس هذه الشعوب للدفاع عن الاستقرار والهدوء فـــي هذه المنطقة الحساسة[٢]، في هذا السياق يؤكد آخرون أن منطقة الخليج في ظل العولمة وتقارب العـــالم لـــم تعـــد ملكًا للدول الخليجية فقط ، وإنما هي ملك أيضًا لكل من له مصلحة، كما أن التواجد الأمريكي في المنطقة هو ضمان أمن واستقرار.[٣]

مـــن جهـــة أخـــرى يرى فريق ثانٍ أن هناك نوعاً من القلق والشكوك لدى دول مجلس التعاون الخليجـــي مـــن جـــراء بعض التهديدات الإقليمية . فالعراق حتى وقت قريب , لم ينفذ قرارات مجلس الأمـــن الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، كما أن إيران هي الأخرى تثير الريبة بتسلحها الكثيف لاسيما وأن حجـــم ونوعـــية التسلح تعدت كونها عملية دفاعية[٤]، وهو الأمر الذي رأى فيه البعض نوعًا من التـــناقض بين ما تطالب به إيران وما تمارسه على أرض الواقع ، ففي الوقت الذي تطالب فيه برحيل

---

(١) صحيفة الوطن السعودية، مرجع سابق.

(٢) عبد الله بشارة , خاتمي والحلف الأمني المقترح ، صحيفة البيان الإماراتية ، ملحق بيان الأربعاء٢٠٠٠/٢/٩م.

(٣) مطر سعيد المطر , المفهوم الإيراني للأمن الخليجي ، جريدة القبس الكويتية , ٢٠٠٢/٥/٣١م.

(٤) أحمد الربعي , التسلح الإيراني إلى أين , جريدة الشرق الأوسط , ٢٠٠١/٣/١٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القــوات الأجنبية عن المنطقة وإحداث مزيد من التقارب مع الدول الخليجية الست الأمر الذي يترتب علــيه خفض معدلات الإنفاق على التسلح تسعى إيران لتطوير قدراتها التسليحية بما يفوق احتياجاتها الفعلية ، بل إنها تقوم بتنويع هذا التسلح . (١)

ب- الرؤية الإيرانية:

تــؤكد إيــران باستمرار على أن أمن الخليج هو "مسئولية الدول المطلة عليه" رافضة بذلك أي تواجد أجنبي عسكري في المنطقة وبالتالي فقد عملت على ما يلي:

١- انــتقاد إعــلان دمشق بمجرد صدوره في ١٩سبتمبر عام ١٩٩١م لتجاهله دور إيران في أية ترتيبات أمنية.

٢- إثــارة قضية الوجود الأجنبي في الخليج في كل المناسبات ففي تعقيبه على الاتفاق الأمني مع المملكة العربية السعودية أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن"الاتفاقية الأمنية بين البلدين يمكن أن تكون نموذجًا جيدًا للتعاون المثمر والناجح بين دول المنطقة.. معربًا عن أمله في أن تكون مثل هذه الاتفاقــية مقدمــة للتوصل إلى أساليب جماعية بين دول المنطقة لتأمين الأمن والاستقرار فيها دون الحاجــة إلــى الآخرين" وذلك في إشارة واضحة إلى موقف طهران المعارض للوجود الأجنبي في الخليج. (٢)

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقــد استمرت التصريحات الرسمية الإيرانية التي تؤكد موقف الجمهورية الإسلامية من قضية أمــن الخلــيج ، فخلال جولته الخليجية التي قام بها في شهر مايو ٢٠٠٢م أكد وزير الدفاع الإيراني الأدميرال على شمخاني رفض بلاده الشديد ومعارضته للوجود الأجنبي في منطقة الخليج، مؤكدًا كذلك على سياستها الدائمة التي لا تقبل التغيير الداعية إلى خروج القوات الأجنبية من المنطقة(٣)، في الوقت نفــسه وصــف الوزير الإيراني الوجود الأجنبي في المنطقة بأنه "إهانة تاريخية" تتعرض لها شعوب المــنطقة مــن جراء اعتقاد البعض أن المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار إلا بوجود القوات الأجنبية فيها. (٤)

إلــى جانب ذلك جدد القائد العام للحرس الثوري الإيراني الجنرال يحيى رحيم صفوي معارضة إيران للوجود الأجنبي في الخليج قائلاً "إن وجود الأساطيل الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الأمن والاســتقرار وإثــارة المــشاكل والتوترات في المنطقة" ، متهمًا الولايات المتحدة بالسعي إلى تطبيق

---

(١) الرؤية الإيرانية للتعاملات الإقليمية، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٢٣، يونيو ٢٠٠٢م، ص٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص٦١.

(٣) عبد الرحمن سعد ، أولويات سياسة إيران الخليجية ورسائل شمخاني الثلاثة، الأهرام ٢٠٠٢/٥/٢٥م.

(٤) جريدة الأهرام المصرية , القاهرة , ٢٠٠٢/٥/٢٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهدافها البعيدة المدى في "الهيمنة على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز" من خلال وجودها في الخليج.(١)

وانسجامًا مع الموقف الرسمي الإيراني يؤكد الكتاب والباحثون الإيرانيون أن الوجود الأجنبي في المنطقة يشكل مصدر تهديد محتمل لدول المنطقة ، ليس فقط لأنه سيؤدي إلى عدم الاستقرار ولكن أيضًا لأنه سيكون مصدراً محتملاً لخلق التوترات في الإقليم , ويؤكد هؤلاء أنه بالرجوع إلى التاريخ يتضح أنه بسبب الاختلافات والحساسيات الدينية والثقافية والسياسية لم ترحب شعوب المنطقة بالوجود الأجنبي , فالقوات الأمريكية ستسبب قلة الثقة وزيادة الشك والارتياب لدى دول المنطقة(٢)، من جهة أخرى يؤكد فريق آخر أن الوجود الأجنبي يمكن لفترة قصيرة أن يضمن توازنًا متأرجحًا ولكنه لن يضمن على المدى الطويل توازنًا ثابتًا ومستقرًا(٣)، كما يرى فريق ثالث أن الوجود الأجنبي في المنطقة يحد تمامًا من إمكانية إقامة نظام أمن جماعي إقليمي في الخليج، حيث أن وجود مصالح كبيرة للدول الغربية وخاصة أمريكا في المنطقة سيجعلها تعارض إنشاء أي نظام أمني يجمع دول الخليج يكون من شأنه القضاء على مبررات تواجدها في هذه المنطقة. (٤)

أما العراق فقد حرص على لعب دوره القومي في حفظ الهوية العربية في الخليج عبر طرح أيديولوجي – قومي , والعمل على صيانة الأمن في الخليج إقليمياً , والتحذير من رهن مستقبل الأمن في الخليج بالأمن الدولي , عن طريق رفض التحالفات العسكرية والتكتلات الإقليمية الرامية لربط أقطار الخليج بالمسرح الأرضي لاستراتيجيات الدول الكبرى ، وذلك على حساب الارتباط بمظاهر الأمن القومي العربي , كما أشاع العراق طيلة التسعينات تنظيره للحركة السياسية في المنطقة , حق الشعوب في السيادة على ثرواتها , والحفاظ على قومية الحكومات , وإيجاد منافذ حرة للتعامل مع الأحداث المتعاقبة بتفهم وإيجابية (٥).

وكلا الطرفين , يدركان حقيقة أن التواجد الأمريكي بالمنطقة يصب في صالح دول مجلس التعاون الخليجي ضدهما , باعتبار أن هذا التواجد ومنذ التسعينات عمل على احتواء كلا الطرفين استراتيجياً لصالح دول المجلس التي ظهرت كقوة إقليمية معادلة نسبياً إن لم تكن متفوقة –تحت المظلة الأمريكية– للقوتين الإيرانية والعراقية .

---

(١) جريدة الحياة اللندنية , ٢٠٠٢/٦/٩م.

(٢) بيجان السعدي , إيران وأمن الخليج ، Discourse,vol3N.1,summer 2001 ، منشورة في مجلة مختارات إيرانية العدد ١٢٠، مارس ٢٠٠٢م ، ص٣٨.

(٣) جريدة الوطن السعودية , الرياض , ٢٠٠١/٤/١٥م.

(٤) غلام رضا محمدي , الأمن الجماعي في الخليج، مختارات إيرانية، العدد ٨، مارس ٢٠٠١م، نقلاً عن صحيفة رسالة الإيرانية ٢٠٠١/١/١١م.

(٥) مازن الرمضاني وآخرون , مستقبل السياسة الخارجية العراقية , منشورات الجمعية السياسية العراقية , العدد ٥ , بغداد , ١٩٩٤م , ص ١١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبقـــى القول : إن التواجد الأمريكي السياسي والعسكري في منطقة الخليج , التقى مع مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي في إعادة تشكيل توازن القوى في المنطقة لصالح هذه الدول , فالطرفان الأمريكـــي ودول المجلـــس الـــتقت مصلحتهما في احتواء العراق وإيران ، وإضعافهما لما ينسجم مع مصلحة الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي , وفي نفس الوقت تعترف دول المجلس أنها بذلك تحقـــق رغـــبة الولايات المتحدة في حماية مصالحها العالمية في منطقة الخليج التي تحتوي على ثلثي الاحتياطـــي العالمـــي مـــن النفط , وفي هذا الصدد صرح وزير خارجية قطر (حمد بن جاسم) بهذه الحقـــيقة , إذ كشف عقب القمة الثالثة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي بالدوحة في ديسمبر ٢٠٠٢م عـــن أن القمة اتخذت قرارات "سرية" وأخرى "علنية" بخصوص الأزمة العراقية , وتحدث عن الثانية بيـــنما رفض الإفصاح عن الأولى , لكنه لم يخف تشابك والتقاء المصالح الأمريكية مع دول المجلس بقوله "إن الوجود الأمريكي والأجنبي بالمنطقة ليس مرتبطا بالدفاع عن دول المنطقة فقط وإنما للدفاع عن المصالح الأمريكية أيضاً"[١].

– بروز تركيا في النظام الإقليمي الخليجي :

جـــاءت حـــرب الخليج الثانية بمثابة الفرصة السانحة لتحقيق مكاسب داخلية وإقليمية , حيث اكتسبت تركيا أهمية خاصة على مستوى وضعها الإقليمي في الشرق الأوسط والخليج العربي كنتيجة لمـــوقفها مـــن حـــرب الخلـــيج الثانية , فقد جاء غزو العراق للكويت في وقت تدهورت فيه الأهمية الاســـتراتيجية لتركيا في ضوء المتغيرات التي شهدها الاتحاد السوفيتي ، وتلاشي دورها الإقليمي في الحفـــاظ علـــى المـــصالح الأمـــريكية والغربية ضد الخطر الشيوعي في المنطقة , وهو ما دفعها إلى استغلال حالة التمزق التي شهدها النظام العربي إثر حرب الخليج الثانية لتقوي من روابطها مع الشرق مـــن خـــلال توثـــيق علاقاتها مع الدول العربية , وخاصة دول الخليج العربي , بعد رفض الجماعة الأوروبية بقبول طلب عضويتها للاتحاد الأوروبي[٢].

وكانـــت المصالح الاستراتيجية التركية في المنطقة تقتضي منع العراق من تحقيق أية مكاسب من غزوه للكويت ، تؤدي إلى دعم دوره الإقليمي وتهديد تركيا في منطقة الحدود الجنوبية , وسيطرته على نسبة كبيرة من الإنتاج النفطي .

وبعـــد انتهاء الحرب , وضعت الولايات المتحدة تركيا على أجندة الدول الإقليمية التي ستلعب دور في إطار النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد , حيث عملت على تقوية مكانتها الإقليمية لتنوب عن العراق من جهة , ولتقف في وجه الطموح الإيراني , لذا تطورت علاقات تركيا بإسرائيل ، وشكل

---

(١) محمد السعيد إدريس , مجلس التعاون الخليجي والعراق , مجلة السياسة الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ١٣٠ .

(٢) نازلي معوض أحمد , التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة, مرجع سابق , ص ١٠١ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هــذا المحور الثنائي محوراً إقليمياً موازناً لقوة إيران وسوريا , حيث سعت واشنطن إلى تعزيز دور تــركيا لتهمــيش الــدور الإيراني بالمنطقة , ومنذ منتصف التسعينات تشابكت العلاقات التركية بدول مجلس التعاون الخليجي بصورة غير مسبوقة , وازداد حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين الطرفين بصورة إيجابية للغاية .

ويــستند التصور التركي لأمن الخليج وموازين القوى فيه , على الأفكار التي طرحها الرئيس التركي الراحل "تورجوت أوزال" , وتشمل العناصر التالية[١]:

- أمن الخليج يخص الدول الواقعة في تلك المنطقة وحدها , ومن حقها اتخذا التدابير والترتيبات التي تراها مناسبة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة .
- الابتعاد عن أية ترتيبات جماعية وعدم المشاركة فيها , وتأخذ الترتيبات الأمنية شكلاً ثنائيا مع دول المنطقة .
- الحفاظ على أمن الشرق الأوسط والخليج العربي يتطلب إشراك الدول المجاورة وهي : تركيا وإيران وسوريا ومصر , وذلك للتنسيق في إجراء الترتيبات الأمنية المستقبلية للمنطقة .
- الحفاظ على أمن الخليج والشرق الأوسط ' يتطلب تسوية كافة المشكلات السياسية في المنطقة, وأهمها القضية الفلسطينية والمشكلة اللبنانية والتفاهم حول نزع السلاح في المنطقة .
- توســيع نطــاق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة , وإقامة المشروعات المشتركة , وإلغاء القيود التجارية , وتدعيم فرص التكامل الاقتصادي .

وفــي إطار الأدبيات السياسية التي تتحدث عن شكل النظام الإقليمي الجديد بعد سقوط النظام العراقي ودخول القوات الأمريكية للعراق , يتوقع الكثير من المحللين السياسيين أن تكون تركيا الدولة الأهــم فــي هــذا النظام المرتقب , فهي تمثل حاجة استراتيجية كبرى للولايات المتحدة في اتجاهين مختلفين[٢]:

أحدهما : في اتجاه القوقاز وأوروبا , والثاني في اتجاه العراق وإيران .

ويتقاســم البلدان الكثير من المصالح في المنطقة , إذ إن تركيا بلد ديمقراطي علماني , يهيمن عليها العسكريون , ولها مصالح في العراق كما للولايات المتحدة , وتتطلع تركيا اليوم بثقلها العسكري والديمغرافــي ومــوقعها الجغرافــي الاستراتيجي إلى أن تكون أكبر قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوســط , وأن تحقــق توسعا جغرافيا إذا أمكن باتجاه الأراضي العراقية والأراضي السورية أيضاً , ولهــذا تــسعى إلى جعل جيشها قوة ردع رئيسة في المنطقة تأكيدا لدورها كقوة إقليمية عظمى تستمد

---

(١) يحيــى حلمــي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية , مرجع سابق , ص ٣٦١ وما بعدها .

(٢) أشرف سعد العيسوي , حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة , مرجع سابق , ص ٨٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زخمهـــا مـــن عـــضويتها في حلف الناتو , وفي موازين القوى الإقليمية في المنطقة , وخاصة الخليج العربي .

وبـــصفة عامة تتحرك الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط والخليج العربي , انطلاقاً من محددات عامة , تتمثل في التالي[١]:

- عدم المساس بميزان القوى في المنطقة , ويؤدي هذا المحدد إلى عدم ارتياح تركيا لأي تقارب أو انـــدماج أو توحـــيد عربـــي مهما كان جزئيا , وإذا ما كان سيؤدي إلى تعديل في ميزان القوى في المنطقة .
- توجه تركيا نحو الغرب عضوا في حلف الناتو والاستناد إلى هذه الصفة لاحتلال مكانة متميزة في أي تنظيم محتمل للشرق الأوسط .
- تمسك تركيا بامتلاك قوة عسكرية ضاربة ذات قدرة على الحركة والفعل لاعتقادها أنها تجاور مناطق مضطربة في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز , ولهذا فقد اعتمدت مشروعات دفاعية تقـــدر نفقاتهـــا بمليارات الدولارات من أجل تحديث منظومة الدفاع الجوي وتطوير مقاتلاتها الجوية وصواريخها المضادة .

وملخـــص القول في هذا الصدد , أن صعود تركيا كقوة إقليمية في المنطقة , يعزز من مكانتها الاســـتراتيجية فـــي منطقة الخليج بصفة خاصة , والشرق الأوسط بصفة عامة, ولصالح دول مجلس الـــتعاون الخليجي , باعتبار أنه يقوي مركز قوة دول المجلس في معادلة توازن القوى الخليجي ويحد مـــن تنامـــي الـــدور الإيرانـــي في المنطقة , خاصة بعد حرب الخليج الثالثة وتوجه الولايات المتحدة لإضـــعاف إيران , وربما استهدافها عسكريا بعد إسقاطها للنظام العراقي , فهي أولا وأخيرا من ضمن الدول المدرجة على قائمة "محور الشر" الأمريكية .

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن هناك متغيرات إيجابية أخرى تصب في صالح دول مجلس التعاون الخليجـــي ضـــد إيـــران فـــي المرحلة الراهنة والمستقبلية في إطار توازن القوى الإقليمي , ومن هذه المتغيـــرات , إمكانية انضمام دول مجاورة للإقليم مثل اليمن وأفغانستان وباكستان إضافة إلى العراق وتـــركيا في منظومة أمنية إقليمية وليس كأعضاء وإنما شركاء مع دول مجلس التعاون الخليجي , مما يـــساهم فـــي إيجاد نظام توازن قوى متعدد الأقطاب بحث تكون فيه القدرة التأثيرية متوازنة نسبياً بين أركانـــه , وإذا مـــا حـــدث ذلك –وهو أمر قد يستغرق الكثير من الوقت– سيكون هذا في صالح دول المجلـــس ونقطـــة ضعف أخرى لإيران باعتبار أنه نوع من أنواع التوازن المتعدد الذي يحد من قدرة إيران على السيطرة والهيمنة المنفردة على المنطقة ، وهذا التوازن المتعدد الأقطاب يقود غالباً لتحقيق السلام والاستقرار .

---

(١)أشرف سعد العيسوي , حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة , مرجع سابق , ص٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

دور النظام العالمي الجديد في تحقيق نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي

عُـدَّت أزمـة الخلـيج الثانية إنذاراً بما يمكن أن يؤدي إليه التسامح مع العدوان , وطرح هذا الإنـذار ضرورة الدفاع عن النظام الدولي , وإزاء توفر الفرص لترتيبات سياسة دولية جديدة ، بحكم التعاون الأمريكي ــ السوفيتي ، فقد طرحت فكرة النظام العالمي الجديد ، كهدف مثالي ، يعمم نموذج العمـل الدولي المشترك لإنهاء أزمة الخليج ، على ما قد يثيره في المستقبل من أزمات مماثلة , وكان هـذا المفهـوم قـد طُرح قبل أزمة الخليج , إذ طرحت مجموعة الـ٧٧، مثلاً، مفهوم نظام اقتصادي عالمي جديد , فضلاً عن الإعلان الشهير الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤م. كذلك طـرح الـرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف منذ منتصف الثمانينات ، مفهوم "الجماعة العالمية" ، ساعياً بذلك إلى وضع ترتيبات جديدة للأمن العالمي القائم على التعاون لا على التنافس[١].

غيـر أن الطـرح الـذي قدّمه الرئيس جورج بوش في ١١ سبتمبر ١٩٩٠م ، في خطابه أمام الكونجـرس الأمريكـي ، ثم في خطابات لاحقة، في أبريل ١٩٩٢م , بدا أن له مغزى سياسياً عملياً أعظـم , إذ شـكل إلزاماً معنوياً من جانب "القوة العظمى الوحيدة" في العالم بعد الحرب الباردة وبعد نهاية حرب الخليج الثانية[٢].

بـيد أن إثـر حرب الخليج الثانية ، تجاوز ذلك المفهوم العام، إلى مستجدات أخرى في الفكر السياسي والمبادئ العامة للقانون الدولي ، يتمثل أهمها في مفهوم النظام العالمي الجديد .

مفهوم النظام العالمي الجديد :

أثـار طرح الرئيس الأمريكي تكهنات واسعة ومتفاوتة في الأدبيات السياسية الدولية والعربية. وانفـردت الأدبيات العربية ، خاصة تلك المتأثرة بالفكر القومي والراديكالي التقليدي ، بنفورها الشديد منه ورفضها إياه ، ومالت كتابات عديدة إلى التوسع في معنى ذلك المفهوم ودلالته , فرأى بعضها أنه يعني الليبرالية الاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات , مثلما يعني آليات معينة للسلام والاستقرار في العلاقات بين المجتمعات والأمم [٣].

وأيّـاً كانت المواقف ، فإن المحتوى العملي للمبدأ القانوني والسياسي كما طرحه الرئيس بوش، يتوخّـى تحقيق الأمن والسلم الدوليَّين ، وإحياء دور الأمم المتحدة في صيانتهما من خلال آليات الأمن التعاونـي كنقـيض للأمن التنافسي الذي ساد حقبة الحرب الباردة بالعمل مع الأمم الأخرى على ردع العـدوان والـتعاون علـيه ، وتحقـيق الاستقرار والرخاء والتسوية السلمية للمنازعات ، وتخفيض الترسانات العسكرية والمعاملة العادلة لكل الشعوب .

---

(١) وحيد عبد المجيد , مستقبل النظام الإقليمي العربي , مرجع سابق , ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق .

(٣) بيرش بير بروجلو , اضطراب في الشرق الأوسط , مرجع سبق ذكره , ص ١٥٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـــيد أن الإدارة الأمـــريكية لـــم تمعن في طرح ذلك المفهوم ، ولم تصرّ على كونه أحد أعمدة سياستها الدولية في ظل حكم الرئيس بوش نفسه ، بل إنها أغفلته كلية في عهد خلفه الرئيس كلينتون , غير أنها أبدت ، في العهدَين ، رغبتها في العمل التعاوني الدولي في مجال الأمن والسلم الدوليَّين من خلال الأمم المتحدة(١).

وما حمل الإدارة الأمريكية على موقفها ، إلا خشيتها أن يؤدي التعاون الدولي الإيجابي في ظل نظام عالمي جديد إلى تقييد حريتها في العمل على الساحة الدولية على الصعيدَين القانوني والمؤسسي، بما يقتضيه تقليص التناقض بين عمل الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، وهو ما اصطلح على تـــسميته فـــي الأدبيات العربية بمفهوم "الكيل بمكيالين" , وإذا أمكن مفهوم النظام العالمي الجديد، الذي طرح في سياق أزمة دولية هائلة ، مثل أزمة الخليج الثانية ، أن يوجد دولياً تفاعلات وتداعيات سياسية إيجابـــية ، فإن تقنينه أصبح ممكناً , بل واجباً بحدَّيه الأقصى والأدنى , وفي الحدّ الأقصى تكاد ترجمة شـــعار "نظام عالمي جديد" تعني إحياء مبدأ "الأمن الجماعي" وآليته المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة (٢).

وهكذا ، يضع شعار "نظام عالمي جديد" العالم بأسره أمام بديلين رئيسين، في السياسة العملية الدولية , فإما تقييد الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الوحيدة ، بقيود قانونية ومؤسسية دولية ، أو الاضطرار إلى التكيف على نحو أو آخر مع حريتها في التصرف الدولي ، بغض النظر عن تقيدها بقانون أو آلية التعددية في اتخاذ القرارات .

ومهما يكن من أمر ، فإن أطروحة النظام العالمي الجديد ، قد تآكلت في زمن قصير جداً , إذاً فالآلية ، التي نُفذت في مواجهة الغزو العراقي للكويت، كانت آلية استثنائية، غير مطروحة للتطوير .

لقـــد اتجـــه الـــنظام الدولـــي منذ التسعينات نحو أحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور الولايات المتحدة بوصفها قائدة للمعسكر الغربي منفردة بقيادة العالم، وتمدد دورها وهيمنتها علـــى الأمم المتحدة , وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول نتيجة الانقسامات والانشقاقات التي حـــدثت فـــي كثير من الدول , وفي الوقت نفسه يشير النظام خلال هذه المرحلة إلى أنواع تفاعلات جديـــدة تركز على الجوانب الثقافية ، وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة جديدة تعطي دوراً أكبر للمـــنظمات غير الحكومية , مما جعل بعض المحللين يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد بدلاً من النظام الدولي الجديد (٣).

---

(١) بيرش بير بروجلو , اضطراب في الشرق الأوسط , مرجع سبق ذكره , ص ١٥٨ .

(٢) محمـــد الـــسيد سعيد , النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية , دراسة استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، يناير ١٩٩١م , ص٦٧٢ .

(٣) نظام بركات , تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي , موقع الجزيرة الالكتروني , ٢٠٠٢/٩/١١م , نقلاً عن الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/in-depth/America_Laden/2002/9/9-9-8.htm .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكمـــا هـــو الحال في أعقاب انهيار نظام دولي ونشوء نظام آخر , قامت حرب جديدة، وتم اتخـــاذ أســـباب مباشرة لها كتهديد عراقي للنظام الدولي، ولكن في واقع الحال كما هو في المرات الـــسابقة , فـــإن الأسباب الحقيقية كانت تكمن في رغبة القوة الدولية المهيمنة في فرض نظام جديد يقـــضي علـــى عـــيوب النظام السابق من وجهة نظرها، ويغير من المعادلات التي تحد من نفوذها وهيمنتها بما يناسب حجم قوتها بوصفها قوة أولى ومهيمنة على العالم.

وقـــد حـــدد بوش الأب في خطابه الشهير أمام الكونجرس في ١٩٩١/٤/١٤م المبادئ العامة التـــي ستحكم النظام العالمي ، فكان مما قاله: «كانت الولايات المتحدة على مدى قرنين من الزمان هـــي المَـــثَلُ الأعلى للعالم في الحرية والديمقراطية، وقد حملت أجيال متعددة راية النضال للحفاظ علـــى الحـــرية وتعظيم المكاسب التي حققتها، واليوم وفي عالم يتحول بسرعة شديدة , فإن زعامة الولايات المتحدة لا غنى عنها[١].

وبدا للعيان أن الولايات المتحدة تسعى إلى فرض وصاية عالمية على كافة الدول الأعضاء في الـــنظام الدولـــي , وعلى فرض صيغ جديدة لعلاقات دولية تقوم على مبدأ الولاء والطاعة , فأوربا ما زالـــت تـــشهد الانقسام السياسي , والاتحاد الروسي لا يحاول أن يبدي امتعاضه من سياسة الانفرادية الأمـــريكية بالعـــالم جرّاء وضعه الاقتصادي ومشاكله الانفصالية التي مازال يعاني منها حتى اليوم , والفناء الخلفي للولايات المتحدة (دول أمريكا اللاتينية) يمرّ في حالة اضطراب سياسي واقتصادي ولا تكـــاد تظهـــر على المسرح الدولي , والصين واليابان ورغم خلافاتهما الأيديولوجية وقوتهما المكملة لـــبعض (عـــسكريا واقتصاديا وسياسياً وتكنولوجيا) مازالتا في إطار نظام إقليمي أسيوي تهمين عليه الولايات المتحدة بصورة أو بأخرى .

إن هيكل النظام الدولي يتحدد بنمط توزيع القوى فيما بين الدول العظمى والكبرى عند قمة ذلك النظام , وهو النمط الذي يحدد بدورهِ نمط القطبية في النظام الدولي , وليس هناك نوع واحد من القوة يتحدد به نمط هيكل النظام الدولي , ولكن بالقوة العسكرية والقوة التكنولوجية والاقتصادية جميعاً يتحدد ذلك الهيكل .

وفـــي هـــذا الشأن فإن الولايات المتحدة تنفرد دون سواها من القوى الكبرى (روسيا , أوربا , الـــيابان , الصين , الهند) بوضع القطب الذي يجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معا , ولعل ذلك هـــو الـــذي يدعـــو الكثير من الباحثين إلى وصف هيكل النظام الدولي بأحادية القطبية , ولعل القدرة الكبيرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الآن على تحقيق تصوراتها وتحويلها إلى واقع معاش تعود إلى الفجـــوة الكبيـــرة التـــي تفـــصلها عـــن غيرها من القوى الكبرى الأخرى , من حيث القوة العسكرية والاقتـــصادية والتكنولوجـــية , فضلاً عن امتلاكها لتصورٍ استراتيجي متكامل لمستقبل النظام العالمي وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل[٢] .

---

(١) نظام بركات , تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي , المرجع السابق .

(٢) مـــصطفي علوي , السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٥٣ , يوليو ٢٠٠٣م , ص ٦٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام العالمي الجديد وتوازن القوى في منطقة الخليج :

ومهما يكن من أمر فإن النظام العالمي الجديد , بكل ما جاء به من قيم وأفكار ومبادئ جديدة لأسس العلاقات الدولية وقضايا العالم , جاء ليصب بدرجة كبيرة في صالح توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي , وبالذات لمصلحة دول مجلس التعاون الخليجي , فتصور النظام العالمي الجديد لمنطقة الخليج العربي , الذي هو تصور الولايات المتحدة الأمريكية , يعني أن هناك مسؤولية عالمية الطبع للمثال الأمريكي في مساعدة "الضعيف" للوقوف في وجه "القوي" , فمثلت مرحلة كلينتون (١٩٩٢م- ٢٠٠٠م) بين جورج بوش الأب والابن عملية الشحن والتحضير للانطلاق السريع , فكان شعار "أمريكا أولاً" قد استثنى منطقة الخليج من مقتضياته باعتبارها ميداناً متقدماً من المعطيات الاستراتيجية ما يؤهل من يمسك بها تأكيد تفوقه على سائر اللاعبين الدوليين[١].

وعليه فإن توجه النظام العالمي الجديد تجاه منطقة الخليج وموازين القوى فيها تمثلت في سياسة الولايات المتحدة في دعم دول مجلس التعاون الخليجي ضد إيران والعراق , وجل ما تمثلت فيه السياسة في عقد اتفاقيات ثنائية عسكرية ودفاعية مع معظم دول المجلس من جهة , وتأكيد حضورها السياسي والعسكري بالمنطقة من جهة ثانية , وفي احتواء "مصادر الخطر" بالمنطقة , أي العراق وإيران , من جهة ثالثة .

فسياسة الاحتواء المزدوج التي طرحها "مارتن انديك" - مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي- عام ١٩٩٣م , وسبق شرحها في موضع آخر , سعى "انديك" إلى توضيح مقصده فيها بشكل مفصل في ندوة عقدت في شهر مارس ١٩٩٧م في إحدى قاعات الكونغرس في جلسة ترأسها "جورج ماكفرن" رئيس مجلس سياسة الشرق الأوسط في الكونغرس , حيث كان التصور الجديد أو الموضح لهذه السياسة , منطلقاً من رؤية الولايات المتحدة المنفردة في إدارة النظام العالمي[٢].

لقد انطلق انديك من أن السياسة الأمريكية لا تتجاهل توازن القوى في منطقة الخليج بل تنطلق من تحليل توازن القوى في المنطقة , حيث أن كلا من العراق وإيران تنتهجان سياسات معادية بصورة أساسية للولايات المتحدة , وأن السياسة الأمريكية في السابق لجأت إلى تأييد أحد هذين البلدين اللذين يشكلان قوة إقليمية مساندة إيران إبان الشاه , والعراق إبان الحرب العراقية – الإيرانية , لكن انديك يرى أن نتائج هذه السياسة لم تكن جيدة إن لم تكن مدمرة فيما ترتب عليها من آثار , وإن كان هدفها لا يزال قائما في الإبقاء على توازن يتوافق مع المصالح الأمريكية ومصالح أصدقائها في الشرق الأوسط .

---

(١) فتحي العفيفي , الخليج العربي (النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي) , مرجع سبق ذكره , ص ١٤٤

(٢) أريك رولو , الاحتواء المزدوج شعار وليس استراتيجية .. ماذا تريد الولايات المتحدة من العراق , صحيفة الخليج الإماراتية , العدد ٢٨ , أكتوبر ١٩٩٧م .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضع انديك مزايا هذه السياسة في التالي [١]:

أولا : انتهاء الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى أدى إلى إزالة أحد الهموم الاستراتيجية الرئيسة في المعادلة الأمريكية تجاه منطقة الخليج , لقد انتفى بالكامل وجود أية معارضة قوية هناك , وبالتالي أدى ذلك إلى قلب الموازين لصالح أمريكا بصورة كبيرة جداً أولا , ولصالح دول مجلس التعاون الخليجي ثانياً , نظرا لتحسن موقعها الاستراتيجي بعد الوجود الأمريكي بالمنطقة .

ثانيا : أمكن إيجاد توازن إقليمي للقوى بين العراق وإيران في غضون الأعوام العشرة الماضية نتيجة لحرب الخليج الأولى والثانية , ويمكن تحقيق هذا التوازن بقدرات عسكرية ضئيلة , الأمر الذي ييسر عملية الموازنة هذه .

ثالثاً : كان من نتائج الغزو العراقي للكويت أن أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر إقداما على الدخول في ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة عما قبل , الأمر الذي سهل للولايات المتحدة تحديد قوتها في هذه المنطقة ومواجهة التحديات لصالحها ولصالح دول المجلس .

رابعاً : ساعد الإطار الاستراتيجي الأوسع مدى , تعزيز هذه الاتجاهات الإيجابية , والمعنى بذلك توازن القوى الأشمل في المنطقة , فطبقا لقول انديك يعني " الذي يمكننا في ظله الاعتماد على تأييد وصداقة القوى الإقليمية الرئيسة في المنطقة وهي مصر وتركيا والسعودية وإسرائيل , كما أنه يتيح لنا الاستفادة من البيئة التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة , ومن نتائج حرب الخليج في محاولة إقرار السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب بصورة تفيد سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران" .

وبصورة مختصرة , يرى انديك بأن التقدم في عملية السلام يساعد على تقوية أصدقاء الولايات المتحدة في العالم العربي , خاصة دول مجلس التعاون الخليجي , لأن ترسيخ العلاقات مع هذه الدول يساعد على عزل العراق وإيران .

ولكن الواقع يفي بغير ما توقع انديك , فعملية السلام لم تسر بالطريق المرسوم لها , خاصة على المسار الفلسطيني , وهو ما زاد من قوة سوريا إقليميا وقومياً في منتصف التسعينات , ومن ناحية أخرى سياسة الاحتواء المزدوج ضد العراق وإيران في إطار النظام الدولي الجديد , فشلت في تحقيق أهدافها , فإيران ومنذ عهد الرئيس "خاتمي" توطدت علاقاتها الاستراتيجية مع دول الخليج العربي بالإجمال , خاصة الإمارات العربية المتحدة , ووصلت إلى حد توقيع اتفاقية أمنية مع العربية السعودية عام ٢٠٠١م التي كانت بوابة الانطلاق نحو عودة إيجابية للعلاقات السياسية بين إيران ودول مجلس التعاون , كما نجحت إيران في إعادة صورتها التاريخية أمام دول العالم , وخاصة العالم الغربي , فكانت زيارات القيادات الإيرانية إلى دول غربية كبرى مثل فرنسا وألمانيا خلال عامي ٢٠٠١م/ ٢٠٠٢م , بمثابة ضربة قوية للولايات المتحدة , أما العراق فقد نجح الآخر وعبر دبلوماسيته الخارجية في إعادة العلاقات الدافئة مع العديد من دول العالمين العربي والإسلامي , فضلا عن العالم الغربي , كما امتازت علاقاته مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي بالنمو والتطور منذ منتصف التسعينات , وكسب العراق إلى جانبه وقوف العالمين العربي والإسلامي في صفه إبان عملية "ثعلب الصحراء" عام

---

(١) أنديك يؤكد سياسة الاحتواء ويحذر من الخطر الإيراني على المنطقة , صحيفة الخليج الإماراتية , العدد ١٥ , نوفمبر ١٩٩٧م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٨م , حيث عارضت غالبية دول العالم هذه العملية , بل وطالبت العديد من الدول العربية , بما فيها الخليجية , بإنهاء الملف العراقي ورفع العقوبات الاقتصادية عنه , وعودة العراق إلى الصف العربي من جديد(١).

وبذا فإن سياسة الاحتواء لم تنجح بصورة عملية في تحقيق أهدافها المطلوبة , بيد أن الظروف الدولية التي تغيرت بعد أحداث ١١ سبتمبر ساعدت الولايات المتحدة متزعمة النظام الدولي على تحقيق أهدافها من جديد في إطار ما أسمته واشنطن "الحرب على الإرهاب" , فأعادت كلاً من إيران والعراق إلى المربع الأول من الانزواء والضعف والتهميش على المستوى الإقليمي الخليجي , فالعراق خرج نسبياً من معادلة توازن القوى بعد حرب الخليج الثالثة , وحلت الولايات المتحدة –كقوة دولية– معادلاً ومهيمناً على نظام توازن القوى الإقليمي الجديد في المنطقة , وإيران وضعت في وضع لا تحسد عليه , فهي مستهدفة من النظام الدولي الجديد , تحت حجة "محاربة الإرهاب" والدولة الثانية على قائمة "محور الشر" الأمريكية , ودول مجلس التعاون ورغم أنها المستفيد الثاني –بعد الولايات المتحدة– من هذه التغيرات الجيوسياسية والاستراتيجية في نظام توازن القوى الإقليمي في الخليج , إلا أنها ما زالت في وضع "مربك" نوعاً ما , فعدم استقرار العراق سياسيا وعودتهِ لوضعه الطبيعي في المنطقة , وإمكانية استهداف إيران عسكريا من قبل واشنطن , سيزيد من تعقيد الوضع الأمني والسياسي في الخليج العربي , فالمنطقة وشعوبها لم تعد تحتمل المزيد من الحروب والنزاعات الإقليمية , وطموح الولايات المتحدة المتنامي في ظل النظام الدولي الذي تتزعمه , لا حدود له أيضا حتى بعد قبضتها على العراق , وهذا يشكل مأزقاً حقيقياً لدول مجلس التعاون الخليجي في آلية الإمساك بتلابيب الحركة السياسية الإقليمية ، والانفلات الأيدو–سياسي في ظل هيمنة النظام الدولي على الفواعل الرئيسة بالمنطقة .

يبقى القول , إن النظام الدولي الجديد الذي بدأت ملامحه منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م/١٩٩١م , يعتبر العامل الأبرز والمتغير الأول في إعادة تشكيل موازين القوى في منطقة الخليج العربي , بل وكان الرافد الرئيس للمتغيرات الإيجابية التي ساعدت دول مجلس التعاون الخليجي على لعب الدور الإقليمي المكافئ نسبيا للدور الإيراني والعراقي بالمنطقة خلال العقد الأخير من القرن المنصرم , واليوم وبعد جملة التغيرات التي شهدتها منطقة الخليج بعد أحداث ١١ سبتمبر وسقوط النظام العراقي , يتعرض نظام توازن القوى الإقليمي لمتغيرات جديدة إضافية , ربما تعصف بموازين القوى في المنطقة لصالح دول المجلس , ولكن أيضا لصالح قوى إقليمية أخرى , ليس أقلها تركيا وإسرائيل , لا سيما وأن النظام العالمي الحالي بزعامة الولايات المتحدة هو من يحرك هذه الموازين الإقليمية بما يصب ومصلحته العالمية .

فما إذن شكل نظام توازن القوى الإقليمي الجديد في منطقة الخليج بعد جملة التحولات والتطورات التي شهدها مع مطلع الألفية الثالثة ؟ وما دور القوى الإقليمية في حفظ أو تغيير موازين القوى في الخليج العربي ؟ هذا ما سيتناوله الباحث في المبحث الأخير من الدراسة .

---

(١) فتحي العفيفي , الخليج العربي (النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي) , مرجع سابق , ص ص ١٤٨–١٥١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

آفاق نظام توازن القوى الجديد لمنطقة الخليج العربي

لـــم يعـــد هناك أدنى شك في أن احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج , وخاصـــة فـــي العـــرق حالـــياً ,غيّر من معادلة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي جملة وتفـــصيلاً , فـــأي توازن قوى قادم لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار الوجود الأمريكي المهيمن على دول المـــنطقة لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي , إضافة إلى العراق بعد احتلاله , خاصة وأن الولايات المـــتحدة لـــن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب , وإنما ستكون الطرف الأول والأوحد الذي يحدد شكل ونوع ونظام هذا التوازن القائم , باعتبار أنها الطرف الأقوى في معادلة التوازن الإقليمي .

وبغـــض النظـــر عـــن دور هذا المتغير في تحقيق مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي , فإن وضـــعية المجلـــس لن تكون بصورة أفضل مما كانت عليه قبل تاريخ احتلال العراق , من منطلق أن وجـــود الولايات المتحدة كمعادل أقوى في هذه المعادلة سيحقق مكاسب لها – تتمثل في انتهاء التهديد الأمنـــي القادم من جانب العراق– على حساب خسائر أخرى , ليس أقلها تحجيم دور بعض القوى في المجلـــس –مـــثل السعودية– لصالح قوى أخرى لم تكن بالحسبان –مثل قطر التي تتميز بعلاقات مع واشـــنطن تفـــوق ما كانت عليه السعودية– وبالمقابل إمكانية إضعاف الدور الإيراني في ظل ممارسة المـــزيد مـــن الضغوط على إيران لتخفيف وطأة قوتها الإقليمية , وهو أمر لا ترغب به دول المجلس كـــونه سيعطي الولايات المتحدة فرصة أقوى للتلاعب بأوراق التوازن الإقليمي كيفما تشاء , وبذا فإن دول مجلـــس التعاون ستتجه نحو إعادة صياغة استراتيجيتها الخارجية بما يحقق لها المكانة الإقليمية والدولـــية بـــصورة مختلفة عما كانت عليه سابقا , وهذا لا يتأتى من وجهة نظر الباحث إلا من خلال التركيز على القوى الأخرى في النظام الدولي مثل روسيا والصين واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا , بهـــدف منع واشنطن من الهيمنة على مفردات إدارة النظام الإقليمي في منطقة الخليج ، وللحفاظ على مستقبل توازن القوى الدولي الذي لن يستمر طويلاً لصالح أحادية القطبية الأمريكية .

علـــى أية حال , فإن الصورة الحالية لشكل توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج أمست في أربعـــة أضـــلاع رئيسة , وهي دول مجلس التعاون الخليجي , وعراق المستقبل , وإيران , والولايات المـــتحدة التـــي لم تعد مجرد مظلة أمنية لدول مجلس التعاون بقدر ما أمست عضواً وشريكاً فعّالاً في نظـــام توازن القوى بعد احتلال العراق وزوال خطره عن دول الخليج العربي , خاصة الكويت , وبذا فـــان قدرة وإمكانية دول مجلس التعاون الخليجي على إيجاد صيغة واضحة للتعامل مع هذه القوى هو مـــا ســـيحدد شـــكل تـــوازن القـــوى في المنطقة , فضلا عن تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في المستقبل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة :

علاقـــات دول مجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة علاقات متشابكة ومعقدة نوعاً ما منذ مـــا يربو على أكثر من عقد , فيلاحظ أن بعضها مثل السعودية قد رأى أن لم يعد هناك مبرر لوجود القوات الأجنبية فوق أراضيها , ومن ثم فقد أعلن مسؤولون أمريكيون في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣م عن نقل مقـــر القـــيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بالسعودية إلى قاعدة العديد بقطر , وهذا يعنـــي بداية إثارة قضية محورية في العلاقات الخليجية – الأمريكية , وهي التواجد الأجنبي ومبرراته حـــيث أن زوال التهديد العراقي واقترانه ببعض المعارضة الداخلية في دول المجلس لهذا الوجود كان عـــاملاً ضـــاغطاً على الولايات المتحدة لإعادة النظر في تلك القضية فقد شهدت القوات الأمريكية في الخلـــيج ســـتة حوادث اعتداء , كان منها على سبيل المثال حادثة جزيرة فيلكا بالكويت التي نتج عنها مقتل أفراد من القوات البحرية الأمريكية (المارينز) وإصابة آخرين بجروح , وعملية معسكر الدوحة , وحادثـــة إطـــلاق النار على جنديين أمريكيين بالقرب من الطريق الدائري السابع السريع وغيرها من العمليات التي تطورت في بعض الأحيان لتصيب مدنين أمريكيين موجودين على أرض الكويت(١).

وتثيـــر هذه الحوادث تساؤلا مفاده هل ستلجأ الولايات المتحدة إلى إنهاء وجودها العسكري في الخليج , وهل سيتوافق هذا مع الرؤية الخليجية في هذا الشأن للتوازن الإقليمي في المنطقة ؟؟

الواقـــع أنـــه لا سبيل لإنهاء هذا الوجود , حيث تلتقي المصالح الأمريكية والخليجية حول تلك القضية , ويؤكد ذلك ما يلي (٢):

– إذا كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى سحب قواتها من السعودية فإنها بالمقابل قد اتجهت إلى تكثـــيف تـــواجدها فـــي دول خليجـــية أخرى مثل قطر خاصة فيما يتعلق بتخزين الأسلحة والمعدات العـــسكرية , فـــضلاً عن زيادة الاعتماد على سلطنة عُمان وهذا يعني أن التغيرات الأمريكية بالنسبة لقضية الوجود الأجنبي قد اقتصرت على الجانب الإجرائي (أي سحب القوات من الدول التي يعارض الـــرأي العام فيها هذا الوجود) دون التطرق إلى مضمون هذا الوجود الذي تعتبره واشنطن إحدى أهم آلـــيات حماية مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي التي تُشرف على أهم ثلاثة أذرع مائية من جهة الملاحة والتجارة الدولية , وهي البحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي .

– بروز توجه خليجي خلال العقد الأخير من القرن الماضي مؤداه أن أمن الخليج أضحى شأناً

---

(١) خالد عبد العظيم , التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق , السياسة الدولية , العدد ١٥٤ , أكتوبر ٢٠٠٣ م , ص ١٠١ .

(٢) أشرف محمد كشك , تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي , السياسة الدولية , العدد ١٥٤ , أكتوبر ٢٠٠٣م , ص ١١٢ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولـــياً , الأمر الذي يُكسب التواجد الأجنبي شرعيته في المنطقة لحماية مصالح كل الأطراف الإقليمية والدولـــية ، ويعزز من هذا التوجه أمران : أولهما شهدت الدول الخليجية الست تجربة هذا الوجود في الماضي حيث كانت محميات لبريطانيا , وهو أمر لا زال حياً في ذاكرة نخبها من خلال وجود توافق بيـــنها وبـــين القوى الكبرى , وثانيهما : أن تلك الدول صغيرة الحجم نسبياً ، ولا يتجاوز عدد سكانها الثلاثين مليون نسمة بينهما أعداد هائلة من العمالة الأسيوية الوافدة , مما يعكس مدى حاجة تلك الدول لوجود الأجنبي في الوقت الراهن باعتبارها دولاً صغيرة وغنية نفطياً ، ومحاطة بجيران أقوى وأكبر منها في المعيار السكاني والجغرافي والعسكري .

- ارتباط الوجود الأمريكي في الخليج العربي بمِسألة التوازنات الإقليمية في آسيا , بالإضافة إلى ارتباطهِ بقضية أفغانستان وبترول بحر قزوين بما يؤكد أن المصالح الأمريكية في منطقة الخليج يحتم عليها البقاء فيها ، سواء اضطرت لتخفيض هذا التواجد أو إعادة انتشاره .
- العلاقـــات الاقتصادية الوثيقة بين دول المجلس والولايات المتحدة , والتي تعزز من أهمية هذا التواجد , حيث تعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لدول المجلس , كما تعد مصدراً لمـــا تـــستورده دول المجلـــس , وقد وصل حجم الواردات الأمريكية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي ٢٠,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م مقابل صادرات أمريكية لدول الخليج قيمتها ١٠,٨ مليار دولار في العام ذاته .

ومما سبق , نصل إلى نتيجة مفادها أن الوجود الأمريكي سيستمر في منطقة الخليج العربي إلـــى أمد غير منظور أو معروف , سيما وأن الولايات المتحد قد تضطر إلى إيجاد مسوغات منطقية لتبريـــره مـــن قبـــيل استمرار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب متخذة من بعض الحوادث الأمنية التي حدثت مؤخراً في منطقة الخليج , مبرراً قوياً في هذا الشأن .

دول مجلس التعاون الخليجي وعراق المستقبل :

إذا كان سقوط النظام العراقي قد أنهى هاجساً أمنياً مباشراً , فإنه قد خلق هواجس أخرى غير مباشرة لتلك الدول , فإن كان التهديد أقل خطورة بعد سقوط الرئيس العراقي صدام حسين إلا أنه يظل تهديـــداً في ظل حالة عدم الاستقرار الداخلي التي يشهدها العراق بسبب تزايد المقاومة العراقية للقوات الأمريكية والبريطانية , فضلاً عن استمرار العقيدة البعثية والتي ربما تحتاج لسنوات ليكون هناك نظام يعمـــل على إزالة التوتر مع جيرانه من خلال إجراءات بناء ثقة , وبالتالي فان النظرة الخليجية لعراق ما بعد صدام حسين , تحكمها الاعتبارات التالية(١):

١- إدراك دول المجلـــس لأهمـــية دعـــم استقرار العراق في الوقت الراهن , ومن هنا كانت الدعوة الخليجـــية لـــدعم مجلس الحكم الانتقالي في العراق , وهو ما بدا واضحاً في تصريحات المسؤولين الخليجيـــين , وفـــي استقبال العواصم الخليجية لوفد المجلس , فضلاً عن ترحيب تلك الدول بقرار

(١) أشرف محمد كشك , تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي , مرجع سابق , ص ١١٣-١١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمن رقم (١٥٠٠) الصادر في ١٤ أغسطس ٢٠٠٣م والذي أضفى صفة قانونية على عمل المجلس وشرعيته الدولية .

وتمـــتلك دول الخلـــيج رؤية خاصة في هذا الصدد , إذ ترى أن العراق أمامه احتمالان : إما التوجه نحو بناء عراق جديد موحد ومستقر على أسس جديدة , وإما تحوله إلى بؤرة للتوتر القومي والمذهبـــي ومصدر جديد لتصدير الإرهاب , ويؤكد هذا ما أشارت إليه بعض المصادر من وجود عناصر عربية ذات نزعات أصولية متطرفة في العراق كان لها دور في حوادث العنف التي شهدها العراق .

٢- إذا كانـــت دول المجلس قد سعت للاعتراف بمجلس الحكم العراقي كخطوة نحو استقرار العراق , فإن هذا لا ينفي أن هناك مخاوف خليجية من عودة العلاقات مع العراق الجديد , ومنها الكويت التي لا زال لديها قضايا عالقة تتمثل في الحدود والتعويضات والأسرى .

٣- إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد أبدت دعمها الكامل لمجلس الحكم الانتقالي العراقـــي , انطلاقاً من مقتضيات المرحلة الراهنة والتي تتطلب عراقاً مستقراً ذا توجه جديد لا يهدد جيـــرانهُ , إلا أن شـــكل العلاقات الخليجية – العراقية في المستقبل لا يزال يثير الجدل , حيث أن خـــروج العراق من خارطة التوازنات الإقليمية في المنطقة , قد أفرز أوضاعاً جديدة سواء صعودا بالنـــسبة لـــبعض القوى أو هبوطاً للبعض الآخر , وهو الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة لترتيب شؤون تلك المنطقة .

ولعـــل المخاوف الأساسية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي تكمن في تلك الترتيبات التي تستهدفها واشنطن لمنطقة الخليج , وبدت أولى ملامحها في تصريحات " كولن باول " وزير الخارجية الأمريكـــي فـــي السابع من فبراير عام ٢٠٠٣م , وأكد فيها على أن الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حـــسين قـــد تعـــيد تشكيل الشرق الأوسط بطريقة تعزز مصالح الولايات المتحدة ، وتساعد في إنهاء الـــصراع العربـــي – الإسرائيلي , وإذا كان تغير الأنظمة الخليجية أمراً غير وارد في الاستراتيجية الأمـــريكية نظـــراً للعلاقـــات الراسخة بين واشنطن ودول الخليج على الأصعدة الأمنية والاقتصادية والسياسية , وحاجة الولايات المتحدة لتلك الدول من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة , فضلاً عـــن دعـــم الحرب على الإرهاب, فإن تغيير جغرافية المنطقة يظل هاجساً لدول الخليج , ويبرز هنا سيناريوهان :

أولهما : إمكانية طرح الولايات المتحد تحالفات أمنية جديدة مثل إحياء حلف بغداد الذي ظهر عـــام ١٩٥٥م [١] , لا سيما وأن ركائز هذا الحلف ما زالت موجودة وهي (باكستان وتركيا والعراق

(١) يعتبـــر حلـــف بغـــداد لعام ١٩٥٥م هو أحد المشروعات الأنجلو- عربية الرامية في واحد من أهدافها إلى تحجيم الاتحـــاد الـــسوفيتي ، وتـــركه قابعاً خلف الأسوار والحيلولة دون امتداده للمنطقة العربية ، لإبقاء المنطقة تحت الهيمنة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيـــران) ولكنها تفقد أهميتها في السياسة الأمريكية وان كان ترتيبها قد اختلف في الأوضاع الجديدة التـــي ربمـــا تفرض إعطاء الأولوية لثلاث دول هي باكستان وأفغانستان الجديد شرقاً وإسرائيل غرباً وعراق ما بعد صدام بوصفه مركز الحلف مجدداً , هذا السيناريو يفرض تحدياً جديداً أمام دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط بعلاقة شراكه استراتيجية مع الولايات المتحدة , وفي الوقت ذاته هي جزء من العالم العربي الذي لا يزال لدية مشكلة رئيسة مع أحد أطراف هذا الحلف المحتمل وهو إسرائيل .

ثانـــيهما : إمكانـــية انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي , وهنا يمكن القول أن الموقف الخليجي يتسم بالترحيب الحذر , وهو ما عبر عنه صراحة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي " عبد الـــرحمن العطية " رداً على سؤال بشأن تلقيه طلباً من الحكومة العراقية الجديدة حول انضمام العراق لمـــنظومة دول المجلـــس , حيث نفى هذا الأمر مشيراً إلى أن العراق كان عضواً فاعلاً في المجالس والهيـــئات المتخصصة التابعة للمجلس قبل احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م , ولعل هذا التصريح يعكـــس توجهاً خليجياً مفاده أن من السابق لأوانه الحديث عن انضمام العراق لمنظومة مجلس التعاون الخليجي , وإنما هناك إمكانية للانضمام لبعض الهيئات الفرعية على غرار انضمام اليمن لتلك الهيئات بشكل تدريجي , كما يعكس هذا التوجه قناعة خليجية مختصرها أن التوتر الخليجي – العراقي لم يكن مرتبطاً فحسب بالنظام العراقي وأيديولوجيته الفكرية , وإنما باعتبارات التطلعات العراقية للهيمنة على الخليج ، والتي عززها ذلك الخلل الواضح بين العراق ودول المجلس(١).

وهنا يمكن الإشارة إلى الآتي(٢):

– لا يوجد تكافؤ بين الأنظمة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي التي قطعت شوطاً مهماً على

الغـــربية ، من خلال مدِّ هذا الحلف على الحدود الجنوبية السوفيتية ، وربط الحلف الأطلسي بحلف جنوب شرق آسيا ، وتتفق بذلك فكرة الحلف مع الأيديولوجية الاستعمارية الغربية ، حيث ارتأت بريطانيا عام ١٩٥٤م إلى إعادة النظر في جمـــيع المعاهدات الثنائية التي تربطها مع الدول العربية ، واستبدالها بحلف دفاعي ، يجمع هذه الدول ، وتشكل الحلف مـــن كـــل من (العراق وتركيا) وقد وقعتا على ميثاق التعاون المتبادل عام ١٩٥٥م ، وارتبطت به بريطانيا في نفس العـــام ، ثم انضمت إليه كل من باكستان وإيران فيما بعد , إلا أن هذا الحلف لم يكتب له النجاح ، فقد كان لعدوان عام ١٩٥٦م علـــى مصر الأثر الأكبر في طرح الثقة في إمكانية تحقيق أهدافه التي تمثلت أوجهها في الحفاظ على المصالح الغـــربية فـــي مـــنطقة الشرق الأوسط ، إضافة إلى محاربة الشيوعية ... الخ . وهو ما حدا بالحكومة الأمريكية لطرح مـــشروع (أيزنهاور) لسد ما أسماه بالفراغ الجيوسياسي في الشرق الأوسط بعد أن تركت بريطانيا خلفها فراغاً واضحاً في المنطقة العربية .

(١) خالد عبد العظيم , التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق , مرجع سابق , ص ١٠٥ .

(١) أشرف محمد كشك , تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي , مرجع سابق , ص ١١٤ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طـــريق الـــتحول الديمقراطي , وبين العراق الذي يكاد يخرج من نظام حكم شمولي , فضلاً عن تعدد العـــرقيات المكـــونة للتيارات السياسية داخله ، وهو الأمر الذي يجعله مفتقراً إلى ممارسة ديمقراطية صحيحة .

– الخلل الواضح بين القدرات الاقتصادية للجانبين , حيث تتراوح معدلات نمو الناتج المحلي لإجمالي بـــين ٣,٦% فـــي الـــسعودية و ١٠,٥% فـــي الإمارات , وباقي الدول بين الرقمين , في حين يعاني الاقتـــصاد العراقـــي تدهـــوراً شـــديداً إذ تشير التقديرات إلى أن معدل النمو المتوقع للعراق بعد رفع العقـــوبات ســـيكون منخفضاً لدرجة أن البلاد لن تستعيد عافيتها حتى عام ٢٠٠٥, كما أن العراق لن يكون بمقدوره استعادة متوسط الدخل الفردي الذي كان سائداً عام ١٩٨٠م سوى عام ٢٠١٦م .

– ومـــن ناحية ثالثة تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بالتقارب الشديد في البنية الاجتماعية , خاصة فـــيما يتعلق بالثقافة الخليجية الواحدة والعادات والتقاليد , في حين يحتوي العراق على تركيبة سكانية متباينة ومتناقضة , إذ يتكون من الناحية العرقية من (عرب ٧٥%– ٨٠%) ، (أكراد ١٥%– ٢٠%) ، (تركمان، آشوريون وآخرون ٥%) (حسب تقديرات سنة ٢٠٠٢م) , أما من الناحية الطائفية فيشكل المـــسلمون ٩٧% (شـــيعة ٦٠%– ٦٥%، سنة ٣٢%– ٣٧%) وهناك أيضا طوائف من المسيحيين واليزيديين .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ومـــما سبق , نصل إلى نتيجة مفادها , أن العراق يحتاج لسنوات حتى يكون عنصراً فعالاً في نظـــام توازن القوى متعدد الأقطاب في منطقة الخليج العربي , بل إن استمرار المشاكل والجيوسياسية ومـــزاعم الحق التاريخي تعزز من مخاوف دول مجلس التعاون بشأن انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي , بالإضافة إلى أن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لا يسمح بانضمام أية دولة أخرى إلى المجلس , إلا أنه في حالة استقرار العراق مستقبلاً يمكن لمجلس التعاون أن يطوّر خططا منفصلة للـــتعاون مع العراق وإيران واليمن على غرار المجالس المشتركة لحلف الناتو مع روسيا وأوكرانيا , كمـــا يمكن لدول المجلس أن تُقيم تجمعاً متعدد الأطراف رسمياً إلى حد ما مع العراق وإيران واليمن وتركيا وباكستان وأفغانستان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول مجلس التعاون الخليجي وإيران :

تـــدرك دول مجلـــس التعاون الخليجي الست أن خروج العراق من المعادلة الاستراتيجية في المـــنطقة , يعنـــي أن هناك فراغاً ومجالاً أوسع أمام إيران التي تعد أقوى دولة في الخليج فضلاً عما يتـــردد بـــشأن سعيها لامتلاك سلاح نووي , بما يعني تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي , وهنا ينبغـــي التأكيد على أن وجود نظام حليف للولايات المتحدة في العراق من شانه أن يقلل حاجة أمريكا للـــتواجد فـــي الخلـــيج لحماية دول الخليج العربي وردع إيران , إلا أنه لا يلغي تلك الحاجة تماماً , وبالتالي تظل إيران تمثل تحدياً أمنياً للولايات المتحدة ودول الخليج معا بغض النظر عن نتيجة الموقف فـــي العـــراق , وذلـــك بالنظـــر إلى نفوذ إيران لدى شيعة الخليج والذين يمثلون أغلبية واضحة في البحرين , فضلاً عن خلاف إيران مع دولة الإمارات العربية على ثلاث جزر في الخليج(١).

وعلـــى الـــرغم من الخطوات الانفتاحية التي اتخذتها حكومة خاتمي للتواصل مع دول مجلس الـــتعاون الخليجي سواء قبل أو بعد الحرب على العراق , إلا أن التساؤل المثار حالياً هل دول مجلس التعاون في ظل الوضع الجديد في العراق لديها استعداد لقبول دعوات إيران بإقامة منتدى إقليمي حول القـــضايا الأمنية بعيداً عن الأطراف التي تعتبرها إيران غير معنية بالخليج , ومنها الولايات المتحدة الأمريكية , لا شك أن الإجابة بالنفي , وعلى الرغم من توقيع إيران للبرتوكول الإضافي لاتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية , إلا أن بعض التقارير تؤكد امتلاك إيران للسلاح النووي مما يعكس تزايد الهـــواجس الخليجـــية , وهـــو أمر سيعزز من أهمية العلاقة الأمنية لدول المجلس الست مع الولايات المتحدة ويجعل بالتالي الوجود الأجنبي أكثر قبولاً من الناحية السياسية ، وبالتالي فإنه حتى لو لم تبسط الـــولايات المـــتحدة رسمياً مظلة نووية على دول الخليج الست , فان تواجدها في هذه الدول هو رادع بحكم الأمر الواقع لأي تفكير من قبل طهران للابتزاز النووي ضد هذه الدول .

ومـــمـــا ســـبق يمكن القول أن الوجود الأمريكي في العراق سوف يكون متغيراً مهماً في مسار مستقبل العلاقات الخليجية – الإيرانية في ظل توتر العلاقات الراهن بين واشنطن وطهران حول العديد من القضايا وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل والقضية العراقية وإيواء عناصر الإرهاب .

سيناريو توازن القوى في منطقة الخليج العربي :

يتضح من خلال الوضع السابق في منطقة الخليج العربي أن مستقبل توازن القوى في المنطقة قـــد يتوقف تصوره على شكل وحالة العراق في المستقبل القريب ، بين الاستقرار والتطور السريع أو الفوضى العارمة التي تطيح بقدر كبير من أمن واستقرار دول المنطقة بلا استثناء , وعليه فإن سيناريو مستقبل توازن القوى في المنطقة قد يأخذ مقترباً جديداً هو **سيناريو توازن القوى متعدد الأطراف** وهو الشكل أو الاحتمال الأكثر ظهوراً في ضوء الوجود الأمريكي في المنطقة من جهة , والدعوة الإيرانية

(١) عبد المالك سلمان , مستقبل الثورة الإيرانية بين المطرقة والسندان , جريدة الوطن العُمانية , ٢٠٠٣/٧/٧م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإقامـــة منـــتدى إقليمي يضم القوى الأساسية في المنطقة بما فيها اليمن من جهة أخرى, وهو سيناريو يـــصب فـــي مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره يحقق درجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي ، ويدفع بدول المنطقة إلى تكثيف جهودها نحو بناء علاقات تحالف استراتيجي مع القوى الدولـــية الأخـــرى تحـــسباً لأي تغييـــر في هيكلة وطبيعة النظام الدولي من أحادى القطبية إلى متعدد الأقطـــاب , وللوقـــوف في وجه القوى الدولية الخارجية للهيمنة على المنطقة وثرواتها, ورغم أن هذا الـــنوع مـــن التوازن قد يبنى على الوجود الأمريكي في البداية إلا أنه من غير الضروري أن يستمر بوجـــودها , علـــى أساس أن كل الأطراف المعنية في المنطقة تدرك اليوم وأكثر من أي وقت مضى أهمـــية وضرورة التحالف والتكتل تحت الإحساس المشترك بالخطر الأمريكي الذي قد يزيد من إرباك تـــوازن القـــوى في حالة أن ترك له الحبل على الغارب بلا استراتيجيات جديدة تضمن أن يتم التغير المطلوب وفق المصلحة الخليجية ومصلحة القوى الإقليمية الأخرى , وعلى رأسها إيران.

بـــيد أن هذا السيناريو , أو تحقيقهُ خليجياً , يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحركات على المستويين الداخلي والخارجي , تتلخص أهمها في الآتي :

– أن تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى المستقبل بعين الترقب والحذر , فتعمل على الزيادة مـــن قـــوة الروابط بينها وبين بعضها البعض بحيث تتجاوز هذه الروابط فكرة التعاون المألوف الذي تملـــيه الأحـــداث والظـــروف , حيث ينبغي إقامة نوع جديد من التقارب يقوم بناؤه على تكوين اتحاد كونفدرالـــي يضم الدول الخليجية , بحيث يكون لكل دولة سيادتها على إقليمها دون أي تدخل خارجي في نظام حكمها , ولا بد أن يكون التوحيد في أمرين مهمين :

الأول : فـــي الـــشؤون الخارجية كتشكيل مجلس أعلى للشؤون الخارجية ، يكون مسؤولاً عن إدارة العلاقات الخارجية لدول المجلس , بهدف توحيد السياسة الخارجية في ظل الظروف والمتغيرات السياسية والاستراتيجية التي تشهدها دول الخليج العربي على المستوى الإقليمي والعربي والدولي .

الثاني : في الشؤون العسكرية , من خلال إنشاء قوة عسكرية خليجية موحدة أكثر تركيزاً ودقة من قوات درع الجزيرة , بحيث يكون ولاؤها للاتحاد الكونفدرالي وليس للدول ذاتها , والهدف من هذه الخطـــوة هو تشكيل قوة عسكرية دفاعية وردعية قادرة على موازنة قوة كل من العراق القادم وإيران الأقوى عسكرياً في ضوء الوضع الراهن بعد احتلال العراق .

– إن المحافظة على الأمن السياسي والاقتصادي والعسكري لدول المجلس في مواجهة التحديات الإيرانية القائمة والممثلة في استمرار احتلال الجزر الإماراتية منذ عهد الشاه وحتى الآن , يتطلب أن يكـــون هـــناك عمق استراتيجي تستند إليه دول المجلس لحماية الهوية العربية في نطاقه , وهذا البعد الاستراتيجي يتمثل في انضمام أطراف أخرى كلاعبين أساسيين في الحفاظ على أمن منطقة الخليج لا ســـيما بدخـــول تركيا واليمن وأفغانستان وباكستان بالإضافة إلى العراق وإيران ودول مجلس التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليجـــي فـــي منظومة أمنية محققاً بذلك نظام توازن قوى متعدد الأقطاب أو ما يعرف بنظام السلام والاستقرار , وقد يكون توجهاً سليماً بديلاً عن الاعتماد على الغرب والولايات المتحدة خاصة , والتي أثبـــتت بعد تجربة احتلال العراق أنها تسعى إلى استتباب مصلحتها القومية على حساب الآخرين في المـــنطقة , وماضـــية فـــي سياســـة يمينية متعصبة تجاه العالمين العربي والإسلامي منذ أحداث ١١ ســـبتمبر , فلـــم تعد ذلك الحليف الاستراتيجي بعد تلك الأحداث ، وخطرها وضررها عالميا أكثر من نفعها سياسياً واقتصادياً .

– يتطلب على المستوى الداخلي إفساح المجال أكثر أمام التطور الطبيعي للمشاركة الشعبية السياسية فـــي الـــسلطة , وتوســـيع نطاق الحرية والديمقراطية والعمل على إنشاء المجالس النيابية والشورية وتخطـــي حـــدود الإصـــلاح السياسي المطلوب , لتمهيد الطريق نحو دول المؤسسات بدلاً من دول الأشخاص القائمة على النظام القبلي التقليدي , والاقتداء ببعض دول المجلس التي قطعت شوطاً جيدا في هذا الصدد , كما هو الحال في دولة الكويت , بالإضافة إلى مملكة البحرين التي مضت منذ ثلاث ســـنوات نحو المشاركة السياسية والديمقراطية , وهذا التوجه الاستراتيجي والأهم في الشأن الداخلي يـــزيل عقـــبة ضـــرورية أمام دول المجلس تتمثل في تفويت الفرصة على الغرب والولايات المتحدة للـــتدخل بالـــشؤون الداخلية لدول الخليج العربي بذريعة الدعوة إلى الديمقراطية والحرية السياسية , فـــضلاً عن أنها تُنشئ دولة مؤسسات المجتمع المدني التي ترفد دول المجلس بممارسة سياسية وطنية قـــوية تدفـــع بالشعوب الخليجية لدعم سياسات دولها بصورة أكثر نضجاً وفعالية مما كانت عليه في العقود الماضية .

وتجـــدر الإشارة إلى أن ما "يُفرّخ" بعض الجماعات السياسية التي تتخذ من الدين ذريعة للقيام بالعملـــيات "الإرهابية" داخل دول مجلس التعاون هو فقدان هذه الصلة السياسية بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها , كما هو الحال في السعودية , ولا علاج لذلك سوى احتواء هذه الجماعات وســـحب البـــساط من تحت قدميها ، وتعريتها أمام الشعوب الخليجية من خلال الإصلاحات السياسية والديمقـــراطية والمشاركة السياسية في إدارة شؤون البلاد , فهي خير دعّامة لدول المجلس أمام جملة الـــتحديات الإقليمـــية والدولية , وما الخطوات الإصلاحية التي تنهجها معظم دول المجلس منذ سنوات مـــضت إلا دليل على صحة ما سبق , وتأكيدُ لاختيار الطريق الصائب نحو الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- على دول مجلس التعاون الخليجي استغلال الظروف الراهنة ، والمسك بزمام المبادرة لتحقيق نظام أمن إقليمي جديد يعرف "بنظام السلم والاستقرار" من خلال :

١- عقـد اتفاقيات أمنية مع الدول الإقليمية في المنطقة ودول الجوار , مثل تركيا التي تعتبر دولـة مهمـة في نطاق الحديث عن توازن القوى الإقليمي فهي دولة عضو في حلف الناتو , ومن المـتوقع أن تنـضم إلى الاتحاد الأوروبي , فضلا عن أنها من أكثر دول المنطقة التي تسعى إلى الاحتفاظ بدرجة عالية من الاستقرار السياسي في منطقة الخليج باعتبار أن ذلك يصب في مصلحتها اقتصاديا وتجارياً , ولها علاقات تبادل تجاري جيدة مع مجلس التعاون الخليجي , ولا شك أن إنشاء تحالف أمني إقليمي بين دول المجلس وتركيا واليمن وعراق المستقبل بالإضافة إلى إيران باكستان وأفغانـستان الجديد, سيدفع بعجلة توازن القوى الإقليمي لصالح نظام متعدد الأطراف , يكون لدول لمجلس فيه دور بارز ومؤثر أكثر مما مضى .

٢- عقـد اتفاقيات أمنية متطورة مع إيران , كما فعلت السعودية , على أن يتم ذلك بعد حل كل المشاكل العالقة بينهما , خاصة قضية احتلال الجزر الإماراتية ، وترسيم الحدود البحرية مع الكويت, ولا شـك أن الأجـواء مهيأة الآن لمثل هذه الإجراءات , حيث ما زالت إيران تتمنى أن توافق دول المجلس الخليجي على إقامة منتدى إقليمي للحوار والأمن والاستقرار , وهذا المنتدى فيه فرص جيدة لدول المجلس لتصفية كل الخلافات البينية , كما أن استمرار التهديد الأمريكي لإيران , يدفع بالأخيرة للتقـرب من دول المجلس للتخفيف من وطأة التهديد الأمريكي عليها , وأي شكل من أشكال التعاون الأمني أو التحالف الاستراتيجي من شأنه أن يُثبت حقيقة نظام توازن القوى متعدد الأطراف .

٣- قبول اليمن والعراق كشركاء وليس أعضاء في مجلس التعاون الخليجي , فدول المجلس لم تعـد بأي حال من الأحوال قادرة على قبول اليمن والعراق في وضعهما الرهن انطلاقاً من فلسفة عدم اسـتعارة مـشاكل الآخرين خصوصاً وأن البعد العربي أثبت من خلال التاريخ فشلهِ في تحقيق الأمن والاسـتقرار لدول مجلس التعاون الخليجي , من منطلق شعار الحفاظ على الهوية العربية في الخليج , بـشكل يـؤدي إلـى التراجع للخلف بدل المضي قدماً نحو آفاق المستقبل كما هو الحال في الجامعة العـربية , وعـالم الـيوم يقوم على التفوق التكنولوجي والتقنية والتقدم التجاري والصناعي , ودول المجلـس قطعـت شـوطاً طويلاً في هذا الصدد مقارنة بدول الجوار العربي الأخرى , خاصة اليمن والعراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- العمـــل علـــى إعـــادة "تأهيل" العراق سياسيا واقتصاديا بما ينسجم ومصالح دول المجلس والـــنظام الإقليمي العربي , فعراق المستقبل يجب أن يكون من منظور دول الخليج –وهو الأهم- قوياً ومـــستقراً وحـــراً وديمقراطيا , باعتباره دعامة أساسية ومحورية للحفاظ على توازن القوى الإقليمي بـــصورة الـــتعددية , فدخول العراق في المستقبل في نظام توازن القوى متعدد الأقطاب سيكون نقطة ارتكاز نحو صياغة جديدة لتوازن القوى الإقليمي بما يصب في صالح دول الخليج العربية بلا استثناء، وســـيقف أمام أي طموح أو تصور إيراني مستقل لمستقبل العراق والنظام الأمني في منطقة الخليج , ولا شـــك أن خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي أو بقاءه في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمنـــي ســـيكون لـــه ما بعده من المخاطر على أمن وتوازن القوى في المنطقة , خاصة على دول المجلس , وبذا فان عراقاً عربياً قوياً يُضاف إلى دول الخليج الست واليمن في نظام توازن قوى متعدد الأقطـــاب , خيـــرٌ مـــن عـــراق مقسم غير مستقر يجلب المزيد من التوترات لدول المنطقة جميعاً . وخصوصاً إذا تحول العراق إلى دولة دينية تكون حليفة لإيران وتهدد أمن واستقرار المنطقة .

٥- تقـــوية شكل ونوع العلاقات القائمة بين دول المجلس وبين القوى الكبرى دائمة العضوية فـــي مجلس الأمن الدولي , والتركيز على عقد اتفاقيات أمنية وسياسية وتجارية تفوق الصورة القائمة حالـــيا , وهي بذلك تخطو قدماً نحو استراتيجية أمنية جديدة تتهيأ لأي تغير ممكن أن يحدث في نظام تـــوازن القـــوى العالمي , تبعاً لتحليل وتصور "هنري كسينجر" الذي يتنبأ بعدم استقرار نظاماً أحادي القطبية , حيث يعتبر كسينجر أن نظام أحادي القطبية سينتهي بأسرع مما يتوقع الجميع , باعتباره نظام يـــؤدي إلـــى الاضطراب العالمي ، وخلق بؤر النزاع الدولي , فضلاً عن كونهِ يُرهق كاهل الولايات المـــتحدة الأمريكية ويزيد الأعباء الدولية عليها , بينما في نظره أن نظام توازن القوى العالمي المتعدد الأطراف يؤدي إلى تحقيق الاستقرار العالمي , كونه يحول دون هيمنة دولة واحدة على شؤون العالم ويعزز من فكرة السلام الدولي , ولا شك أن أحداث ١١ سبتمبر وما تبعها من أحداث جسام تمثلت في الاعـــتداء على أفغانستان واحتلال العراق , تعتبر تأكيدا لتصور كسينجر حول مستقبل النظام الدولي القائم على أحادية القطبية(١).

(١) إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، مرجع سبق ذكره ، ص٧٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

وخلاصـــة القـــول , إنـــه على الرغم من التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة , خاصة تداعـــيات الوجود الأمريكي في العراق , فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست بما لديها من عناصر القـــوة –وإذا ما سعت نحو تطبيق استراتيجية أمنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار النقاط المشار إليها آنفا– ما يؤكد استمراريتها كمنظمة إقليمية فاعلة على مستوى منطقة الخليج لتكون فاعلاً ثالثاً جنباً إلى جنب مـــع إيـــران والعراق في ظل حكومة جديدة ذات توجهات معتدلة تحترم جيرانها , ومن تلك العناصر الإنجـــازات الاقتـــصادية التي حققتها دول المجلس عبر السنوات السابقة , والسعي نحو إقامة الاتحاد الجمركـــي بـــين الدول الخليجية , بالإضافة إلى الاتفاق على إقامة اتحاد نقدي خليجي تمهيداً لإصدار عملة خليجية موحدة , ناهيك عن تماسك أواصر الجبهة الداخلية لهذه الدول التي ترفض العنف وتعلي من قيمة الحوار للوصول إلى اتفاق بشأن التحديات التي تواجهها .

فإذا ما نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في توجيه مواردها نحو تلك الإنجازات , وعملت على عقد الاتفاقيات الأمنية المشار إليها آنفا , على المستوى الإقليمي والعربي والدولي , وضمان عودة العراق إلى الحظيرة الخليجية من جديد من خلال نظام توازن قوى متعدد الأقطاب بالإضافة إلى اليمن وتـــركيا وإيـــران وباكستان وأفغانستان , والحفاظ على توازن قوى عالمي يحقق ويدعم مصالح دول المجلـــس في النظام الإقليمي , فإن كل ما سبق سيكون ظروفاً إقليمية ودولية مهيأة لإنشاء نظام توازن القـــوى الإقليمـــي المـــتعدد الأطراف , والذي أولى ثماره تتمثل في نظام أمن إقليمي يحقق الاستقرار والـــسلام فـــي المـــنطقة، ويبعدها عن شبح الحروب والنزاعات التي عاشت بها طوال العقود الثلاثة المنصرمة , كما أنه سيبني قاعدة راسخة للحوار بدل النزاع , خاصة بين دول المجلس وإيران , لا ســـيما وأن الأخيـــرة تـــتجه ومنذ عدة سنوات نحو سياسة الحوار والتكامل والتحالف مع دول مجلس الـــتعاون الخليجـــي , بعـــدما اقتـــنعت أن اســـتراتيجية الأمن والتوازن الإقليمي لا تبنى إلا بالاتفاق والـــتحالف , وهـــذا يؤهل دول المنطقة وعلى رأسها القوى الإقليمية الثلاث لتوحيد الجهود نحو نظام تـــوازن قـــوى متعدد الأطراف ، يؤدي إلى الحفاظ على نسيج دول وشعوب المنطقة ويقف حائلاً أمام الأطماع الخارجية بها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

تــناول الباحث في هذه الدراسة قضية إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي ومستقبل وآفــاق تــوازن القــوى في تلك المنطقة ، من خلال تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة ، تناول الفــصل الأول مــنها تــوازن القوى في النظام الدولي من حيث نظرياتهِ ومفهومه وأنماطهِ وتطورهِ التاريخي في النظام الدولي ، فيما تناول الفصل الثاني التطور التاريخي لنظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، حيث اشتمل على الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي ، ومن ثم أثر حروب الخليج الثلاثة على نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي .

وتــناول الفصل الثالث من الدراسة العوامل المؤثرة في نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، ولخصها الباحث في الصراع العربي الإسرائيلي والتواجد الأمريكي المباشر، وطبيعة وحالة الــنظام العربــي ، والنظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية ، فيما احتوى الفصل الرابع والأخير على المتغيرات التي ساهمت في إعادة بناء نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي في ظل النظام العالمــي الجديد ، وتمثلت في المتغيرات السلبية والإيجابية ، إضافة إلى دور النظام العالمي الجديد في تحقيق نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، واختتم الباحث الفصل الأخيرة في استشراف آفاق مستقبل نظام توازن القوى الجديد في منطقة الخليج العربي .

حاول الباحث في دراسته لهذا الموضوع إثبات صحة الفرضيات والإشكاليات التي انطلق منها فــي تحديــد هيكلة ومستقبل توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، حيث بينت الدراسة أن كل خلل يــصيب تــوازن القوى في المنطقة يستدعي الاستعانة بالأجنبي لاعادة التوازن إلى نصابه الذي يحقق مــصلحة ورؤيــة دول مجلس التعاون الخليجي ، لا سيما في ظل ضعف النظام العربي –إبان حرب الخلــيج الأولى والثانية والثالثة– الذي عزز من توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الاستفادة من هيكلة النظام الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة في سبيل الحفاظ على توازن قوى متعدد الأقطاب ، يحفظ لدول المجلس أمنها وسيادتها ، ويحول دون تفرد القوى الإقليمية الأخرى ، العراق وإيران ، في إدارة النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي .

وأظهرت الدراسة من خلال التحليل السياسي والاستراتيجي للقوى المتنافسة في الخليج العربي فــي ظــل نظام توازنات القوى التي شهدتها المنطقة ، أن هذا النظام مر بسلسلة معقدة من التغيرات وعدم الاستقرار في هيكل وتركيبة التوازن القائم في المنطقة في فترات مختلفة ، فقد شكلت التطورات التاريخــية – خاصة النزاعات والصراعات العسكرية التي شهدتها المنطقة في غضون العقود الثلاثة الأخيــرة – محاولات متكررة من قبل القوى الفاعلة بالمنطقة ، وخصوصاً إيران والعراق ، لإحداث تغيرات في طبيعة ترتيب القوى الإقليمية بهدف تغيير ميزان القوى لصالح أحد الأطراف على حساب الوضــع الإقليمي للقوى الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى أن يتسم نظام توازن القوى في الخليج العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بحالة من عدم الاستقرار خلال هذه الفترات ، وعبرت القــوى الإقليمية الأساسية عن هذا الاضطراب بالصراع البيني فيما بينها (الحرب العراقية الإيرانية) تارةً ، وبالصراع مع القوى الدولية تارة أخرى (العراق مع الولايات المتحدة عام ١٩٩١م) ، أو عدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوافق كما هو الحال في العلاقة بين إيران والولايات المتحدة منذ تولي الرئيس الخميني الحكم ، وتارة بـــتدخل القوى الدولية لإحداث توازن يصب في صالح القوى المعتدلة ، والتي تمثلها هنا دول مجلس التعاون الخليجي .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تدعم صحة فرضيات الباحث ، وهي على النحو التالي :

أولا : إن أهمية استقرار هيكلة ونظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، تنبع أساساً من أهمية منطقة الخليج الاستراتيجية والاقتصادية ، فبحكم موقعها الاستراتيجي وبما تملكه من ثروات طبيعية ونفطية واقتصادية ، أصبحت منطقة الخليج بؤرة لتنافس القوى الإقليمية والدولية بهدف فرض معادلات توزيع القوة ، والهيمنة بما يتلاءم مع المصالح الاستراتيجية لهذه القوى ، مما فتح المجال لبروز توازنات للقوى الإقليمية والدولية في المنطقة لم تأخذ بالاعتبار المصالح الاستراتيجية لدول المنطقة وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي .

ثانـــياً : تعـــرض نظام توازن القوى في منطقة الخليج لعمليات اهتزاز وتغيرات عديدة ومتكررة في غضون العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، والسنوات الثلاث الأخيرة من هذا القرن ، حيث كانت الإحداثـــيات السياسية الإقليمية والدولية مركبة بصورة انعكست تارة بالسلب على هذا التوازن ، وتارة بالإيجاب ، تبعاً لموازين القوى الإقليمية العربية والشرق أوسطية والدولية ، فضلاً عن اختلاف معايير هـــذه الموازين بين الفينة والأخرى نتيجة التداعيات التراكمية لصيغ العلاقات الثنائية أو الجماعية بين القوى المتنافسة على القيادة الإقليمية في منطقة الخليج .

ثالـــثاً : عبـــر تاريخ نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي عن نفسه بأكثر من شكل من أشكال المنافـــسة الإقليمية والدولية ، فاتخذ شكل الحرب الثنائية في بعض أحيان ، وشكل المقايضة السياسية عـــند الإحـــساس بالحاجـــة إلى التقارب بهدف كبح جماح قوة ثالثة في أحيان أخرى ، والاعتماد على القوى الدولية والإقليمية لحفظ توازن النظام الإقليمي لصالح طرف على حساب الأطراف الأخرى في بعـــض الأحيان ، حيث شهدت منطقة الخليج وخلال الحروب الثلاثة التي تعرضت لها المنطقة جميع الأشكال السابقة من معايير توازن القوى إقليمياً .

رابعاً : كان ميزان القوى إبان الثورة الإيرانية يميل لصالح العراق وإيران كأكبر قوتين في المنطقة ، بيـــنما كانـــت دول الخلـــيج العربية الأخرى ضعيفة نسبياً ، وبعد اندلاع حرب الخليج الأولى كنتيجة طبيعـــية للتنافس على الزعامة الإقليمية وقلب ميزان القوى ، انعكس المشهد الاستراتيجي ودخلت دول الخلـــيج العربي في تكتل عربي خليجي أفرز مجلس التعاون بين هذه الدول عام ١٩٨١م ، الذي أدى إلـــى إيجاد قوة جديدة في المنطقة لتشكل حافظ الميزان بين القوتين (العراق وإيران) ، فأثناء الحرب العـــراقية الإيرانية ، ساعدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي العراق ضد إيران ، مما ساعد على تقوية كلا الطرفين ، بيد أن بعض دول المجلس حافظت على هذا التوازن من خلال مساعدة إيران في بعض الأحيان للوقوف في وجه العراق للحيلولة بينه وبين أطماعه في الخليج العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـــع نهايـــة الحرب ، وبداية صعود قوة العراق الإقليمية كقوة شرق أوسطية وقومية وسعيه لفـــرض وصايته على دول المنطقة العربية ، نشبت حرب الخليج الثانية كنتيجة طبيعية لمحاولة بعض الأطـــراف الإقليمية والدولية للحد من مساعي العراق لقلب توازن القوى لمصلحته ، الأمر الذي انتهي إلـــى خـــروج العراق نسبياً من توازن القوى ، كما تراجعت مكانة إيران لصالح دول مجلس التعاون الخليجـــي التي صعدت إقليميا ودولياً كقوة مدعومة من النظام الدولي ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي حرب الخليج الثالثة – وبعدما شهدت المنطقة توترات عديدة أحدثت نوعاً من التوازن بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي خلال التسعينات ، لا سيما بعد التقارب السعودي – الإيراني تحت الإحساس بالخطر الأمريكي – انقلبت الأمور رأساً على عقب ، حيث تشهد المنطقة حالياً نوعاً من عدم الاستقرار بعد تكثيف الوجود الأمريكي في الخليج ، حيث باحتلال العراق اختلفت معايير تقييم شكل ونوع توازن القوى القائم ، فالعراق أضحى دولة محتلة ومعرضة لكل أشكال السيناريوهات الأمريكية بما فيها التقسيم ، ولا اختلاف على أنه دخل تحت الهيمنة الأمريكية ومن الصعب أن يخرج منها ، وإيران تتعرض لحملة أمريكية شرسة ليست أقل من تلك التي تعرض لها العراق قبل احتلاله ، ومعرضة بين الحين والآخر لحرب أخرى ضمن أجندة واشنطن للحرب على ما تسميه "بالإرهاب" ، خصوصاً وأنها الدولة الثانية على قائمة "محور الشر" الأمريكية ، أما دول مجلس التعاون الخليجي فهي في وضع لا تحسد عليه ، فرغم أن كفة التوازن الإقليمي تميل لصالحها بعد خروج العراق من التفاعلات الإقليمية ومحاصرة إيران ، إلا أنه لا يمكن القول أنها ستكون لوحدها في الساحة ، فالولايات المتحدة تسعى إلى تغيير خريطة القوى في الشرق الأوسط بما ينسجم مع مصالحها ومصالح إسرائيل ، وأية تغيرات أو إعادة عملية ترتيب لبعض دول المنطقة العربية ، ولا بد وأن تصيب بعض الدول العربية في الخليج .

خامساً : أثبتت الخبرة التاريخية لتفاعل دول مجلس التعاون الخليجي مع النظام العربي ، أنه من الضعف بحيث لا يمكن الاستناد عليه في تحقيق توازن القوى لصالح دول المجلس ، فإذا كان النظام العربي ضعيفاً ، واعتمد –وما زال– على دعم دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة إسرائيل ، فان النظام العربي لا يحقق التوازن المطلوب والمنشود في بعدهِ العربي والقومي ، خاصة في مواجهة الأخطار الإيرانية والعراقية بالهيمنة على منطقة الخليج العربي .

سادساً : هناك جملة من العوامل التي أثرت في توازن القوى في منطقة الخليج ، وأثبت الباحث مدى وحجم تأثير تلك العوامل التي اختصرها في الصراع العربي – الإسرائيلي ، وطبيعة وحالة النظام العربي الذي يتصف بالضعف والتنازع بصفة شبه دائمة ، ودور التواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج الذي فرض صيغاً جديدة لنظام توازن القوى في المنطقة , وأخيراً عامل النظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية واللذان كان لهما تأثير واضح وجلي في التركيز على دول معينة دون غيرها بهدف تغيير معادلة التوازن الإقليمي بما يصب ومصلحتهما الاستراتيجية في حماية أمن إسرائيل وضمان تدفق النفط بصورة دائمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً : لعبت المتغيرات السلبية (الجغرافية والعسكرية والاقتصادية والديموغرافية) ، والإيجابية (قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، والتواجد الأمريكي المباشر في المنطقة ، وبروز تركيا في النظام الإقليمي الخليجي) وبروز النظام العالمي الجديد ، دوراً بارزاً في تحقيق نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، إذ كانت – وما زالت – تلك المتغيرات تؤثر في هيكلة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، فالمتغيرات السلبية الداخلية التي واجهتها دول مجلس التعاون الخليجي وازنتها بالمتغيرات الإيجابية الإقليمية والدولية التي ضمنت ولدرجة عالية تحقيق توازن قوى متعدد الأقطاب يبعث على الأمن والاستقرار الإقليمي بدلاً من توازن القوى البسيط الذي ساد بالماضي ونجم عنه النزاع والحروب الإقليمية ، فيما جاء النظام العالمي الجديد مع مطلع العقد التاسع من القرن المنصرم ليعزز من فكرة توازن قوى متعدد الأقطاب ، يصب في صالح دول مجلس التعاون الخليجي بالحفاظ على ديمومته واستقرار أمنه وسيادته .

ثامناً : إذا كان النظام الدولي في السابق يعتمد على التوازن ثنائي القطبية ، فإن تحوله إلى توازن أحادي القطبية ، صبّ في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي ، بحيث أصبحت المنطقة تخضع للتصورات الأمريكية في إعادة ترتيبها بما ينسجم ومصالح دول مجلس التعاون في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي .

تاسعاً : يعتقد الباحث أن اقتباس دول مجلس التعاون الخليجي لمفهوم نظام الشرق الأوسط الكبير الذي يقوم على توازن قوى متعدد الأقطاب ، بنظام يشبه متعدد الأقطاب يضم كلا من إيران والعراق واليمن وتركيا وباكستان وأفغانستان ، إضافة إلى دول المجلس ، يقود المنطقة إلى مزيد من الاستقرار والسلام في ظل منظومة إقليمية موحدة ، تحول دون هيمنة طرف على آخر ، بناءً على فلسفة نظام توازن القوى متعدد الأقطاب الذي تكون فيه القدرة التأثيرية بالهيمنة متساوية نسبياً بين العناصر البنيوية لهيكلة هذا النظام .

وخصوصاً أن النظام العالمي الجديد لن يستمر في تركيبته الحالية حسب فكرة "هنري كسينجر" ومن منظور سياسي واقعي ، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تستغل بنية النظام الدولي الحالي للعمل على تهيئة الأجواء لقيام هذا النظام الإقليمي في الوقت المناسب ، وأن تسلك في نفس الوقت طريق الارتباط بالدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، تحسباً لأية تغيرات مستقبلية يفرضها واقع النظام الدولي.

حيث تعتبر هذه الإجراءات من الدعّامات التي تساهم في قيام نظام إقليمي مستقل في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي ، وهذه ليست دعوة لفك الارتباط بأزمات النظام العربي وهيكلته ، وإنما حفاظاً على أمنها ووجودها واستقرارها ، خصوصاً بأن منطقة الخليج تضم دولاً وثقافات وأيديولوجيات ليست عربية ومنعاً للتأثر بأي تحوّل على صعيد الصراع العربي– الإسرائيلي ، أما بخصوص الدعوة لقبول العراق واليمن أعضاء في مجلس التعاون الخليجي فهو غير مجدٍ عملياً ، انطلاقاً من فلسفة عدم استعارة مشاكل الآخرين على حساب استقرار وسلامة وتقدم مجلس التعاون الخليجي ، سيما وأن انضمام اليمن والعراق هو نموذج مصغر للجامعة العربية .

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً : الوثائق

- **تقرير أمن النفط : السعودية والزلزال الكويتي** ، مجلة سوراقيا ، العدد (٤٣٥) ، ١٩٩٤ .
- **وثائق خاصة بأزمة الخليج** , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٠٢ , أكتوبر , ١٩٩٠ .
- **يوميات أزمة الخليج** ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٣) ، ١٩٩١ .

ثانياً : الدوريات

- الأطـــرش ، محمد ، (١٩٩٢) . أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (١٥٥) .
- آغا ، احمد وآخرون، (١٩٨٠) . قضايا الخليج العربي، **سلسلة الدراسات والوثائق الاستراتيجية** . لندن : المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر . العدد ٢١.
- أفندي ، عطية حسين ، (١٩٩١) . الجامعة العربية وأزمة الخليج ، **مجلـــة السياسة الدولية** ، العدد (١٠٤) .
- البرصـــان ، أحمـــد , (٢٠٠٢) . إيران والولايات المتحدة ومحور الشر , **مجلة السياسة الدولية** , العدد ١٤٨ .
- بكر، حسن ، الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٠٢) .
- بهجـــت ، جـــودت وجوهـــر ، حسن ، (١٩٩٦) . عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : إرهاصات الداخل وضغوط الخارج . **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٢١١ .
- جـــاد ، عمـــاد , (٢٠٠٣) . تداعـــيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة , **مجلة شؤون عربية** , العدد ١١٣ .
- جـــاد ، عمـــاد , (١٩٩١) . دول الجوار الجغرافي : حسابات المكسب والخسارة , **مجلة السياسة الدولية** , العدد ١٠٣.
- جاد ، عماد , (٢٠٠٣) . الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها, **مجلة السياسة الدولية**, العدد ١٥٢ .
- حتـــى ، ناصـــيف ، (١٩٩٥) . الجامعة العربية والمصلحة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١٩) .
- حرب ، أسامة الغزالي , (٢٠٠٣) . الزلزال العراقي , **مجلة السياسة الدولية**, العدد١٥٢ .
- حـــرب ، أســـامة الغزالي , (٢٠٠٢) . هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١ , **مجلة السياسة الدولية** , العدد ١٤٧ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحلوة ، محمد ، (١٩٨٩) . حرب الخليج دراسات في مسببات الصراع وعواقبه ، **دراسات الخليج والجزيرة العربية** . العدد (٥٧) . الكويت : جامعة الكويت .

- رجب ، يحيى , (١٩٨١) . التسوية السلمية للمنازعات الدولية: "مظاهر الصراع بين القوتين العظميين" , **مجلة السياسة الدولية** , العدد ٦٥ .

- رسلان هاني , (١٩٩١) . تركيا وأمن الخليج , **مجلة السياسة الدولية** , العدد ١٠٥ .

- الرشيدي ، حسن ، (٢٠٠٣) . اثر حرب العراق في النظام الدولي ، **مجلة البيان الإسلامية** ، لندن ، العدد (١٨٧) .

- الزاهد ، مدحت , (١٩٨٧) . إسرائيل والحرب العراقية – الإيرانية , **مجلة السياسة الدولية** , العدد ٨٥ .

- زرنوقة ، صلاح سالم , (٢٠٠٢) . الخليج العربي : ضغوط من كل اتجاه , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٤٨ .

- الدلال ، سامي صالح , (٢٠٠٣) . اجتياح النجمة والصليب لربوع العراق الخصيب , **مجلة البيان الإسلامية** , لندن , العدد ١٨٧ .

- السرجاني ، خالد ، (١٩٩٠) .جذور الأزمة بين العراق والكويت ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٠٢) .

- السعدون ، عبد الرازق ، (٢٠٠٢) . العلاقات السعودية – الإيرانية من التوتر الى التقارب، ١٩٨٣ –٢٠٠٠م ، **بحوث دبلوماسية** .

- السعيد ، محمد السيد , (١٩٩٢) . مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج , **مجلة عالم المعرفة** , العدد ١٥٨ .

- سليم ، محمد السيد ، (١٩٨٩) . مفهوم التوازن الدولي ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد ١ ، المجلد ١٧ ، الكويت .

- شريف ، ايهاب , (١٩٨٧) . إيران جيت : الدوافع الأمريكية والدور الإسرائيلي , **مجلة السياسة الدولية** , العدد ٨٩ .

- شلبي ، السيد أمين ، (١٩٩٩) . الصين في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٣٦) .

- شلبي ، السيد أمين , (١٩٨١) . الوفاق الأمريكي السوفيتي مراحله ومكوناته , **مجلة السياسة الدولية** , العدد (٦٥) .

- الصلح ، رغد ، (٢٠٠٠) . مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، **مجلة شؤون عربية** .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طالب ، حسن , (١٩٩٠) . إيران وانعكاسات التسوية مع العراق , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٠٢ .

- عبد الخالق ، عبد ربه ، (١٩٩٩) . أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت ، العدد (١٤٨) .

- عبد الرازق ، طلحت محمود , (١٩٨٤) . حرب الخليج والصراع العربي – الإسرائيلي , **مجلة الدفاع** , العدد ٣٥ .

- عبد الله ، ثناء ، (١٩٩٠) . مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج , **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٠٦) ، ١٩٩٠ .

- عبد الله ، عبد الخالق , (٢٠٠٢) . التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة , **التقرير الاستراتيجي الخليجي , ٢٠٠١- ٢٠٠٢** , دار الخليج للصحافة والطباعة , الشارقة .

- عبد الله ، مصطفى ، (١٩٩٣) . أبعاد عربية لازمة الخليج , **المستقبل العربي** ، العدد (١٦٨) .

- عبد المجيد ، وجيه وقاسم ، محمود وآخرون , (١٩٩٠) . ملف خاص , أبعاد واحتمالات أزمة الخليج , **أوراق الشرق الأوسط** , العدد ١ .

- عبد المجيد ، وحيد ، (١٩٩١) . مستقبل النظام الإقليمي ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٠٤) .

- عبد المجيد ، وحيد , (١٩٩١) . العلاقات الإيرانية – العراقية , **أوراق الشرق الأوسط** , العدد ٢ .

- عبيد ، حمدي علي ، (١٩٩٠) . المقومات السياسية للغزو ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٠٣) .

- علوي ، مصطفى , (٢٠٠٣) . السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي , **مجلة السياسة الدولية** , العدد ١٥٣.

- عمر ، محجوب , (١٩٨١) . أمن الخليج والصراع العربي – الإسرائيلي, **مجلة المستقبل العربي** , العدد ٣ .

- العيسوي ، أشرف سعد , (٢٠٠٣) . حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة , **مجلة شؤون خليجية** , العدد ٣٤ .

- العيوطي ، ياسين ، (١٩٧٩) . مصر والسلام والأزمة العربية ، **مجلة السياسة الدولية** .

- غرايبة ، مازن ، (١٩٩١) . نظريات التكامل الدولي ، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات** ، عدد ٣ .

- الغفلي ، علي , (١٩٩٩) . معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية – الأمريكية , ورقة قدمت في حلقة نقاشية حول العلاقات الخليجية الأمريكية , **مجلة المستقبل العربي** , العدد ٢٤٧ .

- فتحي ، ممدوح أنيس ، (١٩٩٧) . إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد١٣٠ .

- كاديه ، شارلز ، (١٩٨٨) . التحالف غير الطبيعي بين سوريا وإيران ، **السياسية الدولية** ، العدد (٩١) .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الإردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الكاظمي ، علي اصغر ، (١٩٩٣) . دور القوة في المجتمع والعلاقات الدولية ، ترجمة محمود عبد الكريم ، **الفكر الجديد** ، العدد ٣ .

- محمد السعيد إدريس , (١٩٨١) . مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي , **مجلة السياسة الدولية** , العدد ٦٤.

- محمد السعيد إدريس , مجلس التعاون الخليجي والعراق , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٥٢ , إبريل ٢٠٠٣ .

- محمود ، أحمد إبراهيم ، (١٩٩٩) . التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٣٦) .

- مراد ، خليل , (١٩٨٥) . سياسة الولايات المتحدة في الخليج والمحيط الهندي , ١٩٦٨-١٩٨٠م , **مجلة الخليج العربي** .

- مسلم ، طلعت أحمد ، (١٩٨٦) . الصراع العراقي الإيراني : الصراع المسلح ، **مجلة السياسة الدولية** , العدد ٨٣ .

- هاليداي ، فريد , (١٩٩٢) . الولايات المتحدة والشرق الأوسط , **الباحث العربي** .

- نافعة ، حسن ، (١٩٩٣) . الأمم المتحدة وأزمة الخليج، **المستقبل العربي** ، العدد (١٧٥) .

- يوسف ، عبد الله ، (١٩٩٩) . السياسة الخارجية الإيرانية- تحليل لصناعة القرار، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد ١٣٨ .

- Benedict Kingsbury, Legal Positivism as Normative Politics: International Society, Balance of Power and Lassa Oppenheim's Positive International Law, European Journal of International Law, Vol. 13 (2002) No. 2, P415.

- Edward L. Morse: After the Fall: The Politics of Oil . Foreign Affairs. Spring 1986. Vol. 64, NO. 4. Boulder, Colorado , P 72 .

- Paul Wolfowitz, Remark The Conclusion Of The Gulf Crisis, American - Arab Affairs , Winter 1991

- William Quandt, After The Gulf Crisis, Challenges For U.S Policy, American - Arab Affairs, Winter 1991 ,P.33 .

ثالثاً : الكتب

- أبادي ، محمد بن يعقوب الفيروز ، **القاموس المحيط** ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، (فصل القاف والكاف باب الواو والياء) .

- ابن منظور ، محمد ، **لسان العرب** ، القاهرة : دار المعارف .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أبــو خــزام ، إبراهيم ، (١٩٩٩) . **الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام** ، ط١ ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع .

- أبو غزالة ، محمد عبد الحليم , (١٩٩٥) . **درع وعاصفة الصحراء : حرب الخليج الثانية والأمن القومي العربي** , القاهرة : مطبعة أخبار اليوم التجارية .

- أحمــد ، نازلــي معــوض , (١٩٩١) . الــتقارب التركــي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتــصادية المعاصــرة , في : **العلاقــات العربية التركية من منظور عربي** , الجزء الأول , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة .

- إدريس ، محمد السعيد , (١٩٩٤) . **أمن الخليج العربي –دراسة في الإدراك والسياسات**, القاهرة : معهد البحوث والدراسات السياسية , جامعة القاهرة .

- إدريــس ، محمد السعيد , (١٩٩٨) . **إيران والنظام الإقليمي في الخليج العربي** , القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة .

- إدريس ، محمد السعيد , (٢٠٠٠) . **النظام الإقليمي للخليج العربي** , سلسلة اطروحات الدكتوراه , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- الأســطل ، كمــال محمد , (١٩٩٩) . **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العــربية**، سلــسلة دراســات اســتراتيجية ، ط١ ، العدد ٣٣ ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

- الأعظمي ، وليد حميد ، (١٩٩٢) . **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج** ، ط١ ، لندن : دار الحكمة .

- إيفانــز ، راهام ونيونهام ، جيفري ، (١٩٩٨) . **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث .

- باديــب ،ســعيد ، (١٩٩٤) . **العلاقــات الــسعودية – الإيرانية ١٩٣٢ – ١٩٨٣**، لندن : مركز الدراسات الإيرانية والعربية .

- بدران ، ودود , (١٩٩٤) . الرؤية الأمريكية لأمن الخليج , في : **أمن الخليج العربي ... دراسة في الإدراك والــسياسات** , مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة .

- بــريماكوف ، يفغيني ، (د . ت) . **الهجمات في بغداد أو الحرب التي يمكن أن لا تقع** ، قبرص : دار قرطبة للطبع .

- بركات ، نظام وآخرون ، (١٩٨٩) . **مبادئ علم السياسة** ، عمان : دار الكرمل للنشر والتوزيع .

- البــستكي ، نصرة عبد الله , (٢٠٠٣) . **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق** , بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الإمارات
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بوين، ولتر ، (١٩٩٣) . **الأسرار الخفية لحرب الخليج** . ترجمة طلعت غنيم وعبد السلام، دمشق : دار الكتاب العربي .

- بيرمبروجلو ، بيرش ، (٢٠٠٣) . **اضـــطراب في الشرق الأوسط** ، ترجمة فخري لبيب ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة .

- جانو ، أوسيمة ، (١٩٨٧) . **التاج الإيراني** ، القاهرة : مكتبة مدبولي .

- الجعفري ، بشار ، (١٩٨٧) . **السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦-١٩٨٢)**، دمشق : دار طلاس للدراسات والنشر.

- الحديثي : خليل إسماعيل ، (١٩٩١) . **الوسيط في القانون الدولي** ، بغداد : جامعة بغداد .

- الحديثـــي ، هاني الياس خضر ، (١٩٨٢) . **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** , العراق : دار الرشيد للنشر .

- حديدي ، صبحي ، (١٩٩١) . **حرب العالمين الأولى** ، ط١ ، قبرص : منشورات الأرض .

- الحـــسني ، سليم , (١٩٩٠) . **أمن الخليج : دراسة في ضوء الاجتياح العراقي للكويت** , بيروت : مركز المعرفة للدراسات الإسلامية .

- الحسني ، سليم ، (١٩٨٧) . **مبادئ الرؤساء الأمريكيين** ، ط١ ، لندن : المركز الإسلامي للأبحاث السياسية .

- حـــسين ، حسين ندا , (١٩٨٠) . **الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي** ، بغداد : منشورات وزارة الأعلام العراقية ، دار الحرية للطباعة .

- خالدي ، أحمد ، (١٩٩٧) . **سوريا وإيران تنافس وتعاون** ، بيروت : دار الكنوز الأدبية .

- خمـــيس ، كـــرم أحمـــد , (٢٠٠٠) . **القضية الفلسطينية في السياسات الخارجية للدول العربية** , القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية , جامعة القاهرة .

- الخولـــي ، بـــسيوني محمـــد ، (١٩٨٦) . **الصراع العراقي – الإيراني** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- الـــداوود ، محمـــود علـــي , (١٩٨٠) . **الخليج العربي والعمل العربي المشترك** , بغداد : مطبعة الإرشاد .

- الدقاق ، محمد سعيد , (١٩٨٠) . **مذكرات في العلاقات الدولية** , بيروت : الدار الجامعية .

- دورتي ، جيمس و بالتسغراف ، روبرت ، (١٩٨٥) . **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ط١ ، ترجمة وليد عيد الحي ، الكويت : مكتبة شركة كاظمة للترجمة والنشر.

- رجـــب ، يحيى حلمي , (١٩٩٧) . **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية** , الجزء الأول , القاهرة : مكتبة العلم والإيمان .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رجب , يحيى حلمي ، (١٩٨٩) . **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر** , الكويت : مكتبة دار العروبة .

- رجـــب ، يحيـــى حلمي ، (١٩٨٨) . **مجلس التعاون لدول الخليج العربي** , الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع .

- رسلان، أحمد فؤاد ، (١٩٨٦) . **نظرية الصراع الدولي** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- الرميحـــي ، محمـــد , (١٩٧٥) . **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي** ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع .

- الـــريّس ، رياض نجيب , (١٩٩٠) . **الخليج العربي ورياح التغيير** , لندن : رياض الريس للكتب والنشر .

- الزبيدي ، حمد مرتضى ، (١٩٦٥) . **تاج العروس من جواهر القاموس** ، الكويت : مطبع حكومة الكويت .

- ســـعد ، نيفـــين عـــبد المنعم , (١٩٩٣) . **أثر المتغيرات العالمية الجديد على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية ١٩٨٩- ١٩٩٣م** , القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية .

- سعودي ، هالة , (١٩٩٦) . **الوطن العربي والولايات المتحدة** , القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية .

- ســـليم ، محمـــد السيد ، (٢٠٠٢) . **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، القاهرة : دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع .

- السمان ، نبيل , (١٩٩١) . **أمريكا وقضايا حرب الخليج** , ط٢ ، عمان : المؤلف .

- شـــدود ، ماجـــد محمد ، (٢٠٠١) . **العلاقات السياسية الدولية** ، ط٢ ، دمشق : منشورات جامعة دمشق .

- شـــكير ، زهير , (١٩٨٢) . **السياسة الأمريكية في الخليج العربي** , ط١ , بيروت : معهد الإنماء العربي .

- عـــبد الله ، إبـــراهيم سعد الدين , (د . ت) **مشاكل التنمية الاقتصادية في دول الخليج** , الكويت : منشورات المعهد العربي للتخطيط .

- العفيفـــي ، فتحي , (٢٠٠٣) . **الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي** , القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر .

- العتيبة ، مانع سعيد , (١٩٨٨) . **البترول و اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة** ، الكويت : مطابع دار القبس .

- علـــوي ، مـــصطفى ، (١٩٩٢) . مصر والنظام العربي بعد تحرير الكويت ، في : **حرب الكويت والسياسة المصرية** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فـــودة ، محمـــد رضـــا , (١٩٩٠) . **الأمن القومي للخليج العربي** ، القاهرة ، الصلاح للدراسات السياسية .

- الفيلالي ، مصطفى ، (١٩٨٩) . **المغرب العربي الكبير : نداء المستقبل** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- قاسم ، جمال زكريا , (١٩٨٧) . **الخليج العربي : دراسة لتاريخ الإمارات** ، الكويت : دار البحوث العلمية .

- القاسمي ، خالد , (١٩٨٥) . **الخليج العربي** , الشارقة : دار الثقافة العربية للنشر .

- قاسم : جمال زكريا , (١٩٩٦) . **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** , ج٥ ، القاهرة : دار الفكر العربي .

- القحطاني ، شيخة غانم ، (١٩٩٧) . **توازن لقوى بين دول مجلس التعاون الخليجي** ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .

- القرنـــي ، علي بن حسن ، (١٩٩٧) . **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات** ، الرياض : مكتبة العبيكان .

- قطيشات ، ياسر ، (٢٠٠٢) ، **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية** ، عمان : دار الكندي للنشر والتوزيع .

- الكاظم ، صالح جواد ، (١٩٩١) . **دور جامعة الدول العربية في حل المنازعات العربية** ، بغداد : دار الشؤون الثقافية .

- كلارك رامزي ، (١٩٩٢) . **النار هذه المرة : جرائم الحرب الأمريكية في الخليج** ، ترجمة مازن حماد ، عمان : الشركة الأردنية للصحافة .

- كـــوانت ، وليام , (١٩٩٤) . **عملية السلام – الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م** , مركز الأهرام للترجمة والنشر .

- الكيالـــي ، عـــبد الوهاب وآخرون ، (١٩٩٠) . **الموسوعة السياسية** ، ط٣ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠ .

- كيسنجر ، هنري ، (١٩٩٥) . **الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا** ، ط١ ، ترجمة مالك فاضل البديري ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع .

- الكيلانـــي ، هيثم , (١٩٩٦) . **مشروع النظام الشرق أوسطي في بعده الأمني** , بيروت : المركز اللبناني للدراسات .

- ماردیني ، زهير ، (١٩٩٦) . **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة** ، بيروت : دار اقرأ .

- متولي ، محمد ، (١٩٧٧) . **حوض الخليج العربي** ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد ، مصطفى كامل ، (١٩٩٥) . **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر** ، ط١ ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر .

- مرهون ، عبد الجليل زيد , (١٩٩٧) . **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**, بيروت: دار النهار للنشر .

- مطـــر ، فـــؤاد وآخـــرون , (١٩٩٤) . **موسوعة حرب الخليج , اليوميات , الوثائق , الحقائق** , بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

- مقلد ، إسماعيل صبري ، (١٩٨٥) . **الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق** ، ط٢ ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية .

- مقلـــد ، إســـماعيل صـــبري ، ١٩٨٤) . **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي** ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع .

- مقلد ، إسماعيل صبري , (د. ت) . **دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة** تحديات الأمن والتعاون , دراسة حالة : أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

- مقلد ، إسماعيل صبري ، (١٩٨٥) . **العلاقات السياسية الدولية** ، ط٤ ، الكويت : منشورات ذات السلاسل .

- منذر ، محمد ، (٢٠٠٢) . **مبادئ في العلاقات الدولية : من النظريات إلى العولمة** ، ط١ ،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

- منـــصور ، ممـــدوح محمود مصطفى ، (١٩٩٧) . **سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظـــرية الـــتحالف الدولـــي ودور الأحـــلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية** ، القاهرة : منشورات مكتبة مدبولي .

- مهنا ، محمد نصر ، (١٩٥٣) . **في السياسات العالمية والاستراتيجية** ، القاهرة : دار المعارف .

- ميكافيلي ، نيقولا (١٩٩٠) ، **الأمير** ، تعريب محمد لطفي جمعة ، دمشق ، مؤسسة النوري .

- نـــاي ، جوزيف ، (٢٠٠١) . **المنازعات الدولية** ، ترجمة احمد أمين الجمل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية .

- نـــئمان ، يـــوفال , (١٩٩٠) . **المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية** , مركز أبحاث الشرق الأوسط , جامعة تل أبيب .

- نافعة ، حسن , (١٩٩١) . **الأولويات المتغيرة للعالم العربي** , القاهرة : مركز البحوث والدراسات العربية .

- نافعـــة ، حـــسن , (١٩٩١) . **الـــصراع العربي – الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة** , القاهرة : مركز البحوث والدراسات العربية .

- نصور ، أديب ، (١٩٩١). **ميزان الدول : دراسة العلاقات الدولية على ضوء توازن القوى**، ط١ ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- النعيمي ، عبد الرحمن , (١٩٩٢) . **الصراع على الخليج العربي** , بيروت : المركز العربي الجديد للطباعة والنشر .

- النفوري، أمين ، (١٩٨١) . **مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي– عسكري** ، بيروت : معهد الإنماء العربي .

- نـــوفل ، ســـيد , (١٩٦٧) . **الأوضـــاع السياسية لإمارات الخليج العربي : الكتاب الأول (تاريخ الادعاء الإيراني في البحرين)** , القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية , ١٩٦٧م .

- هيكل ، محمد حسنين ، (١٩٩٢) ، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، القاهرة : الأهرام للترجمة والنشر .

- هيكل ، محمد حسنين , (١٩٨٨) . **مدافع آية الله – قضية إيران والثورة** ، القاهرة : دار الشروق .

- هـــيكل ، محمـــد حسنين , (١٩٩٢) . **حرب الخليج : أوهام القوة والنصر**, ط١ , القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر .

- هلال ، علي الدين ومسعد ، نيفين , (٢٠٠٢) . **النظم السياسية العربية** , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- وزارة الخارجـــية الأردنية ، (١٩٩٩) . **الأردن وأزمة الخليج : الكتاب الأبيض** ، حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

- وورد ، بـــوب وود , (١٩٩١) . **القـــادة – أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج** , ط١ , ترجمة عادل حموده , القاهرة : دار سفنيكس للطباعة والنشر .

- وهـــبة ، محمـــود , (١٩٩٤) . **إســـرائيل والعـــرب والسوق الشرق أوسطية**, القاهرة : المكتبة الأكاديمية .

- Arther Blair, (1990)., **The war in the gulf**, Taxas A and M university press . USA.

رابعاً : فصل في كتاب محرر

- السعدون ، جاسم ، (١٩٩٦) ، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية الراهنة وأفاق تطورها ، في : **العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل** ، إعداد عبد العزيز الدوري وأخرون ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- العـــبد الله ، رضـــوان ، (١٩٩٤) . الأبعـــاد السياسية للتطور في النظام الدولي ، في : **العرب في الاستراتيجيات العالمية** ، عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الأردنية .

- محمـــد الـــسيد سليم ، (١٩٩٦) . مشروع النظام الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه ومـــوقعهم فـــيه ، في : **العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل** ، إعداد عبد العزيز الدوري وأخرون ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– هو شانغ أيد أحمدي ، (١٩٩٦) . تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، في: **إيران والخليج والبحث عن الاستقرار**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦ .

خامساً : رسائل جامعية

– الـــرعود ، عبد اللطيف ، (١٩٩٩) . **الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية** ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم درمان , السودان .

– صميخ ، علي سعيد, (٢٠٠٢) . **أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٩٠–١٩٩٩م** , رسالة ماجستير , جامعة القاهرة , القاهرة .

– الكفارنـــة ، أحمد عارف ، (١٩٩٣) . **الأردن في النظام الإقليمي العربي ١٩٥٠–١٩٩٠** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان .

سادساً : منشورات المؤسسات

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

– الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي , الكتاب الإحصائي , الرياض , ٢٠٠٢ .

– البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨م، مركز الأمم المتحدة بالقاهرة.

– التقرير الاستراتيجي العربي , ١٩٨٥, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , الأهرام .

– التقريـــر الاســـتراتيجي العربـــي , ١٩٨٩م , الـــصادر فـــي ١٩٩٠م , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , الأهرام , القاهرة , ١٩٩٠م .

– التقريـــر الاســـتراتيجي العربي، ٢٠٠٢–٢٠٠٣ , تركيا :التطورات الداخلية والتفاعلات الإقليمية , ٢٠٠٣ .

– المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية , جامعة الدول العربية والاصلاح المطلوب, العدد ١٨ , الاثنين ٢٠٠٣/٨/١٨ , السنة الرابعة .

– المركـــز الدبلوماســـي للدراســـات الاســـتراتيجية, دور دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضايا العربية , العدد ٩ , السبت ٢٢ مارس ٢٠٠٣م , السنة الرابعة .

– المركـــز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية , مستقبل العلاقات الإيرانية – الأمريكية وأثرها على أمن الخليج , العدد ١١ , ٣ مايو ٢٠٠٣ , السنة الرابعة , ٢٠٠٣م .

– وزارة الإعـــلام المـــصرية , أزمة الخليج , المواقف العربية والدولية , الهيئة العامة لاستعلامات , ١٩٩١ .

ثامناً : الصحف

– جودت صبرا , بيروت ترى في محاسبة سوريا خطرا كبيرا على لبنان , **جريدة الوطن السعودية** , العدد ٧٣٩٦ , ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السرجاني ، خالد , (١٩٩٧) . الأهداف غير المعلنة للغزو التركي لشمال العراق , **جريدة الخليج** , ٩/أكتوبر ١٩٩٧م .

- تقـــارب سعودي إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي , **جريدة البيان الإماراتية** , الأربعاء ٢٥ رجب ١٤٢٣هـــ ٢ أكتوبر ٢٠٠٢, العدد ١٥٢ .

- غسان سلامة , أمريكا وجدار برلين , **جريدة الشرق الأوسط** , ٢ ابريل ٢٠٠٣م .

- ياســـر قطيـــشات , أزمـــة الخليج الثالثة وإشكاليات الظواهر السياسية في المواقف العربية , **جريدة الرأي الأردنية** , العدد ١١٩٩٩ , ٢٥ يوليو ٢٠٠٣م .

- محمد قيراط ، منظمة الوحدة الأفريقية وهموم القارة السمراء ، **جريدة البيان الإماراتية** ، الأحد ٢٨ يونيو ١٩٩٨ .

- تقرير رائد الخمار , السيناريو الأسود لاحتلال منابع النفط , **جريدة القبس الكويتية**, العدد ١٠٩٧٦, ١ يناير ٢٠٠٤ .

- الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي, **جريدة البيان الإماراتية** , دبي, بيان الأربعاء , ٢٦ نوفمبر ٢٠٠١ .

- محمـــد القصبي , الثقافة المتوسطية ليست بديلاً عن العربية , **جريدة الاتحاد الإماراتية** , ٦ سبتمبر ٢٠٠٢ .

- ماجـــد كيالـــي , عـــودة الشرق أوسطية , **جريدة البيان الإماراتية** , دبي , بيان الأربعاء , ٣ مايو ٢٠٠٣م .

- حـــوار مـــع الشيخ سعود ناصر الصباح ، **جريدة القبس الكويتية** ، الأربعاء٣ مارس ، ٢٠٠٤م ، العدد ١١٠٣٦.

- محمـــد فـــراج أبـــو النور , أحوال «بيت العرب» انعكاس لأحوال نظامهم الإقليمي , **جريدة البيان الإماراتية** , العدد ٦٢٤ , ٢ مايو ٢٠٠٣ .

- الشراكة المتوسطية : مشروع أوروبي, جريدة البيان الإماراتية, العدد ١٦٤, ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢م .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعاً : الإنترنت

- مـــصطفى عاشور , الحرب العراقية الإيرانية ... شعوبية بشكل جديد , ١٩٩٩م , موقع إسلام أون لاين , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/Arabic/history/1422/01/article27.shtml

- ذيـــاب مخادمة ، مجلس التعاون العربي... تجربة لم تكتمل ، ملف خاص (العمل العربي المشترك) نقلاً عن موقع الجزيرة الإلكتروني ٢٠٠٢/١١/٥. www. Aljazeera.net

- نظـــام بـــركات , تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي , موقع الجزيرة الإلكتروني , ٩/١١/ ٢٠٠٢ , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/in-depth/America_Laden/2002/9/9-9-8.htm.

- موفـــق محادين , السياسات الأميركية بعد ١١ سبتمبر , موقع الجزيرة الإلكتروني , ٢٠٠٢/٩/٩ , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/in-depth/America_Laden/2002/9/9-10-2.htm

- جورج قرم , التطورات الدولية التي أدّت إلى أحداث ١١ سبتمبر والاتجاهات المستقبلية , جريدة الوطن السعودية , الموقع الإلكتروني , ٢٠٠٢/١٠/١٥ , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.alwatan.com/graphics/2002/10oct/15.10/heads/oot7.htm

- محمد أبو النور , شرق أوسط جديد تحت الهيمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية , البيان الإماراتية , ٦ ديسمبر ٢٠٠٢- العدد ٦٠٣ , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue603/textsone/5.htm

- أحمد ، يوسف أحمد , نحو سياسة عربية تجاه ما يجري في العراق , جريدة الاتحاد الإماراتية , ٢٩ /٢٠٠٣/٧ , نقلا عن موقع الإيمان الإلكتروني الرابط التالي :

www.al-eman.com/karat/details.asp?ID=3613 - 15k

- حـــسن نافعة , النظام العربي عند مفترق طرق , موقع أخبار العرب الإلكتروني , ٢٠٠٣/٥/٢٨ , نقلاً عن الرابط التالي :alarabnews.com/alshaab/GIF/28-05-2003/a56.htm - 16k

- سامح راشد , السعودية وإيران.. هل يمكن بناء التحالف؟ , ٢٠٠٢/٠٩/١٧, موقع إسلام أون لاين الإلكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/09/article21.shtml

- جون لين , توتر في العلاقات الأمريكية – السعودية , ٢٠٠٢/١١/٢٨ , موقع بي بي سي الأخباري الإلكتروني : http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/default.stm

- عمرو حمزاوي , المسكوت عنه في خطابات القوى الأوربية الاتحاد الأوربي إعادة تعريف العلاقة مـــع الولايات المتحدة , موقع إسلام اون لاين , موقع اسلام اون لاين ,٢ / ٢٠٠٣ , نقلاً عن الرابط التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article03.shtml#

- عمـــرو الشوبكي , المتغير الأوربي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق , موقع إسلام أون لاين الإلكتروني , مارس ٢٠٠٣ , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article10.shtml

- نبيل شبيب , العراق بين تحفظات أوروبا وغطرسة أمريكا , موقع إسلام اون لاين الإلكتروني , ٥/ ٢٠٠٢/٩ , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/09/article09.shtml#

- أحمـــد مجدلاني , قراءة أولية لنتائج الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق , شبكة الإنترنت للإعلام العربي ,٢٢/ ابريل ٢٠٠٣ , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.amin.org/views/admad_majdalani/2003/apr22.html#top

- عبد الله النفيسي , الاختراق الإسرائيلي لدول الخليج والجزيرة العربية , مقابلة أجريت في قناة الجزيرة ضمن برنامج " بلا حدود" بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠١م نقلاً عن موقع الحرمين الرابط التالي :

http://www.alharamain.co.uk/text/kotob/111/f.htm

- عماد جاد , العامل الإسرائيلي في الأزمة العراقية , موقع اسلام أون لاين , ٢٠٠٣/٣/٢٧م , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article06.shtml

- محمد عبد القادر , تركيا وإسرائيل.. التنافس على غنائم الحرب الأمريكية , موقع اسلام أون لاين , ٢٠٠٣/٥/٢٧م , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/05/article15.shtml#1

- محمـــد شوقي عبد العال , الجامعة العربية بين الواقع والطموح , موقع إسلام أون لاين , ٣/٢٧/ ٢٠٠٣ , نقلاً عن الرابط لتالي :

http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2001/01/article1.shtml

- ناديـــة محمود مصطفى , ١١ سبتمبر والتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية , ٢٠٠٢ , مقال منشور في موقع اسلام اون لاين , ٢٠٠٢/٩/١٢ , نقلاً عن الرابط التالي :

www.islam-onlin.net/arabic/politics/2002/ 9/artical

- عبد المحي محمد , مخاطر الشراكة الأوروبية المتوسطية , موقع نسيج الالكتروني , ٢٠٠١ , نقلاً عن الرابط التالي : http://naseej.com/islamic/mujtamaa/1240/contents.HTM

- محمـــد جمال عرفة , الشرق أوسطية .. مسمار بوش في المنطقة العربية , موقع اسلام أون لاين , ٢٠٠٣/٥/٢٢م , نقلاً عن الرابط التالي :

http://islamonline.net/arabic/politics/2003/05/article07.shtml#

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- هانـــي حبـــيب , الشراكة الأوروبية المتوسطية .. ما لها وما عليها (وجهة نظر عربية) , الوطنية الجديدة , دمشق , ٢٠٠٣ , نقلاً عن جريدة البيان الإماراتية , بيان الكتب , الرابط التالي :

http://www.albayan.co.ae/albayan/book/backissue.htm

- البروفيـــسور الأمريكـــي جين سوازنيك , تحديان يواجهان منطقة الخليج , حوار مع جريدة الوسط البحرينية , العدد ٤٩ , ٢٠٠٢/١٠/٢٥ .

- نظـــام بركات , تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي , موقع الجزيرة الإلكتروني , ٩/١١/ ٢٠٠٢ , نقلاً عن الرابط التالي :

. http://www.aljazeera.net/in-depth/America_Laden/2002/9/9-9-8.htm

- العالم الإسلامي اليوم , ملفات خاصة , موقع الجزيرة الالكتروني , نقلاً عن الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/in-depth/oic/index.htm

- محمد علي الحسيني , احتياطات النفط في بلاد المسلمين , مجلة النبأ , العدد ٦١ , سبتمبر ٢٠٠١م , موقع المجلة :www.annabaa.org

- عاطـــف عبد الحميد ، روسيا وإيران : التفاعل النووي في المساحة الرمادية، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، ٢٠٠٣/٠٦/١١:

www.islamonline.net/arabic/politics/2003/06/articale10.shtml.

- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، موقع المركز على الإنترنت بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٣ :

http://www.sesrtcic.org/arabic/members/irn/irnhome.shtml .

-The World Fact book, CIA Publications 2002:

http://www.cia.gov/cia

- Encyclopedia Britannica,2003, available on the Internet :

http://www.britannica.com/

- Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, 2001, available on the Internet :

http://encyclopedia.com/html/T/ThirdW1or.asp

- Publications of Organization of the Petroleum Exporting Countries, www.OPEC.com, 2003 .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Restoration the Balance of Power in Arab Gulf Region: New Approaches

By

Abed-Alnasser Al-Adwany

Supervisor

Dr. Zyab Mkhadmha

Abstract

This study aims to indicate the frame and the structure of the Balance of Power in the Arab Gulf region, which considered one of the most imported areas in the international politics and faced much instability periods in it's regional Balance of Power system, especially, since the Iranian revolution which erupted in 1979, and the geo-strategic changes which followed it such as the conflict and competition between the regional powers for sovereignty and domination to lead the balance of bower in accordance with their own interests against the other regional powers.

The balance of power in the Arab Gulf region had to be distinguished by several aspects of attempts to settle a form of balance of bower to accommodate with the interest of each regional power and to meet its ambitions. After the emerge of Islamic regime in Iran, the balance of bower in the region had changed, which led Iraq to attempt to modify it through the direct encounter with Iran, which led to First Gulf War between the two main powers in the regional balance which presented the form of simple balance of power.

When Iraq had invaded Kuwait and with Second Gulf War, destroying Iraqi military force came as a benefit to Iran, and United States entered the regional balance as a domination power especially against Iraq and Iran, whereas GCC states get a better position under American security umbrella.

The Third Gulf War had came to storm the formula of regional balance in the advantage of GCC states, where Iraq had left the formula after occupied, and Iran still subject to continuous threat by United States under the excuse of "Terrorism Fighting" especially it the second part American "Evil Axis" list.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com